سلطنة عمان
جامعة نزوى
كلية العلوم والآداب
قسم اللغة العربية

كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب

للشيخ الفقيه سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد الجهضمي السمدي

(ت: ١٣٩٨هـ)

(دراسة وتحقيق)

رسالة تقدم بها الطالب

حمد بن محمد بن مرهون السلماني

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة العربية وآدابها

تخصص: الدراسات اللغوية العربية

إشراف الأستاذ الدكتور

أحمد هاشم أحمد السامرائي

١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م

(لجنة المشروع البحثي/الرسالة)

اسم الطالب: حمد محمد مرهون السلماني الرقم الجامعي: **05990894**

عنوان الرسالة : دراسة وتحقيق كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب للشيخ الفقيه سليمان بن راشد الجهضمي..

لجنة المشروع البحثي/ الرسالة:

1- المشرف الرئيس: أ.د.أحمد هاشم السامرائي.

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم : قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع:..... التاريخ:..٤/٥/٢٠١٧م.....

2- عضو لجنة الإشراف: أ.د.سعيد الزبيدي .

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم : قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع:..... التاريخ: ١٤/ ٥/ ٢٠١٧م.....

3-عضو لجنة الإشراف: د.عبدالرحمن السفاسفة.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

القسم : قسم التربية والدراسات الإنسانية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع:..... التاريخ: ..١٤/٥/٢٠١٧م.....

(لجنة مناقشة المشروع البحثي/الرسالة)

اسم الطالب: حمد محمد مرهون السلماني الرقم الجامعي: **05990894**

عنوان الرسالة: دراسة وتحقيق كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب للشيخ الفقيه سليمان بن راشد الجهضمي..

رئيس اللجنة: د.محمد دقة.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

القسم: قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع:..... التاريخ: ٢٠١٧/٥/٤م

1- المشرف الرئيس: أ.د.أحمد هاشم السامرائي.

الدرجة العلمية: أستاذ.

القسم: اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: العلوم والآداب.

التوقيع:..... التاريخ: ٤/٥/٢٠١٧م

2- العضو (ممثل رئيس القسم): د.إيهاب محمد أبوستة.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

القسم: قسم اللغة العربية.

الكلية/ المؤسسة: كلية العلوم والآداب.

التوقيع:..... التاريخ: ٤/٥/٢٠١٧م

3- الاسم: د.محمود الريامي.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد.

الكلية/ المؤسسة: جامعة السلطان قابوس- كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

التوقيع:..... التاريخ: ٤/٥/٢٠١٧م

الشيخ الفقيه سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد الجهضمي السمدي

إهـــــــــــداء

إلى روح والدي الطاهرة، كان وكنتُ في بداية دراستي، رحل وبقيت روحه خفاقة بين جوانبي تدفعني إلى البحث والمعرفة، وتقوي من عزيمتي حتى لا أنثني ولا أتراجع، فكان ملهمي وسندي، رحمك الله يا والدي، وأدعو الله أن يكون ما بذلته من جهد في ميزان حسناتك.

****

إلى والدتي أطال الله عمرها، كما عرفتك منذ عرفت الدنيا أمًّا حنونًا وسندًا قويًا بدعائك المستجاب بإذن الله، وكلماتك المؤثرة.

****

إلى أخوتي الكرام، بذلتم ما في وسعكم في سبيل توفير الوقت الكافي، والجوِّ الملائم لإتمام هذا العمل بالصورة الأوفى والأكمل.

****

إلى زوجي الصالحة، لطالما تحمَّلْتِ انشغالي عنك بسبب البحث والدرس، فنعمت الزوجة والصديقة، وحبذا المؤازرة والمساندة.

****

إلى زينة الدنيا وبهجتها دعاء ومحمد، من زرعا فيَّ الأمل والصبر والتحدي.

شكــر وتقــدير

لا شك أن تحقيق المخطوطات عمل مضن وشاق، ولكنه لا يخلو من متعة ولذة، وما كانت لتكتمل وتتحقق لحظتها لولا مساندة جهابذة العلم والمعرفة، ووقوفهم معي منذ لحظة البدء، فحري بي أن أزف لهم عبارات الشكر وعظيم الثناء، وحق علي الاعتراف بجميل صنيعهم، وجهودهم المخلصة الوفيَّة، وفي مقدمتهم مشرفي العزيز الأستاذ الدكتور أحمد هاشم السامرائي الذي وجدت فيه المعلم الحاني والعالم القدوة، فما استعصى علي أمر إلا وجدت على يديه فكاكًا لمغاليقه، فعسير ما واجهت في مختلف فصول البحث يسيرة عنده بعلمه وحكمته وحنكته، فكان نعم المشرف والمرشد والموجه، وثناء خالصًا أزجيه للوالد عبدالله بن سلام الصقري وأبناء المرحوم الشيخ الفقيه سليمان بن راشد الجهضمي وفي مقدمتهم ابنه راشد الذين كان لهم أثر ملموس في تقديم كل ما أحتاجه لجمع سيرة الشيخ وتفاصيل حياته، ولا يفوتني شكر الأخ فهد بن ناصر العلوي الذي وقف معي وساندني وضحى بوقته وبذل جهده فكان نعم الأخ والمعين أستأنس بمشورته على الرغم من كثرة أعماله، وكذلك الأخوة فهد بن خميس العبري، ومحمد بن سيف العبري، ورفيق الدرب (درب البحث في سيرة الشيخ) إسحاق بن سيف الجابري، كانوا خير العون ونعم السند وعاشوا معي بعض لحظات المكابدة حتى أصل إلى بغيتي، فجزى الله الجميع كل الخير ووفقهم إلى ما يطمحون إليه، وأعانني على رد جميلهم.

كما أقدم بالغ الشكر وعظيم الامتنان للجنة مناقشة الرسالة على ما بذلته من جهد مضن، وملاحظات قيمة، وتوجيهات سديدة، وتعليقات بناءة، ساهمت في رأب الصدع، ولَمِّ ما فاتني، بارك الله فيهم، وأمد في عمرهم ومتعهم بصحتهم.

الباحث

ملخص البحث

عنوان البحث: كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب للشيخ الفقيه سليمان بن راشد بن مسلم ابن رشيد بن مصبح الجهضمي (١٣٩٥هـ).

اسم الباحث: حمد بن محمد بن مرهون السلماني.

تهدف هذه الدراسة إلى إخراج التراث العلميِّ العُمانيِّ ولا سيما اللُّغوي من دياجير الحجرات المظلمة، ونفض غبار الزَّمن عنه، وتحريره من رفوف الجمود والضَّياع؛ ليرى النُّور من جديد، ويجد بصائر تتلقَّاه فتستفيد وتُفيد منه.

كذلك سدُّ فراغ تحقيق التُّراث العُماني؛ إذ ينقص الساحة العلميَّة في عُمان مجال التَّحقيق، وإبراز أثر العُمانيِّين في إثراء علم اللغة والنحو، فالمخطوط الذي بين أيدينا لم يحقَّق سابقًا، وله أهميَّة كبيرة، وفيه معلومات نحويَّة وصرفية ولغويَّة نافعة.

وقد قسمت هذه الرسالة على قسمين، هما: قسم الدراسة، وقسم التحقيق، فأما القسم الأول فجعلته في ثلاثة فصول، عني الفصل الأول بسيرة الجهضمي، اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته وعائلته، ورحلته العلمية، ومهامه الوظيفية، وصفاته، وشيوخه، وتلامذته، وآثاره، ووفاته.

وأمَّا الفصل الثَّاني فجعلته للدراسة، وفيه: منهج المؤلِّف في الكتاب، وموقفه من الاستشهاد، واختياراته، ومذهبه النحوي، وموقفه من بعض العلماء، ومصادره ونقوله، والمآخذ على الكتاب، ثم جعلت خاتمة بنتائج الدراسة.

والفصل الثالث تناولت فيه وصف النسخ الخطية، ومنهج التحقيق.

وخصصت القسم الثاني لتحقيق الكتاب.

وألحقت بالرسالة الفهارس الفنية، ثم المصادر والمراجع.

وأبرز نتائج الدراسة التي خلصت إليها تتمثل في الآتي:

- اتسم أسلوبه بالسهولة واليسر والبعد عن التعقيد، وقيد فيه كل مفيد، وتجنب الإسهاب والإطالة راميًا إلى التسهيل على طلبة العلم.

- أكثر الشيخ من الشواهد القرآنية فقد بلغت ثلاثة وسبعين شاهدًا، وأورد قراءتين، ولم يتطرق إلى الشواهد من الحديث الشريف أو حكم العرب وأمثالهم.

- بلغت الشواهد الشعرية عند الشيخ واحدًا وستين شاهدًا، تنوعت بين المنسوب وغير المنسوب والمختلف في نسبتها، وقد أورد بعض الشواهد مكتملة وبعضها جزءًا إما من الصدر أو من العجز.
- أكثر نقول الشيخ جاءت بتصرف فقد نقل عن سيبويه وابن مالك والحريري وغيرهم ولم يصرح بنقله عنهم، وآراؤه ومصطلحاته توحي بنزعة بصرية.
- وقع الشيخ في مآخذ قليلة: مآخذ في الاختلاف بين النص والتمثيل، وأخرى في الاختصار المخل بجوانب المسائل التي ناقشها.
- ليس للشيخ رأي نحوي منفرد.
- لم يستوف الشيخ في عدد من المسائل حقها من الدراسة، واستدركت عليه ما فاته منها.

Abstract

Title of research: Beginner's Guide in Declension book(DALIL ALMUBTADI in ELM ALE'RAB) by Al. Sheikh juristSuleiman Rashid Mussallam Rasheed Mussabih Al Jahdhami(1395)

Name of researcher: Hamad bin Mohammed bin Marhoon A'Salmani

This study aims to shed light onOman's scientific heritage specifically the linguistic one,take it out to the public and free it from the shelves of stagnation and lost. So that it can see the light again and find insights that receive it, benefit themselves from it and benefit others.

Also one objective of this study is to fill the vacancy of Oman's heritage's investigation; as scientific area in Oman lacks the field of investigation. It also shows the role of Omanis in enriching the science of linguistic and grammar because this written documentary in our hands has not previously achieved. It has great importance and it contains useful grammatical, morphological and linguistic information.

I have divided this letter into two parts: study part and investigation part. The first part has three divisions; first division includes biography of Al-Jahdhami : his name, his birth, childhood and family. It also includes his scientific journey, his job tasks, his attributes, teachers, students, impacts and death.

As for the second part, I specified it for the study. It includes the author's method or approach in the book,his view toward quotation, choices, grammar school,attitude toward some scientists, sources, and defects in the book. I concluded the book with the results of the study.

The third division includes description of the written documentary copies and investigation approach.

I specified the second part for the book investigation.

I attached the technical indexes to the letter, then sources and references.

The main results I found from this study as following:

1. His writing style is characterized with ease, convenience and avoiding complexity, he attaches it with everything useful and avoid elaborating to make easy for students.
2. A lot of Quranic evidences and citation as it reaches 73 quotations but no Hadith quotations or Arabs'says and proverbs.
3. Poetic quotations are 61, varied between referred, non- referred and some which are disagreed about its reference. Some of them were quoted completed and parts from others.

4. Most of the says he brought were with adoption, from Sibawayh, Al- Hariri, Ibn Malik sayings and others. He adopted from them without declaration and his views and terms suggest visual trend.
5. Al. Sheikhfall in few defects: abbreviation that negatively affects the sides of the topics he discussed.
6. Sheikh does not have an individual grammatical opinion.
7. He did not fully covered many issues in his study, so I ve covered what has missed.

فهرس الموضوعات

المسلسل	الموضوع	الصفحة
١.	الإهداء	د
٢.	شكر وتقدير	هـ
٣.	ملخص البحث باللغة العربية.	و
٤.	ملخص البحث باللغة الإنجليزية.	ي
٥.	المقدمة	١
٦.	القسم الأول: الدراسة، وتشتمل على ثلاثة فصول:	٤
٧.	الفصل الأول: التعريف بالمؤلف.	٥
٨.	رحلة البحث عن سيرة الشيخ الجهضمي.	٥
٩.	وصف الرحلة.	٥
١٠.	الرحلة الأولى.	٥
١١.	الرحلة الثانية.	٥
١٢.	اسمه ونسبه.	٦
١٣.	مولده.	٦
١٤.	لقبه.	٧
١٥.	نشأته.	٧
١٦.	عائلته.	٧
١٧.	رحلته العلمية.	٧
١٨.	مهامه الوظيفية.	١٠
١٩.	صفاته.	١٢
٢٠.	شيوخه.	١٢
٢١.	تلامذته.	١٣
٢٢.	آثاره.	١٤
٢٣.	وفاته.	١٥

المسلسل	الموضوع	الصفحة
٢٤.	الفصل الثاني: دراسة (كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب).	١٦
٢٥.	المبحث الأول: منهج المؤلف في الكتاب.	١٦
٢٦.	– تقسيم الكتاب.	١٦
٢٧.	– طريقة عرض موضوعاته وأسلوبه.	٢٢
٢٨.	– أصول النحو.	٢٦
٢٩.	– الإحالات في الكتاب.	٢٧
٣٠.	– الإحالات الداخلية.	٢٧
٣١.	– الإحالات الخارجية.	٢٨
٣٢.	– ربط مسائل النحو بمسائل العقيدة.	٢٨
٣٣.	المبحث الثاني: موقفه من الاستشهاد.	٢٩
٣٤.	أولًا: القرآن الكريم والقراءات.	٢٩
٣٥.	– القرآن الكريم.	٢٩
٣٦.	– القراءات القرآنية.	٣٢
٣٧.	ثانيًا: كلام العرب: الشعر.	٣٣
٣٨.	المبحث الثالث: اختياراته ومذهبه النحوي وموقفه من بعض العلماء.	٣٧
٣٩.	أولًا: اختياراته.	٣٧
٤٠.	– الخلافات غير المنسوبة، ولم يذكر فيها الشيخ رأيه.	٣٧
٤١.	– الخلافات غير المنسوبة وذكر فيها الشيخ رأيه.	٣٨
٤٢.	– الخلافات المنسوبة ولم يذكر فيها الشيخ رأيه.	٣٩
٤٣.	– الخلافات المنسوبة وذكر فيها الشيخ رأيه.	٤٠
٤٤.	– الخلافات التي لم ينوه إليها الشيخ.	٤١
٤٥.	ثانيًا: مذهبه النحوي.	٤٤
٤٦.	– المصطلحات البصرية التي تضمنها الكتاب.	٤٤

المسلسل	الموضوع	الصفحة
٤٧.	– الآراء البصرية التي تبناها الشيخ.	٤٦
٤٨.	ثالثًا: موقفه من بعض العلماء.	٤٨
٤٩.	– الآراء.	٤٨
٥٠.	– الشعر والمنظومات.	٤٩
٥١.	المبحث الرابع: مصادره ونقوله.	٥١
٥٢.	– النقل بالإشارة إلى المصدر.	٥١
٥٣.	– النقل بلا إشارة.	٥١
٥٤.	– المآخذ التي وقع فيها الشيخ:	٥٢
٥٥.	– الاختلاف بين النص والتمثيل.	٥٢
٥٦.	– الاختصار المخل.	٥٣
٥٧.	– مآخذ في النقل	٥٥
٥٨.	خاتمة بنتائج الدراسة.	٥٦
٥٩.	الفصل الثالث: وصف المخطوط ومنهج التحقيق.	٥٧
٦٠.	المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه وسنة تأليفه.	٥٧
٦١.	المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية.	٥٨
٦٢.	المبحث الثالث: منهج التحقيق.	٥٩
٦٣.	المبحث الرابع: الرموز المستعملة في التحقيق.	٦٠
٦٤.	المبحث الخامس: صور من نسخ المخطوط.	٦١
٦٥.	القسم الثاني: النص المحقق.	٦٦
٦٦.	القول الأول: باب حدِّ الكلام.	٦٧
٦٧.	القول الثاني: في علامات الاسم وأقسامه.	٧٠
٦٨.	القول الثالث: في الأفعال وأحكامها.	٧٣
٦٩.	القول الرابع: في الحرف.	٧٨
٧٠.	القول الخامس: في المبني من الأفعال والأسماء.	٨٠

المسلسل	الموضوع	الصفحة
٧١.	القول السادس: فيما يعرب بالنيابة من الأسماء الخمسة.	٨٢
٧٢.	القول السابع: في تثنية الأسماء.	٨٤
٧٣.	القول الثامن: في جمع المذكر السالم.	٨٥
٧٤.	القول التاسع: في جمع التكسير.	٨٦
٧٥.	القول العاشر: في جمع المؤنث السالم.	٨٧
٧٦.	القول الحادي عشر: فيما لا ينصرف من الأسماء.	٨٨
٧٧.	القول الثاني عشر: في المعتل من الأسماء.	٩٤
٧٨.	القول الثالث عشر: في المعتل من الأفعال.	٩٥
٧٩.	القول الرابع عشر: في همزة الوصل.	٩٧
٨٠.	القول الخامس عشر: في الوقف.	٩٨
٨١.	القول السادس عشر: في آلة التعريف.	٩٩
٨٢.	القول السابع عشر: في المبتدأ والخبر وحكمهما.	١٠٠
٨٣.	القول الثامن عشر: في النواسخ.	١٠٦
٨٤.	القول التاسع عشر: في (ما) النافية.	١١١
٨٥.	القول العشرون: في أفعال المقاربة.	١١٣
٨٦.	القول الحادي والعشرون: في القسم الثاني مما ينسخ المبتدأ.	١١٦
٨٧.	القول الثاني والعشرون: في (لا) النافية للجنس.	١١٩
٨٨.	القول الثالث والعشرون: في الفاعل.	١٢٠
٨٩.	القول الرابع والعشرون: في نائب الفاعل.	١٢٢
٩٠.	القول الخامس والعشرون: في اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.	١٢٥
٩١.	القول السادس والعشرون: في الأفعال المتعدية.	١٢٦
٩٢.	القول السابع والعشرون: في (ظنَّ) وأخواتها.	١٢٧
٩٣.	القول الثامن والعشرون: في أفعال التحويل.	١٢٩

المسلسل	الموضوع	الصفحة
٩٤.	القول التاسع والعشرون: في المفعول المطلق.	١٣٠
٩٥.	القول الثلاثون: في المفعول له.	١٣٣
٩٦.	القول الحادي والثلاثون: في المفعول معه.	١٣٤
٩٧.	القول الثاني والثلاثون: في المفعول فيه.	١٣٥
٩٨.	القول الثالث والثلاثون: في التمييز.	١٣٧
٩٩.	القول الرابع والثلاثون: في الحال.	١٣٩
١٠٠.	القول الخامس والثلاثون: في الاستثناء.	١٤٤
١٠١.	القول السادس والثلاثون: في التعجب.	١٤٧
١٠٢.	القول السابع والثلاثون: في الإغراء.	١٤٩
١٠٣.	القول الثامن والثلاثون: في حروف الجرِّ.	١٥١
١٠٤.	القول التاسع والثلاثون: في الإضافة.	١٥٣
١٠٥.	القول الأربعون: في المنادى.	١٥٦
١٠٦.	القول الحادي والأربعون: في الترخيم.	١٦٠
١٠٧.	القول الثاني والأربعون: في العدد.	١٦٣
١٠٨.	القول الثالث والأربعون: في التوابع.	١٦٥
١٠٩.	القول الرابع والأربعون: في النسب.	١٧٩
١١٠.	القول الخامس والأربعون: في نواصب الفعل.	١٨٤
١١١.	القول السادس والأربعون: في عوامل الجزم.	١٩٣
١١٢.	الفهارس	٢٠٨
١١٣.	فهرس الآيات القرآنية	٢٠٩
١١٤.	فهرس القراءات القرآنية	٢١٦
١١٥.	فهرس الأشعار	٢١٧
١١٦.	فهرس الأرجاز	٢٢٠
١١٧.	فهرس أنصاف الأبيات	٢٢٢

المسلسل	الموضوع	الصفحة
١١٨.	فهرس اللهجات	٢٢٣
١١٩.	فهرس القبائل والأمم	٢٢٤
١٢٠.	فهرس الأماكن	٢٢٦
١٢١.	فهرس الأعلام	٢٣٠
١٢٢.	فهرس مسائل الخلاف	٢٣٧
١٢٣.	فهرس المصطلحات	٢٤٠
١٢٤.	فهرس المستدركات على المؤلف	٢٤٣
١٢٥.	فهرس المصادر والمراجع	٢٤٥

المقدمة

الحمد لله الذي أنار قلوب عباده المتقين بنور كتابه المبين، وجعل القرآن شفاء لما في الصدور ورحمة للمؤمنين، والصلاة والسلام على منار العلم والهدى سيدنا محمد الذي أخرج به الله الناس من الظلمات إلى النور.

لطالما كان التراث ملهمًا للأمم ومنبهًا للإلهام ومصدرًا للإبداع، ولا شك أن التراث ركيزة أساسية من ركائز هوية الأمة الثقافية، فالتراث بما تضمنه من كنوز وممتلكات تركها الأولون لتكون سندًا للأمة في مستقبلها، من خلاله تستمد جذورها وأصالتها.

إن كانت هذه حقيقة التراث عامة، فإن للتراث العربي والإسلامي فضلًا على الأمة ما بقيت، وذلك لما زخر به من ذخائر فكرية وعلمية عظيمة، وهذا ما يؤكده المؤرخ وول ديورانت حينما وصف الحركة العلمية في البلاد الإسلامية في عصورها الأولى: ((لم يبلغ الشغف باقتناء الكتب والمخطوطات في بلد آخر من بلاد العالم ما بلغه بلاد الإسلام في هذه القرون حين وصل إلى ذروة حياته الثقافية، وأن عدد العلماء في آلاف المساجد في البلاد الإسلامية من قرطبة إلى سمرقند لم يكن يقل عن عدد ما فيها من الأعمدة))[1].

ولعل أهم مكون من مكونات التراث هو المخطوطات التي تشكل أبرز أجزاء التراث المادي والثقافي لاجتماعهما فيه شكلًاو مضمونًا.

وعلى الرغم من أن المخطوطات كانت هدفًا عبر تاريخنا من قبل الغزاة والمعتدين إلا أن ما وصلنا منها يمثل ثورة حقيقية إن أحسنّا المحافظة عليها والتعامل معها.

وسلطنة عمان كغيرها من الدول العربية جعلت من أوكد اهتماماتها العناية بالمخطوطات، إذ اهتمت وزارة التراث والثقافة بجمع التراث، وهو ما تضطلع به المديرية العامة للوثائق والمخطوطات التي أخذت على عاتقها تحقيق المخطوطات والعناية بها.

---

(١) قصة الحضارة ١٣/١٧١.

وعلى الرغم مما حققته من إنجازات في هذا المجال إلا أن تطلعاتنا نحن المثقفين العمانيين ما تزال بعيدة المنال، فالتحديات متعددة في مجال التحقيق إلا أن إرادة الباحثين وحكمة القرار السياسي وتوفر المساعدة المالية والفنية ووعي الشباب بأهمية هذا المجال، كل ذلك يمهد لتغييرات جذرية ونوعية في المسيرة الفكرية والعلمية والثقافية لعماننا.

ومن هذا المنطلق جاءت رغبتي في تحقيق كتاب (دليل المبتدي في علم الإعراب)، وإخراج جزء من التراث العلمي العُماني ولا سيما اللغوي من دياجير الحجرات المظلمة، ونفض غبار الزمن عنه، وتحريره من رفوف الجمود والضياع؛ ليرى النور من جديد، ويجد بصائر تتلقاه فتستفيد وتُفيد منه، وسد فراغ تحقيق التراث العُماني؛ إذ إن الساحة العلمية في عُمان ينقصها مجال التحقيق، وإبراز أثر العُمانيين في إثراء هذا المضمار، فالمخطوط لم يحقق سابقًا، وله أهمية كبيرة وفيه معلومات نحوية وصرفية ولغوية نافعة، فعرضت الموضوع على الأستاذ الدكتور أحمد هاشم السامرائي فرحّب به وشجّعني عليه ومثله أساتذة قسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بجامعة نزوى.

اقتضت خطة الرسالة أن تكون في قسمين وعلى النحو الآتي:

الأول: سعيت فيه إلى التعريف بالمؤلف من خلال التواصل مع الذين عاشوا في عصره، أو تتلمذوا على يديه، ولم يكن بالأمر السهل فالتفصيل في سيرته لم تتناوله الكتب التي عرَّفت به، فاعتمدت على المشافهة وبعض ما ورد في الكتب عن سيرته، فذكرت اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته وعائلته، ورحلته العلمية، ومهامه الوظيفية، وصفاته، وشيوخه، وتلامذته، وآثاره، ووفاته.

والفصل الثاني في دراسة الكتاب مبينًا منهجه، وطريقة عرض موضوعاته وأسلوبه، وعلاقته بمسائل العقيدة، وموقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والاستشهاد بكلام العرب شعره ونثره، واختياراته ومذهبه النحوي، ومواقفه من بعض العلماء، ومصادره ونقوله، والمآخذ التي وقع فيها، ثم ختمت الفصلين بنتائج جامعة لهما.

وأمَّا الفصل الثالث فهو في وصف المخطوط، ومنهج التحقيق، وقد بينت فيه نسبة الكتاب إلى المؤلف، وتاريخ تأليفه، وسبب اختياري النسخة الأم، ووضحت المنهج المتبع في التحقيق.

وفي القسم الثاني عنيت بتحقيق الكتاب تحقيقًا علميًا ضبطت فيه نصوصه على وفق قواعد الإملاء الحديثة، وخرجت ما يتطلب التخريج من آيات وشواهد شعرية، وأجليت ما شابه الغموض منها، وأوضحت ما أشكل، وأزلت ما ألبس، وفصلت فيما أجمل، وأكملت ما أهمل، وختمته بجملة من الفهارس التوضيحية.

لقد شاب سماء التحقيق الكثير من الصعوبات في الفصلين الأولين، فجمع سيرة الشيخ لم يكن بالأمر اليسير يتطلب مزيدًا من الجهد والوقت، ولكن وقفة مشرفي الأستاذ الدكتور أحمد هاشم أحمد السامرائي وتوجيهاته وملحوظاته أزاحت العديد من الصعوبات التي واجهتني في العمل ولا سيما سيرة المؤلف ومختلف فصول الرسالة، فكانت له اليد الطولى في تذليل تلك العقبات جزاه الله عنا كل الخير ونفعنا بعلمه، وأمد الله في صحته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

القسم الأول

الدراسة

الفصل الأول: التعريف بالمؤلف

رحلة البحث عن سيرة الشيخ الجهضمي.

- وصف الرحلة:

- الرحلة الأولى:

دلَّنا أحد جيران أبناء الشيخ المؤلف على أحد تلامذة المؤلف في قرية بركة الموز إحدى قرى ولاية إزكي بمحافظة الداخلية، وهو (عبدالله بن سلام الصقري) فتوصلنا إلى رقم هاتفه بعد جهد جهيد، وأخذنا منه موعدًا فكان يوم الجمعة الموافق ٧/ ١٠/ ٢٠١٦م بعد صلاة الجمعة مباشرة، فشددنا الرحال إليه، وخرجنا من ولاية الرستاق بمحافظة جنوب الباطنة في تمام الساعة التاسعة صباحًا في يوم الموعد نفسه، ووصلنا إلى بركة الموز عند الساعة الثانية عشرة ظهرًا تقريبًا، فأدينا صلاة الجمعة في جامع بركة الموز، ثم التقانا الوالد عبدالله وحفيده ورافقانا إلى منزلهما.

الشيخ الوالد عبدالله بن سلام بن هاشم الصقري يبلغ من العمر (٦٤) عامًا أمد الله في عمره وزاده خيرًا وفضلًا، وهو من سكان الجبل الأخضر، وحبذ أن يكون لقاءنا به في منزل والده رحمة الله عليه في بركة الموز بعدًا للمشقة وتيسيرًا علينا، فغمرنا بكرمه وسعة صدره ولطف حديثه وحفظه أحداث ذلك العصر الذي عاش فيه الشيخ قبل السبعين، ووصفه الدقيق لما دار من أحداث، فشدة حفظه لكل شاردة وواردة تجعلك تعيش الحدث نفسه، وتستشعر ما دار في تلك الحقبة م اثلًاأمامك، وبعد الغداء تجاذبنا أطراف الحديث عن سيرة المؤلف الشيخ سليمان الجهضمي.

- الرحلة الثانية:

تواصلنا مع أبناء الشيخ وحددنا معهم موعدًا الساعة التاسعة صباح يوم الخميس الموافق ٢٠/١٠/٢٠١٦م، انطلقنا من ولاية الرستاق عند الساعة الخامسة صباحًا من يوم الموعد نفسه، ووصلنا إلى ولاية المضيبي قرية سمد الشأن مقر سكنى أبناء الشيخ رحمة الله عليه، وقابلنا ابنه راشد بن سليمان بن راشد الجهضمي البالغ من العمر (٥٨) عامًا، وصحبنا إلى

رؤية بعض الآثار قبل الذهاب إلى منزله، مثل: حصن الخبيب، وحصن الخزام[١] الذي بني في عهد النباهنة، بحسب روايته، وبه عدة أبراج كل برج يوجد به بئر ماء، ثم ذهبنا إلى ضريح الإمام عزان بن تميم الخروصي (ت: ٢٨٠هـ)، ومررنا بفلج سمد المحاذي لمدرسة الشيخ حمود بن حميد الصوافي، ثم إلى منزله.

- اسمه ونسبه:

هو الشيخ القاضي الفقيه سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد بن مصبح الجَهْضَمِيّ السَّمَدِيّ، وبنو جهضم بن عوف بن مالك بن فهم من الأزد بعمان[٢].

- مولده:

ولد رحمه الله في العام ١٣٣١هـ- ١٩١٢م بالتقريب، فقد نُقل عنه أنه كان يقول: (عندما قتل الإمام سالم بن راشد الخروصي[٣] كنت في السابعة من عمري)، وقد قتل الإمام سالم سنة (١٣٣٨هـ)[٤].

ولد الشيخ ببلدة سمد الشأن[٥] في ولاية المضيبي في محافظة الشرقية، ولهم سمد الشأن من شرقية عمان، وإن شاركهم فيها غيرهم من القبائل، فسمد تضاف إليهم، ونسبتها إليهم، فيقال: سمد الجهاضم، كما يقال: سمد الشأن، وقد سميت سمد الشأن بعد أيام الإمام عزان

---

(١) حصن الخبيب، وحصن الخزام: حصون تاريخية قديمة في قرية سمد الشأن بولاية المضيبي في محافظة شمال الشرقية.

(٢) ينظر: إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان ١٠٤.

(٣) هو سالم بن راشد بن سليمان الخروصي (حكم: ١٣٣١- ١٣٣٨هـ/ ١٩١٣- ١٩٢٠م)، ولد في مشايق بولاية السويق في العام ١٣٠١هـ- ١٨٨٣م ونشأ فيها، تعلم على يد والده وعليه ختم القرآن الكريم، هاجر إلى العوابي لطلب العلوم ومنها إلى الرستاق ثم القابل بمحافظة شمال الشرقية، بويع بالإمامة في مسجد الشرع بتنوف بعد أن أجمع عليه العلماء وأهل الرأي في العام (١٣٣١هـ- ١٩١٣م)، توفي مقتولا في مرقده بالعراء بوادي عندام بخضراء بن دفاع بولاية المضيبي، وقد قتله أحد المطلوبين للعدالة لتهمة وجهت إليه، ينظر: الموسوعة العمانية ١٦٩٨/٥.

(٤) ينظر: المسالك القويمة على الدرة اليتيمة ١٩، وتلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب ٥.

(٥) ينظر: المسالك القويمة على الدرة اليتيمة ١٩، وإرشاد السالك إلى أقصد المسالك ٨.

ابن تميم، لما وقع فيها من الشأن العظيم، ويوجد منهم فريق في وادي الطائيين، وفيهم أعيان وأخيار ومنهم الشيخ سليمان الجهضمي[1].

- لقبه:

هو الفقيه القاضي الجهضمي السَّمَدِي، لقب بالفقيه؛ لسعة علمه بالفقه وعلوم الشرع، وبالقاضي؛ للمناصب القضائية التي تقلدها كما سيأتي بيانه، وبالسمدي؛ لأن مسقط رأسه كان ببلدة سمد الشأن، أما عن مذهبه الفقهي فهو ينتمي إلى المذهب الإباضي.

- نشأته:

نشأ الشيخ في سمد الشأن وبها حفظ القرآن الكريم، ثم سافر إلى شرقي أفريقيا في سن مبكرة، ثم رجع إلى عمان والتحق بنزوى فتعلم مختلف العلوم على يد علماء ذلك العصر.

- عائلته:

للشيخ ستة أبناء، ثلاثة ذكور وهم: (سعيد، وناصر، وراشد) وثلاث بنات، توفي ابنه الأكبر سعيد في العام (٢٠٠٣م)، أي: بعد وفاة والده بخمس وعشرين سنة، رحمهما الله.

- رحلته العلمية:

بعد بلوغ الشيخ سن الرشد، ونظرًا إلى قساوة العيش في عمان سافر إلى شرق أفريقيا (زنجبار) لطلب الرزق برفقة أحد أقاربه، وهو: حميد بن سعيِّد الجهضمي، وبقي فيها سنتين ثم رجع إلى عمان، فوجد الحياة قاسية جدًّا بسبب شدة الجدب والقحط الذي أهلك الزرع ونفق معه الضرع، فحمل والديه وأخوته إلى زنجبار، واشتغل بالتجارة وعاش هناك ثلاث سنوات إلى أن وصل خبر تغيُّر الحال في عمان وانقشاع السنين العجاف، فعمَّ الخصب وعادت الحياة فيها أجمل مما كانت، فرفض والده العيش في زنجبار وألحَّ على العودة لتعمير الأرض وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الزرع بعد تأثرها الشديد بالجفاف، فعادوا جميعًا إلى أرض الوطن.

بعد عودة الشيخ من زنجبار في المرة الثانية توجه إلى نزوى التي تعدُّ قلعة العلم والعلماء ومعقله، فنهل من علماء نزوى، واستمرت دراسته أربع سنوات ليلًا نهارًا، فنبغ في علوم الفقه والعقيدة والسِّيَر وعلوم العربية، مما دفع شيخه وأستاذه لتعيينه مدرسًا للنحو والفقه.

---

(١) ينظر: إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان ١٠٤.

والشيخ عالم من علماء عصره، يعقد حلقات العلم في المسجد أحيانًا وفي منزله أكثر الأحيان بعد صلاة العصر، فيتدارس مع طلابه كثيرًا تلقين الصبيان(١)، وجوهر النظام(٢)، والأرجاف بمحشى الإسعاف، وبعض كتب النحو، ويناقش كتبه التي ألفها، فيتقاطر إليه الطلاب من كل حدب وصوب على الرغم من ضيق العيش، وشدة الحاجة والعوز الذي عاناه الناس في ذاك الزمان، إلا أن قسوة الحياة لم تثنهم عن طلب العلم على يد الشيخ، فكانوا يتوافدون إليه سيرًا على الأقدام من مسافات بعيدة، ويتجشمون الصعاب، ويقطعون المهامه والقفار في سبيل الوصول إليه، ومما حكى لنا الوالد عبدالله أن والده كان شديد الحرص على حضور ابنه الدروس، وقد يجد شدة وغلظة من والده إن فوَّت درسًا، أو تخاذل في الحضور.

وكان للشيخ في الجبل الأخضر مجلس آخر مع عامة الناس ومع أهل المعرفة والعلم آنذاك من أمثال: الشيخ عبدالله بن زاهر الفهدي، والشيخ سلام بن هاشم الصقري، والشيخ سعيد بن مسعود آل ثاني، فيجري بينهم نقاش وحوار في المسائل الفقهية والنحوية المختلفة والأحكام وسيرة الأئمة والتاريخ، ويجيب عن الأسئلة التي يسأله بها عامة الناس.

ومما ذُكر لنا أن الشيخ عبدالله بن زاهر الفهدي كان يصعد من قرية بركة الموز إلى الجبل الأخضر سيرًا على الأقدام رغبة في الحوار مع الشيخ، ومناقشته في العلوم والفنون المختلفة، بل كان ينوب عنه في بعض الأحيان في تسيير حلقات العلم.

وعلى الرغم من مسؤولية القضاء الموكلة للشيخ إلا أنها لم تثنه عن التأليف، فكان يؤلف الكتب ويشرح المنظوم في الفقه والنحو، وينسخ ما يؤلفه بيده.

لم يعرف عن الشيخ قوله الشعر، ولم يسمع عنه روايته، ولكن أقواله كلها كانت من النظم الذي يحفظه من المنظومات الفقهية والنحوية.

تواصل الشيخ مع العديد من شيوخ عصره، ومنهم:

---

(١) كتاب (تلقين الصبيان ما يلزم الإنسان) للشيخ نور الدين عبدالله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ) رسالة مختصرة يسيرة في بيان أول ما يجب على الإنسان في حال التكليف، وبيان ما يؤمر به، وهو أحسن ما ألف في بابه للناشئة والمبتدئ.

(٢) كتاب (جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام) للشيخ نور الدين عبدالله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ) في العقيدة والفقه والآداب الإسلامية الفاضلة، وهو عبارة عن أرجوزة قارب عددها (١٤) ألف بيت، ويتميز ببساطة التعبير، ووضوح المعنى.

– الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري.

هو إبراهيم بن سعيد بن محسن العبري (١٣١٤– ١٣٩٥هـ/ ١٨٩٦– ١٩٧٥م) فقيه وقاض وشاعر، تتلمذ على يد ماجد بن خميس العبري، ومحمد بن شيخان السالمي، تولى مناصب في القضاء في عهد الإمام محمد بن عبدالله الخليلي، وعهد السلطان سعيد بن تيمور، ومن آثاره العلمية: تبصرة المعتبرين في تاريخ العبريين، وأرجوزة في ٥٠ بيتا بعنوان: هدية الجهول إلى ما يلزمه من الأدب في صحابة الرسول، ورسالة في أسماء مناطق عمان، وشرح لامية ابن النظر، وتراجم لبعض علماء عصره، وتحقيقات وتعليقات لبعض الكتب الفقهية والتاريخية وفتاوى وجوابات نثرية ونظمية، ومحاضرات مسجلة في الإذاعة والتلفاز، وقصائد متفرقة[١].

– الشيخ ناصر بن حميد الراشدي، كان قاضيًا في سمد الشأن.

– القاضي حمود بن عبدالله الراشدي، كان قاضيًا في سمد الشأن.

هو حمود بن عبدالله بن حامد الراشدي (ق: ١٤هـ) الشيخ الفقيه، نشأ ببلدة سناو، وتردد لطلب العلم في عهد الإمام الخليلي، ثم قام بمهمة التدريس مع زميله الشيخ ناصر بن راشد بن سليم المحروقي ببلدة سناو، تولى القضاء في عدة ولايات في عهد السلطان قابوس، وهو ممن قال الشعر في عمان، له قصيدة يذكر فيها علماء بلدة سناو وأفاضلها، وهي وثيقة تاريخية من هذا الجانب[٢].

– الوالي علي بن زاهر بن غصن الهنائي، كان واليًا في المضيبي.

– الشيخ حمود بن حمد الغافري، كان واليًا في ظفار.

– الشيخ سالم بن حمود السيابي.

هو سالم بن حمود بن شامس بن خميس بن علي بن عبيد السيابي، أبو هلال (ت: ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م) ولد في بلدة غلا من ولاية بوشر، حفظ القرآن وهو ابن سبع سنين في بلدة الغُرِيِّيين في وادي عندام بولاية المضيبي، استقر في ولاية سمائل، فدرس فيها العلوم الشرعية على يد علماء عصره، وراسل الكثير من العلماء كالإمام محمد الخليلي وغيره، عين قاضيًا في عهد السلطان سعيد بن تيمور في عدة ولايات، عرف بغزارة الإنتاج، فألف في

---

(١) ينظر: الموسوعة العمانية ٣٣/١.

(٢) ينظر: موسوعة عمان الميسرة ٣٢٩/١– ٣٣٠.

علوم اللغة العربية وأصول الدين والفقه والحديث والسيرة النبوية والتأريخ والأدب والمنطق والفلسفة[١].

- مهامه الوظيفية:

عيَّنه الإمام محمد الخليلي مدرسًا للنحو وأصول الفقه في ولاية المضيبي أولًا، ثم ولاية إبرا ثانيًا، نظرًا لنبوغه وتميزه، ثم تواصل معه الشيخ سيف بن حمد الأغبري[٢]، وطلب منه الموافقة على العمل في القضاء بعدما ذاع صيته وعرف بين الناس بسعة علمه وحسن سيرته في عهد السلطان سعيد بن تيمور رحمه الله[٣]، فاستشار الشيخ الإمام وأبدى الأخير موافقته لأن فيه منفعة للمسلمين.

---

(١) ينظر: الموسوعة العمانية ١٦٩٢/٥- ١٦٩٥، وعمان عبر التاريخ ٦/٢- ١٠.

(٢) هو سيف بن حمد بن شيخان الأغبري (١٣٠٩- ١٣٨٠هـ/ ١٨٩٢- ١٩٦١م) ولد ببلدة سيما السفالة بولاية إزكي، توفي والده وعمره أربع سنوات، حفظ القرآن وهو ابن ست سنوات على يد سليم بن ناصر العلوي، ثم انتقل إلى نزوى فتعلم النحو على يد حامد بن ناصر النزوي (ق: ١٤هـ)، ثم رحل إلى القابل وتعلم الفقه على يد عبدالله بن حميد السالمي (ت: ١٣٣٢هـ)، وكان في هذه الرحلة رفيقًا للإمام محمد بن عبدالله الخليلي(ت: ١٣٧٣هـ)، عينه الإمام سالم بن راشد الخروصي (ت: ١٣٣٨هـ) في العام ١٣٣٣هـ- ١٩١٤م واليًا وقاضيًا على دما والطائيين والقابل، وفي عهد الإمام محمد بن عبدالله عينه قاضيًا على إبرا ثم الرستاق ثم إزكي، وعينه السلطان سعيد بن تيمور (ت: ١٩٧٢م) قاضيًا بالمحكمة الشرعية بمسقط، ثم المصنعة، ثم أعاده السلطان رئيسًا للمحكمة الشرعية، عمل بالقضاء في ولايات أخرى وقلد مناصب شتى لا يتسع المقام لذكرها، ومن مؤلفاته: فتح الآكام عن الورد البسام في رياض الأحكام، وعقد الدر المنظوم في الفقه والأدب والعلوم، ينظر: الموسوعة العمانية ١٩٤٥/٥، ١٩٤٦.

(٣) هو السلطان سعيد بن تيمور بن فيصل آل سعيد (حكم: ١٣٥٠- ١٣٩٠هـ/ ١٩٣٢- ١٩٧٠م)، ولد في مسقط يوم السبت ٨ شعبان ١٣٢٨هـ (١٢ أغسطس ١٩١٠م)، درس في الهند، ثم سافر إلى بغداد لدراسة اللغة العربية، وفي ١٩٢٩م عين رئيسًا لمجلس وزراء مسقط وعمان، ثم حاكمًا لعمان، وحد عمان وأقام علاقات مع زعماء القبائل، خلص واحة البريمي من السيطرة السعودية، ورفض أي إمامة بعد إمامة الخليلي، أسس المدرسة السعيدية بمطرح ١٩٤٠م، وفي العام ١٩٣٧م قام بجولة زار فيها اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول الأوروبية والعربية، وهو أول حاكم عربي يزور الولايات المتحدة الأمريكية، وتوفي في العام (١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م)، ينظر: تاريخ الحكام في سلطنة عمان ٢٦٠- ٢٦٢، والموسوعة العمانية ١٧٦٨/٥- ١٧٧٠.

عيِّن الشيخ قاضيًا في ولاية لوى بمحافظة شمال الباطنة في ١٩٤٤/١١/٤م وظل فيها مدة وجيزة، ثم نقل إلى ولاية شناص في المحافظة نفسها، وبعدها نُقل إلى ولاية عبري في محافظة الظاهرة، ثم عاد إلى الجبل الأخضر في محافظة الداخلية.

عين الشيخ سليمان الجهضمي قاضيًا في الجبل الأخضر في العام ١٩٥٩م تقريبًا بعد حرب الجبل الأخضر على وفق رواية الشيخ عبدالله بن سلام، أيام حكم السلطان سعيد بن تيمور، وكان مسماه آنذاك: القائم بأعمال الحكومة في الجبل الأخضر، وبقي هذا المسمى إلى أن قُسِّمت الدولة على ولايات (كما هو الآن)، ويرجع في جميع قراراته إلى ناظر الشؤون الداخلية السيد أحمد بن إبراهيم آل سعيد.

عمل الشيخ في الجبل الأخضر قاضيًا لمدة أربع سنوات، ثم انتقل إلى صلالة في محافظة ظفار سنة واحدة، ثم عاد مرة أخرى إلى الجبل الأخضر في المنصب نفسه ثلاث سنوات، فمجمل عمل الشيخ في القضاء في الجبل الأخضر كانت سبع سنوات، والجدير بالذكر أن مسؤولية الشيخ تتعدى القضاء إلى تسيير أعمال الدولة، فكان بمثابة نائب السلطان آنذاك، وأمره نافذ على الشعب والعساكر، ثم نقل إلى وادي بني خالد في محافظة الشرقية، ومنها إلى ولاية دماء والطائيين، ومنها إلى ولاية إبرا في المحافظة نفسها، ثم أحيل الشيخ على التقاعد بناء على طلبه نظرًا لحالته الصحية، ورجع إلى سمد الشأن.

وورد أنه عين في ولاية وادي بني خالد، ثم دما والطائيين، ثم إبرا في عهد السلطان قابوس ابن سعيد المعظم حفظه الله ورعاه[١].

دلت المراسلات التي تلقاها الشيخ من السلطان على الحظوة الكبيرة التي كان يتمتع بها، ومكانته الرفيعة والقريبة من السلطان سعيد ومن بعده جلالة السلطان قابوس حفظه الله ورعاه، وهذا ما أهله لترشيح العديد من الأشخاص لتولي مناصب قضائية وغيرها في الدولة، ومنهم:

- الشيخ سليمان بن سعيد السيابي.
- الشيخ أحمد بن فتح المسكري.

---

(١) ينظر: إرشاد السالك إلى أقصد المسالك ٨.

- صفاته:

كان الشيخ شديد الذكاء، سريع الحفظ، سليم البصر والبصيرة، اتسم بسعة علمه ومعرفته بأصول العقيدة وعلم النحو، فكان يحفظ جوهر النظام في الأديان والأحكام للشيخ نور الدين السالمي، ويفتي الناس في مختلف القضايا العلمية والفقهية، وعرف أيضًا بأخلاقه الحسنة، وطيب عشرته، وتواضعه، وشدة كرمه، فلم يكن قاسيًا مع طلابه، فكان اجتماعيًّا بطبعه، كثير الجلوس بين الناس يستمع إليهم ويتجاذب أطراف الحديث معهم، فضلًا عن أنه اتصف بالعدل، فكان يحكم بين الناس بكتاب الله تعالى المنزل وسنة نبيه المرسل (صلى الله عليه وسلم) فيما شجر بينهم، لا يخاف في الحق لومة لائم.

وعرف عنه حب الرماية، فكان من الرماة المهرة الذين يصيبون الأهداف من مسافاة طويلة، وممن يجيدون استعمال مختلف أنواع الأسلحة المتوافرة بين يديه آنذاك، ومما يدل على ذلك أنه قد ينزل عند رغبة طلابه حينما يطلبون منه في نهاية درسه الذهاب للرماية، وبعض الأحيان قد يقطع درسه، فيذهب معهم ويكون في مقدمتهم قدوة ومدربًا في الوقت نفسه.

التقى أبناؤه بالشيخ ناصر بن راشد التوبي أحد الذين عاصروه في الجبل الأخضر، وهو من سكان نزوى، فروى لهم سيرة والدهم، وجل شمائله.

- شيوخه:

تتلمذ الشيخ الجهضمي على عدد من كبار علماء عصره، ومنهم:

- الإمام الرضي محمد بن عبدالله الخليلي (ت: ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م).

هو الإمام الفقيه محمد بن عبدالله بن سعيد الخليلي (حكم: ١٣٣٨- ١٣٧٣هـ/ ١٩٢٠- ١٩٥٤ م)، ولد في مَحْرَم إحدى قرى ولاية سمائل بمحافظة الداخلية، تعلم على عبدالله بن حميد السالمي، كان جده سعيد بن خلفان الخليلي من كبار علماء عصره وقاضي الإمام عزان بن قيس (حكم: ١٢٨٥- ١٢٨٧هـ/ ١٨٦٨- ١٨٧١م)، بويع الإمام محمد بالإمامة بعد مقتل سالم بن راشد الخروصي في قرية بني دفاع بولاية المضيبي بثمانية أيام، وكانت بيعته في مدينة نزوى في ضحى الجمعة ١٣ ذي القعدة ١٣٣٨هـ (٢٩ يوليو ١٩٢٠م)، وقع صلحًا مع تيمور بن فيصل عرف باسم اتفاقية السيب، كان له مجلسان في اليوم مفتوحان لجميع الناس، أقام مدرسة في حصن نزوى، وفي العام ١٣٤٣هـ- ١٩٢٤م زار عمان

سليمان باشا الباروني الزعيم الليبي، وكلفه الإمام بإصلاح إدارة الإمامة، فعينه رئيسًا للوزراء[١].

- الشيخ حامد بن ناصر الشكيلي (ت: ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م)[٢].

- الشيخ منصور بن ناصر الفارسي (ت: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م).

هو منصور بن ناصر بن محمد الفارسي (١٣١٣- ١٣٩٦هـ/ ١٨٩٦- ١٩٧٦م) قاض ووال وفقيه وشاعر، ولد في فنجاء، ودرس القرآن الكريم على يد جده محمد بن سيف الفارسي، وتعلم مبادئ النحو عند سالم بن فريش الشامسي، ثم رحل إلى نزوى لطلب العلم في العام ١٣٣٤هـ- ١٩١٦م، ثم انتقل إلى منح لطلب العلم، ثم رجع إلى نزوى فلازم الإمام محمد بن عبدالله الخليلي وعينه مدرسًا في فنجاء ثم واليًا وقاضيًا على بدبد، ثم نقله قاضيًا إلى نزوى، ثم عينه قاضي القضاة، ثم مراقبًا لبيت المال بنزوى، ومن آثاره: كتاب الدرر المنثورة في شرح المقصورة، وسموط الفرائد على نحور الحسان الخرائد، وقصيدة الدر النضيد في خالص التوحيد، وكتاب رياض الأزهار وحلية الأسفار في علم الآثار، وكتاب الغاية القصوى في الأحكام والفتوى، وكتاب هداية الرحمن في ثبوت خلق القرآن، وتوفي في العام ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م، ودفن في نزوى، ورثاه العديد من الشعراء[٣].

- الشيخ عبدالله بن عامر العزري (ت: ١٣٥٨هـ- ١٩٣٩م) الذي عرض عليه الشيخ كتابه هذا بعد تأليفه ليراجعه[٤].

- **تلامذته:**

تتلمذ على يد الشيخ عدد من الطلاب في مختلف المحافظات التي عمل بها ومنهم:

- السيد بدر بن سعود بن حارب البوسعيدي، (حاليًا الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع).

- والسيد عبد العزيز بن سعود بن حارب البوسعيدي[٥]، (ما زال حيًا).

- سعيد بن مسعود بن سعيد آل ثاني.

---

(١) ينظر: الموسوعة العمانية ٩/٣٢٠٩- ٣٢١٢.

(٢) ورد ذكره أن الشيخ تتلمذ على يديه، ينظر: الموسوعة العمانية ٥/١٨٤٣.

(٣) ينظر: الموسوعة العمانية ٩/٣٤٩٧.

(٤) تنظر سيرته في: هامش النص المحقق ١٣٥.

(٥) كان والد السيد بدر والسيد عبد العزيز واليًا في عبري، والشيخ كان قاضيًا في الولاية نفسها.

- صبيح بن خلفان بن عبدالله آل ثاني.
- سليمان بن منصور بن علي آل ثاني.
- عيسى بن صالح بن سليمان الريامي.
- ناصر بن سليمان بن راشد الجهضمي، (ما زال حيًا).
- راشد بن مسلم بن راشد الجهضمي.
- عبدالله بن سلام بن هاشم الصقري، (ما زال حيًا).
- الشيخ سعود بن علي بن عزيز الجابري، من ولاية المضيبي.
- الشيخ يوسف بن سلطان بن علي البوسعيدي.
- **آثاره:**

حفلت حياة الشيخ بالعطاء منذ صغره، فعلى الرغم من وظيفة التدريس التي عين فيها في بداية حياته، ومهمة القضاء التي أوكلت إليه، إلا أن ذلك لم يمنعه من التأليف والتدريس على حد سواء، فقد ألف العديد من الكتب والرسائل وخطب الجمعة، فمن كتبه:

- **المطبوع:**
- إرشاد السالك إلى أقصد المسالك[١].
- تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب[٢].
- المسالك القويمة على الدرة اليتيمة[٣].

-غير المطبوع:

- دليل المبتدي في علم الإعراب، (وهو الكتاب الذي أقوم بتحقيقه وسأفرد مبحثًا خاصًا له).
- الرسالة المسماة: الأرجاف بمحشي الأسعاف.
- الرسالة المسماة: واضحة البرهان في جواز صلاة الجمعة خلف السلطان.
- الرسالة المسماة: الحق المبين في الرد على المخالفين.

---

(١) طبع في شركة مطبعة عمان ومكتبتها، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٢) يحققه الآن الطالب: إسحاق بن سيف الجابري، طالب ماجستير بكلية العلوم والآداب بجامعة نزوى.

(٣) كتاب مطبوع، تحقيق ودراسة وتعليق بقلم: الدكتور أحمد عبد اللطيف محمود الليثي، أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد في كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- رسالة بيع الخيار[١].
- رسالة بعنوان: تذكرة ومواعظ وإرشادات[٢].
- شرح غاية المراد في الاعتقاد (٧٧) بيتًا[٣].
- خطب الجمعة.

- وفاته:

انتقل الشيخ إلى رحمة الله يوم الأربعاء التاسع من رجب من العام ١٣٩٨هـ- الرابع عشر من يونيو من العام ١٩٧٨م، ودفن في سمد الشأن، وأمَّ المصلين عليه الشيخ القاضي حمود بن عبدالله الراشدي، قاضي سمد الشأن آنذاك، إذ خرج في تشييعه جمع غفير من وجهاء المضيبي وشيوخها وأعيانها، وقد أرخ يوم وفاته أحد أصحابه المقربين بكتابة ذلك التأريخ على قبره، ورثاه داؤد بن سليمان الجهضمي بقصيدة شعرية بلغت اثنين وعشرين بيتًا.

---

(١) ينظر: تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب ٧.

(٢) ينظر: تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب ٧.

(٣) غاية المراد في الاعتقاد: قصيدة للشيخ نور الدين السالمي، شرح منها الشيخ (٤٣) بيتًا، ولم يتمكن أبناؤه من الحصول على شرح بقية الأبيات إما لأنها فقدت وإما لأن الشيخ لم يكملها بسبب مرضه.

الفصل الثاني: دراسة (كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب)

المبحث الأول: منهج المؤلف في الكتاب.

- تقسيم الكتاب:

اعتمد الشيخ الجهضمي في تأليف كتابه طريقة السؤال والجواب ليكون قريبًا من المتعلم، واضح المسائل، سهل الفهم، فقسم كتابه على ستة وأربعين قولًا، على النحو الآتي:

- القول الأول: باب حدِّ الكلام.
- القول الثاني: في علامات الاسم وأقسامه.
- القول الثالث: في الأفعال وأحكامها.
- القول الرابع: في الحرف.
- القول الخامس: في المبني من الأفعال والأسماء.
- القول السادس: فيما يعرب بالنيابة من الأسماء الخمسة.
- القول السابع: في تثنية الأسماء.
- القول الثامن: في جمع المذكر السالم.
- القول التاسع: في جمع التكسير.
- القول العاشر: في جمع المؤنث السالم.
- القول الحادي عشر: فيما لا ينصرف من الأسماء.
- القول الثاني عشر: في المعتل من الأسماء.
- القول الثالث عشر: في المعتل من الأفعال.
- القول الرابع عشر: في همزة الوصل.
- القول الخامس عشر: في الوقف.
- القول السادس عشر: في آلة التعريف.
- القول السابع عشر: في المبتدأ والخبر وحكمهما.
- القول الثامن عشر: في النواسخ.

- القول التاسع عشر: في (ما) النافية.
- القول العشرون: في أفعال المقاربة.
- القول الحادي والعشرون: في القسم الثاني مما ينسخ المبتدأ.
- القول الثاني والعشرون: في (لا) النافية للجنس.
- القول الثالث والعشرون: في الفاعل.
- القول الرابع والعشرون: في نائب الفاعل.
- القول الخامس والعشرون: في اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.
- القول السادس والعشرون: في الأفعال المتعدية.
- القول السابع والعشرون: في (ظنَّ) وأخواتها.
- القول الثامن والعشرون: في أفعال التحويل.
- القول التاسع والعشرون: في المفعول المطلق.
- القول الثلاثون: في المفعول له.
- القول الحادي والثلاثون: في المفعول معه.
- القول الثاني والثلاثون: في المفعول فيه.
- القول الثالث والثلاثون: في التمييز.
- القول الرابع والثلاثون: في الحال.
- القول الخامس والثلاثون: في الاستثناء.
- القول السادس والثلاثون: في التعجب.
- القول السابع والثلاثون: في الإغراء.
- القول الثامن والثلاثون: في حروف الجرِّ.
- القول التاسع والثلاثون: في الإضافة.
- القول الأربعون: في المنادى.
- القول الحادي والأربعون: في الترخيم.
- القول الثاني والأربعون: في العدد.
- القول الثالث والأربعون: في التوابع.
- القول الرابع والأربعون: في النسب.

- القول الخامس والأربعون: في نواصب الفعل.
- القول السادس والأربعون: في عوامل الجزم.

ولم يذكر الشيخ شيئًا عن منهجه في تقسيم كتابه، لا في المقدمة أو الخاتمة، سوى ما ذكره من وصف الكتاب في الخاتمة، إذ قال: ((فإنه كتاب جليل القدر قد احتوى على أكثر مهم الإعراب وعوامله، وهو وإن صغر حجمًا فقد كثر علمًا))[1].

يلحظ الواقف على الكتاب المتتبع للأقوال التي أوردها الشيخ تباينًا من حيث الطول والقصر، وذلك في نظري يعزى لأمرين:

أولًا: رغبته في الاختصار والبعد عن الإسهاب في الشرح والتحليل.

وثانيًا: ما تفرضه الأقوال المطروحة من عمق وغموض، فتارة تحتاج إلى توضيح وإبانة، فنجده أتبعها بفصل أو تنبيه أو فائدة، وتارة أخرى يجمع بين التنبيه والفائدة في القول الواحد، وتارة ثالثة يجمع بين الفصل والفائدة، وتارة رابعة يجمع بين الفصلين أو الفائدتين في القول.

فالأقوال التي امتازت بالقصر عشرون قولًا وهي:

- القول الرابع: في الحروف.
- القول الخامس: في المبني من الأفعال والأسماء.
- القول السادس: فيما يعرب بالنيابة من الأسماء الخمسة.
- القول السابع: في تثنية الأسماء.
- القول الثامن: في جمع المذكر السالم.
- القول التاسع: في جمع التكسير.
- القول العاشر: في جمع المؤنث السالم.
- القول الثاني عشر: في المعتل من الأسماء.
- القول الثالث عشر: في المعتل من الأفعال.
- القول الرابع عشر: في همزة الوصل.
- القول الخامس عشر: في الوقف.

---

(١) ينظر: ٢٠٥.

- القول السادس عشر: في آلة التعريف.
- القول الثاني والعشرون: في (لا) النافية للجنس.
- القول الخامس والعشرون: في اشتغال الفعل عن المفعول بضميره.
- القول السادس والعشرون: في الأفعال المتعدية.
- القول الثامن والعشرون: في أفعال التحويل.
- القول الثلاثون: في المفعول له.
- القول الحادي والثلاثون: في المفعول معه.
- القول السادس والثلاثون: في التعجب.
- القول السابع والثلاثون: في الإغراء.

أمَّا الأقوال التي امتازت بالطول فستة وعشرون قولًا وهي:

- القول الأول: باب حدِّ الكلام.
- القول الثاني: في علامات الاسم وأقسامه.
- القول الثالث: في الأفعال وأحكامها.
- القول الحادي عشر: فيما لا ينصرف من الأسماء.
- القول السابع عشر: في المبتدأ والخبر وحكمهما.
- القول الثامن عشر: في النواسخ.
- القول التاسع عشر: في (ما) النافية.
- القول العشرون: في أفعال المقاربة.
- القول الحادي والعشرون: في القسم الثاني مما ينسخ المبتدأ.
- القول الثالث والعشرون: في الفاعل.
- القول الرابع والعشرون: في نائب الفاعل.
- القول السابع والعشرون: في (ظنَّ) وأخواتها.
- القول التاسع والعشرون: في المفعول المطلق.
- القول الثاني والثلاثون: في المفعول فيه.
- القول الثالث والثلاثون: في التمييز.

- القول الرابع والثلاثون: في الحال.
- القول الخامس والثلاثون: في الاستثناء.
- القول الثامن والثلاثون: في حروف الجرِّ.
- القول التاسع والثلاثون: في الإضافة.
- القول الأربعون: في المنادى.
- القول الحادي والأربعون: في الترخيم.
- القول الثاني والأربعون: في العدد.
- القول الثالث والأربعون: في التوابع.
- القول الرابع والأربعون: في النسب.
- القول الخامس والأربعون: في نواصب الفعل.
- القول السادس والأربعون: في عوامل الجزم.

والأقوال التي أعقبها بـ(تنبيه) واحد، اثنا عشر قولًا وهي:

- القول الثاني: في علامات الاسم وأقسامه.
- القول الحادي عشر: فيما لا ينصرف من الأسماء.
- القول السابع عشر: في المبتدأ والخبر وحكمهما.
- القول العشرون: في أفعال المقاربة.
- القول الحادي والعشرون: في القسم الثاني مما ينسخ المبتدأ.
- القول الثالث والعشرون: في الفاعل.
- القول السادس والعشرون: في الأفعال المتعدية.
- القول السابع والعشرون: في (ظنَّ) وأخواتها.
- القول التاسع والثلاثون: في الإضافة.
- القول الحادي والأربعون: في الترخيم.
- القول الثاني والأربعون: في العدد.
- القول الرابع والأربعون: في النسب.

والأقول التي أعقبها بـ(فائدة) قول واحد وهو:

- القول الرابع عشر: في همزة الوصل.

والأقوال التي أعقبها بـ(فصل) ثلاثة أقوال وهي:

- القول الثاني والثلاثون: في المفعول فيه.
- القول السادس والثلاثون: في التعجب.
- القول الثامن والثلاثون: في حروف الجر.

والأقوال التي أعقبها بـ(تنبيهين) قولان وهما:

- القول الثامن عشر: في النواسخ.
- القول الخامس والأربعون: في نواصب الفعل.

والأقوال التي أعقبها بـ(فصلين) قولان وهما:

- القول التاسع والعشرون: في المفعول المطلق.
- القول الخامس والثلاثون: في الاستثناء.

والأقوال التي أعقبها بـ(ثلاثة فصول) قول واحد وهو:

- القول الرابع والثلاثون: في الحال.

والأقوال التي أعقبها بـ(تنبيه وفائدة) قولان وهما:

- القول الأربعون: في المنادى.
- القول الثالث والأربعون: في التوابع.

والأقوال التي أعقبها بـ(تنبيه وفائدة وفصل) قول واحد وهو:

- القول السادس والأربعون: في عوامل الجزم.

- طريقة عرض موضوعاته وأسلوبه.

اعتمد الشيخ الجهضمي طريقة خاصة في عرض موضوعاته وأسلوبه، إذ يعمد الشيخ إلى استعمال المنهج التعليمي في أغلب كتابه، ويمكن بيان خصائص منهجه في الآتي:

١- يذكر القول ثم يستفهم بسؤال عن الحدِّ النحوي في أغلب المسائل، شارحًا ما تطلبه المسألة من توضيح، ومثال ذلك قوله: ((قلت له: أخبرني عن أجزاء الكلام.

قال: أجزاؤه ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى، كقول الشبراوي: [من البسيط]

الاسْمُ والفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ جُمْلَتُهَا أَجْزَاؤُهُ فَهُوَ عَنْهَا غَيْرُ مُنْفَصِلِ

فالاسم هو: كل كلمة دلَّت على معنى في نفسها نحو: (زيدٌ)، و(مكةٌ)، والفعل هو: كل كلمة دلَّت على معنى في نفسها، واقترنت بزمان نحو: (قَامَ، ويَقُومُ، وقُمْ)، والحرف: كل كلمة لم تدلّ على معنى في نفسها بل في غيرها كـ(هَلْ، وفِي، ولَمْ، وبَلْ، وإِنْ، وعَنْ، ومِنْ، ولَنْ)، وغير ذلك))[١].

٢- يلتزم الشيخ بالتمثيل في جُلِّ المسائل، ومثال ذلك قوله: ((أقل ما يتركب الكلام المفيد عندهم من اسمين كـ(زيدٌ قائمٌ)))[٢].

٣- يعرض الشيخ في بعض المسائل الخلاف النحوي، وإن كان مقلًا في ذلك، لأنه كتاب تعليمي. ومثال ذلك قوله: ((قد اخْتُلِفَ في آلة التعريف، قيل: هي الألف واللام، وهو قول الخليل وأتباعه))[٣] .

٤- اعتمد الشيخ الإعراب مرتين فقط، منه إعراب المثال إعرابًا تامًا، كما حدث في القول الثاني عشر: في المعتل من الأسماء، إذ أعرب كلمة (الفتى) في المثال الذي استشهد به على المعتل من الأسماء، وكذلك كلمة (القاضي) التي أوردها في المثال الذي استشهد به على المعتل بالياء[٤].

---

(١) ينظر: ٦٨، ٦٩.

(٢) ينظر: ٦٧.

(٣) ينظر: ٩٩.

(٤) ينظر: ٩٥.

وأمَّا عن أسلوبه فجاء واضحًا بعيدًا عن التعقيد والغموض، وعبارات الكتاب التي سطرها الشيخ يسيرة لا تكلف فيها، تعكس رغبته في إفادة المتعلم والوصول به إلى المعلومة والفكرة المنشودة من أقصر الطرق.

٥- يرغب الشيخ في تقديم كتاب يسهل فهمه وحفظه فاعتنى بحسن التقسيم، ومن ذلك:

- قال: ((قلت له: أخبرني عن أجزاء الكلام. قال: أجزاؤه ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى))[١].

- قال: ((قلت: أخبرني عن أقسام الأفعال. قال: أقسامها ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر))[٢].

- قال: ((قلت: إلى كم ينقسم الحرف ؟ قال: إلى قسمين: قسم مختص، وقسم غير مختص، فالمختص ينقسم إلى قسمين: مختص بالأسماء كـ(فِي، وعَنْ، ومِنْ، وإِلَى، وعَلَى)، ومختص بالفعل كـ(لَمْ، ولَنْ)، وغير مختص كـ(هَلْ، وبَلْ))[٣].

- قال: ((والنواسخ تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وهي كان وأخواتها، وما النافية، وكاد وأخواتها.

والثانية: تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع خبره خبرًا لها، وهي (إنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس).

والثالثة: تنصبهما معًا، وهي (أفعال القلوب، وأفعال التحويل)، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله))[٤].

---

(١) ينظر: ٦٩.

(٢) ينظر: ٧٣.

(٣) ينظر: ٧٨.

(٤) ينظر: ١٠٧، وهناك مواطن أخرى كثيرة شاع فيها حسن التقسيم، ينظر النص المحقق.

٦- امتازت موضوعات الكتاب بالاختصار وتجنب الإطالة والإسهاب، بالقدر الذي يراه الشيخ مجزيًا لتحقيق الفائدة، وقد صرح بذلك بنفسه في القول التاسع: في جموع التكسير، حينما تحدث عن جموع القلة ولم يفصل في جموع الكثرة فقال: ((وما عدا ذلك جموع كثرة، ونضرب صفحًا عن ذكر بعضها خوف الإطالة))[١]، وكذلك جملة ((وقس على الباقي)) التي ذكرها في القول الثامن عشر: في النواسخ، في معرض حديثه عن جملة كان وأخواتها، وعن جواز تقديم خبر كان وأخواتها عليها وعلى اسمها[٢]، وتكررت الجملة في القول السابع والعشرين: في (ظنَّ) وأخواتها[٣]، وضمَّن الشيخ القول الخامس والعشرين: في اشتغال الفعل عن المفعول بضميره جملة دالة على الاختصار إذ قال: ((فإن شئت معرفة ذلك فاطلبه من المطولات تجده إن شاء الله))[٤].

لم يقتصر الاختصار على الموضوعات وإنما نجده في ذكر الشروط والأحكام، فمنهجه ينشد التسهيل على المتعلم، إذ يذكر مثلًا ثلاثة شروط من ستة في كتب النحو، أو بعض أحكام مسألة معينة من بين جملة من الأحكام، وقد بينت ذلك في موضعه في النص المحقق وزدت ما لم يذكره الشيخ، فقد بلغت عدد المسائل التي أجرى عليها الشيخ ذلك ست عشرة مسألة ومنها:

- قال: ((للاسم خمس علامات: الجر، سواء كان بالحرف، أو بالمضاف كـ(مررتُ بغُلامِ زيدٍ)، ولا ثالث لهما))، وقد ذكر النحويون أنواعًا أخرى كالجر بالتبعية، والجر بالجوار، والجر بالتوهم[٥].

- قال: ((أمَّا المبتدأ فقد يحذف جوازًا ووجوبًا، فمثال حذفه جوازًا إذا قيل: (كَيْفَ زَيْدٌ؟)، فتقول: (صَحِيْحٌ أو مَرِيْضٌ)، أي: (هُوَ صَحِيْحٌ، وهُوَ مَرِيْضٌ)، وإن شِئتَ ذَكَرْتَه، وإن شِئتَ حَذَفْتَه))، وزاد النحويون حالات لم يذكرها الشيخ كحذفه عند شم طيب، أو سمع صوت، أو

---

(١) ينظر: ٨٧.

(٢) ينظر: ١٠٨.

(٣) ينظر: ١٢٨.

(٤) ينظر: ١٢٦.

(٥) ينظر تفصيل المسألة في النص المحقق: ٧٠.

رؤية شبح، فيقال: (مسك، وقراءة، وإنسان)، بإضمار: هذا، ويحذف أيضًا جوازًا عند وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾[سورة فصلت، الآية: ٤٦]، أي: فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها[١].

– ذكر في حالات حذف المبتدأ وجوبًا: إذا وقع بعد (نِعْمَ، وبِئْسَ)، أو في النعت المقطوع كان لمدح، أو لذم، أو ترحم، وزاد النحويون أن يحذف لكون خبره مصدرًا جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، وقد يحذف المبتدأ وجوبًا كقول العرب: (في نِمَتِي لأَفْعَلَن)، يريدون: في ذمتي ميثاق، أو عهد، أو يمين[٢].

– وفي حذف الخبر وجوبًا ذكر: بعد (لولا)، أو بعد قسم، أو بعد واو بمعنى (مع)، وغير ذلك، وقد زاد النحويون حذف الخبر وجوبًا بعد إذا الفجائية إن كانت حرفًا[٣].

– ذكر أنّ (ما) النافية لا تعمل عمل (ليس) إلا بأربعة شروط: أحدها: أن لا تزاد بعدها (أَنْ)، الثاني: أن لا ينتقض النفي بـ(إلَّا)، الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، الرابع: أن لا يتقدم معمول الخبر إلا إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، وزاد ابن عقيل شرطين فجعلها ستة شروط، فالخامس: ألَّا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، والسادس: ألَّا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها[٤].

٧– اهتم الشيخ بالحدود النحوية فيعرض لبعضها تفصيلًا من حيث اللغة والاصطلاح، ولكنه لم يسهب في ذلك، رغبة في الاختصار الذي يرمي إليه من تأليف كتابه، فقد وردت في ثلاثة مواطن فقط وهي:

---

(١) ينظر تفصيل المسألة في النص المحقق: ١٠٥.

(٢) ينظر تفصيل المسألة في النص المحقق: ١٠٥.

(٣) ينظر تفصيل المسألة في النص المحقق: ١٠٦.

(٤) ينظر تفصيل المسألة في النص المحقق: ١١١– ١١٢، وتنظر بقية المسائل المشابهة في النص المحقق في: ١١٥، ١٣٠، ١٤٠، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٨.

– قال في النواسخ: ((وهي جمع (ناسخ)، والنسخ في اللغة: الإزالة والنقل، تقول: (نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَ)، أي: أَزَالَتْه، و(نَسَخْتُ الكِتَابَ)، أي: نقلتُ ما فيه، وفي الاصطلاح: نَقْلُ الحُكْمِ))[١].

– قال في الإغراء: ((اعلم أنَّ الإغراء في اللغة: الإلصاق، وفي الاصطلاح: تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه))[٢].

– قال في الترخيم: ((اعلم أنَّ الترخيم في اللغة: التحسين، والترقيق، والتليين، والقطع، وفي الاصطلاح: حذف آخر الكلمة جوازًا في حالة النداء))[٣].

– **أصول النحو:**

لم يعتن الشيخ بأصول النحو إلا بالسماع والقياس، إذ ورد هذان الأصلان كثيرًا في كتابه، وهذا يؤكد على أخذه بالسماع والرواية عن العرب، فضلًا عن أنه يأخذ بأدلة القياس، ومن ذلك ما ورد في القول الثامن عشر، فقال: ((قولنا: تقديم خبرها عليها كذلك يوهم جوازه في جميعها، وليس كذلك فقد ورد الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وعلى اسمها أيضًا، والصحيح الجواز لوروده في قول الشاعر: [من الطويل]

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُوْلُ))[٤].

ومن اهتمامه بالسماع نراه يشير إلى لغات القبائل، ومنها لغة بني أسد عند حديثه في القول السابع عن إعراب المثنى بالألف في جميع حالاته، فقد قال: ((وهو أنه يعرب بالألف مطلقا نحو: (جَاءَ الزَّيْدَان)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدَان)، و(مَرَرْتُ بالزَّيْدَان)، وهذه لغة بني أسد))[٥].

---

(١) ينظر: ١٠٦– ١٠٧.

(٢) ينظر: ١٤٩.

(٣) ينظر: ١٦٠.

(٤) ينظر: ١٠٨.

(٥) ينظر: ٨٤.

وتحدث عن لغتي أهل الحجاز وبني تميم في (ما) النافية في القول التاسع عشر فقال: ((تنقسم إلى حجازية وتميمية، فأمَّا بنو تميم فهي عندهم ملغاة لا عمل لها، وأمَّا أهل الحجاز فتعمل عندهم عمل (ليس)؛ ترفع الاسم وتنصب الخبر))[١].

وذكر لغة بني تميم في كسر الشين من (عشرة) في القول الثاني والأربعين: في العدد[٢].

- الإحالة في الكتاب:

نلحظ كثرة الإحالات، تعميقًا لفكرة الإيجاز والاختصار التي ينشدها، وسعيه إلى عدم تكرار الأحكام والمسائل.

_ الإحالات الداخلية:

بلغت الإحالات (لما سبق) سبع إحالات، ولأمر لاحق حالتين، ومن ذلك:

- قال: ((قلت: وما حكم الفعل الماضي؟ قال: حكمه فتح آخره لفظًا، أو تقديرًا كـ(قامَ)، و(سَعَى)، إلَّا إذا اتصلت به تاء الفاعل كما سبق))[٣].

- قال: ((قلت: أخبرني عن المبني من الأفعال هل يكون بناؤه كالحرف؟ قال: لا يكون البناء في الأفعال إلا على حالتين: وهو الفتح، أو ما يجزم به مضارعه، فأما المبني على الفتح فهو الفعل الماضي كما سبق))[٤].

- قال: ((والنواسخ تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وهي كان وأخواتها، وما النافية، وكاد وأخواتها.

والثانية: تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع خبره خبرًا لها، وهي (إنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس).

---

(١) ينظر: ١١١.

(٢) ينظر: ١٦٤.

(٣) ينظر: ٧٤.

(٤) ينظر: ٨٠، وتنظر بقية الحالات المشابهة في: ١١٠، ١٢٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٤١، ١٥٣، ١٧١.

والثالثة: تنصبهما معًا، وهي (أفعال القلوب، وأفعال التحويل)، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله))[1].

– قال: ((قلت: أخبرني عن أفعال المقاربة كم هي؟ قال: هي ثلاثة أفعال وهي: (كَادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ)، فهذه الأفعال تعمل عمل (كان)؛ ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، وكذا الأفعال الدَّالة على الرَّجاء والإنشاء. كما سيأتي إن شاء الله))[2].

– الإحالات الخارجية:

لم أجد في كتاب الشيخ من الإحالات الخارجية إلا إحالة واحدة عامة وهي:

– في القول الخامس والعشرين: في اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، قال: ((فإن شئت معرفة ذلك فاطلبه من المطولات تجده إن شاء الله))[3].

– ربط بعض مسائل النحو بمسائل العقيدة.

لم يخلط الشيخ مسائل النحو بعلوم أخرى إلا في بعض النصوص، إذ عالج كتابه مسائل النحو بصورة سلسة يسيرة على طلاب العلم، ولكنه في القول الخامس والأربعين: في نواصب الفعل، حينما تحدث عن (لن) قال: إنَّها لتأكيد النفي وتأبيده، وقد تطرق إلى المذاهب العقائدية كمذهبه ومذهب المعتزلة ومخالفتهم لما دعا إليه الأشعرية من اعتقاد الرؤية[4].

---

(١) ينظر: ١٠٧.

(٢) ينظر: ١١٣.

(٣) ينظر: ١٢٦.

(٤) ينظر: ١٨٥– ١٨٦.

المبحث الثاني: موقفه من الاستشهاد.

من خلال تتبع كتاب الشيخ لم أجده يستشهد بالحديث النبوي الشريف أو الأثر، ولا حكم العرب وأمثالهم، وإنما اقتصر استشهاده على القرآن الكريم وقراءاته وأشعار العرب، وذلك على النحو الآتي:

أولا: القرآن الكريم والقراءات.

- القرآن الكريم:

أكثر الشيخ من الاستشهاد بالآيات القرآنية، إذ بلغت ثلاثًا وسبعين آية، وأغلب هذه الشواهد هي لمن ينقل عنهم كشروح الألفية وشرح الكافية الشافية وغيرها.

جاءت أكثر الشواهد القرآنية التي ذكرها الشيخ جزءًا من الآية، فبلغت سبعة وخمسين جزءًا، رغبة منه في الإيجاز والاختصار فيأتي بموطن الشاهد دون أن يذكر الآية كاملة، ومن ذلك القول الأول: في حد الكلام، قال: ((وأمَّا الجملة الاسمية فهي: التي صدرها اسم، وعجزها فعل أو شبهه، نحو: (زيدٌ يقومُ، أو قَائِمٌ)، ولا فرق بين أن يكون الاسم صريحًا كما مثَّلنا، أو مؤولًا، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [سورة البقرة، الآية :١٨٤]، والله أعلم))[1].

وكذلك في القول الحادي عشر: فيما لا ينصرف من الأسماء، قال: ((اعلم أنَّ أسماء البلدان والمواضع ليست منصرفة؛ لأن التأنيث غالب عليها، وقد رُوي صرف بعضها كـ(حُنَيْن، ومُنَى، وهَجْر، وبَدْر، ودَابِق، وحَجْر). قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ﴾[سورة آل عمران، الآية:١٢٣]، ﴿وَيَوۡمَ حُنَيۡنٍ﴾[سورة التوبة، الآية:٢٥]، والله تعالى أعلم))[2].

---

(١) ينظر: ٦٨.

(٢) ينظر: ٩٢.

وأيضًا ما ذكره في القول الثاني عشر: في المعتل من الأسماء، قال: ((وأمَّا النصب فهو يظهر فيه، قال الله تعالى: ﴿ يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾[سورة الأحقاف، الآية:٣١]، ﴿ وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ ﴾[سورة مريم، الآية:٥] والله أعلم))[١].

فأورد الشيخ في كل ما سبق موطن الشاهد ولم يأت بالآية كاملة.

وأحيانًا أخرى نجد الشيخ يذكر الآية كاملة ولم يكتف بموطن الشاهد فقط، فبلغت الشواهد القرآنية الكاملة ستة عشر شاهدًا، فعلى سبيل المثال في القول الثالث: في الأفعال وأحكامها، قال: ((قلت: كم أحرف المضارعة؟ قال: أربعة يجمعها قولك: (نَأْتِي) فإنه: همزة، ونون، وتاء، وياء، فـ(النون) للجمع، نحو: (نَدْخُلُ)، وتكون للمعظم نفسه كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾[سورة الحجر، الآية:٩]))[٢].

ومنه أيضًا في القول الثامن والثلاثين: في حروف الجرّ، قال: ((وأمَّا واو القسم فتجرُّ اسم الجلالة وغيره، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ [سورة الشمس، الآية: ١]))[٣].

وكذلك في القول التاسع والثلاثين: في الإضافة، قال: ((قلت: أخبرني عن الأسماء التي تضاف إلى الجملة جوازًا ووجوبًا. قال: أمَّا التي تضاف إلى الجملة وجوبًا (حَيْثُ)، و(إِذَا)، و(إِذْ)، فـ(حَيْثُ، وإِذْ) يضافان إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية، كقولك: (اجْلِسْ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ)، و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِس)، و(أَجِيء إِذْ يَقُومُ زَيْدٌ)، و(إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجوز حذف الجملة بعد (إِذْ)، ويعوَّض عنها التنوين، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٨٤]))[٤].

والذي يبدو لي أن الشيخ حينما يذكر الآيات القرآنية نجده يحذف الحرف الأول (الواو) منها، فقد تكرر ذلك في ثمان آيات، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) ينظر: ٩٥.

(٢) ينظر: ٧٥- ٧٦.

(٣) ينظر: ١٥٣.

(٤) ينظر: ١٥٥- ١٥٦.

– قال تعالى: ﴿ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ ﴾[سورة آل عمران، الآية:١٨٨]، إذ حذف حرف الواو من بداية الآية، واستشهد بها في بيان حكم الأفعال الخمسة[١].

– وقال تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ﴾[سورة القلم، الآية: ٣]، فحذف حرف الواو من بداية الآية، واستشهد بها في جواز تقديم خبر (إنَّ) على اسمها[٢].

– قال تعالى: ﴿ وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخٗاۖ ﴾ [سورة هود، الآية: ٧٢]، فحذف حرف الواو من بداية الآية، واستشهد بها في عمل اسم الإشارة في الحال[٣].

– قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ ﴾[سورة الأنفال، الآية: ٣٣]، فحذف حرف الواو من بداية الآية، واستشهد بها في وجوب إضمار (إن) إذا وقعت بعد (كان) المنفية[٤].

ولا يمكن الحكم بأنه منهج قد اتبعه الشيخ في كل آية يذكرها، إذ استشهد بآيات لم يجر عليها الحذف الذي ذكرته سالفًا ومن أمثلة ذلك:

– قال تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾ [سورة البقرة، الآية :١٨٤]، استشهد بها في إتيان الاسم مؤولاً[٥].

– قال تعالى: ﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ ﴾[سورة آل عمران، الآية:١٢٣]، استشهد بها في صرف كلمة (بدر)[٦].

– قال تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٢]، استشهد بها في دخول الباء على خبر (ما)[٧].

---

(١) ينظر: ٩٧.

(٢) ينظر: ١١٨.

(٣) ينظر: ١٤٢.

(٤) ينظر: ١٩٠ (٣ آيات)، وتنظر بقية الآيات المشابهة في: ١٨٦–١٨٧ (آيتان).

(٥) ينظر: ٦٨.

(٦) ينظر: ٩٢.

(٧) ينظر: ١١٢، وغيرها الكثير من الآيات التي لم يحذف حرفها الأول.

وقد اطلعت على كتاب آخر للشيخ وهو (تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب)[1]، ويبدو لي أن الحذف لم يكن منهجًا عنده، إذ تتبعت الشواهد القرآنية فلم أجد فيها حذف الواو من الآيات القرآنية، ومن أمثلة ذلك:

- ذكر في علامات الاسم قوله تعالى: ﴿ وَعَلَيۡهَا وَعَلَى ٱلۡفُلۡكِ تُحۡمَلُونَ ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٢٢][2].

- وفي باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، ذكر قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ ﴾ [سورة يس، الآية: ٣٩][3].

- وفي باب المصدر أتى بقوله تعالى: ﴿ وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٤٤][4].

- **القراءات القرآنية:**

لم يكثر الشيخ من القراءات القرآنية وإنما استشهد بها كغيره من النحويين في حال ما استغلق من مسائل النحو؛ لكي يميط اللثام عمَّا يكتنف المسألة من أقوال، فقد بلغت القراءات عنده قراءتين فقط، فالقراءة الأولى استشهد بها في القول الخامس عشر: في الوقف، في معرض حديثه عن وقف بعضهم على المنقوص النكرة في الرفع والجر بإثبات الياء فقال: ((وأمَّا في النصب فقف عليه بالألف مع إثبات الياء. فتقول: (رأيت قَاضِيَا)، ووقف بعضهم عليه في الرفع والجر بإثبات الياء على قراءة من قرأ :(ولكلِّ قَوْمٍ هَادِي)، والله أعلم))[5].

وأمَّا القراءة الأخرى فجاءت في القول الثالث والأربعين: في التوابع، في مسألة العطف على الضمير المجرور، قال الشيخ: ((إذا عطف على الضمير المجرور، وجب إعادة الجار

---

(١) الذي يحققه الطالب: وهو إسحاق بن سيف الجابري، طالب ماجستير في كلية العلوم والآداب بجامعة نزوى.

(٢) ينظر: تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب ٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ١٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه ٢٣.

(٥) ينظر: ٩٩.

عند الجمهور فتقول: (مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ)، و(رَغِبْتُ فِيْكَ وفِي عَمْرٍو)، وذَهَبَ ابْنُ مَالِك وأَتْبَاعُه إلى أنَّه لا يجب ذلك؛ لوروده في النظم والنثر، فالنثر قراءة من قرأ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾[سورة النساء، الأية: ١]، بجر (الأرحامِ)))[١].

ثانيًا: كلام العرب الشعر:

استشهد الشيخ بعدد من الشواهد الشعرية بلغت واحدًا وستين بيتًا، جاء منها ثمانية وأربعون بيتًا مكتملة الصدر والعجز، وتوزعت على مختلف الأقوال التي ذكرها الشيخ في كتابه، واستشهد بالصدر في ثلاثة مواضع، فالصدر الأول ورد في القول الرابع والثلاثين: في الحال، استشهد به لمسوغ صاحب الحال الذي يجيء نكرة، وهو أن يسبقه نفي[٢]، والصدر الثاني استشهد به في القول الثالث والأربعين: في التوابع، استشهد به في تعريف عطف البيان[٣]، والصدر الثالث أتى به في القول الخامس والأربعين: في نواصب الفعل، استشهد به في نصب الفعل إذا وقعت (أن) بعد واو بمعنى: مع، في جواب الأمر أو النهي[٤].

واستشهد الشيخ بالعجز في أربعة مواضع جاء ذكرها في الأقوال الآتية:

القول التاسع عشر: في (ما) النافية، ذكره في جواز دخول الباء على خبر (ليس)[٥].

والقول الثامن والعشرون: في أفعال التحويل، إذ ذكر أنها ستة ومن بينها (رَدَّ) التي نص عليها الشاهد المذكور[٦].

والقول الثالث والأربعون: في التوابع، ذكر عجز البيت في العطف على الضمير المجرور[٧].

---

(١) ينظر: ١٧٢- ١٧٣.
(٢) ينظر: ١٤١.
(٣) ينظر: ١٦٧.
(٤) ينظر: ١٩١.
(٥) ينظر: ١١١.
(٦) ينظر: ١٢٩.
(٧) ينظر: ١٧٣.

والقول السادس والأربعون: في عوامل الجزم، أتى بالشاهد على (حتى) التي تأتي حرف ابتداء[١].

واستشهد الشيخ بجزء من الصدر في ثلاثة مواضع، جاء الأول في القول الثامن عشر: في النواسخ، في معرض حديثه على استعمال (كان) وبعض أخواتها تامة[٢]، والثاني ذكره في القول العشرين: في أفعال المقاربة، في مجيء خبر (كاد، وعسى) اسمًا[٣]، أما الثالث فقد أورده الشيخ في القول الحادي والعشرين: في القسم الثاني مما ينسخ المبتدأ، في بيان عمل (ليت)[٤].

واستشهد الشيخ بجزء من العجز في موضع واحد في القول العشرين: في أفعال المقاربة، في مجيء خبر (كاد، وعسى) اسمًا[٥].

أورد الشيخ خمسة من الأبيات الشعرية وقد نسبها إلى قائليها، فقد نسب بيتًا إلى امرئ القيس في القول الثاني: في علامات الاسم وأقسامه، موضحًا به تعريف (مثل) بالإضافة[٦]، بالإضافة[٦]، ونسب أربعة أبيات جملة واحدة إلى السالمي وقد ذكرها في خاتمة كتابه[٧].

وجملة الأبيات التي استطعت نسبتها إلى قائليها واحد وثلاثون شاهدًا، وقد اتفقت كتب اللغة والأدب على نسبتها، ووجدت خلافًا في المصادر التي بحثتها في نسبة خمسة شواهد إلى قائليها.

واستشهد أيضًا باثنين وعشرين بيتًا مجهولة القائل ولم أوفق في نسبتها إلى قائليها.

ويمكن تقسيم الشعراء على العصور، كما هو موضح في الجدول الآتي:

---

(١) ينظر: ٢٠٣.
(٢) ينظر: ١٠٩.
(٣) ينظر: ١١٣.
(٤) ينظر: ١١٦.
(٥) ينظر: ١١٤.
(٦) ينظر: ٧٢.
(٧) ينظر: ٢٠٧.

العصر	عدد الأبيات	الشعراء
الجاهلي	١	الأعشى
	١	امرؤ القيس
	١	حاتم الطائي
	١	ذو الإصبع العدواني
	١	زهير بن أبي سلمى
	١	السموأل بن عاديا
	١	عقيبة الأسدي
	١	محرز بن مكعبر الضبي
	١	النابغة الذبياني
الإسلامي	١	أبو محجن الثقفي
	١	حسان بن ثابت
	١	الحطيئة
	١	عبدة بن الطبيب
	١	المتوكل الكناني
الأموي	١	أبو الأسود الدؤلي
	٢	الأخطل
	١	الكميت بن زيد الأسدي
	٢	جرير
	١	الراعي النميري
	١	زياد الأعجم
	١	عمر بن أبي ربيعة
	١	قطري بن الفجاءة
العباسي	١	أبو العتاهية
العصور المتأخرة	٤	نور الدين السالمي

واستشهد الشيخ بالمنظومات التعليمية فأورد بيتين للحريري، الأول في القول الثامن عشر: في النواسخ، في مسألة تصريف كان فقد ترد بصيغة الماضي والمضارع والأمر[١]، والثاني في القول السابع والثلاثين: في الإغراء، في مسألة النصب في الإغراء بفعل مضمر[٢]، ونسب خمسة أبيات إلى ابن مالك في القول الثالث: في الأفعال وأحكامها، في علامة الفعل الماضي وهي قبول (التاء)[٣]، وفي القول الرابع والعشرين: في نائب الفاعل، في بناء الفعل للمفعول إن كان على وزن (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ)[٤]، ونسب إليه بيتًا في القول الثاني والثلاثين: في المفعول فيه، في نصب الظرف بإضمار في[٥]، والرابع في القول الثالث الثالث والأربعين: في التوابع، في أحرف العطف التي تشارك المعطوف المعطوف عليه في اللفظ والمعنى[٦]، والخامس في القول الثالث والأربعين في التوابع، في إبدال الفعل من الفعل[٧]، ونسب في القول الأول: باب حد الكلام بيتًا إلى الشبراوي مبينًا به أجزاء الكلام الثلاثة[٨].

أغلب الشواهد التي ذكرها الشيخ هي شواهد مَنْ ينقل عنهم ككتاب سيبويه وملحة الإعراب للحريري وشرح المفصل لابن يعيش وشرح الكافية الشافية لابن مالك وألفية ابن مالك وشروحها كشرح ابن عقيل وغيره.

نجد أيضا أنَّ الشيخ قد يذكر تجويز بعض الحالات استنادًا إلى ما ورد في الشعر خاصة، ومن ذلك ما ذكره في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فيقول: ((قولنا: تقديم خبرها

---

(١) ينظر: ١١٠.
(٢) ينظر: ١٤٩.
(٣) ينظر: ٧٤.
(٤) ينظر: ١٢٤.
(٥) ينظر: ١٣٥.
(٦) ينظر: ١٧٢.
(٧) ينظر: ١٧٨.
(٨) ينظر: ٦٩.

عليها كذلك يوهم جوازه في جميعها، وليس كذلك فقد ورد الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وعلى اسمها أيضًا، والصحيح الجواز لوروده في قول الشاعر))[1].

وأيضًا ما ذكره في صرف ما لا ينصرف، فيقول: ((قلت: إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف هل يجوز له صرفه؟ قال: نعم، والشاهد فيه قول الشاعر))[2].

وكذلك ما ذكره في جواز اقتران خبر (كاد) بـ(أن)، فيقول: ((اعلم أنَّ (كاد) يجوز اقتران خبرها بـ(أَنْ) كقول القائل:[من الخفيف]

كَادَت النّفْسُ أَنْ تَفِ يضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطةٍ وبُرُودِ[3]

وغيرها الكثير من الحالات المشابهة التي ذكرها الشيخ في كتابه.

المبحث الثالث: اختياراته ومذهبه النحوي:

أولا: اختياراته:

يلحظ المتتبع لكتاب الشيخ أنه اتبع في الخلافات النحوية أساليب شتى، فقد يورد خلافًا نحويًا دون أن ينسبه إلى أحد أو يرجحه، وتارة يذكر الخلاف وينسبه من غير ترجيح، وقد أورد مرة واحدة الخلاف ونسبته وترجيحه، وفي أحيان كثيرة لا يشير إلى أنه خلاف نحوي وإنما يعمد إلى ترجيح أحد الآراء وسرده وكأنه حكم مقطوع به، وتفصيل ذلك هو:

- الخلافات غير المنسوبة، ولم يذكر فيها الشيخ رأيه:

ذكر الشيخ في كتابه أربعة خلافات لم ينسبها إلى قائليها ولم يذكر فيها ترجيحه وإنما سرد الخلاف سردًا دون أن يبين رأيه أيها الأصوب، فأورد الخلاف الأول في مسألة أحرف المضارعة في علة نون الجمع فقال: ((فـ(النون) للجمع نحو: (نَدْخُلُ)، وتكون للمعظم نفسه كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[سورة الحجر، الآية:٩]، وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في قوله تعالى، فقيل: جاءت للعظمة التي سبحانه متوحِّد بها، وليس

---

(١) ينظر: ١٠٨.

(٢) ينظر: ٩٣.

(٣) ينظر: ١١٤.

لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا يكره للملوك أن يقولوا: (نَحْنُ نَفْعَلُ)، و(نَحْنُ نَعِدُ)، وقيل: يجوز أن يستعمل النون كلُّ من لم يباشر العمل بنفسه))[1].

والخلاف الثاني أورده في الحرف المبني على الكسر، فقال: ((وبعضه على الكسر كـ(جَيْرِ)، وهي حرف جواب بمعنى: (نَعمْ)، وقيل: بمعنى: (حقًّا)، والله أعلم))[2].

والخلاف الثالث جاء في مسألة حالات الخبر فقد يجيء اسمًا، أو جارًا ومجرورًا، أو ظرفًا، أو جملة، فقال: ((وتارة ظرفًا، كـ(زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(الصَّوْمُ يَوْمَ الجُمْعَةِ)، وهو متعلق بمحذوف واجب الحذف تقديره (كائن، أو استقر)))[3].

والخلاف الرابع ذكره في مسألة إعراب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، فقال: ((اعلم أنّه إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصب المستثنى مطلقًا، فتقول: (قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ)، و(مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ)، ومنه قول الشاعر:[من الطويل]

فَمَا لِيَ إِلَّاآلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وأجاز بعضهم رفعه كقوله: (مَا لِي إِلَّا أَخُوْكَ نَاصِرٌ). والله أعلم))[4].

- الخلافات غير المنسوبة، وذكر فيها الشيخ رأيه:

ذكر الشيخ خلافات نحوية لم ينسبها إلى قائليها ولكنه ذكر ترجيحه في أحدى عشرة مسألة، نذكر منها ثلاث مسائل على سبيل المثال، إذ أورد الخلاف الأول في مسألة إعراب الأسماء الستة وبيان حكمها، فقال: ((أما حكمها إذا أضيفت إلى غير ياء النفس، ولم تصغر، ولم تثن، ولم تجمع؛ فإنها ترفع بالواو نائبة عن الضمة، وتنصب بالألف نائبة عن الفتحة، وتجر بالياء نائبة عن الكسرة، وقيل: هي معربة بضمة مقدرة على الواو، وبفتحة مقدرة على الألف، وبكسرة مقدرة على الياء، والأول هو المشهور. والله أعلم))[5].

---

(١) ينظر: ٧٦.

(٢) ينظر: ٧٩.

(٣) ينظر: ١٠١.

(٤) ينظر: ١٤٦- ١٤٧.

(٥) ينظر: ٨٣.

والخلاف الثاني ذكره في مسألة العامل في المبتدأ والخبر، فقال: ((فالعامل في المبتدأ الابتداء، وفى الخبر المبتدأ على أصح الأقوال))[1].

والخلاف الثالث أتى به في مسألة تقديم خبر (ليس) عليها، فقال: ((فقد ورد الخلاف في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وعلى اسمها أيضًا، والصحيح الجواز لوروده في قول الشاعر: [من الطويل]

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ))[2]

- الخلافات المنسوبة، ولم يذكر فيها الشيخ رأيه:

ذكر الشيخ جملة من الخلافات النحوية نسبها إلى قائليها ولكنه لم يعقب عليها ولم يذكر ترجيحه أو رأيه وقد اكتفى بسردها فقط، وجاء ذلك في أربع مسائل، ذكر الخلاف الأول في مسألة صرف ما لا ينصرف عند اضطرار الشاعر، هل يجوز له صرفه؟ فقال: ((إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف هل يجوز له صرفه؟

قال: نعم، والشاهد فيه قول الشاعر: [من الطويل]

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِن ظَعَائِنٍ تَحَمَّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِ ن فَوْقِ جُرْثُمِ

وقال الآخر: [من الطويل]

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِن كَانَ قَدْ شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ

وأمَّا العكس فمنعه سيبويه، وأجازه الكوفيون، واحتج المجوزون بقول القائل: [من الهزج]

وَمِ مَّنْ وَلَدُوا عَامِـ رُ ذُ و الطَّوْلِ وَذُو العَرْضِ

والله أعلم))[3].

---

(١) ينظر: ١٠٠.

(٢) ينظر: ١٠٩.

(٣) ينظر: ٩٣- ٩٤.

والخلاف الثاني ذكره الشيخ في مسألة آلة التعريف، فقال: ((قد اخْتُلِفَ في آلة التعريف، قيل: هي الألف واللام، وهو قول الخليل وأتباعه، وحجته في ذلك بأن اللام لو أُفردت للتعريف لجاءت منفردة، أي: متحركة كغيرها من اللامات، فلما سُكِّنَتْ دَلَّ على أنها متشبثة بالألف، وحُكِي عنه أنه كان يقول: آلة التعريف (الْ) على وزن (هَلْ)، وعند غيره من النحويين يقول: إن اللام وحدها للتعريف بدليل سقوط همزة الوصل عند اندراج الكلام. والله أعلم))[1].

والخلاف الثالث ذكره الشيخ في مسألة الجمع بين الفاعل والتمييز، فقال: ((ولا يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، وهو مذهب سيبويه فيما روي عنه، وقد أجازه غيره مستدلًا بقول الشاعر: [من الوافر]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

والله أعلم))[2].

أما الخلاف الرابع فقد جاء ذكره في مسألة العطف على الضمير المجرور، فقال: ((إذا عطف على الضمير المجرور، وجب إعادة الجار عند الجمهور فتقول: (مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ)، و(رَغِبْتُ فِيْكَ وفِي عَمْرٍو)، وذَهَبَ ابْنُ مَالِك وأَتْبَاعُه إلى أنَّه لا يجب ذلك؛ لوروده في النظم والنثر، فالنثر قراءة من قرأ: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾[سورة النساء، الأية: ١]. بجر (الأرحامِ)، والنظم قول الشاعر: [من البسيط]

فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ))[3].

- الخلافات المنسوبة، وذكر فيها الشيخ رأيه:

ذكر الشيخ خلافًا نسبه إلى قائليه ورجح فيه رأيًا مما ذكر وذلك في مسألة واحدة في معرض حديثه عن نواصب الفعل وتحديدًا في (لن) فقال: ((والثاني: لَنْ، وهي لتأكيد النفي

---

(١) ينظر: ٩٩- ١٠٠.

(٢) ينظر: ١٣٩.

(٣) ينظر: ١٧٣.

وتأبيده، قال الله تعالى: ﴿ لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا ﴾[سورة الحج، الآية: ٧٣]، ﴿ لَن تَرَىٰنِي ﴾[سورة الأعراف، الآية: ١٤٣] هذا مذهبنا، ومذهب المعتزلة وجمهور الأمة، وهو الحق الذي لا مِرْيَةَ فيه، قال الربيع، رحمه الله : (لن) حرف من حروف الإياس عند النحويين وأهل اللغة، وأنت تعلم إنما دعا الأشعرية إلى ذلك اعتقادهم الفاسد كما علمته من اعتقاد الرؤية. قال شيخُنا السالمي، رحمه الله: وأنت خبير بأنَّا لو سلَّمْنَا بأَنَّ (لن) لا تقتضي تأكيدًا ولا تأبيدًا، لَمَا كان ذلك ناقضًا لمعتقدنا في أنَّ الله تعالى لا يرى لِمَا لنا من الأدلة القاطعة على ذلك، والله أعلم. انتهى))[١].

- الخلافات التي لم ينوه إليها الشيخ:

من خلال تتبع هذا الكتاب وجدت الشيخ أتى بمسائل كثيرة مختلف في أحكامها ولكنه لم ينوه إلى موطن الخلاف ولم يذكر أن فيها خلافًا، ولكنه اكتفى بسرد المسألة وكأن الحكم فيها متفق عليه، فقد استخرجت ثلاث عشرة مسألة خلافية أذكر منها ثلاث مسائل على سبيل المثال، فالخلاف الأول في مسألة فعل الأمر، أهو معرب أم مبني؟ فقال الشيخ: ((بل هو مبني على ما يجزم به مضارعه، كقول القائل: [من الرجز]

والأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُجْزَمْ بِهِ مُضَارِعُه أَيَا مَنْ يَفْهَمْ))[٢]

والحقيقة أن في المسألة خلافًا، فذهب البصريون إلى أنَّ فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة، نحو: (افعل) مبني على السكون، واحتجوا على أنه مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء، والدليل على أنه مبني أنّا أجمعنا على أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال (كنَزَالِ، وتَرَاكِ، ومَنَاعِ)؛ لأنه ناب عن فعل الأمر فـ(نَزَالِ) ناب عن (انْزِلْ)، و(تَرَاكِ) ناب عن (اتْرُكْ)، و(مَنَاعِ) ناب عن (امْنَعْ).

---

(١) ينظر: ١٨٥- ١٨٦.

(٢) ينظر: ٧٧.

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم، واحتجوا على أنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: (افْعَلْ) (لِتَفْعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل) وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾[سورة يونس، الآية: ٥٨] والدليل على أنَّه معرب مجزوم أنَّا أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: (لا تفعل) فكذلك فعل الأمر نحو: (افعل) لأنَّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل (اغْزُ، وارْمِ، واخش) فتحذف الواو والياء والألف كما تقول (لم يغزُ)، و(لم يرمِ)، و(لم يخشَ) بحذف حرف العلة؛ فدل على أنَّه مجزوم بلامٍ مقدرة[1].

والخلاف الثاني في مسألة تقديم الخبر على المبتدأ، فقال الشيخ: ((قلت: أخبرني هل يجوز تقديمه على المبتدأ؟ أم لا؟

قال: الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها: جواز الأمرين كَـ(زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، و(فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(عِنْدَكَ زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، و(قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ)، والثاني: يجب تأخيره، وذلك إذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، ولم يدل على أحدهما دليل، كقولك: (أَخِي رَفِيْقِي)، وأما إذا دل دليل جاز تقديمه، كقول القائل: [من الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبنَائنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعدِ

أو كان الخبر فعلًا، نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، أو(يَقُومُ)، أو دخلت عليه، أي: المبتدأ، لام الابتداء، نحو: (لزَيْدٌ قَائِمٌ)، أو كان، أي، المبتدأ، له صدر الكلام كأسماء الاستفهام، نحو: (مَنْ فِي الدَّارِ)، أو كان، أي: الخبر[٢٤]، محصورًا، نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[سورة آل عمران، الآية: ١٤٤]))[2].

اختلف العلماء في تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، واحتجوا بأن قالوا: إنما جوّزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرًا في كلام

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٩/٢- ٤٤٥, وشرح المفصل ٢٩٣،٢٩٤/٤، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١٥٧/١.

(٢) ينظر: ١٠٢- ١٠٣.

العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل: (في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ) وقولهم: (في أَكْفانِه لُفَّ المَيْتُ) و (مَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) وحكى سيبويه (تميميٌّ أنا) فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بَيْتِهِ، والميتُ لُفَّ في أَكْفَانِه، ومَنْ يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: (قائمٌ زيدُ، وذاهبٌ عمرو) والجملة نحو: (أبوه قائمٌ زيدُ، وأخوه ذاهبٌ عمرُو)، واحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة؛ لأنه يؤدّي إلى أن تَقَدُّمِ ضميرَ الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائم زيد) كان في (قائم) ضمير (زيد)، وكذلك إذا قلت (أبوه قائمٌ زيدُ) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُهُ عليه[١].

والخلاف الثالث في مسألة (رُبَّ) إذ ذكرها الشيخ في القول الثامن والثلاثين: في حروف الجر، فقال((وأما (رُبَّ) هي لا تجر إلا النكرة، وشرطها: أن تكون في صدر الكلام، ويجوز حذفها بعد الواو، والفاء، وبل))[٢] ، والحقيقة أن هناك خلافًا بين البصريين والكوفيين، فهي حرفٌ عند البصريَّين وحججهم أحدها: أنَّ معناها في غيرها فكانت حرفًا كسائر أخواتها، والثَّاني: أنَّ ما بعدها مجرور أبدًا ولا معنى للإضافة فيها فتعيَّن أنَّ تكون حرف جر، والثَّالث: أنَّها تتعلَّق أبدًا بفعل وهذا حكم حرف الجرّ.

وهي اسمٌ عند الكوفيِّين، وحججهم أحدها: أنَّه أخبر عنها فقالوا: (من الكامل)

ورُبَّ قتل عَار

فرفع (عار) يدلُّ أنَّه خبر عنها، والثَّاني: أنَّها لو كانت حرف جرّ لظهر الفعل الذي تعدّيه ولا يظهر أبدًا، والثَّالث: أنَّها نقيضّة (كَمْ)، و(كم) اسم، فما يقابله اسم يدلُّ عليه أنَّها جاءت للتكثير كـ(كم)[٣].

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦/١- ٥٩، والتبيين في مذاهب النحويين ٢٤٥/١- ٢٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٢/١- ١٤٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٩٦/١.

(٢) ينظر: ١٥٢- ١٥٣.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/١- ٣٦٤.

ثانيًا: مذهبة النحوي:

يلحظ قارئ كتاب المبتدي في علم الإعراب أن الشيخ لم ينفرد برأي يخالف فيه من سبقه أو يضَّعف رأيًا أو يرجح مسألة على أخرى معتمدًا على اجتهاده وعلمه؛ لأن هدفه من تأليف الكتاب تعليمي، فمجمل ما سطره في كتابه هو نقل عمَّنْ درس لهم وتتبع مؤلفاتهم، وهذا ما صرح به هو بنفسه في خاتمة كتابه حينما قال: ((فاعلم أيُّها الواقف على كتابي هذا، فإنه كتاب جليل القدر قد احتوى على أكثر مُهِمِّ الإعراب وعوامله، وهو إن صغر حجمًا فقد كثر علمًا، ولكن يا أخي لا تأخذ بما فيه إلا إذا بان لك صوابه إن كنت تميز بين الخطأ والصواب، وإلا فاعرض على المسلمين العارفين بهذا الفن، فإن رأوا صوابه فاقرأه تجد الشفاء إن شاء الله تتوصل به إلى المطولات، وإِنِّي لمَّا قلت لك أعرضه على المسلمين؛ لأني لست بأهل للتأليف، وكذا إن وجدت فيه عيبًا فأصلحه إن كنت أهلًا لذلك، إذ قلَّ ما ينجو مؤلِّف من زلة ولو عَلَتْ رتبته في العلم، فكيف مثلي))[١].

من قول الشيخ نستشف أن الكتاب تعليمي يجمع جملة من المسائل والآراء جاء الغرض منها تسهيل النحو وتيسيره للمتعلمين، فهو بعيد عن الغموض والتعقيد ومختصر مفيد، ينشد جمع النحو في ثوب جديد، والنزعة التي غلبت على هذا الكتاب نزعة بصرية تتمثل في جملة من الشواهد، منها:

- **المصطلحات البصرية التي تضمنها الكتاب**[٢].

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
المبتدأ[٣].	(المثال) عند ثعلب.
الخبر[٤].	(المرافع) عند الفراء.

(١) ينظر: ٢٠٦.

(٢) ينظر: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض القوزي.

(٣) ينظر: ٩٨.

(٤) ينظر: ٩٨.

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
أسماء الإشارة[١].	التقريب
الأسماء الخمسة[٢].	الأسماء المضافة.
الصفة[٣].	النعت.
فيما لا ينصرف من الأسماء[٤].	ما يجري وما لا يجري.
لا النافية للجنس[٥].	لا التبرئة.
الفعل المبني للمفعول[٦].	الفعل الذي لم يسم فاعله.
الفعل المتعدي[٧].	الفعل الواقع.
المفعول المطلق[٨].	أشباه المفاعيل.
المفعول لأجله[٩].	التفسير.
المفعول معه[١٠].	أشباه المفاعيل.
المفعول فيه[١١].	(المحل) عند الفراء، وجل الكوفيين (غاية).
التمييز[١٢].	التفسير.

(١) ينظر: ٧٣.

(٢) ينظر: ٨٢.

(٣) ينظر: ٨٦.

(٤) ينظر: ٨٨.

(٥) ينظر: ١٠٧.

(٦) ينظر: ١٢٣.

(٧) ينظر: ١٢٦.

(٨) ينظر: ١٣٠.

(٩) ينظر: ١٣٣.

(١٠) ينظر: ١٣٤.

(١١) ينظر: ١٣٥.

(١٢) ينظر: ١٣٧.

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
الحال[١].	القطع.
الجرّ[٢].	الخفض.
التوكيد[٣].	التشديد.
البدل[٤].	الترجمة، التكرير.

أمَّا المصطلحات الكوفية لم يذكر منها الشيخ إلا مصطلحًا واحدًا وهو: عطف النسق.

وقد لفت نظري أن كل هذه المصطلحات قد استعملها الشيخ في مخطوطة (تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب) التي سبق الإشارة إليها.

- الآراء البصرية التي تبناها الشيخ:

- أقسام الفعل ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر[٥].
- فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه[٦].
- أنواع الإعراب: الرفع والنصب والجر والجزم[٧].
- العامل في رفع المبتدأ الابتداء، وفي الخبر المبتدأ[٨].
- جواز تقديم الخبر على المبتدأ[٩].
- جواز تقديم خبر (ليس) عليها[١٠].

---

(١) ينظر: ١٣٩.

(٢) ينظر: ١٥١.

(٣) ينظر: ١٧٤.

(٤) ينظر: ١٧٧.

(٥) ينظر: ٧٣.

(٦) ينظر: ٧٦- ٧٧.

(٧) ينظر: ٨٢.

(٨) ينظر: ١٠٠.

(٩) ينظر: ١٠٢.

(١٠) ينظر: ١٠٩.

- إلغاء عمل (ما) في: (ما زيدٌ طعامَك آكلٌ)[١].
- إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل[٢].
- (زَيْدًا ضَرَبْتُه)، التقدير: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُه)، منصوب بفعل مقدّر، يفسره ما بعده[٣].
- الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه[٤].
- شرط التمييز أن يكون نكرة منصوبًا[٥].
- جواز تقديم الحال على عاملها[٦].
- (حاشا) حرف جرّ[٧].
- (أفعل) في التعجب فعل ماض[٨].
- (رُبَّ) حرف[٩].
- (واو رُبَّ) لا تعمل وإنما العمل لـ(رُبَّ) مقدرة[١٠].
- المنادي المعرف مبني على الضم[١١].
- عدم جواز ترخيم المركب تركيب إضافة[١٢].

---

(١) ينظر: ١١٢.

(٢) ينظر: ١٢٤.

(٣) ينظر: ١٢٥.

(٤) ينظر: ١٣٠.

(٥) ينظر: ١٣٧.

(٦) ينظر: ١٤٤.

(٧) ينظر: ١٤٤.

(٨) ينظر: ١٤٧.

(٩) ينظر: ١٥٢.

(١٠) ينظر: ١٥٣.

(١١) ينظر: ١٥٧.

(١٢) ينظر: ١٦١.

ثالثًا: مواقفه من بعض العلماء:

- الآراء:

أفاد الشيخ من مصادر متعددة، واعتمد عليها في مختلف فصول الكتاب، مستعرضًا أقوال العلماء الذين سبقوه في علم النحو، وقد صرح بأسماء العديد منهم في أثناء كتابه، وهنا نقف على هؤلاء العلماء ومواطن الاستشهاد بأقوالهم، ورتبتها حسب الوفيات، وهم:

- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٠هـ) ذكر قوله في مسألة آلة التعريف، فقال: ((قد اخْتُلِفَ في آلة التعريف، قيل: هي الألف واللام، وهو قول الخليل وأتباعه))[١].

- الربيع بن حبيب (ت: بين ١٧١و ١٨٠هـ) وقد ذكر قوله في مسألة نواصب الفعل (لن)، فقال: ((قال الربيع، رحمه الله : (لن) حرف من حروف الإياس عند النحويين وأهل اللغة))[٢].

- سيبويه (ت: ١٨٠هـ) ذكره قوله في مسألة جواز الجمع بين الفاعل والتمييز بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، فقال: ((ولا يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، وهو مذهب سيبويه فيما روي عنه))[٣].

- الشيخ نور الدين السالمي (ت: ١٣٦٤هـ) ذكر رأيه في مسألة نواصب الفعل (لن)، فقال: ((قال شيخُنا السالمي، رحمه الله: وأنت خبير بأنَّا لو سلَّمْنَا بأَنَّ (لن) لا تقتضي تأكيدًا ولا تأبيدًا، لَمَا كان ذلك ناقضًا لمعتقدنا في أنَّ الله تعالى لا يرى لِمَا لنا من الأدلة القاطعة على ذلك، والله أعلم))[٤].

---

(١) ينظر: ٩٩.

(٢) ينظر: ١٨٦.

(٣) ينظر: ١٣٨.

(٤) ينظر: ١٨٧.

- الشعر، والمنظومات:

استشهد الشيخ في مختلف فصول كتابه بشعر بعض العلماء ونظمهم، وهنا نقف على بعض هذه الاستشهادات، ورتبتها على حسب الوفيات، وهي على النحو الآتي:

- الحريري (ت: ٥١٥هـ) ذكر أقواله في مسألتين:

الأولى: في مسألة إتيان النواسخ تامة، فقال: ((وكَانَ وبعض أخواتها تستعمل تامة إذا كانت بمعنى: وَقَعَ، أو وَجَدَ، كقول الحريري:[من الرجز]

قَدْ كَانَ المَطَرْ))[١].

الثانية: في مسألة الإغراء، فقال: ((اعلم أنَّ الإغراء في اللغة الإلصاق، وفي الاصطلاح تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه، وألفاظه (دُونَك، وعَلَيْك، وهَاكَ)، نحو: (دَونَك زَيْدًا)، و(عَلَيْكَ عَمْرًا)، و(هَاكَ الجوابُ)، فـ(زيدًا، وعمرًا) منصوبان بفعل محذوف تقديره: إلزم زيدًا، وخُذِ الجوابَ، كقول الحريري: [من الرجز]

وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ
تَقُولُ لِلطَّالِبِ: خِلًّا بَرّا دُونَك زَيْدًا، وعَلَيْكَ عَمْرا

ولا يجوز إظهاره))[٢].

- ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) ذكر أقواله في خمس مسائل:

الأولى: في مسألة جمع التكسير، فقال: ((قلت: إلى كم ينقسم؟

قال: إلى قسمين: جمع قلة، وله أربعة أوزان جمعها ابن مالك في خلاصته فقال: [من الرجز]

أفعِلةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ ثُمَّتَ أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ))[٣]

---

(١) ينظر: ١٠٩- ١١٠.
(٢) ينظر: ١٤٩.
(٣) ينظر: ٨٧.

والثانية: في مسألة مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال: ((قال: المسوغات كثيرة، وقد ذكر منها ابن مالك ستة في خلاصته))[1].

والثالثة: في مسألة صياغة الفعل المبني للمفعول، فقال: ((أمَّا إذا كان على وزن (افْتَعَلَ)، أو (انْفَعَلَ)، نحو: (اخْتَارَ، وانْقَادَ، واعْتَادَ)، جاز في الفاء الأوجه الثلاثة أيضًا، كما قال ابن مالك في الخلاصة: [من البسيط]

وَمَا لفا نَحْو بَاعَ اجْعَلْ لِثَالِثِ نَحْـ ـوِ اخْتَارَ وانْقَادَ كاخْتِيْرَ الَّذِي فَضَلَا))[2]

والرابعة: في مسألة المفعول فيه، فقال: ((وهو المسمى ظرفًا، وهو ينقسم إلى قسمين: ظرف زمان، وظرف مكان، والكلُّ منصوب بإضمار (في) باطّراد، كقول ابن مالك: [من الرجز]

الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنا في باطِّراد: كهُنا امكثْ أزمُنا))[3]

والخامسة: في مسألة إبدال الفعل من الفعل، فقال: ((قال ابن مالك: [من الرجز]

ويُبْدَل الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِل إِلَيْنَا يَسْتَعِن بِنَا يُعَنْ))[4]

– الشبراوي (ت: ١١٧١ هـ) ذكر له قولًافي بيان أجزاء الكلام، فقال: ((أجزاؤه ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى، كقول الشبراوي: [من البسيط]

الاسْمُ والفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ جُمْلَتُهَا أَجْزَاؤُهُ فَهُوَ عَنْهَا غَيْرُ مُنْفَصِلِ))[5]

– الشيخ نور الدين السالمي (ت: ١٣٦٤هـ) ذكر جملة من أبياته الشيخ في خاتمة كتابه، فقال: ((قال شيخنا السالمي رحمه الله: [من الرجز]

إِذْ لَيْسَ يَخْلُوا أَبَدًا مِنْ زَلَّةِ مُؤَلِّفٌ وإِنْ عَلَا فِي الرُّتْبَةِ

فَكَيْفَ يَخْلُوا مِنْ عَثَارِ مُبْتَدِي وإِنْ يَكُنْ بِالسَّابِقِيْنَ مُقْتَدِي

---

(١) ينظر: ١٠٢.

(٢) ينظر: ١٢٤.

(٣) ينظر: ١٣٥.

(٤) ينظر: ١٧٨.

(٥) ينظر: ٦٩.

إِذْ فَهْمُه يَنْبُوا عَنِ الوُصُولِ لِمُدْرِكِ الفَهْمِ مِنَ الفُحُولِ

ولَفْظُه يُؤْذِنُ بالتَّقْصِيْرِ عَمَّا أَرَادَ القَوْمُ مِنْ تَعْبِيْرِ))[1]

المبحث الرابع: مصادره ونقوله:

أفاد الشيخ بالنقل من مؤلفات من سبقه كثيرًا، لأننا نعلم أن الكتاب تعليمي وأن الشيخ توفي في سبعينيات القرن الماضي، وقد وجه إلى ذلك حينما قال: ((فإن شئت معرفة ذلك فاطلبه من المطولات تجده إن شاء الله))[2]، ولكنه يتصرف في النقل بغية الاختزال والتسهيل وعدم الإسهاب في الشرح والتعليل، فنقل من ملحة الإعراب للحريري، وألفية ابن مالك، وشروح الألفية، ومؤلفات ابن هشام وغيرها، ونستطيع أن نقسم النقول إلى:

- النقل بالإشارة إلى المصدر:

نقل الشيخ جملة من الأقوال مشيرًا إلى المصدر الذي نقل منه، ومثال ذلك:

قال في أقسام جمع التكسير: ((جمع قلة، وله أربعة أوزان جمعها ابن مالك في خلاصته فقال: [من الرجز]

أفعِلةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ ثُمَّتَ أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ))[3]

- النقل بلا إشارة:

نجد الشيخ ينقل من مصادر مختلفة دون أن يشير إلى تلك المصادر، ومثال ذلك:

- نقل عن الحريري فقال: ((قلت: كم أحرف المضارعة؟

قال: أربعة يجمعها قولك: (نَأْتِي) فإنه: همزة، ونون، وتاء، وياء، فـ(النون) للجمع نحو: (نَدْخُلُ)، وتكون للمعظم نفسه كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[سورة الحجر، الآية:٩]، وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في قوله تعالى، فقيل: جاءت للعظمة التي

---

(١) ينظر: ٢٠٦.

(٢) ينظر: ١٢٦.

(٣) ينظر: ٨٧.

سبحانه متوحِّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا يكره للملوك أن يقولوا: (نَحْنُ نَفْعَلُ)، و(نَحْنُ نَعِدُ)، وقيل: يجوز أن يستعمل النون كلُّ من لم يباشر العمل بنفسه، وأما قول العالم: (نَحْنُ نَشْرَحُ، ونُبَيْنُ) فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه، وأهل مقالته))[1].

وقول الحريري هو: ((وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في قوله تعالى، فقيل: جاءت للعظمة التي سبحانه متوحِّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا القول يكره للملوك استعمالهم في قولهم: (نَحْنُ نَفْعَلُ)، و(نَحْنُ نوعد)، وقيل في علتها إنها لما كانت تصاريف أقضيته تجري على أيدي خلقه، فتنزلت أفعالهم منزلة فعله، فلذلك ورد الكلام مورد الجمع، فعلى هذا يجوز أن يستعمل، وقيل: يجوز أن يستعمل النون كلُّ من لم يباشر العمل بنفسه، وأما قول العالم: (نَحْنُ نَشْرَحُ، ونحن نُبَيْنُ) فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه، وأهل مقالته))[2].

- المآخذ التي وقع فيها الشيخ:

رصدت من خلال تحقيق الكتاب بعض المآخذ على الشيخ، وهي:

- **الاختلاف بين النص والتمثيل:**

أورد الشيخ مثالًا في القول الثالث: في الأفعال وأحكامها، يبين به علامة الفعل الماضي وهي قبوله التاء، فقال: ((فالمراد بـ(التَّاء): تاء الفاعل، كانت للمتكلم، نحو: (قمتُ)، بضمِّ التاء، أو للمخاطب بفتحها، أو للمخاطبة بكسرها، أو تاء التأنيث الساكنة، نحو: (نعمتْ المرأةُ هندُ))[3] .

أقول: لو جاء الشيخ بمثال يكون الفاعل فيه غير مقترن بـ (ال). كقولك: (جَاءَتْ هِنْدُ) لكان أفضل، لأن التاء هنا تكسر لالتقاء الساكنين، فلا يستطيع المتكلم أن ينطق بها ساكنة.

---

(١) ينظر: ٧٥- ٧٦.

(٢) ينظر: شرح ملحة الإعراب ٢٥.

(٣) ينظر: ٧٤.

وأورد الشيخ مثالًافي القول السابع عشر: في المبتدأ والخبر وحكمهما، مبينًا به حذف الخبر وجوبًا فقال: ((ومثال حذفه وجوبًا أحدها: بعد (لولا)، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَقَتَلْتُكَ)، أي: (مَوجُودٌ)، أو بعد قسم، نحو: (واللهِ مَا أَتْرُكُ صَلَاتِي مَا دُمْتُ حَيًّا)، أي: (قَسَمِي)، أو بعد واو بمعنى (مع) نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه)، أي: (مُقْتَرِنَانِ)، وغير ذلك))[1].

أقول: لا يجري المثال (واللهِ مَا أَتْرُكُ صَلَاتِي مَا دُمْتُ حَيًّا) الذي ذكره الشيخ على حذف الخبر وجوبًا، إذ يمكن أن يكون قسمي مبتدأً، وصواب المثال أن يقول: (لَعَمْرُكَ مَا أَتْرُكَ صَلَاتِي)، أي: لعمرك قسمي، فيحتم أن يكون (لعمرُك) مبتدأ لاقترانه بلام التوكيد، والخبر محذوف وجوبًا.

وأورد مثالًا في القول الخامس والأربعين: في نواصب الفعل، فقال: ((والرابع: إِذَنْ، وشرط النصب بها أن يكون الفعل مستقبلًا، وأن تكون مصدرة ولم يفصل بينها وبين الفعل فاصل، نحو أن يقول لك أحد: (آتيك غَدًا)، فتقول: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، وإن فُصِلَ بالقسم جاز، نحو: (واللهِ إِذَنْ أُكْرِمَكَ)))[2].

أقول: الصواب (إِذَنْ واللهِ أُكْرِمَكَ)؛ لأنه ذكر في القاعدة أو الحكم الفصل بين (إِذَنْ) والفعل بالقسم.

- **الاختصار المخل:**

حاول الشيخ اختصار بعض المسائل التي ذكرها، إلّا أن اختصاره مخل في عدد من المواضع، ومنها:

– ذكر في القول الثامن والثلاثين: في حروف الجر، أقسام هذه الحروف فقال: ((فهذه الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لا يجرُّ إلا الظاهر، وهي: (حتّى، ومُذْ، ومُنْذُ، ورُبَّ، وباء القَسم)، فتقول: في جرِّها الظاهر (خَرَجْتُ مِنَ الدَّارِ إلى المَسْجِدِ)، و(سَأَلْتُ عَنْ زَيْدٍ)، ونحو ذلك، وتقول في

---

(١) ينظر: ١٠٦.

(٢) ينظر: ١٨٨.

المضمر: (منك، وعنك، وإليك، وعليك، وفيك، وبك، ولك، وحاشاك)، وتقول في القَسَم: (بِكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا).

وقِسْمٌ لا يجرُّ إلا المضمر، وهي: (لَوْلَا)، نحو: (لَوْلَاكَ، ولَوْلَاهُ، ولَوْلَايَ))[1].

أقول: الذي يبدو لي أنَّ في النص سقطًا، إذ ذكر في الحد الحروف التي تختص بجرّ الظاهر، وذكر بعده الأمثلة على الحروف التي تجرّ الظاهر والمضمر، ومما يؤيد ما ذهبت إليه أنَّه ذكر (تقسم إلى ثلاثة أقسام) ولم يذكر سوى قسمين.

– ذكر في القول الخامس والأربعين: في نواصب الفعل، فقال: ((اعلم أَنَّ (أَنْ) تنصب الفعل مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابًا للأمر، نحو: (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ)، أو النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ﴾[سورة طه، الآية: ٨١]. أو الاستفهام. كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥]، ونحو: (مَتَى تَأْتِيْنَا فَنُكْرِمَكَ؟)، (هَلْ جَاءْ زَيْدٌ فَأَزُورَه؟)، أو العرض، كقولك: (أَلَا تَدْنُو مِنَّا فَنُصِيْبَ مِنْكَ خَيْرًا)، أو التمني، كقوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [سورة النساء، الآية: ٧٣]. أو النفي، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾[سورة فاطر، الآية: ٣٦]))[2].

أقول: لا بدَّ من الإشارة إلى أنّ النصب في جواب النفي ليس على الإطلاق، إذ اشترط النحويون أن يكون نفيًا خالصًا من نيَّة الإثبات، كما مثّل الشيخ، فإن لم يكن كذلك وجب الرفع كقولك: (ما تأتينا إلا نكرمُك فتحدثُنا)، و ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [سورة المرسلات، الآية: ٣٥ – ٣٦]، و(وما تأتينا إلا فتحدثُنا)، و(ما تزال تأتينا فتحدثُنا).

---

(١) ينظر: ١٥٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٠/٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٢٣/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٥٢/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٩٣/١، وشرح ابن عقيل ١٢/٤، وهمع الهوامع ٣٨٩/٢.

- **مآخذ في النقل:**

– قال: ((وهو أنه يعرب بالألف مطلقا نحو: (جَاءَ الزَّيْدَان)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدَان)، و(مَرَرْتُ بالزَّيْدَان)، وهذه لغة بني أسد))[1]، ولم أجد في مصادري من ينسب هذه اللغة إلى بني أسد، وقد نسبتها إلى قائليها مما توافر لدي من مصادر.

(١) ينظر: ٨٤.

خاتمة بنتائج الدراسة:

بعد هذه الجولة السريعة في دراسة (كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب) نكون قد وقفنا على صورة لمنهجه، ونخلص من الدراسة بمجموعة من النتائج، وهي:

– اتسم أسلوبه بالسهولة واليسر والبعد عن التعقيد، وقيد فيه كل مفيد، وتجنب الإسهاب والإطالة راميًا التسهيل على طلبة العلم.

– أكثر الشيخ من الشواهد القرآنية فقد بلغت ثلاثة وسبعين شاهدًا، وأورد قراءتين، ولم يتطرق إلى الشواهد من الحديث الشريف أو حكم العرب وأمثالهم.

– بلغت الشواهد الشعرية عند الشيخ واحدًا وستين شاهدًا، تنوعت بين المنسوب وغير المنسوب والمختلف في نسبتها، وقد أورد بعض الشواهد مكتملة وبعضها جزءًا إما من الصدر أو من العجز.

– أكثر نقوله جاءت بتصرف فقد نقل عن الحريري وابن مالك وسيبويه وغيرهم ولم يصرح بنقله عنهم، وآراؤه ومصطلحاته توحي بنزعته البصرية.

– وقع الشيخ في مآخذ قليلة: مآخذ في الاختلاف بين الحكم والتمثيل، وأخرى في الاختصار المخل بجوانب المسائل التي ناقشها.

– ليس للشيخ رأي نحوي منفرد.

– لم يستوف الشيخ في عدد من المسائل حقها من الدراسة، واستدركت عليه ما فاته منها.

الفصل الثالث: وصف المخطوط، ومنهج التحقيق.

المبحث الأول: توثيق اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلِّفه، وسنة تأليفه.

من خلال تتبع المخطوطتين التي بين يدي (أ، ب) وجدت أن الشيخ كتب اسم الكتاب في بداية كل مخطوط قبل البسملة، كما أنه ذكر اسم كتابه في خاتمة كل مخطوط إذ قال: ((تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه الغُرِّ المحجَّلين، وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. كتابي (دليل المبتدي في علم الإعراب))[١].

فكلام الشيخ في خاتمة المخطوطتين اللتين كتبهما بخط يده يكشف بما لا يدع مجالًا للشك بأن المخطوطتين له ومن تأليفه، وتصريحه هذا يكشف حرصه وعنايته بتبيين اسم كتابه، واسم الكتاب أراد به المبتدي وليس المبتدئ بدليل أنه وضع نقطتين تحت الياء وأنه راعى قواعد الإملاء في كتابه، وفي حقيقة الأمر أن المخطوطة التي بين أيدينا هي مخطوطة مغمورة دفينة لم يرد ذكرها في أغلب الكتب والمصادر التي ترجمت له وتناولت سيرته بصورة مختصرة ومجتزأة[٢].

وأشار الشيخ في النسخة (ب) إلى تاريخ تأليفه لهذا الكتاب إذ قال: ((وكان الفراغ من تأليفه ليلة عاشر والأربعاء من شهر شوال من سنة ١٣٥٣ هجرية))[٣]، وأما نقله هذه النسخة فكان في عصر يوم ٢٢ من شهر جمادى الثاني من سنة ١٣٩٣هجرية.

---

(١) ينظر: ٢٠٥.

(٢) ذكر الشيخ بصورة مختصرة ولم تذكر مؤلفاته، ينظر: المسالك القويمة على الدرة اليتيمة، فضيلة الشيخ القاضي الفقيه سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد الجهضمي السمدي، تحقيق ودراسة وتعليق: الدكتور أحمد عبد اللطيف محمود الليثي، أستاذ النحو والصرف والعروض المساعد في كلية الآداب بجامعة السلطان قابوس، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

(٣) تنظر المخطوطة (ب): ٦٣- ٦٤.

وأمَّا في النسخة (أ) التي اعتمدتها الأم فقد قال: ((وقد تم نقلي لهذه النسخة من النسخة الأصلية ضحى يوم ٢٣ من شهر جمادى الثاني من سنة ألف وثلاثمائة وخمسة وتسعين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة، وأجل التسليم))[1].

المبحث الثاني: وصف النسخ الخطية.

اعتمدت في تحقيقي هذا على نسختين، وهما:

- نسخة مكتوبة بخط المؤلف بوزارة التراث والثقافة العمانية برقم (١٣١١) ورمزت لها بـ(أ)، وجعلتها النسخة الأم للأسباب الآتية:
أولًا: كثرة السقط الذي وجدته في النسخة (ب).
ثانيًا: النسخة (ب) نسخة مصورة في ورق (A4).
ثالثًا: تعد النسخة (أ) أوثق علميًا؛ لأن الشيخ الجهضمي عرضها على شيخه لمراجعتها وتصحيحها.
وهي في (٨٧) صفحة، وتحوي كل صفحة ما بين (١٦، ١٧) سطرًا تقريبًا، وفي كل سطر في المتوسط (١٠) كلمات، كُتبت بخط نسخ أسود معتاد وواضح، وقد ميز العنوانات والتنبيهات والفوائد باللون الأحمر، واستعمل فيها التعقيبة، واتَّبع في تأليفه السؤال والجواب، كتب (عنوان المخطوط) في بداية الكتاب وخاتمته، كتب المؤلف في آخر المخطوط : ((وبعدما تم هذا الكتاب عرضته على شيخي العلامة عبدالله بن عامر العزري))، وقد نسخها بخط يده في ضحى يوم ٢٣ من شهر جمادى الثاني من سنة (١٣٩٥هـ).
- نسخة ورقية حصلت عليها من جار أبناء الشيخ (حمد بن حميد بن سعيد الجهضمي) بسمد الشأن، ورمزت إليها بالرمز (ب)، وتمتاز بوضوحها وهي بخط المؤلف أيضًا، ولمست فيها سقطًا كبيرًا يصل إلى فقرة كاملة، وبعض الأحيان يصل السقط إلى السطر والسطرين، وقد أشرت إلى ذلك في النص المحقق، تقع المخطوطة في (٦٥) صفحة، وتراوحت عدد الأسطر في كل صفحة بين (١٥، ١٦) سطرًا، وعدد الكلمات في كل سطر (١٠) تقريبًا، كتبها بخط نسخ أسود، وميز العنوانات كما يبدو لي بلون آخر على غرار ما كتب به النسخة (أ)، والورق جديد لوجود الأسطر فيه، كتب فيها

(١) ينظر: ٢٠٧.

اسم الكتاب في بدايتها وفي خاتمتها، نسخها بخط يده في عصر يوم ٢٢ من شهر جمادى الثاني من سنة (١٣٩٣هـ).

المبحث الثالث: منهج التحقيق.

اعتمد في تحقيق هذا الكتاب على منهج واحد، فاتبعت الخطوات الآتية:

١-مقابلة النسختين المعتمدتين في التحقيق، مبرزًا نقاط الاختلاف بينهما ومواطن السقط في الهامش.

٢- كتابة النص على وفق القواعد الإملائية الحديثة، مثبتًا علامات الترقيم، وواضعًا الأمثلة بين قوسين.

٣- تخريج الشواهد القرآنية التي استشهد بها الشيخ في مخطوطته، واضعًا اسم السورة ورقم الآية بين معقوفين.

٤-تخريج القراءات التي ذكرها الشيخ من مظانها على وفق ما تيسر لي من مصادر.

٥- تخريج الشواهد الشعرية من الدواوين الشعرية أو كتب اللغة والأدب، وأسندتها إلى قائليها، ذاكرًا البحر بين معقوفين، مراعيًا الضبط بالشكل والروايات التي وردت فيها.

٦- التعريف بالأعلام الذين ذكرهم الشيخ، فترجمت لمن خفي منهم في الهامش.

٧- توضيح الكلمات التي قد يستغلق فهمها على القارئ.

٨-التعريف ببعض المصطلحات النحوية التي لم يتطرق لتعريفها الشيخ.

٩-التنويه على المواضع التي أرى فيها أن الشيخ أخطأ فيها وخصوصًا عند ذكر الأمثلة.

١٠- زيادة ما رأيته مكملًا للفائدة، فقد يجنح الشيخ إلى الاختصار في كثير من الأحيان.

المبحث الرابع: الرموز المستعملة في التحقيق.

الرقم	الرمز	الاستعمال
١	[ ]	– ترقيم المخطوط. – تخريج الآيات الكريمة. – تحديد بحر الشاهد الشعري. – الزيادة التي لا بد منها.
٢	(ت:)	تاريخ الوفاة.
٣	ط	الطبعة.
٤	( )	– تحديد الأمثلة. – في الكلمة التي يراد لفظها.

المبحث الخامس: صور من نسخ المخطوط

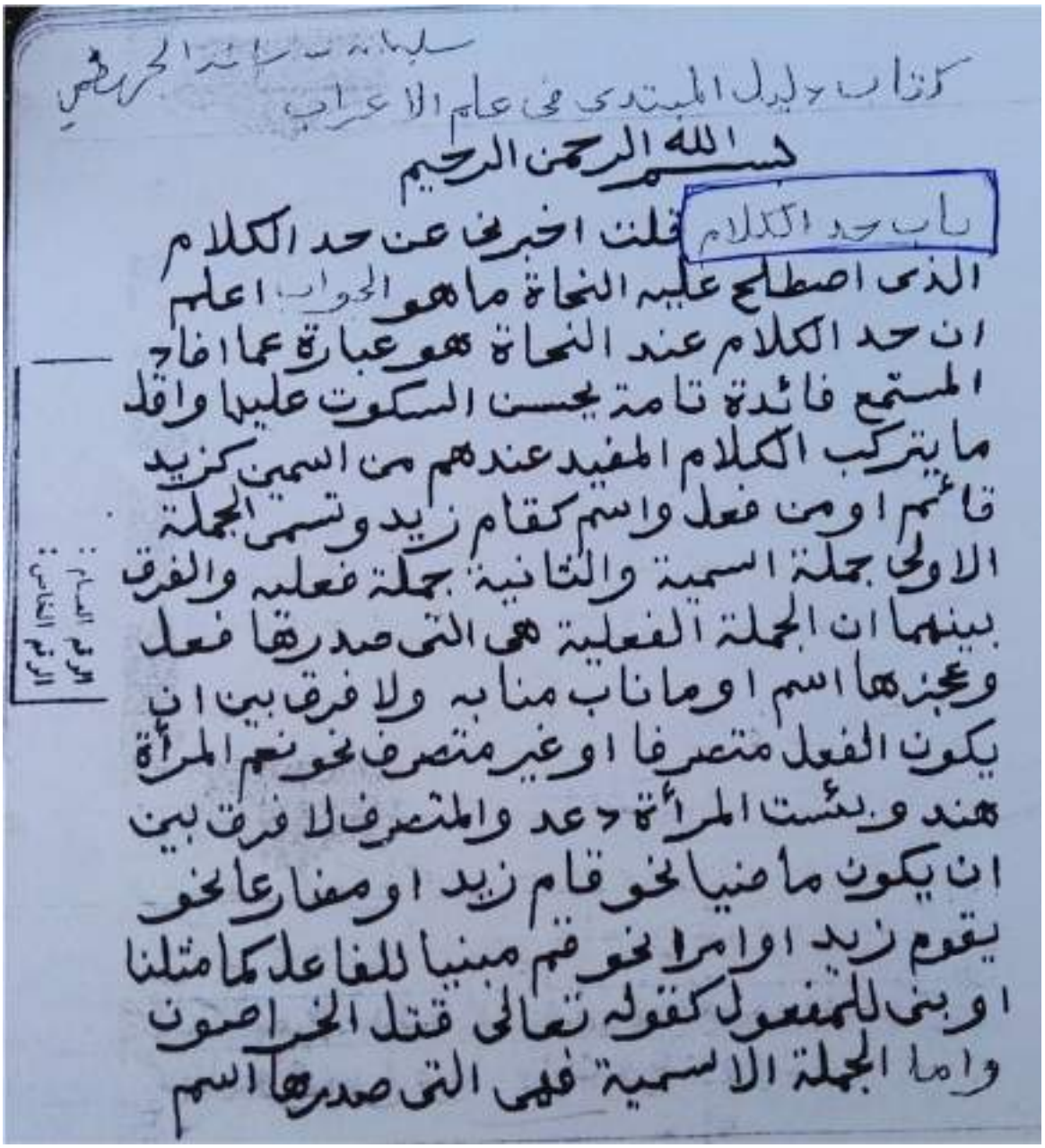

كتاب دليل المبتدي في علم الاعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

باب حد الكلام

قلت اخبرني عن حد الكلام الذي اصطلح عليه النحاة ما هو الجواب اعلم ان حد الكلام عند النحاة هو عبارة عما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها واقل ما يتركب الكلام المفيد عندهم من اسمين كزيد قائم او من فعل واسم كقام زيد وتسمى الجملة الاولى جملة اسمية والثانية جملة فعلية والفرق بينهما ان الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل وعجزها اسم او ما ناب منابه ولا فرق بين ان يكون الفعل متصرفا او غير متصرف نحو نعم المرأة هند وبئست المرأة دعد والمتصرف لا فرق بين ان يكون ماضيا نحو قام زيد او مضارعا نحو يقوم زيد او امرا نحو قم مبنيا للفاعل كما مثلنا او بنى للمفعول كقوله تعالى قتل الخراصون واما الجملة الاسمية فهي التي صدرها اسم

الصفحة الأولى من النسخة (أ)

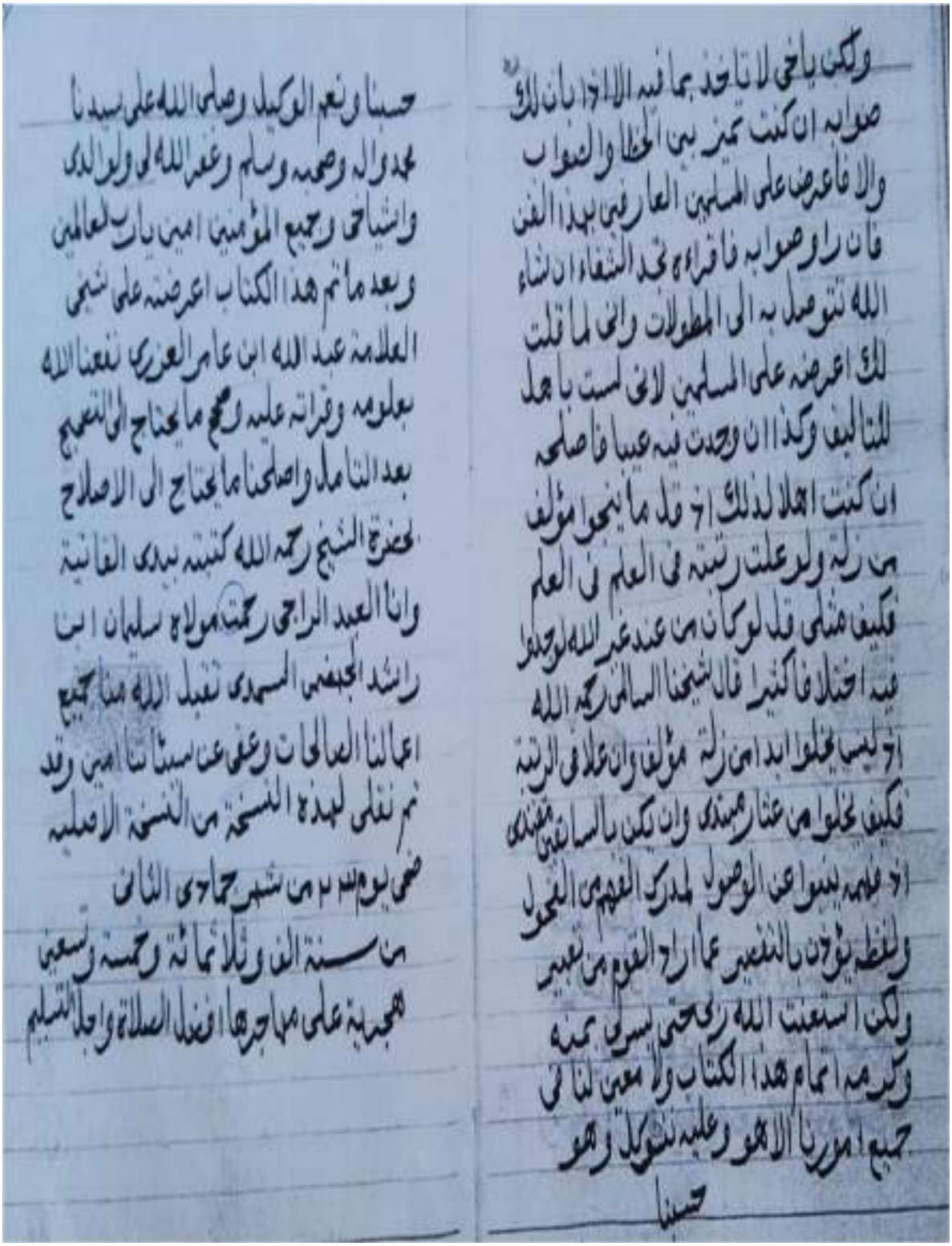

ولكن ياخي لا تاخذ بما فيه الا اذا بان لك
صوابه ان كنت تميز بين الخطا والصواب
والا فاعرضه على المسلمين العارفين بهذا الفن
فان راوه صوابا فاقراه وتجد الشفاء ان شاء
الله تتوصل به الى المطولات واني لما قلت
لك اعرضه على المسلمين لاني لست باهل
للتاليف وكذا ان وجدت فيه عيبا فاصلحه
ان كنت اهلا لذلك او قل ما ينجو مؤلف
من زلة ولو علت رتبته في العلم في العلم
فكيف مثلي قال لو كان من عند غير الله لوجدوا
فيه اختلافا كثيرا قال شيخنا السالمي رحمه الله
او ليس يخلو ابدا من زلة مؤلف وان علا في الرتبة
فكيف يخلوا من عثار مبتدئ وان يكن بالسابقين مقتدى
او عالم يتواعر الوصول لمدرك الفهم من الخلل
واللفظ يؤتى بالقصور عما اراد القوم من تعبير
ولكن استعنت الله ربي حتى يسر لي تمامه
وكرمه اتمام هذا الكتاب ولا معين لنا في
جميع امورنا الا هو وعليه نتوكل وهو
حسبنا

حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا
محمد واله وصحبه وسلم وغفر الله لي ولوالدي
واشياخي وجميع المؤمنين امين يارب العالمين
وبعد ما تم هذا الكتاب اعرضته على شيخي
العلامة عبد الله ابن عامر العزري نفعنا الله
بعلومه وقراته عليه وصح ما يحتاج الى التصحيح
بعد التامل واصلحنا ما يحتاج الى الاصلاح
لحضرة الشيخ رحمه الله كتبته يدي الفانية
وانا العبد الراجي رحمة مولاه سليمان ابن
راشد الحبضي السمدي تقبل الله منا جميع
اعمالنا الصالحات وعفى عن سيئاتنا امين وقد
تم نقلي لهذه النسخة من النسخة الاصلية
ضحى يوم الاحد ٢٠ من شهر جمادى الثاني
من سنة الف وثلاثمائة وخمسة وتسعين
هجرية على مهاجرها افضل الصلاة واجل التسليم

الصفحتان الأخيرتان من النسخة (أ)

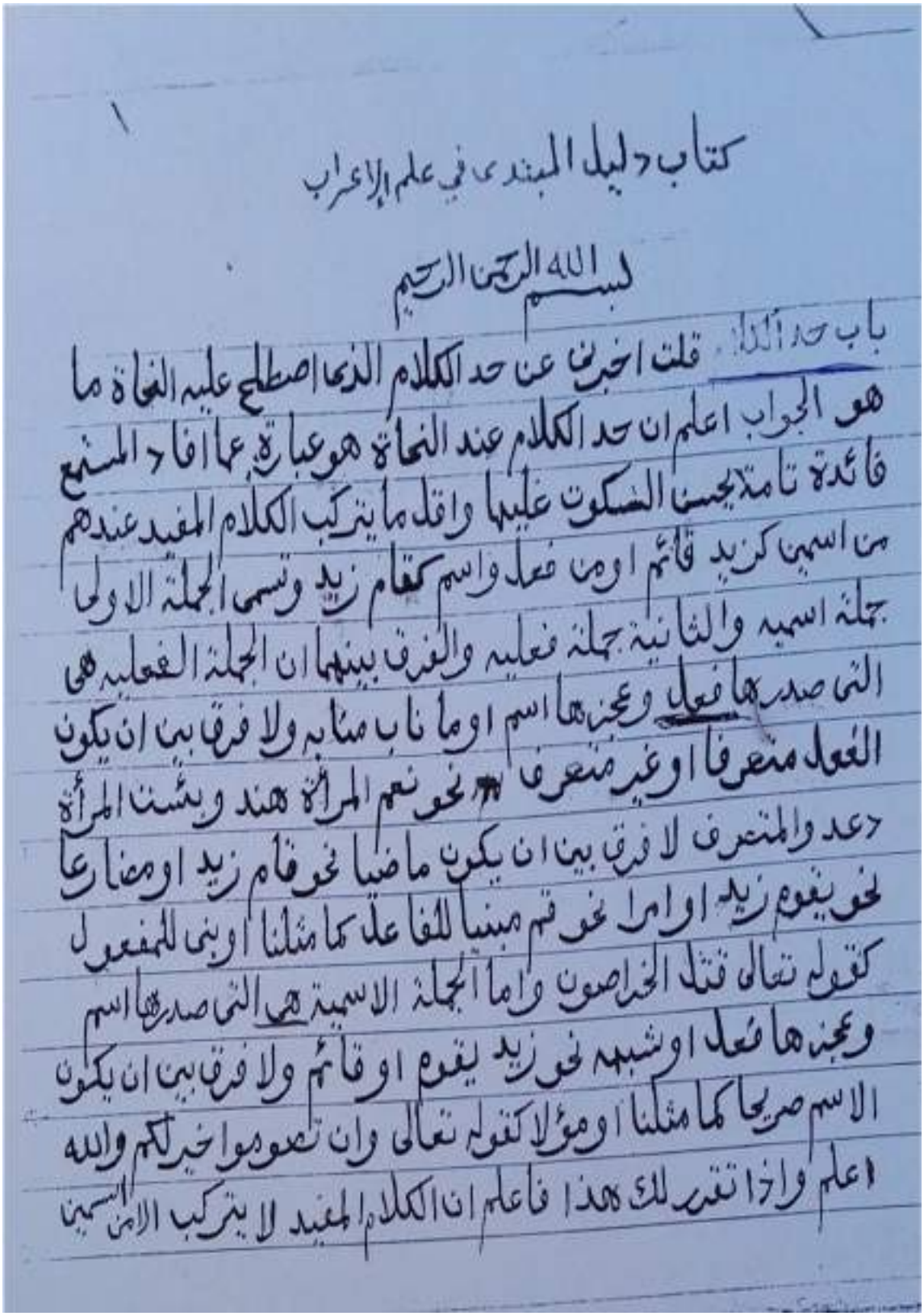

كتاب دليل المبتدئ في علم الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

باب حد الكلام. قلت اخبرني عن حد الكلام الذي اصطلح عليه النحاة ما هو الجواب اعلم ان حد الكلام عند النحاة هو عبارة عما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها واقل ما يتركب الكلام المفيد عندهم من اسمين كزيد قائم او من فعل واسم كقام زيد وتسمى الجملة الاولى جملة اسمية والثانية جملة فعلية والفرق بينهما ان الجملة الفعلية هي التي صدرها فعل وعجزها اسم او ما ناب منابه ولا فرق بين ان يكون الفعل متصرفا او غير متصرف نحو نعم المرأة هند وبئست المرأة دعد والمتصرف لا فرق بين ان يكون ماضيا نحو قام زيد او مضارعا نحو يقوم زيد او امرا نحو قم مبنيا للفاعل كما مثلنا او بنى للمفعول كقوله تعالى قتل الخراصون واما الجملة الاسمية هي التي صدرها اسم وعجزها فعل او شبهه نحو زيد يقوم او قائم ولا فرق بين ان يكون الاسم صريحا كما مثلنا او مؤولا كقوله تعالى وان تصوموا خير لكم والله اعلم واذا تقرر لك هذا فاعلم ان الكلام المفيد لا يتركب الا من اسمين

الصفحة الأولى من النسخة (ب)

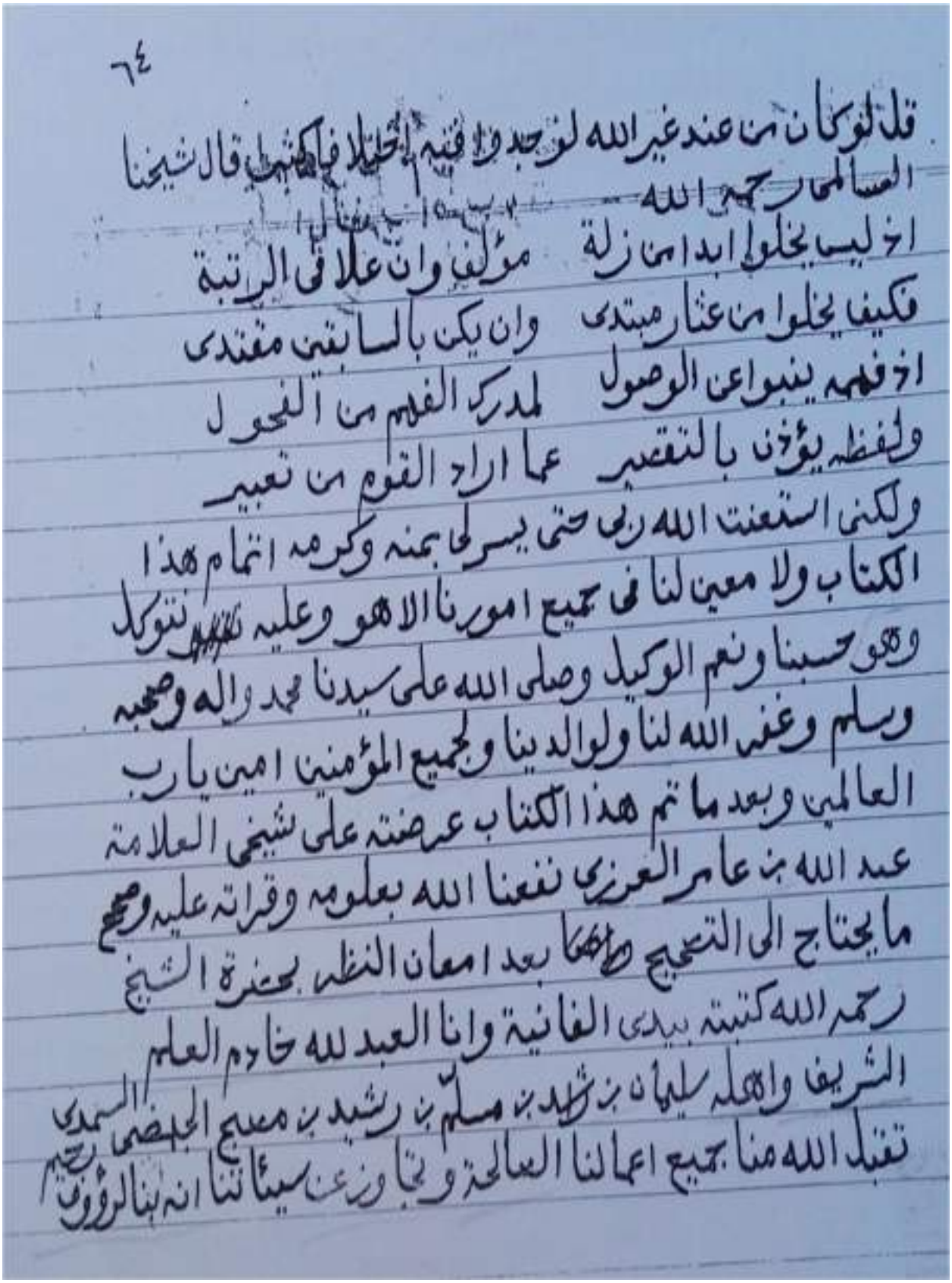
٦٤

قال لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا قال شيخنا
العلامة رحمه الله
اخ ليس يخلو ابدا من زلة مؤلف وان علا في الرتبة
فكيف يخلو من عثار مبتدى وان يكن بالسابقين مقتدى
اذ فهمه يتبرا عن الوصول لمدرك الفهم من النحول
ولفظه يؤذن بالتقصير عما اراد القوم من تعبير
ولكني استعنت الله ربي حتى يسر لي بمنه وكرمه اتمام هذا
الكتاب ولا معين لنا في جميع امورنا الا هو وعليه نتوكل
وهو حسبنا ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه
وسلم وغفر الله لنا ولوالدينا ولجميع المؤمنين امين يارب
العالمين وبعد ما تم هذا الكتاب عرضته على شيخي العلامة
عبد الله بن عامر العزري نفعنا الله بعلومه وقراته عليه وصحح
ما يحتاج الى التصحيح واتممنا بعد امعان النظر بحضرة الشيخ
رحمه الله كتبته بيدي الفانية وانا العبد لله خادم العلم
الشريف واهله سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد بن مصبح الجهضمي السمدي
تقبل الله منا جميع اعمالنا الصالحة وتجاوز عن سيئاتنا انه بنا لرؤوف رحيم

الصفحة (قبل الأخيرة) من النسخة (ب)

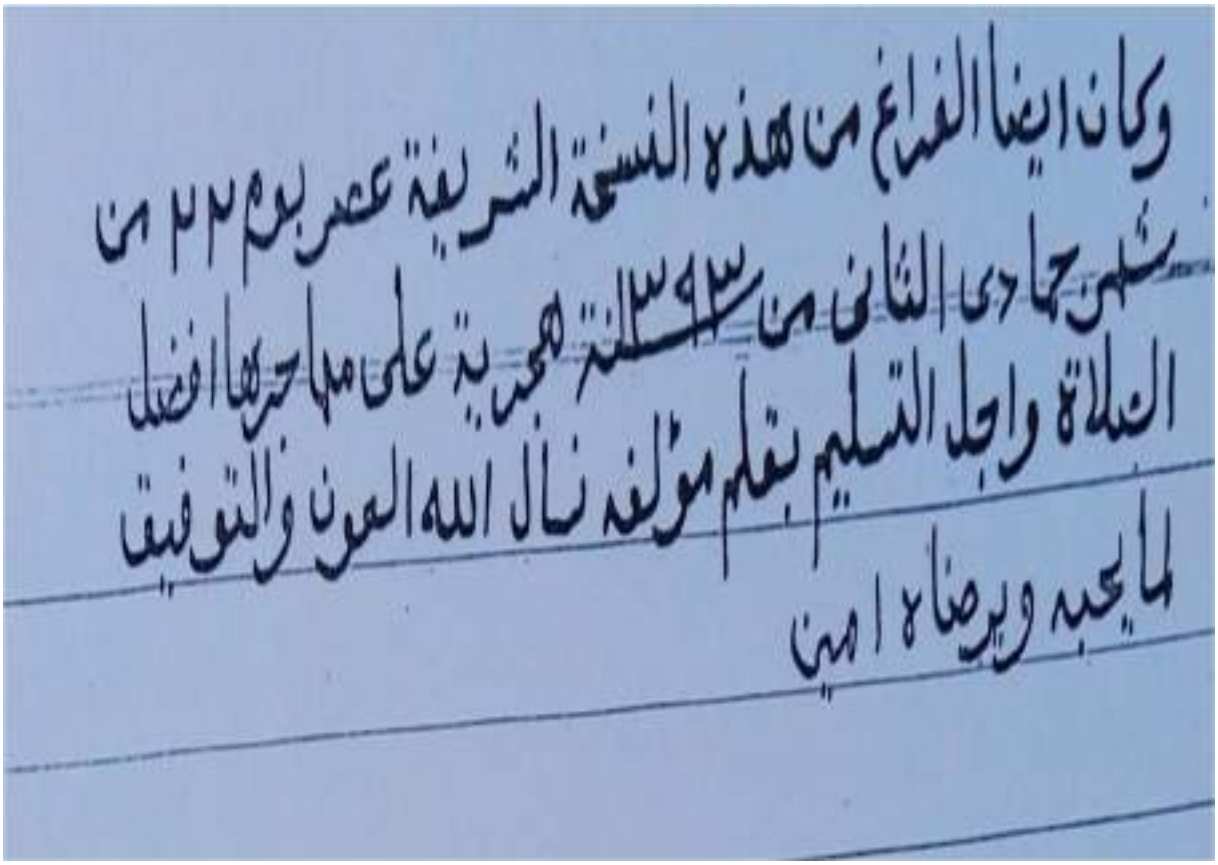
وكان ايضا الفراغ من هذه النسخة الشريفة عصر يوم ٢٢ من
شهر جمادى الثانى من سنة ١٣٣٩ هجرية على مهاجرها افضل
الصلاة واجل التسليم بقلم مؤلفه نال الله العون والتوفيق
لما يحبه ويرضاه امين

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)

القسم الثاني

النص المحقق

كتاب دليل المبتدي في علم الإعراب

للشيخ سليمان بن راشد الجهضمي[١]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[القول الأول][٢] : باب حد الكلام

قلت: أخبرني عن حد الكلام الذي اصطلح عليه النحاة ما هو؟

الجواب: اعلم أنَّ حدَّ الكلام عند النحاة[٣] هو: عبارة عما أفاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها[٤]، وأقل ما يتركب الكلام المفيد عندهم من اسمين كـ(زيدٌ قائمٌ)، أو من فعل واسم، كـ(قامَ زيدٌ)، وتسمى الجملة الأولى جملة اسمية، والثانية جملة فعلية، والفرق بينهما أنَّ الجملة الفعلية[٥] هي: التي صدرها فعل وعجزها اسم أو ما ناب منابه، ولا فرق بين أن يكون الفعل متصرفًا أو غير متصرف، نحو: (نِعْمَ المَرْأةُ هِنْدُ)، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ)، والمتصرف: لا فرق بين أن يكون ماضيًا، نحو: (قامَ زيدٌ)، أو مضارعًا، نحو: (يقومُ زيدٌ)، أو أمرًا، نحو:

---

(١) (للشيخ سليمان بن راشد الجهضمي) ساقطة من (ب).

(٢) زيادة مني ليتوافق مع تقسيماته اللاحقة.

(٣) ينظر: ملحة الإعراب ٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٦٧/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٤٣/١، وشرح ابن عقيل ١٣/١، وشرح شذور الذهب ١٦٢/١، وشرح الأشموني ٢٥/١، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية ٢١/١، ٢٧.

(٤) عرَّف علماء النحو الكلام بأنه: لفظ تضمن كلمتين بالإسناد، ويسمى جملة ومركبًا تامًا. ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني ١٥٥، والحدود في النحو ٨، وشرح حدود النحو، للأبذي ٥٤- ٥٥، وشرح كتاب الحدود النحوية، للفاكهي ٧٩، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون ١٣٧٠.

(٥) وضع ابن هشام شرطًا لتحديد الجملة الفعلية، فقال: ((هي التي صدرها فعل كـ(قامَ زيدٌ)، و(ضَرَبَ اللصُّ)، و(كَانَ زيدٌ قَائِما)، و(ظننتُه قَائِما)، و(يقوم زيدٌ)، و(قُمْ)، فمرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: (أَقَامَ زيد)، و(إن قَامَ زيد)، و(قد قَامَ زيد)، و(هَلَّا قُمْت) فعلية)). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٩٢/١.

(قُمْ)، مبنيًّا للفاعل كما مثَّلنا، أو بُنِي للمفعول، كقوله تعالى: ﴿قُتِلَ ٱلْخَرَّٰصُونَ﴾[سورة الذاريات، الآية:١٠].

وأمَّا الجملة الاسمية فهي[١]: التي صدرها اسم[١]، وعجزها فعل أو شبهه، نحو: (زيدٌ يقومُ، أو قَائِمٌ)، ولا فرق بين أن يكون الاسم صريحًا كما مثَّلنا، أو مؤولًا، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[سورة البقرة، الآية :١٨٤]، والله أعلم.

وإذا تقرر لك هذا فاعلم أنَّ الكلام المفيد لا يتركب إلا من اسمين، أو من فعل واسم، كما مثَّلنا، فلا يتركب من فعلين، ولا من حرفين، ولا من حرف وفعل، ولا من حرف واسم، إلا إذا كان مؤولًا، وذلك كحرف النداء، نحو: (يا زيدُ)، أي: بمعنى: أدعو[٢].

قلت له: أخبرني عن أجزاء الكلام.

---

(١) في (ب): (هي).

(٢) التقدير في قولك: (يا زيدُ) أدعو زيدًا، أو أنادي زيدًا، فلما قامت (يا) مقام أدعو عملت عمله، والذي يدلُّ على أنَّها قامت مقامه من وجهين:

أحدهما: أنَّها تدخلها الإمالة نحو (يا زيد، ويا عمرو) والإمالة إنَّما تكون في الاسم والفعل، دون الحرف، فلما جازت فيها الإمالة دلَّ على أنَّها قد قامت مقام الفعل.

والوجه الثاني: أنَّ لام الجر تتعلق بها نحو (يا لزيد، ويا لعمرو) فإنَّ هذه اللام لام الاستغاثة، وهي حرف جر؛ فلو لم تكن (يا) قد قامت مقام الفعل وإلَّا لَمَا جاز أن يتعلق بها حرف الجر؛ لأنَّ الحرف لا يتعلق بالحرف، فدلَّ على أنَّها قد قامت مقام الفعل، ولهذا زعم بعض النحويين أنَّ فيها ضميرًا كالفعل.

وذهب بعض البصريين إلى أن (يا) لم تَقُمْ مقام (أدعو)، وأنَّ العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدر، دون (يا)، والذي عليه الأكثرون هو الأول. ينظر: الكتاب ١٨٢/٢، والمقتضب ٢٢/٤، وشرح كتاب سيبويه ٩٥/٥، والخصائص ١٨٧/١، واللمع في العربية ١٠٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٦/١، ٢٦٧، والبديع في علم العربية ٣٨٨، واللمحة في شرح الملحة ٥٩٧/٢، والكناش ١٦١، وشرح ابن عقيل ٢٥٨/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٣٥٢٥/٧، شرح شذور الذهب، للجوجري ٤١٢/٢، وشرح الأشموني ٢٣/٣، وحاشية الصبان ٢٠٨/٣.

قال: أجزاؤه ثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى، كقول الشبراوي[١]: [من البسيط]

الاسْمُ والفِعْلُ ثُمَّ الحَرْفُ جُمْلَتُهَا أَجْزَاؤُهُ فَهُوَ عَنْهَا غَيْرُ مُنْفَصِلِ

فالاسم[٢] هو: كل كلمة دلَّت على معنى في نفسها[٣] نحو: (زيدٌ)، و(مكةٌ)، والفعل هو: كل كلمة دلَّت على معنى في نفسها، واقترنت بزمان[٤] نحو: (قَامَ، ويَقُومُ، وقُمْ)، والحرف: كل كلمة لم تدلّ على معنى في نفسها بل في غيرها[٥] كـ(هَلْ، وفِي، ولَمْ، وبَلْ، وإِنْ، وعَنْ، ومِنْ، ولَنْ)، وغير[٢] ذلك.

---

(١) في (ب) الشدراف، وفي (أ) الشدراوي، والصواب ما أثبتناه.

وهو: عبد الله بن محمد بن عامر الشبراوي القاهري الشافعي، نحوي وفقيه ومحدث، ولد في العام (١٠٩٢هـ)، درس في الأزهر حتى تولى مشيخته، له عدة مؤلفات منها: شرح الصدر في غزوة بدر، ونزهة الأبصار في رقائق الأشعار، وعنوان البيان وبستان الأذهان وهو ديوان شعر، ونصائح وحكم، والإتحاف بحب الأشراف، ومنائح الألطاف في مدائح الأشراف وهو ديوان شعر، توفي في العام (١١٧١هـ) ينظر: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ١٠٧/٣، وفهرس الفهارس ٥٣٢/١، ١٠٦٥/٢، والأعلام ١٣٠/٤، وهدية العارفين ٤٨٣/١، ومعجم المؤلفين ١٢٤/٦، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي ٢٠٩/١، ٤٧١/١.

* البيت في منظومة الشبراوي في قواعد فن العربية ٣، وشرح الجوهري على منظومة الشبراوي ٣٦.

* كلمة (مُنْفَصِلِ) في عجز البيت، وردت في المنظومة (مُنْتَقِلِ).

(٢) عرَّف علماء النحو الاسم بأنه: ما دلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وينقسم إلى: اسم عين: وهو الدال على معنى يقوم بذاته كـ(زيد وعمرو)، واسم معنى: وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديًا كالعلم أو عدميًّا كالجهل. ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني ٢٣، الحدود في النحو ٨، وشرح حدود النحو، للأبذي ٥٤، ٥٥، وشرح كتاب الحدود النحوية، للفاكهي ٩٤، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون ١٨٤.

(٣) في (أ): (فالاسم هو: ما دلَّ على المسمى).

(٤) عرَّف علماء النحو الفعل بأنَّه: ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني ١٤١، والحدود في النحو ٨، وشرح حدود النحو، للأبذي ٥٤، ٥٥، وشرح كتاب الحدود النحوية، للفاكهي ٩٧، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون ١٢٨٠.

(٥) عرَّف علماء النحو الحرف بأنه: كلمة دلَّت على معنى في غيره، ويسمى بحرف المعنى أيضًا، وبالأداة أيضًا، ويسميه المنطقيون الأداة. ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني ٧٦، والحدود في النحو ٨،

القول الثاني[1]: في علامات الاسم وأقسامه

قلت: وما علامة الاسم؟

قال: للاسم خمس علامات: الجر، سواء كان بالحرف، أو بالمضاف كـ(مررتُ بغُلامِ زيدٍ)، ولا ثالث لهما[2]. والتنوين، وهي: نون ساكنة خفيفة تلحق آخر الاسم المنصرف لفظًا لا خطًا[3]، وبه استدل على (صَهٍ، ومَهٍ، وأُفٍ[4]، وتُفٍ، ورُويدًا، وهَيْهَات)، بأنها أسماء أفعال. والنداء، نحو: (يا زيدُ). والألف واللام: كـ(الرَّجُلِ، والغُلامِ). والإسناد[5] إليه، وبه استدل على

وشرح حدود النحو، للأبذي ٥٤، ٥٥، وشرح كتاب الحدود النحوية، للفاكهي ١٠٤، وكشاف اصطلاحات العلوم والفنون ٦٥١.

(١) في (ب): (٢).

(٢) لم يذكر الشيخ أنواعًا أخرى للجرِّ ذكرها النحويون وهي:

١- الجرُّ بالتبعية، كقولك: (سَلَّمْتُ عَلَى زَيْدٍ الكَرِيْمِ).

وهذا النوع والنوعان اللذان ذكرهما الشيخ يجمعها قوله تعالى: (بسم الله الرحمن الرحيم).

٢- الجرُّ بالجوار: كـ قول العرب: (هَذَا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فجرّ الصفة (خَرِب) وحقها الرفع لأنها صفة (جُحْر) وليست صفة (ضَبّ).

٣- الجرُّ بالتوهم: كقولك: (مَا زَيْدٌ قَائِما ولا قَاعِدٍ)، فجرّ (قاعد) على التوهم أنّ خبر (ما) مجرور بالياء الزائدة. ينظر: الجمل في النحو ١٩٣- ٢١٠، والكتاب ٦٧/١- ٤٣٧، وشرح كتاب سيبويه ٣٤٥/١، ٣٠٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٤١/١، وارتشاف الضرب ١٠٧٨/٣، وهمع الهوامع ٤١٣/٢، وأوضح المسالك ٣٧/١، وشرح ابن عقيل ١٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٢/١، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٧٠.

(٣) ينظر تعريف التنوين في: شرح التصريف، للثمانيني ٥٤٦/١، ونتائج الفكر في النحو ٦٨، والمقدمة الجزولية في النحو ٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٧٤/١، وشرح المفصل ١٦٠/٥، والكافية في علم النحو ٥٦، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢١٧/١، والجنى الداني في حروف المعاني ١٤٤، والحدود في علم النحو ٤٤٨، وشرح الأزهرية، للوقاد ٥.

(٤) و(أف) ساقطة من (ب).

(٥) في (أ): (وبالإسناد).

أسماء[1] الضمائر، نحو: (دَخَلْتُ)، و(دَخَلْنَا) بأنها أسماء، ولا يشترط دخولها كلها عليه، بل لو دخلت عليه واحدة لميزته عن سواه.

قلت: إلى[2] كم ينقسم هذا الاسم؟

قال: إلى معرفة ونكرة.

قلت: ما[3] الأصل المعرفة أم النكرة؟

قال: بل الأصل النكرة[4] كما أنَّ الأصل التذكير، والتأنيث فرع عليه[5].

قلت: ما علامة النكرة؟

---

(١) في (أ): (اسما).
(٢) في (ب): (وإلى).
(٣) في (ب): (وما).
(٤) النكرة سابقة على المعرفة لوجهين:
أحدهما: أنَّ النكرة اسم للمعنى العام، والعام قبل الخاص، والخاص ليس فيه العام، ألا ترى أنَّ (حيوانًا) فيه الإنسان وغيره، و(الإنسان) ليس فيه الحيوان العامّ، فعلم أنَّ الخاص واحد من العام، والكل أصل لأجزائه.
والثَّاني: أنَّ النكرة تقع على الأشياء المجهولة، وعلى المعدوم والموجود والقديم والمحدث والجسم والعرض، كقولك: (شيءٌ) و(معلومٌ) و(مذكورٌ) و(موجودٌ)، فإذا أردت إفهام معنى معين زدت على ذلك الاسم الألف واللام أو الصفة، وما لا زيادة فيه سابق على ما فيه زيادة. ينظر: المقتضب ٢٧٦/٤، والأصول في النحو ١٤٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٧١/١، وشرح المفصل ٣٥٢/٣، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٨٧– ٨٨.
(٥) التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدٌّ من دليل عليهما، ولمّا كان المذكّر أصلًا والمؤنّث والمؤنّث فرعًا عليه؛ لم يحتج المذكر إلى علامة؛ لأنّه يُفهَم عند الإطلاق، إذ كان الأصل، ولمّا كان التأنيث ثانيًا، لم يكن بدّ من علامة تدلّ عليه، والدليل على أنّ المذكر أصل أمران:
أحدهما: مَجيئُهم باسم مذكر يعُمّ المذكر والمؤنث، وهو شيء.
الثاني: أنّ المؤنث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلًا، لم يفتقر إلى علامة. ينظر: شرح المفصل ٣٥٢/٣، وهمع الهوامع ٣٢٩/٣، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٥٣/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣١٢/٥، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي ٨٥– ٨٦.

قال: صحة دخول (رُبَّ) عليها،[1] بمعنى أنَّ (رُبَّ) تدخل على النكرات، وبها استدل على تنكير (غَيْر، ومِثْل)، ولأنهما لا[٣] يتعرفان بالإضافة كقول الشاعر[2]: [من الكامل]

يَا رُبَّ غَيْرِكِ فِي النِّسَاءِ عَزِيزَةٍ[3] بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطَلَاقِ

وكقول امرئ القيس[4] في (مثل): [من الطويل]

فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ

إلا أنه جاء بعض الأسماء لا تقبل (رُبَّ)، وهي نكرات نحو: (كمْ، وأينَ، وكيفَ، وديارُ)، والله أعلم.

---

(١) في الأصل: (عليها واللام)، ولا فائدة من زيادة (اللام).

(٢) قائله: أبو مِحْجَن الثَّقَفِي، وليس في ديوانه، ينظر: الكتاب لسيبويه ٤٢٧/١، ٢٨٦/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٧٦/١، وتحصيل عين الذهب ٢٤٢، وفيهما رواية: (يا رب مثلك)، وورد بلا نسبة في: الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين ٤١/١، والفروق اللغوية ١٥٣، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ١٤٢/٢، واللمحة في شرح الملحة ١٢١/١.

(٣) في (ب): (عزيزه).

(٤) وهو: امرؤ القيس بن حُجْر بن عمرو الكِنْديّ، من أهل نجد، من شعراء الطبقة الأولى، ومن أشهر شعراء المعلقات، توفي سنة (٨٠ ق.هـ) تقريبًا، في: طبقات فحول الشعراء ٥١/١، والشعر والشعراء ١٠٧/١، والأغاني ٩٣/٩.

والبيت في: ديوانه ٣٠، والشعر والشعراء ١١١/١، والأضداد، لابن الأنباري ١٨٦، والزاهر في معاني كلام الناس ١٣٤/١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٢٧١/١، ونقد الشعر ٥، وديوان الأدب ٤٢٨/٣، والصناعتين الكتابة والشعر ٣٦٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣١١/١.

* (طَرَقْتُ)، يقال: (طَرَقْتُ منزلاً)، أي: جِئْتُه وأَتَيْتُه ليلاً. ينظر: العين ٩٦/٥ (طَرَقَ)، والصحاح ١٥١٣/٤ (طَرَقَ).

* و(التمائم) جمع مفرده: (التَّميمةُ)، وهي: قلادة من سُيُور، وربَّما جعلت العوذة التي تُعلَّق في أعناق الصِّبيان، والأصل في ذلك أن الصبيَّ ما دام طفلًا تعلِّق عليه أمُّه التمائم، وهي: الخرز، أو خرزة رقطاء تُنْظَمُ في السير، ثم يُعقد في العنق. تُعوِّذه بها من العين. ينظر: العين ١١١/٨ (تمَّ)، ولسان العرب ٢٥٩/١٠ (تمم).

* أَحْوَلَ الصبيّ إذا تمَّ له حَوْل، فهو مُحْوِل، أتى عليه حَوْلٌ من مولده. ينظر: العين ٢٩٧/٣ (حول)، وتهذيب اللغة ١٥٥/٥ (حول).

قلت: وإلى كم تنقسم المعرفة؟

قال: إلى ستة أقسام، أسماء الأعلام: كـ(زَيد، ومُوسَى)، والمعرف بـ(ال): كـ(الرجل، والقاضي)، وأسماء الضمائر: كـ(أَنَا، وأنتَ، وهوَ)، وفروعهنَّ. وأسماء الإشارة: كـ(هذا)، وفروعه، والأسماء الموصولة: كـ(الذي)، وفروعه. والأسماء المضافة إلى أحد هذه المعارف: كقولك: (هذا غلامُ زيدٍ)، و(حَمَامُ مكةَ)، و(كتابُ القاضي)، و(غلامُ هذا)، و(غلامُ مَن أكرمته)، و(غلامُنا). وسيأتي إن شاء الله القول على المبني من الأسماء، والأفعال.

تنبيه:

اعلم أنَّ فروع: (أنَا): (نَحْنُ)، وفروع (أَنْتَ): (أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ). وفروع (هُوَ): (هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ)، ومن[٤] فروع (هَذَا): (هَذِه، وهَذَان،[هاتان][(١)]، وهَؤُلَاءِ). ومن فروع (الَّذِي): (الَّتِي، اللَذَانِ، واللَتَانِ، والذِيْنَ، واللَاتِي، واللَائِي[(٢)]).

القول الثالث[(٣)]: في الأفعال وأحكامها

قلت: أخبرني عن أقسام الأفعال.

قال: أقسامها ثلاثة: ماضٍ، ومضارعٌ، وأمر.

قلت: وما علامة الماضي؟

قال: علامته قَبوله (التَّاء) كما قال ابن مالك[(٤)]:[من الرجز]

---

(١) زيادة لاستكمال أسماء الإشارة. ينظر: شرح الأشموني ١٢٢/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/١، وحاشية الصبان ٢٠٨/١.

(٢) (واللائي) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب): (٣).

(٤) هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبداللَّه بن عبداللَّه بن مالك، العلّامة الأوحد، الطائيّ، الجَيَّانيّ، الشافعي، النحوي، المتوفى في (٦٧٢ هـ)، نزيل دمشق، وسمع بدمشق من مُكْرَم وأبي صادق الحسن بن صبّاح وأبي الحسن السَّخاويّ وغيرهم؛ وأخذ العربية عن غير واحد؛ وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، أشهر كتبه (الألفية في النحو)، و(تسهيل الفوائد)، و(شرح تسهيل الفوائد)، و(الضرب في معرفة لسان العرب)، و(الكافية الشافية)، و(سبك المنظوم وفك المختوم)، و(لامية الأفعال)، و(شرح عدة الحافظ

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ

فالمراد بـ(التَّاء): تاء الفاعل، كانت للمتكلم، نحو: (قمتُ)، بضمِّ التاء[1]، أو للمخاطب بفتحها، أو للمخاطبة بكسرها، أو تاء التأنيث الساكنة، نحو: (نعمتْ المرأةُ هندُ)[2].

قلت: وما حكم الفعل الماضي؟

قال: حكمه فتح آخره لفظًا، أو تقديرًا كـ(قامَ)، و(سَعَى)، إلَّا إذا اتصلت به تاء الفاعل كما سبق، أو نونه نحو: (قُمْنَا) و(قُمْنَ) فإنه يُسكَّن، وأمَّا إذا اتصل به واو الجمع فإنه يبنى على الضمِّ كـ(دَخَلُوا)، و(قَعَدُوا).

قلت: وما حكم الفعل المضارع أهو معربٌ أم مبني؟

وعمدة اللافظ)، و(إيجاز التعريف)، و(شواهد التوضيح)، و(إكمال الإعلام بمثلث الكلام)، و(تحفة المودود في المقصور والممدود)، و(الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد)، وغيرها من الكتب والشروح. ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٦٩، ٢٧٠، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٢٤٩/١٥، والثقات ممن لم يقع في الكتب الستة ٣٩٠/٨، وديوان الإسلام ٢٣٩/٤، والأعلام ٢٣٣/٦.

* البيت في: ألفية ابن مالك ٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٩٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٤/١، ٢٥، وتمامه:

وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

(١) (بضم التاء) ساقطة من (ب).

(٢) أقول: لو جاء الشيخ بمثال يكون الفاعل فيه غير مقترن بـ (ال). كقولك: (جَاءَتْ هِنْدُ) لكان أفضل، لأن التاء هنا تكسر لالتقاء الساكنين، فلا يستطيع المتكلم أن ينطق بها ساكنة.

قال: بل هو معرب[١] إلَّا إذا اتصلت به نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة[٢]، أو نون الإناث.

قلت: وما علامته؟

قال: علامته[٥] دخول (لَمْ) عليه، كقولك: (لَمْ يَدْخُلْ). في جواب: (هَلْ دَخَلَ زَيْدٌ؟).

قلت: كم أحرف المضارعة؟

---

(١) أجمع البصريون والكوفيون على أنَّ الأفعال المضارعة معربة، واختلفوا في علة إعرابها؛ فذهب البصريون إلى أنَّها معربة لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّ الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كما أنَّ الاسم يكون شائعًا فيتخصص، تقول (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال، فاختص بعد شياعه.

والثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، تقول: (إنَّ زَيْدًا لَيَقُوْمُ) كما تقول (إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دلَّ على مشابهة بينهما، فلا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر.

والثالث: أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، كقولك (يَضْرِبُ) على وزن (ضَارِب) في حركته وسكونه، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربًا كما أن الاسم معرب.

واحتج الكوفيون؛ بدخولها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة. قلنا: قولكم يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف؛ فإنها تدخلها المعاني المختلفة، فـ (ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني. وقولكم (والأوقات الطويلة) تبطل بالفعل الماضي؛ فإنه كان ينبغي أن يكون معربًا؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضيًا، والماضي لا يصير مستقبلًا فلما لم يعرب دلَّ على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل. ينظر: الأصول في النحو ١٤٦/٢- ١٤٨، واللمع في العربية ٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤٦/٢- ٤٥١، ونتائج الفكر في النحو ٦٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٥٣، ١٥٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٠/٢، ٢١، ٢٥، ومسائل خلافية في النحو ٨٧، ٩٦، وشرح المفصل ٣٨٨/١، ٢٠٨/٤، ٢١١، ٢١٧، ٢٩٤، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٢٦.

(٢) يبنى الفعل المضارع على السكون لاتصاله بنون النسوة نحو: (يَكْتُبْنَ).

ويبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المباشرة نحو: (يَكْتُبَنْ). والثقيلة نحو: (يَكْتُبَنَّ). ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٥٧/٢، وأوضح المسالك ٦٢/١، وشرح شذور الذهب ٩٢، ٩٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٢٦/١، ٣٥، ومغني اللبيب ٤٤٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٨/١، والحدود في علم النحو ٤٥٣.

قال: أربعة يجمعها قولك: (نَأْتِي) فإنه: همزة، ونون[١]، وتاء، وياء، فـ(النون) للجمع نحو: (نَدْخُلُ)، وتكون للمعظم نفسه كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[سورة الحجر، الآية:٩]، وقد اختلف في علة نون الجمع الواردة في قوله[٢] تعالى، فقيل: جاءت للعظمة التي هو[٣] سبحانه متوحِّد بها، وليس لمخلوق أن ينازعه فيها، فعلى هذا يكره للملوك أن يقولوا: (نَحْنُ نَفْعَلُ)، و(نَحْنُ نَعِدُ)[٤]، وقيل: يجوز أن يستعمل النون كلُّ من لم[٥] يباشر العمل بنفسه، وأمَّا قول العالم: (نَحْنُ نَشْرَحُ، ونُبَيْنُ) فمفسوح له فيه؛ لأنه يخبر بنون الجمع عن نفسه[٦]، وأهل مقالته أفاده من أفاده، والهمزة للمتكلم المفرد، نحو: (أَنَا أَدْخُلُ)، و(أُكْرِمُكَ)، والتاء للمخاطب مطلقًا، أي: كان مفردًا، أو مثنى، أو مجموعًا مذكرًا، أو مؤنثًا، نحو: (أَنْتَ تَدْخُلُ[٦]، أَنْتُمَا تَدْخُلانِ، أَنْتُم تَدْخُلُونَ، أَنْتُنَّ تَدْخُلْنَ)، وتكون أيضًا للغائبة، والغائبتين[٧] كَـ(هِنْدُ تَدْخُلُ)، و(الهِنْدَانِ تَدْخُلَانِ)، والياء للغائب المذكر مفردًا كان، أو مثنى، أو مجموعًا، كـ(زَيْدٌ هُوَ يَدْخُلُ)، و(الزَّيْدَانِ هُمَا[٨] يَدْخُلَانِ)، و(الزَّيْدُونَ يَدْخُلُونَ)، وللغائبات[٩] وللغائبات[٩] كـ(الهِنْدَاتِ[١٠] يَدْخُلْنَ).

قلت: أخبرني عن فعل الأمر، أهو معرب أم مبني؟

---

(١) في (ب): (نون وهمزة).

(٢) في (ب): (كلام الله تعالى).

(٣) (هو) ساقطة من (أ).

(٤) نقل الزركشي عن المُبرِّد في الكامل قوله: ((لا ينبغي أن يستعمل ضمير الجمع في واحد من المَخْلُوقين على حكم الاستلزام لأنَّ ذلك كِبْرٌ وهو مختص به سبحانه)). البرهان في علوم القرآن ٢/٢٣٦، ولم أجده في الكامل.

(٥) في (ب): (لا).

(٦) في (ب): (هو سبحانه).

(٧) في (ب): (وللغائبتين).

(٨) (هما) ساقطة من (ب).

(٩) في (ب): (وللغائبات فقط).

(١٠) (الهندات) ساقطة من (أ).

قال: بل هو مبني على ما يجزم به مضارعه[1]، كقول القائل[2]: [من الرجز]

والأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُجْزَمْ بِهِ مُضَارِعُه أَيَا مَنْ يَفْهَمْ

قلت: وما علامته؟

قال: علامته أن يقبل (ياء المؤنثة المخاطبة)، نحو: (ارْكَعِي)، و(اسْجُدِي)، و(اعْبُدِي).

---

(١) ذهب البصريون إلى أنَّ فعل الأمر للمُوَاجَهِ المُعَرَّى عن حرف المضارعة، نحو: (افعل) مبني على السكون؛ لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء؛ فكان باقيًا على أصله في البناء.

والدليل على أنه مبني أنّا أجمعنا على أن ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال (كنَزَالِ، وتَرَاكِ، ومَنَاعِ)؛ لأنه ناب عن فعل الأمر فـ(نَزَالِ) ناب عن (انْزِلْ)، و(تَرَاكِ) ناب عن (اتْرُكْ)، و(مَنَاعِ) ناب عن (امْنَعْ).

وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم؛ لأن الأصل في الأمر للمُوَاجَهِ في نحو: (افْعَلْ) (لِتَفْعَلْ)، كقولهم في الأمر للغائب (ليفعل) وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [سورة يونس، الآية: ٥٨].

والدليل على أنَّه معرب مجزوم أنَّا أجمعنا على أنَّ فعل النهي معرب مجزوم، نحو: (لا تفعل) فكذلك فعل الأمر نحو: (افعل) لأنَّ الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل (اغْزُ، وارْمِ، واخْشَ) فتحذف الواو والياء والألف كما تقول (لم يغزُ)، و(لم يرمِ)، و(لم يخشَ) بحذف حرف العلة؛ فدل على أنَّه مجزوم بلام مقدرة.

ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٩/٢- ٤٤٥, وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٩٣،٢٩٤/٤، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١٥٧/١.

(٢) البيت في: الحدود في علم النحو ٤٥٤، والتحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ٢٥.

* كلمة (أيا) في التحفة (يا).

القول الرابع: في الحرف

قلت: أخبرني عن علامة الحرف.

قال: علامته عدم قبوله العلامة، وذلك أن كل كلمة لم تقبل علامة من علامات الاسم، ولا علامة من علامات الفعل، فهي حرف معنى[١].

قلت[٢] : إلى كم ينقسم الحرف ؟

قال: إلى قسمين: قسم مختص، وقسم غير مختص، فالمختص ينقسم[٧] إلى قسمين: مختص بالأسماء كـ(فِي، وعَنْ، ومِنْ، وإِلَى، وعَلَى)، ومختص بالفعل[٣] كـ(لَمْ، ولَنْ)، وغير مختص[٤] كـ(هَلْ، وبَلْ).

وقلت: أخبرني عن أحكامه[٥]، هل هو معرب أم[٦] مبني؟

قال: بل هو مبني ليس بمعرب[٧].

قلت: أخبرني عن حالة بنائه.

---

(١) والحرف سُمي حرفًا لاستغناء الاسم والفعل عنه في انعقاد الجمل؛ فصار بمنزلة الأخير، وآخر كل شيء حرفه؛ فهو مأخوذ من الطَّرَف؛ والطَّرَف هو: المبتدأ به والمنتهى إليه.
والفرق بين حرف المعنى، وحرف الهجاء: أن حرف الهجاء جزء من الكلمة، وحرف المعنى كلمة بذاتها.
ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١١٨/١.

(٢) قوله: (إلى كم ينقسم الحرف) إلى هنا ساقط من (ب).

(٣) في (ب): (بالأفعال).

(٤) في (ب): (المختص).

(٥) في (ب): (حكمه).

(٦) كذا في النسختين، والصواب (أو).

(٧) الحروف كلها مبنية في: الأصول في النحو ٢٠٣/١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٦٣/١، وفتح البرية في شرح نظم الآجرومية ١٨٨/١.

قال: الأصل[1] في المبنى أن يكون على السكون، ولكن جاء بعضه مبني على الأصل كـ(عَنْ، ومِنْ، وفِي، وهَلْ، وبَلْ، ولكِنْ، ولَمْ، ونَعَمْ)، وغير ذلك، وبعضه على الفتح[2] كـ[3](إنَّ وأخواتها، ورُبَّ، وسَوْفَ[4])، وبعضه على الضم كـ(مُنْذُ)، وبعضه على الكسر كـ(جَيْرِ)، وهي حرف جواب بمعنى: (نَعمْ)، وقيل: بمعنى: (حقًّا)[5]، والله أعلم.

---

(١) في (أ): (أما الأصل).

أقول: إنما لم أُثبت (أما) لخلوِّ جوابها من الفاء في النسختين، فرجحت أن تكون زائدة.

(٢) أقول: إنما خالفت هذه الحروف الأصل وبنيت على الفتح، لأنها مشبهة للفعل الواجب, ألا ترى أن الفعل الماضي كله مبني على الفتح, فهذه الأحرف الخمسة (إنَّ وأخواتها) تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ, وترفع الخبر فتقول: (إن زيدًا أخوك), و(لعل بكرًا منطلق), و(لأنَّ زيدًا الأسد), فإنّ: تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله نحو: (ضرب زيدًا رجل). ينظر: الأصول في النحو ٢٣٠/١، وأسرار العربية ١٢٢/١.

(٣) الكاف زيادة مني ليتوافق مع السابق واللاحق.

(٤) (سوف) زيادة من (ب).

(٥) جير: بكسر الراء وفتحها، والكسر أشهر.

فيها خلاف: منهم من قال: إنها حرف جواب بمعنى: (نَعم). ومنهم من قال: إنها اسم بمعنى: (حقًا).

قال ابن مالك: (جير) حرف بمعنى: (نَعم)، لا اسم بمعنى: (حقًا)، لأن كل موضع وقعت فيه (جير) يصلح أن تقع فيه (نَعم)، وليس كل موضع وقعت فيه (نَعم) يصلح أن تقع فيه (حقًا)، فإلحاقها بـ(نَعم) أولى، وأيضًا فإن لها شبهًا بـ(نَعم) لفظًا، واستعمالًا، ولذلك بنيت. ولو وافقت (حقًا) في الاسمية لأعربت، ولجاز أن يصحبها اللام، كما أن (حقًا) كذلك، ولو لم تكن بمعنى: (نعم) لم يعطف عليها في قول بعض الطائيين:

أَبَى كَرَ مًا لا آلِفًا جَيْرِ أَوْ نَعَمْ ... بِأَحْسَنِ إِيْفَاءٍ وأَنْجَزِ مَوْعِدِ

ولم تؤكد (نعم) بها، في قول طفيل الغنوي:

وقُلْنَ عَلَى البَرْذِيّ أوّلُ مَشْرب ... أَجَلْ جَيْرِ إِنْ كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ

ولا قوبل بها، في قول الراجز:

إِذَاً تَقُولُ (لاَ) ابْنَةُ العُجَيْر ... تَصْدُقُ (لَا) إِذَا تَقُولُ جَيْرِ

فهذا تقابل ظاهر. ومثله في التقرير قول الكميت:

يَرْجُونَ عَفْوِي ولَايَخْشُونَ بَادِرَتِي ... لَاجَيْرَ لَاجَيْرَ والغِرْبَانُ لَمْ تَشِبِ

القول الخامس: في المبني من الأفعال والأسماء

قلت: أخبرني عن المبني من الأفعال هل يكون بناؤه كالحرف؟

قال: لا يكون البناء في الأفعال إلا على حالتين: وهو الفتح، أو ما يجزم به مضارعه.

فأما المبني على الفتح فهو الفعل الماضي كما سبق[١] إذا لم تتصل به تاء الفاعل، أو نونه، والفعل[٢] المضارع[٨] إذا اتصلت به نون التوكيد الخفيفة، أوالثقيلة، كقول الراجز[٣]: [من الرجز]

وابْنِ عَلَى الفَتْحِ مُضَارِعًا تَرَى تَأْكِيْدَه جَاءَ بِنُونٍ بَاشِرَا

وأمَّا المبني على السكون فهو: فعل الأمر الصحيح الذي لم يتصل بآخره شيء، والفعل المضارع إذا اتصلت به نون النسوة، كقوله[٤]: [من الرجز]

وإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلَا بِنُونِ لِنِسْوَةٍ فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ

قلت: أخبرني عن المبني من الأسماء.

أي: لا يثبت مرجوهم، نعم تلحقهم بادرتي، أي: سرعة غضبي. واحتج من أثبت اسمية (جير) بتنوينه، في قول الشاعر:

وقَائِلَةً: أَسَيْتَ، فَقُلْتُ: جَيْرَ أَسِي، إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ، إِنَّه.

ولا حجة فيه، لأنَّه فعل مضطر، ويحتمل أن يكون قائله أراد توكيد (جير) بإن التي بمعنى (نعم)، فحذف همزتها، وخفف ويحتمل أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت، فنون تنوين الترنم، وهو لا يختص بالأسماء، بل يلحق الفعل والحرف.

قلت: أشار الشلوبيون إلى هذا الاحتمال الثاني، وهو أقرب من الذي قبله، ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ٣٢٣، وشرح الكافية الشافية ٨٨٥/٢، والجنى الداني ٤٣٣/١، ٤٣٤، ٤٣٥، ومغني اللبيب ١٦٢،١٦٣/١، وشرح الأشموني ٤٧/١، ٣٤٦/٢، ٣٤٧، وحاشية الصبان ١١٨/٣.

(١) ينظر: القول الثالث في الأفعال وأحكامها ٧٣.

(٢) في (أ): (وفعل).

(٣) بيت من منظومة الدرة اليتيمة في: التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ٢٤.

(٤) بيت من منظومة الدرة اليتيمة في: التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ٢٤.

قال: أمَّا المبني من الأسماء فبعضه يبنى على الفتح كـ(أَيْنَ، وأَيَّانَ، وكَيْفَ، وشَتَّانَ) بمعنى: افترقَ، وبعضه يبنى[١] على الكسر، نحو: (نَزَالِ، ودَرَاكِ، وضَرابِ)، بمعنى: انْزِلْ، وأدْرِكْ، واضْرِبْ، ونحو: (حَذَامِ، وقَطَامِ، ورَقَاشِ)[٢]، أسماء أعلام، ونحو: (أَمْسِ)، وهو ظرف زمان إذا لم يصغر، وكأسماء الإشارة: كـ(هَذِهِ، وهَؤُلَاءِ)، وبعضه مبني على السكون، نحو: (كَمْ[٣]، ومَنْ، والَّذِي، والَّتِي، واللَّاتِي[٤])، ومنه مبني على الضم كـ(نَحْنُ، وحَيْثُ، وقَطُّ، وقَبْلُ، وبَعْدُ)، وأخواتهما[٥] إذا[٦] قطعتا عن الإضافة[٩][٧].

---

(١) في (ب): (مبني).

(٢) من الشواهد على هذه الكلمات عند العرب

قال لُجَيم بْنُ صَعْب:

إذا قَالَتْ حَذَامِ فصدِّقوها فإن القولَ مَا قَالَتْ حَذَامِ.

وقال امْرُؤُ الْقَيْسِ:

قَامَتْ رَقَاشِ، وأَصحابي عَلَى عَجَلٍ تُبْدي لَكَ النحْرَ واللَّبَّاتِ والجِيدا.

وقال النابغة:

أَتاركةً تَدَلُّلَها قَطَامِ وضِنًّا بِالتَّحِيَّةِ والكلامِ.

ينظر: العين ٢٠٤/٣ (حذم)، وتهذيب اللغة ٢٧٤/٤ (حذم)، والصحاح ١٠٠٧/٣ (رقش)، ولسان العرب ٣٠٦/٦، ١٢/ ١١٩، ٤٨٩/١٢ (حذم، رقش، قطم).

(٣) (كم) زيادة من (ب).

(٤) (واللاتي) ساقطة من (ب).

(٥) يُسمى: (قبلُ، وبعدُ، وفوقُ، وتحتُ)، وبقيَّة الجهات السِّت غايات وفيه وجهان: أحدهما: أنَّها حدود ونهايات لما تحيط به، وغاية الشَّيء آخره فسُمّيت بمعناها. والثَّانِي: أنَّ تمام الكلام يحصل بالمضاف إليه بعدها، فإذا قطعا عنه صارت هي آخرا وغاية نائبة عن غيرها.

والجهات، و هي: (فَوْقَ، وتَحْتَ، وأَمَامَ، وقُدّامَ، وخَلْفَ، ووراءَ، وتِلْقاءَ، وتِجاهَ، وحِذاءَ، وحِذةَ، ودُوْنَ، ومِنْ عَلٍ) في: المفصل في صنعة الإعراب ٢١٠/١، واللباب ٨٣/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٢٦/١، ١٣٩/٢، واللمحة في شرح الملحة ٢٨٢/١، وشرح شذور الذهب ٣٠١/١، وشرح قطر الندى ٢٢٩/١، وشرح الأشموني ٤٨٧/١، وشرح الأزهرية ٣٩/١.

(٦) في (ب): (إن).

(٧) ذكر النحويون للغايات أربع حالات وهي:

قلت: أخبرني عن أنواع الإعراب.

قال: أنواع الإعراب أربعة: الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ، والجزمُ.

فالرفع في الأصل بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، والجزم بالسكون، فالرفع والنصب يشتركان في الاسم الظاهر[1]، والفعل المضارع، نحو: (زَيْدٌ يَقُوْمُ)، و(إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُوْمَ)، والجر يختص بالأسماء، كـ(مررتُ بزيدٍ)، والجزم يختص بالفعل المضارع، نحو: (لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ).

القول السادس: فيما يعرب بالنيابة من الأسماء الخمسة[2]

قلت: أخبرني عن حكم الأسماء الخمسة[3]، وهي: (أَبُوكَ، وأَخُوكَ، وحَمُوكَ، وفُوْكَ، وذُو مَالٍ).

١- أن يصرح بالمضاف إليه، نحو: (جِئْتُكَ بَعْدَ / قَبْلَ الظُّهْرِ)، فـ(قبل، وبعد) منصوبان على الظرفية. ونحو: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾[سورة التوبة، الآية: ٧٠].

٢- أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه. فتكون معربةً على الأصل لكن لا تُنَوَّن، كقوله: (وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً) أي: ومن قبل ذلك.

٣- أَن يحذف المضاف إليه، فيعربان نصبًا على الظرفية وخفضًا بـ(من) ولكنهما يُنَوَّنان لأنهما اسمان تامات كسائر النكرات، نحو: (من قبلٍ ومن بعدٍ)، و(قبلًا وبعدًا).

٤- يحذف المضاف إليه ويُنْوَى معناه، وتكون مبنية على الضم، نحو: (للهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ).

ينظر: المقتضب ٣/١٧٤- ١٧٦، والأصول في النحو ٢/١٤٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٢١٠، وشرح المفصل ٣/١٠٤.

(١) (الظاهر) زيادة من (ب).

(٢) (الخمسة) ساقطة من (ب).

(٣) ذكر جماعة من النحويين أنَّها ستة أسماء بزيادة (هن). ينظر: علل النحو ٥٠، والخصائص ٢/٩، واللمع في العربية ١٨، وملحة الإعراب ١٥، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٣، وأسرار العربية ٥٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/١٧، والمقدمة الجزولية في النحو ٤٦، ومسائل خلافية في النحو ١٠٨، والألغاز النحوية، الطراز في الألغاز ٢١.

قال: أما حكمها[١] إذا أضيفت إلى غير ياء النفس[٢]، ولم تُصغَّر[٣]، ولم تُثنَّ[٤]، ولم تُجمع[٥]؛ فإنها ترفع بالواو نائبة عن الضمة، وتنصب بالألف نائبة عن الفتحة، وتجر بالياء نائبة عن الكسرة. وقيل: هي معربة بضمة مقدرة على الواو، وبفتحة مقدرة على الألف، وبكسرة مقدرة على الياء، والأول هو المشهور[٦]. والله[١٠] أعلم.

---

(١) لا تجري جميع هذه الأحكام على (ذو)، إذ إنها لا تضاف إلى ياء المتكلم ولا تصغر، واشتهر عند النحويين إجراء هذه الأحكام على (أبو، وأخو، وحمو)، ينظر: المصادر أنفسها.

(٢) إذا أضيفت هذه الأسماء إلى ياء المتكلم أُ عربت بالحركات المقدرة، كقولك: (جَاءَ أَبِيْ وأَخِيْ وحَمِيْ)، و(رَأَيْتُ أَبِيْ وأَخِيْ وحَمِيْ)، و(سَلَّمْتُ عَلَى أَبِيْ وأَخِيْ وحَمِيْ). ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٤٠، وشرح المفصل ٢١٤/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٤/٣، وشرح قطر الندى ٤٧، وهمع الهوامع ٥٣٥/٢، وحاشية الصبان ١١٠/١، ٤٢٥/٢.

(٣) إذا صُغِّرت هذه الأسماء أُعربت بالحركات مثل: (هذا أُخَيُّك، ورأيت أُخَيَّك، ومررت بأُخَيِّكَ). ينظر: شرح ابن عقيل ٥٣/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١٨٨/١.

(٤) إذا جاءت هذه الأسماء مثناة، فإنها تعرب إعراب المثنى بالألف رفعًا، وبالياء نصبًا وجرًّا، كـ(جَاءَ أَبَوَان ، ورَأَيْتُ أَبَوَيْن، ومَرَرْتُ بِأَبَوَيْن). ينظر: شرح ابن عقيل ٥٣/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١٨٨/١.

(٥) إن كانت هذه الأسماء جمعًا أُعربت إعراب الجمع، أي: بحركات ظاهرة، قال الله تعالى: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٢٣]، وقال: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٢٢]، وقال: ﴿أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [سورة الشعراء، الآية: ٧٦]، فأعربها بالحركات الظاهرة. ينظر: شرح ابن عقيل ٥٣/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١٨٨/١.

(٦) اختلفوا في الأسماء الستّة وهي: (أَبوك، وأَخوك، وحَموك، وفُوك، وذُو مالٍ، وهنوك) على سبعة مذاهب:

الأول: قول سيبويه وهي أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها.

والثاني: قول أبي الحسن الأخفش أنَّ حروف المد دوالٌّ على الإعراب فقط.

والثالث: قول الجرميّ أن قبلها إعراب.

والرابع: قول قطرب وأبي إسحاق الزِّيادِيّ: أن هذه الحروف إعراب.

والخامس: قول المازِنِيِّ: أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات، والإعراب قبلها.

والسادس: قول أبي علي وأصحابه: أن هذه الحروف هي: حروف الإعراب ودوالٌّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر.

القول السابع: في تثنية الأسماء[١]

المثنى[٢] هو: الاسم الدال على مسميين متفقي اللفظ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، ومن يعقل ومن لا يعقل، ولا تدخل على فعل، ولا حرف[٣]، فأما قولك: (يَقُوْمَانِ، ويَذْهَبَانِ). فليسا بتثنية: (يقوم، ويذهب)، ولا الألف فيهما ألف تثنية، بدليل ثبوتها في كل حال، بل هي اسم.

قلت: أخبرني عن حكمه، والملحق به.

قال: حكمه أن يرفع بالألف نائبة عن الضمة، وينصب ويجر بالياء نائبة عن الفتحة والكسرة، نحو: (جَاءَ الزَّيْدَان)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدَيْن)، و(مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ)، وكذا حكم الملحق به، وفيه لغة أخرى، وهو أنه يعرب بالألف مطلقا نحو: (جَاءَ الزَّيْدَان)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدَان)، و(مَرَرْتُ بالزَّيْدَان)، وهذه لغة بني أسد[٤].

والسابع: قول الفرّاء: وهي أنها معربة من مكانين، حروف المد وحركات ما قبلها.
ينظر: الإنصاف ١٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ١٩٣/١- ١٩٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٩٠/١- ٩٤، وهمع الهوامع ١٣٥/١- ١٣٨.

(١) في (ب): (التثنية).

(٢) في (ب): (الاسم المثنى).

(٣) المثنَّى: هو الاسم الدال على اثنين في زيادة في آخره صالحة للتجريد وعطف مثله عليه، كقولك: (زيدان)، و(رجلان)، فإنه يصلح فيهما ذلك نحو: (زيد وزيد) و(رجل ورجل). ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٢٣/١، والحدود في علم النحو ٤٥٩، وشرح شذور الذهب، للجوجري ١٩١، والتحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ١٩، والشرح المختصر على نظم الآجرومية ٩/٣.

(٤) لم أجد في مصادري من ينسب هذه اللغة إلى بني أسد، وإنما اشتهرت في بني الحارث بن كعب. ينظر: معاني القرآن، للفراء ١٠٦/١، ١٨٤/٢، ومعاني القرآن، للأخفش ١١٣/١، ٤٠٨/٢، والمصنف في شرح التصريف ٢٠٣/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٣/٣، وزاد غيرهم في نسبها، فنسبت إلى: كنانة. ينظر: غريب الحديث ٣٣٤/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٣٦٢/٣، ولسان العرب ٣١/١٣ (أنن)، وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية وبني الهجيم ومراد (ينظر: البحر المحيط ٢٥٥/٦، ١١٠/٧، وشرح التسهيل، للمرادي)، وبني العنبر من تميم وبكر بن وائل وهمدان وعذرة وبعض ربيعة (ينظر: تحفة الأحباب ١٤). وينظر تفصيل القول في هذه اللغة وعلتها ونسبتها وشواهدها في: الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية ٢٤٩-٢٥٤.

قلت: أخبرني بالملحق بالمثنى ما هو؟

قال هو: (كِلَا، وكِلْتَا)، إذا أضيفا إلى مضمر[١]، و(اثنان، واثنتان)؛ لأنهما لا مفرد لهما، فلا تقول: (اثنَ)؛ لأنه لم يرد ذلك عن العرب. والله أعلم[١١].

القول الثامن: في جمع المذكر السالم

قلت له[٢]: أخبرني عن حدِّ الجمع المذكر السالم.

قال: حدُّه أن يكون: جمعًا لمذكر[٣]، عاقل[٤]، خاليًا[٥] من تاء التأنيث[٦]، ومن التركيب[٧]، التركيب[٧]، فهذا حكمه أن يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء نحو: (جَاءَ الزَّيْدُونَ)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدِيْنَ)، و(مَرَرْتُ بالزَّيْدِيْنَ)، وكذا الملحق به، وهو (العشرون) إلى (التسعين)، والواو (عَالَمُون) بفتح اللام، و(أَرْضُون، وعِلِّيُون، والسِّنُون).

---

(١) فإن أُضيفا إلى مظهر لزمتهما الألف، وأُعربا بالحركات مقدرة، وإنما جعلا مع المضمر كالمثنى، ومع الظاهر بالحركات المقدرة. ينظر: شرح شذور الذهب، للجوجري ١٩٣.

(٢) (له) ساقطة من (ب).

(٣) أقول: لو قال الشيخ: (لعلم مذكر) لكان أصح، لأنه سيذكر بعد قليل شروط الصياغة من الصفة، فضلًاعن ذلك فلا يجوز أن نقول (رجلون) في (رجل)؛ لأنه ليس علمًا، ولا تجوز صياغته في العلم المؤنث فلا يقال: (زينبون) جمع (زينب)، ينظر: الكافية في علم النحو ٤٠، واللمحة في شرح الملحة ١٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣١/١، وشذا العرف في فن الصرف ٨١.

(٤) فلا يقال في (لاحق) علَم لفرس: (لاحقون)، لعدم العقل، ينظر: الكافية في علم النحو ٤٠، واللمحة في شرح الملحة ١٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣١/١، وشذا العرف في فن الصرف ٨١.

(٥) في (ب): (خالٍ).

(٦) قوله (إلى قسمين جمع قلة وله أربعة أوزان) إلى هنا سقط من (ب).

فلا يقال في (طَلْحة: طلْحتون)، لوجود التاء، ينظر: الكافية في علم النحو ٤٠، واللمحة في شرح الملحة ١٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣١/١، وشذا العرف في فن الصرف ٨١.

(٧) فلا يقال في (سيبويه: سِيْبَوَيْهُون)، لوجود التركيب، ينظر: الكافية في علم النحو ٤٠، واللمحة في شرح الملحة ١٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣١/١، وشذا العرف في فن الصرف ٨١.

وأمَّا الصفة فحكمها كذلك مع استكمال شروطها، وشروطها أن تكون: صفة لمذكر[١]، عاقل[٢]، خالٍ من تاء التأنيث[٣]، ليست من باب (أَفْعَلْ فَعْلَاءْ)[٤]، ولا من باب (فَعْلَانْ فَعْلَى[٥])[٦]، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث[٧]، والمستكملة للشروط كـ(سَاجِد)، فتقول: فتقول: (سَاجِدُونَ، وسَاجِدِينَ).

قلت: أخبرني عن الفرق بين نوني المثنى والجمع في حالتي النصب، والجر.

قال: الفرق بينهما أَنَّ نون المثنى مكسورة، ونون الجمع مفتوحة، وما قبل نون المثنى مفتوح، وما[١٢] قبل نون الجمع مكسور[٨].

القول التاسع: في جمع التكسير

قلت: أخبرني عن جمع التكسير، لِمَ سمي جمع تكسير؟

---

(١) فلا يقال في (حَائِض، حائضون)؛ لأنها صفة لمؤنث، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٢) فلا يقال في (سَابِق: صفة فرس، سابقون)؛ لأنها صفة لمذكر غير عاقل، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٣) فلا يقال في (علَّامة، علَّامتون، ونَسَّابة، نسَّابتون)؛ لأن فيه تاء التأنيث، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٤) فلا يقال في (أَحْمَر، أحمرون)؛ لأنه على وزن أَفْعَل فَعْلَاء، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٥) في (أ) و(ب): (فعلاء)، والصواب (فُعْلَى)، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، شرح الأشموني ٥٩/١، حاشية الصبان ١٢١/١.

(٦) فلا يقال في (سَكْرَان، سكرانون)؛ لأنه من باب فَعْلَان فُعْلى ؛ فإن مؤنثه (سُكْرَى)، ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٧) فلا يقال في (صَبُور، صبورون، وجَرِيح، جريحون)؛ لأنه مما يستوي فيه الوصف به المذكر والمؤنث، فإنه يقال فيه: (رَجُلٌ صَبُورٌ وجَرِيْحٌ)، و(امْرَأَةٌ صَبُورٌ وجَرِيْحٌ). ينظر: شرح ابن عقيل ٦٢/١، وشرح الأشموني ٩٥/١.

(٨) أقول: لو قال الشيخ: (ما قبل ياء المثنى ... وياء الجمع) لكان صوابًا، لأن ما قبل النون حرف الإعراب وهو الياء.

قال: لأنه لم يسلم فيه بناء مفرده[١]، مأخوذ من (تَكَسَّرَ الإِنَاءُ) إذا صيغ مرة أخرى، وهو إمَّا أن يتكسر بتغيير حركة وزيادة كـ(رَجُلٍ، ورِجَالٍ)، و(جَبَلٍ، وجِبَالٍ)، وإمَّا بتغيير حركة، ونقصان كـ(كِتَابٍ، وكُتُبٍ)، و(رَسُولٍ، ورُسُلٍ)، وإمَّا بتغيير حركة فقط، كـ(سَقْفٍ، وسُقُفٍ)، و(أَسَدٍ، وأُسْدٍ)، و(رَهْنٍ، ورُهُنٍ).

قلت: إلى كم ينقسم؟

قال: إلى قسمين: جمع قلة، وله أربعة أوزان جمعها ابن مالك في خلاصته[٢] فقال[٣]: [من [من الرجز]

أفعِلةٌ أَفْعُلُ ثم فِعْلَهْ ثُمَّتَ أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ

فمثال: (أَفْعِلَة): (سِلاح وأَسْلِحَة)، ومثال: (أَفْعُل): (رِجْل وأَرْجُل)، و(بَحْر وأَبْحُر)، ومثال: (فِعْلَة): (صَبِيٌّ وصِبْيَة)، ومثال: (أَفْعَال): (فرس[٤] وأَفْرَاس)، وما عدا ذلك جموع كثرة، ونضرب صفحًا عن ذكر بعضها خوف الإطالة.

القول العاشر: في جمع المؤنث السالم

قلت: أخبرني عن حدِّ جمع المؤنث السالم[١٣].

---

(١) جمع التكسير هو: ما تغير فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة، وربما اجتمع ذلك في كلمة واحدة، وربما جاء بعض ذلك في النية لا لفظًا. ينظر: الأصول في النحو ٤٧/١، والمقدمة الجزولية في النحو ٢١، واللمحة في شرح الملحة ٢٠٦/١.

(٢) في (ب): (في بيته في الخلاصة).

والخلاصة: هي المنظومة النحوية المشهورة باسم (ألفية ابن مالك): ((وهي نظم فريد استخلصه من أرجوزته الكبرى (الكافية الشافية))). المقاصد الشافية ١٥/١، وعليها شروح كثيرة.

(٣) البيت لابن مالك في: ألفية ابن مالك ٦٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٣٧٨/٣، وشرح ابن عقيل ١١٤/٤.

* في (أ)، و(ب): (ثم) في العجز، والصواب (ثُمَّتَ)، ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٣٧٨/٣، وشرح ابن عقيل ١١٤/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٥٢٠/٢، وخزانة الأدب ٤٢٤/٧.

(٤) وردت كلمة (فرس) في (أ) مكررة.

قال: حدُّه ما جمع بألف وتاء مزيدتين للتأنيث[1]، كـ(عَائِشَة، وعَائِشَة، وعَائِشَة)، تقول[2]: (عَائِشَات)، وجمع (مُسْلِمَة): (مُسْلِمَات)[3].

قلت: أخبرني عن حكمه هو وما أُلحق به.

قال: حكمه وما أُلحق به أن يرفع بالضمة الظاهرة، نحو: (جَاءَ المُسْلِمَاتُ)، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: (رَأَيْتُ المُسْلِمَاتِ)، و(مَرَرْتُ بالمُسْلِمَاتِ)، فنابت فيه الكسرة عن الفتحة.

قلت: أخبرني عن (قُضَاة)، و(أَبْيَات)، و(أَقْوَات)، و(أَمْوَات)، هل حكمها[4] كحكمه؟

قال: لا؛ لأنَّ الألف في (قُضَاة) ليست بزائدة، بل هي منقلبة عن ياء، والتاء في: (أَقْوَات)، و(أَبْيَات)، و(أَمْوَات) أصلية؛ لوجودها في المفرد، فهذه معربة بالحركات الظاهرة، والله أعلم، وبه التوفيق.

القول الحادي عشر: فيما لا ينصرف من الأسماء

قلت: أخبرني عن الاسم الذي لا ينصرف ما حكمه؟

قال: حكمه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويزال منه التنوين؛ لشبهه بالفعل[5]؛ وذلك

---

(١) في (ب): (قال هو ما جمع بالألف والتاء المزيدتين للتأنيث).

(٢) في (ب): (فتقول).

(٣) ينظر: اللمع في العربية ٢١، وشرح التصريف، للثمانيني ٢٥٨، والمفتاح في الصرف ٨٩/١، وملحة الإعراب ٢١، واللمحة في شرح الملحة ٢٠١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣٩/١، والحدود في علم النحو ٤٥٧، وشرح الأزهرية ١٤.

(٤) في (ب): (حكمه).

(٥) الاسم الذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين، لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تنوين، وجر ما لا ينصرف كنصبه، كما أن نصب الفعل كجزمه، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجر يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال، وإنما منع ما لا ينصرف الصرف لشبهه بالفعل، كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم. وألحق التنوين ما لم يشبه الفعل، ليكون لحاق التنوين فصلًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف، فصار للاسم أصلان، أحدهما: أنَّ الأسماء تستحق التنوين لو لم تشبه الفعل؛ لأنه زيادة لا يحتاج إليها، فلمَّا قدر حدوث الفعل ألحق التنوين لبعض الأسماء، فصار هذا الأصل الثاني، وهو لحاق التَّنوين في الاستعمال، لأن الأصل المستحق لما قبل حدوث الفعل. ينظر: الأصول

لأن[1] الاسم الذي لا ينصرف ما كان فيه[١٤] علتان من علل تسع: أحدهما ترجع إلى اللفظ، والأخرى إلى المعنى، أو علة تقوم مقام علتين، فيمنع الاسم من الصرف ما كان فيه الوصفية والعدل كـ﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ [سورة النساء، الآية: ٣]، أو الوصفية ووزن الفعل[2] كـ(أَحْمَر، وأَخْضَر، وأَصْفَر، وأَبْيَض، وأَسْوَد)، أو الوصفية وزيادة الألف والنون[3] كـ(سَكْرَان، وغَضْبَان، وعَطْشَان[4])، أو العلمية والعدل كـ(عُمَر، وزُفَر[5]، وزُحَل[6]) معدول عن (عَامِر،

في النحو ٤٦/١، ٧٩/٢، وعمدة الكتاب ٢٦٩، والتعليقة على كتاب سيبويه ٥/٣، ٤٠، وعلل النحو ٤٥٦.

(١) في (ب): (إن).

(٢) أقول: إنما يجري هذا الشرط على كل وصف على وزن (أَفْعَل) مؤنثه (فَعْلَاء) كما مثل الشيخ، فإن كان وصفًا على وزن (أَفْعَل) مؤنثه (أَفْعَلة) فلا يمنع من الصرف، كقولك: (أَرْمَل وأَرْمَلة)، فنقول: (هذا أرملٌ) و(رأيتُ أرملًا) و(سلمتُ على أرملٍ). ينظر: شرح ابن عقيل ٣٢٣/٣، وهمع الهوامع ١١٦/١.

(٣) أقول: إنما يجري هذا الشرط على كل وصف على وزن (فعلان) مؤنثه (فعلى) كما مثل الشيخ، فإن كان وصفًا على وزن (فعلان) مؤنثه (فعلانة) فلا يمنع من الصرف، كقولك: (سيفان وسيفانة) أي: طويل، فتقول: (هذا سيفانٌ) و(رأيت سيفانًا) و(وسلمت على سيفانٍ). ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٧/٢، وشرح الأشموني ١٣٧/٣، وحاشية الصبان ٣٤٣/٣.

(٤) في (أ): (غطفان).

(٥) (الزَّفْرُ): مصدر قولك: (زَفَرَ الحِمْلَ يَزْفِرُهُ زَفْرًا)، أي: حَمَله، و(أَزْدَفَرَهُ) أيضًا، و(الزَفْرُ) بالكسر: الحِمْلُ، والجمع (أَزْفارٌ)، و(الزِفْرُ) أيضً ا: القِرْبَةُ، ومنه قيل للإماء اللواتي يَحْمِلْنَ القِرَبَ: (زَوافِرُ). و(زافِرةُ الرجل): أنصاره وعشيرته، ويقال: (هم زافِرَتُهُمْ عند السلطان)، أي: الذين يقومون بأمرهم، و(زافِرةُ السَّهْم): ما دون الريش منه، يقول: كأنه زفر فخيط على ذلك، فهو كأنه زافر أبدًا من عظم جوفه. ينظر: العين ٣٦٠/٧- ٣٦١ (زفر)، وتهذيب اللغة ١٣٣/١٣ (زفر)، والصحاح ٦٧٠/٢ (زفر)، وتاج العروس ٤٣٤/١١ (زفر).

(٦) في (ب): (زحل وزفر).

وزَافِر، وزَاحِل[1])، أو العلمية ووزن الفعل[2] كـ(أَحْمَد، ويَزِيد، ويَشْكُر، ونَرْجَس)، أو العلمية وزيادة الألف والنون، وذلك ما جاء على وزن (فَعْلَان) مثلث الفاء[3] كـ(عُثْمَان، وكِرْمَان، ومَرْوَان)، أو العلمية والعُجْمَة[4]، وذلك كـ(إِبْرَاهِيمَ، وإِسْمَاعِيلَ، وإِسْحَقَ، ويَعْقُوبَ، وجِبْرَائِيلَ، ومِيكَائِيلَ، وإِسْرَافِيلَ، وعِزْرَائِيلَ)، أو العلمية والتركيب المزجي[5] كـ(بَعْلَبَك، ومَعْدِ يْكَرِبَ[1])،

---

(١) (الزَّاحِلُ) من قولهم: (زَحَلَ الرَّجُلُ)، كزَحَفَ: إذا أَعْيَا، و(زَحَلَ عَنْ مَكانِهِ، زُحُولًا ، ومَزْحَلًا): تَنَحَّى، وبَعُدَ، وتَأَخَّرَ. ينظر: العين ١٥٩/٣ (زحل)، وتهذيب اللغة ٢١١/٤ (زحل)، والصحاح ١٧١٥/٤ (زحل)، والقاموس المحيط ١٠٠٩/١ (زحل)، وتاج العروس ١١٨/٢٩ (زحل).

(٢) أقول: إنَّما يجري هذا مع العلمية ووزن الفعل بشرط أن يكون مختصًا به أو غالبًا فيه كما مثل الشيخ، فإن كان ما لا يوجد دون نُدورٍ في غير فعل، أو علم، أو أعجمي؛ فالنادر نحو: (دُئِل) لدويبة، و(يَنْجَلِبُ) لخرزة، و(تُبَشِّر) لطائر. والعَلم نحو: (خَضَّم) لرجل، و(شَمَّر) لفرس. والأعجمي كـ(بَقَّم)، و(اسْتَبْرَق). فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل؛ لأن النّادر والأعجمي لا حكم لهما؛ ولأن العَلَم منقول من فعل؛ فالاختصاص فيه باق. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٧٦١/٢، وشرح الأشموني ١٥٨/٣، وشرح الأزهرية ١٦.

(٣) أي: بضم الفاء وكسرها وفتحها.

(٤) أقول: إنَّما يجري هذا على كل اسم أعجمي التعريف، أي: يكون علمًا في لغتهم، وأن يكون زائدًا على ثلاثة أحرف كما مثل الشيخ، فإن كان الاسم الأعجمي كـ(فيروز، ولجام) فإنهما مصروفان لفقد الشرط الأول، وكـ(نوح، ولوط، وشيث) فإنها مصروفة لفقد الشرط الثاني. ينظر: شرح الأشموني ١٥٧/٣، وشرح الأزهرية ١٦.

(٥) لإعراب المركب تركيبًا مزجًا نوعان:

أحدهما: ما ختم بـ(ويه). كـ(سيبويه). وهذا مبني على الأشهر.

وثانيهما: ما ختم بغير (وَيْه) وفيه ثلاث لغات:

إحداها: وهي أفصحها، إعرابه إعراب ما لا ينصرف، ويبنى أول جزأيه على الفتح، إن لم يكن آخره ياء، فإن كان آخره ياء سُكِّن، نحو: (معد يكرب)، و(قالي قلا).

ثانيها: أن يعرب إعراب المتضايفين، ويكون ثاني جزأيه كالمستقل، فإن كان فيه مع العلمية سبب يؤثر مُنع الصرف، كـ(هرمز) في (رام هرمز)، فإن فيه العجمة مع التعريف، وإلا صُرف كـ(موت) من (حضر موت)، فإنه ليس فيه مع العلمية سبب آخر.

ثالثها: أن يُبنى الجزآن على الفتح، إلا أن يعتل الأول فيسكن، وهو في هذه اللغة مشبّه بـ(خمسة عشر). ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ٨٣٤/٢، ٨٣٥، وشرح الأشموني ١٥١/٣، ١٥٢.

أو العلمية والتأنيث[٢] كـ(فَاطِمَةَ، وزَيْنَبَ، وطَلْحَةَ، وحَمْزَةَ، وأُسَامَةَ)[١٥]، فهذه تسعة أقسام. ثلاثة[٣] مع الوصفية، وستة[٤] مع العلمية.

وأمَّا ما يمنع من الصرف لوجود علة تقوم مقام علتين فهما شيئان: صيغة منتهى الجموع كـ(مَسَاجِدَ، ومَصَابِيحَ)، وألف التأنيث الممدودة كـ(حَمْرَاءَ)، والمقصورة كـ(حُبْلَى، ودُنْيَا، ودِفْلَى[٥])، وقد نظم بعضهم هذه الأقسام شعرًا، فقال[٦]: [من البسيط]

عَدْلٌ وَوَزْنٌ وَنُوْنٌ قَبْلَهَا أَلِفٌ كُلٌّ مَعَ الوَصْفِ صَرْفُ الاسْمِ قَدْ مَنَعَا

وَزِدْ عَلَيْهَا مَعَ التَّعْرِيْفِ عُجْمَةً أَو تَرْكِيْبَ مَزْجٍ، أَو التَّأْنِيْثَ فَاسْتَمِعَا

وَامْنَعْ بِجَمْعِ التَّنَاهِي حَسْب أَو أَلِفَ التْ تَأْنِيْثِ قَصْرًا[٧] وَمَدًّا كَيْفَمَا صَنَعَا

---

(١) في (ب): (معدي كرب).

(٢) تنطبق الأمثلة التي ذكرها الشيخ لهاتين العلتين على شرط واحد من شروط المنع، والشروط هي: إن كان العلم مؤنثًا بالهاء امتنع من الصرف مطلقًا، أي: سواء كان علمًا لمذكر كـ(طلحة، وحمزة)، أو لمؤنث كـ(فاطمة) زائدًا على ثلاثة أحرف كما مُثِّل، أم لم يكن كذلك كـ(ثُبَة، وقُلَة) علمين، وإن كان مؤنثًا بالتعليق، أي: بأنه علم أنثى، فإما أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أزيد من ذلك، فإن كان أزيد من ذلك امتنع من الصرف كـ(زينب، وسعاد)، فتقول: (هذه زينبُ)، و(رأيتُ زينبَ)، و(مررتُ بزينبَ). وإن كان على ثلاثة أحرف، فإن كان محرك الوسط منع أيضًا كـ(سَقَر) وإن كان ساكن الوسط، فإن كان أعجميًّا كـ(جَوْر) اسم بلد، أو منقولًا من مذكر إلى مؤنث كـ(زَيْد) اسم امرأة منع أيضًا، فإن لم يكن كذلك بأن كان ساكن الوسط وليس أعجميًّا ولا منقولًا من مذكر ففيه وجهان: المنع والصرف، والمنع أولى فتقول: (هذه هندُ)، و(رأيتُ هندَ)، و(مررتُ بهندَ). ينظر: شرح المفصل ١٦٨/١، واللمحة في شرح الملحة ٧٥٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣٣١/٣، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٨٣٢/٢، ٨٣٣، وشرح الأشموني ١٥٤/٣.

(٣) في (ب): (ثلاث).

(٤) في (ب): (ست).

(٥) هي شجرة مُرَّة من السُّموم تنبت في الأودية. ينظر: تهذيب اللغة ٨٩/١٤ (دفل)، والصحاح ١٦٩٨/٤ (دفل)، ولسان العرب ٢٤٥/١١ (دفل).

(٦) وردت الأبيات من غير نسبة في: فتح رب البرية ٥٩.

(٧) في (أ): (قصر).

وضابط منع الصرف في الاسم الأعجمي، إذا كان رباعيًّا فأكثر، أو ثلاثيًّا متحرك الوسط، وأمَّا إن كان ثلاثيًّا ساكن الوسط[1] كـ(نُوْح، ولُوْط) انصرف؛ لخفته.

تنبيه:

اعلم أنَّ أسماء البلدان والمواضع ليست منصرفة؛ لأن التأنيث غالب عليها، وقد رُوي[2] صرف بعضها كـ(حُنَيْن، ومُنَى، وهَجْر[3]، وبَدْر، ودَابِق[4]، وحَجْر[5]). قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾[سورة آل عمران، الآية:١٢٣]، ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾[سورة التوبة، الآية:٢٥] والله تعالى أعلم.

---

(١) (وأمَّا إن كان ثلاثيا ساكن الوسط) زيادة من (ب).

(٢) في (ب): (ورد).

(٣) الهجر: القرية بلغة حمير والعرب العاربة، فمنها: هجر البحرين، وهجر نجران، وهجر جازان، وهجر وهجر حصبة من مخلاف مأذن، وهجر: مدينة على ساحل البحرين. ينظر: صفة جزيرة العرب ٨٦، ١٣٥، والبلدان لابن الفقيه ٨٩، والمسالك والممالك، للاصطخري ١٩، وصورة الأرض ٢٥/١، وحدود العالم من المشرق إلى المغرب ١٧٣، وأحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ٣٠، والمسالك والممالك، للبكري ٣٧١/١، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٢١/١، والجبال والأمكنة والمياه ٦١، ونزهة المشتاق في اختراق الآفاق ١٦٣/١، والأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه ٨٨٠، ومعجم البلدان ٨٥/١، وآثار البلاد وأخبار العباد ٢٨٠، والجغرافيا ٢٣، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٢٢/١، ورحلة ابن بطوطة ١٥٣/٢، والروض المعطار في خبر الأقطار ٨٢.

(٤) دَابِقٌ: بكسر الباء وقد روي بفتحها، وآخره قاف: قرية قرب حلب من أعمال عزاز، بينها وبين حلب أربعة فراسخ، عندها مرج معشب نزه، كان ينزله بنو مروان إذا غزا الصائفة إلى ثغر مصيصة، وبه قبر سليمان بن عبد الملك بن مروان، ينظر: معجم البلدان، للحموي ٤١٦/٢، مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لصفي الدين ٩٦/١.

(٥) حَجْر: هي مدينة اليمامة وأم قراها، وبها ينزل الوالي، وهي شركة إلا أنَّ الأصل لحنيفة، وهي بمنزلة بمنزلة البصرة والكوفة، ينظر: صفة جزيرة العرب ١٦١، والبلدان لابن الفقيه ٨٨، وآكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان ٥٦، والمسالك والممالك للبكري ٣٨٠، ومعجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٨٣/١، والجبال والأمكنة والمياه ٩٧، ونزهة المشتاق في اختراق الآفاق ١٦٠/١، والأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه ٣٢٤، ٣٢٥، ومعجم البلدان ٢٢١/٢، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع ٣٨٢/١.

قلت: إذا اضطر الشاعر إلى[١٦] صرف ما لا ينصرف هل يجوز له صرفه؟

قال: نعم، والشاهد فيه قول الشاعر[(١)]: [من الطويل]

تَ بَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِن ظَعَائِنٍ تَحَمَّلْنَ بِالعَلْيَاءِ مِن فَوْقِ جُرْثُمِ

وقال الآخر[(٢)] : [من الطويل]

كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى قَسَمَاتِهِمْ وَإِن كَانَ قَدْ شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ

---

(١) البيت لزهير في: ديوانه ٦٥، والأضداد ١٦٤، ومقاييس اللغة ١١٤/٤ (عَلَوَ)، والأزمنة والأمكنة ٣٥٦، والمحكم والمحيط الأعظم ٣٥٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٥٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٠/٢، ولسان العرب ٩٠/١٥ (علا)، وورد برواية (تأمل خليلي) في: تاج العروس ٢٧/٢٨ (أمل).

* الظعائن من قولهم: (ظَعَنَ) أَيْ: سَارَ، و(ظَعَنَ يَظْعَنُ ظَعْنًا وظُعونًا وظَعَنًا) وهو الشخوص، و(الظَّعينةُ) : المرأة، سُمّيت به لأنها تَظْعَنُ إذا ظَعَنَ زوجها، وتقيم إذا أقام، و(الظَعْنُ): سير البادية لنُجْعة أَو حضور ماء، أَو طلب مَرْتَع أو تحوّل من ماء إلى ماء، أو من بلد إلى بلد. ينظر: العين ٨٨/٢ (ظعن)، وتهذيب اللغة ١٨٠/٢ (ظعن)، والصحاح ٢١٥٩/٦ (ظعن).

* (جُرْثُمِ) : الجُرْثُومة الأصل، و(الجُرْثُومة) ما اجتمع من التراب في أُصول الشجر، و(جرثومة النمل): قريته، و(تجرثم الشيء واجرنثم)، إذا اجتمع. ينظر: العين ٢٠٦/٦ (جرثم)، وتهذيب اللغة ١٧٣/١١ (جرثم)، والصحاح ١٨٨٦/٥ (جرثم)، ولسان العرب ٩٥/١٢ (جرثم)، والقاموس المحيط ١٠٨٧/١ (جرثم)، وتاج العروس ٣٩٦/٣١ (جرثم).

(٢) في (ب): (آخر).

* قائله: مُحرِز بنُ مُكَعْبَرِ الضَّبِّيُّ في: خلق الإنسان، للأصمعي ١٧٩، وأنساب الأشراف ٣٩٣/١١، ولسان العرب ٤٨٣/١٢ (قسم)، وتاج العروس ٢٧١/٣٣ (قسم)، شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي ٢٧١/١، والمعجم المفصل في شواهد العربية ٤٣/١.

* (شَفَّ يَشِفُّ شُفُوفًا) إذا نَحَلَ من هَمٍّ ووَجْدٍ، وإذا بَدَا ما وراءه، ويقال: (شَفَّ الثَّوْبُ)، إذا أظهر ما وراءه من رقته. ينظر: العين ٢٢١/٦ (شفّ)، وتهذيب اللغة ١٩٤/١١ (شفّ)، والصحاح ١٣٨٢/٤ (شفف)، ومقاييس اللغة ١٦٩/٣ (شفّ)، ولسان العرب ١٧٩/٩ (شفف)، وتاج العروس ٥٢٠/٢٣ (شفف).

وأمَّا العكس فمنعه سيبويه، وأجازه الكوفيون[١]، واحتج المجوزون[٢] بقول القائل[٣]: [من الهزج]

وَمِ مَّنْ وَلَدُوا عَامِـ رُ ذُو الطَّوْلِ وَذُو العَرْضِ

والله أعلم .

القول الثاني عشر: في المعتل من الأسماء .

قلت: أخبرني عن حكم المعتل من الأسماء.

قال: المعتل من الأسماء على قسمين:

قسم معتل بالألف وهو: الاسم المقصور[٤]، وضابطه كل اسم آخره ألف لازمة قبلها فتحة كـ(مُوسَى، وعِيسَى، ويَحْيَى، والفَتَى[٥]، والمُصْطَفَى)، وحكمه يقدر فيه جميع حركات الإعراب فتقول في الرفع: (جَاءَ الفَتَى)، فـ(الفتى) فاعل مرفوع بضمة مقدرة[١٧] على الألف منع من ظهورها التعذر، وكذا تقول في النصب والجر.

---

(١) أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين؛ لأنه ليس يحاول بمنع صرف ما ينصرف أصل يردّ إليه. ينظر: الأصول في النحو ٤٣٨/٣، وشرح كتاب سيبويه ١٩٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٩/٢، والبديع في علم العربية ٦٩٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٠٢/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٨٩/١، والمقاصد النحوية ١٨٤١/٤.

(٢) في (ب): (مجوزه).

(٣) قائله: ذو الإصبع العدواني في: الأصول في النحو ٤٣٨/٣، وشرح ديوان المتنبي ١١١/٣، وشرح المفصل ١٨٩/١، وليس في ديوانه.

(٤) سُمِّي مقصورًا؛ لأنّه يُقدر إعرابه في رفعه ونصبه وجره، في تسميته مقصورًا ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه حُبِسَ عن الحركات.

الثاني: أن الحركات حُبِسَتْ عنه.

الثالث: أنها حُبِسَتْ فيه.

والمانع من ظهور ما قُدِّر فيه: التعذر؛ لأنَّ الألف لا تكون متحركة البتَّة. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٧٩/١.

(٥) في (ب): (والفتى ويحيى).

وقسم معتل بالياء[١] [وهو: الاسم المنقوص[٢]][٣]، كـ(القَاضِي، والمُرْتَقِي، والوَالِي، والحَامِي، والدَّاعِي، والشَّجِي، والمُشْتَرِي، والمُسْتَشْرِي، والجَابِي، والجَانِي[٤])، وضابطه كل اسم آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، وحكمه يقدر فيه الرفع والجر؛ لثقلهما على الياء. فتقول: (جَاءَ القَاضِي)، فـ(القَاضِي) فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وكذا تقول في الجر، وأمَّا النصب فهو يظهر فيه، قال الله تعالى: ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [سورة الأحقاف، الآية:٣١]، ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ ﴾[سورة مريم، الآية:٥] والله أعلم.

وإذا[٥] نُكِّر حَذفتَ ياءه[٦]، ونونتَه في رفعه وجره، فتقول: (هذا قاضٍ عندنَا)، و(مررت بقاضٍ في البَلَدِ[٧])، و(رأيتُ قاضيًا في البَلَدِ)، فلا تحذف في النصب[٨].

القول الثالث عشر: في المعتل من الأفعال.

قلت: أخبرني عن حكم المعتل من الأفعال[٩].

قال: المعتل من الأفعال ينقسم إلى قسمين:

---

(١) (بالياء) زيادة من (ب)

(٢) سُمِّي منقوصًا، لأنَّه نُقِص في إعرابه الضم والكسر وبقي له النصب، والمانع من ظهور ما قُدر فيه: الاستثقال؛ ويظهر فيه بحال نصبه الفتحة؛ لخفتها. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٨١/١، واللمحة في شرح الملحة ١٧٥/١.

(٣) زيادة مني ليتوافق مع السابق.

(٤) (والجابي والجاني) ساقط من (ب).

(٥) في (ب): (وأما إذا).

(٦) وقوم يعيدونها ويقفون عليها فيقولون: (قاضي) و(عمي) و(جواري) في: المفصل في صنعة الإعراب الإعراب ٤٧٧/١.

(٧) في (ب): (عندكم).

(٨) (فلا تحذف في النصب) زيادة من (ب).

(٩) المعتل من الأفعال هو: ما كان في آخره واو قبلها ضمة نحو: (يغزُو) أو ياء قبلها كسرة نحو: (يرمِي) أو ألف قبلها فتحة نحو: (يخشَى). ينظر: شرح ابن عقيل ٨٤/١.

قسم معتل آخره، وهو[١٨] إما أن يكون معتلًا بالواو، أو بالياء، أو بالألف، فإن كان معتلًا بالألف فحكمه يقدر فيه الرفع، والنصب، ويجزم[١] بحذف آخره، كقولك: (زيدٌ يَخْشَى)، يَخْشَى)، و(إن زيدًا لن[٢] يَخْشَى)، و(زيدٌ لَمْ يَخْشَ).

وأمَّا[٣] المعتل بالياء والواو فيظهر فيه النصب، ويجزم[٤] بحذف آخره، ويقدر رفعه، فتقول: (زيدٌ يَدْعُو)، و(يَرْمِي)، فتقدِّر الرفع على الواو والياء، و(إن زيدًا لَنْ يَدْعُوَ)، و(لَنْ يَرْمِيَ)، بتحريك الواو والياء، وفي الجزم (زَيْدٌ لَمْ يَدْعُ)، و(لَمْ يَرْمِ)، بحذف آخره[٥]. والله أعلم.

والقسم الثاني الذي معتل وسطه فلا تسلط للجازم عليه، أي: على حرف العلة؛ لأنه[٦] يحذف لالتقاء الساكنين[٧]، وجزمه بالسكون.

---

(١) في (ب): (ويظهر جزمه).

(٢) (لن) زيادة من (ب).

(٣) وردت كلمة (أما) في (أ) مكررة.

(٤) في (ب): (والجزم).

(٥) إنما حُذف الألف، والواو، والياء، نحو: (لم يخشَ) و(لم يرمِ) و(لم يغزُ) عند الجازم، لأنه فرع، إذا كان حرف العلة بدلًا من همزة نحو: (يقرأ) فإن قدر دخول الجازم قبل الإبدال وجب إقراره، وإن قدر دخوله بعد الإبدال فقد ذكر ابن عصفور فيه وجهين: الإثبات والحذف، ومنع بعضهم الحذف. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣٥٠/١.

(٦) في (ب): (إلا أنه).

(٧) إذا كان الفعل أجوف، فيسقط حرف العلة في حال سكون آخره لعلة واجبة؛ لئلّا يجتمع ساكنان؛ وذلك إذا أمرت به المفرد المذكر، كقولك: (خَفْ) و(بِعْ) و(قُلْ)؛ وكذلك إذا أمرت به جمع المؤنث فتقول: (خَفْنَ) و(بِعْنَ) و(قُلْنَ)؛ لأنه متى التقى ساكنان أحدهما حرف علة كان هو المحذوف. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ١٤١/١- ١٤٢.

قلت: أخبرني عن حكم الأمثلة الخمسة[١]، وهي (يَفْعَلانِ[٢]، وتَفْعَلانِ، ويَفْعَلُونَ، وتَفْعَلُونَ، وتَفْعَلِينَ).

قال: حكمها أن ترفع بإثبات النون، وتنصب، وتجزم بحذفها. قال الله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾[سورة البقرة، الآية:٢٤]، وقوله: ﴿ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ [١٩] بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ ﴾[سورة آل عمران، الآية:١٨٨].

القول الرابع عشر: في همزة الوصل.

قلت: أخبرني عن شأن همزة الوصل.

قال: شأنها أنها أُجْتُلِبَت لِئَلَّا يُنْطقَ بالساكن[٣]؛ لأن العرب لا يبتدئون بساكن كما أنهم لا يقفون على متحرك[٤]، وهي تزاد في الماضي الخماسي، أو السداسي، وكذا أمره فمصدره[٥]، فمصدره[٥]، فتقول: (انْطَلِقْ، واسْتَخْرِجْ[٦]، وانْطِلَاقًا، واسْتِخْرَجًا)، وتزاد أيضًا في أمر الثلاثي، الثلاثي، نحو: (اخْشَ، وامْضِ[٧]، واقْعُدْ).

---

(١) الأمثلة الخمسة هي: كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين نحو: (تَفْعَلَانِ ويَفْعَلَانِ)، أو واو الجماعة، نحو: (تَفعَلُونَ ويَفْعَلُونَ)، أو ياء مخاطبة نحو: (تَفْعَلِيْنَ). ينظر: أوضح المسالك ٩٢/١.

(٢) في (ب): (تفعلا).

(٣) في (ب): (بساكن).

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد ٢٤٣/١، والأصول في النحو ٢٣٣/٣، والمفصل في صنعة ٤٩٧/١، وشرح وشرح المفصل ٢٠٨/٥، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٠٩، ٥٥٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٥١٢/٣، وشرح الأشموني ٤٢/٤.

(٥) في (ب): (ومصدره).

(٦) (وانطلق واستخرج) ساقط من (ب).

(٧) (وامض) زيادة من (ب).

فائدة :

سُمِعَ زيادة همزة الوصل في عشرة أسماء غير مصادر الخماسي، والسداسي، وهي (اسمٌ، واسْتٌ، وابْنٌ، وابْنَةٌ، وابْنُم[١] واثْنَيْن، واثْنَتَيْن، وامْرُؤٌ، وامْرَأَةٌ، وايْمُنٌ في القسم)، ولم تسمع في الحروف إلا في (الْ). والله سبحانه[٢] وتعالى أعلم.

القول الخامس عشر: في الوقف[٣]

قلت: أخبرني عن حكم الاسم إذا وقفت عليه.

قال: إذا كان مفردًا[٤] لا يخلو إمَّا أن يكون مُنصرفًا أم لا، فإن كان منصرفًا فقف عليه في حالتي الرفع، والجر بالسكون[٢٠]، وفي حالة النصب بالألف[٥]، فتقول: (جَاءَ زَيْدْ)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدْ)، و(رَأَيْتُ زَيْدَا)، وإن كان غير منصرف مؤنثًا كـ(حَمْزَةَ، وفَاطِمَةَ، وعَائِشَةَ[٦])، فقف عليه بالسكون مطلقا، فتقول: (جَاءَتْ فَاطِمَهْ)، و(مَرَرْتُ بِفَاطِمَهْ)، و(رَأَيْتُ فَاطِمَهْ)، وإن كان مُعرَّفا بـ(الْ) فلا يخلو إمَّا أن يكون منقوصًا كـ(القَاضِي، والوَالِي)، فإن كان كذلك فقف عليه بالياء الساكنة مطلقًا، ووقف بعضهم عليه في حالة[٧] الرفع والجر بحذف الياء، فقال: (هذا القَاضِ، ومَرَرْتُ بالقَاضِ)[٨]، وأمَّا إذا نُكِّر فقف[٩] عليه بحذف الياء في رفعه وجره،

---

(١) في (أ): (وابن من؟).

(٢) (والله سبحانه) ساقطة من (ب).

(٣) في (ب): (لوقف).

(٤) في (ب): (مفرد).

(٥) ينظر: اللمع في العربية ١٣/١.

(٦) في (ب): (كفاطمة وعائشة وحمزة).

(٧) في (ب): (حالتي).

(٨) ينظر: الأصول في النحو ٣٧٥/٢، وأدب الكتاب ٢٥٢/١، والتمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أغفله أبو سعيد السكري ١٧٥/١، واللمع في العربية ١٥/١، وشرح المفصل ٢٢٢،٢٣٨/٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٤٧٣/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٦٢١/٢.

(٩) في (ب): (وقف).

وأمَّا في النصب فقف عليه بالألف مع إثبات الياء. فتقول: (رأيت قَاضِيَا)، ووقف بعضهم[١] عليه في الرفع والجر بإثبات الياء على قراءة من قرأ: (ولكلِّ قَوْمٍ هَادِي)[٢] . والله أعلم.

وإن كان الاسم معرَّفًا[٣] كـ(الجَمَل، والجَبَل)، فقف عليه بالتضعيف مطلقا[٤]، وإن كان جمع جمع المؤنث السالم[٥] فقف عليه[٦] بالسكون مطلقًا. والله أعلم وبه التوفيق.

القول السادس عشر: في آلة التعريف

قد اخْتُلِفَ في آلة التعريف[٢١]، قيل[٧]: هي[٨] الألف واللام، وهو قول الخليل وأتباعه[٩]، وأتباعه[٩]، وحجته في ذلك بأن اللام لو أُفردت للتعريف لجاءت منفردة، أي: متحركة كغيرها كغيرها من اللامات، فلما سُكِّنَتْ دَلَّ[١٠] على أنها متشبثة بالألف، وحُكِي عنه أنه كان يقول:

---

(١) ينظر: اللمع في العربية ١/١٤- ١٥.

(٢) وهي قراءة لقوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [سورة الرعد، الأية: ٧]، وهي قراءة ابن كثير في: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٧٣٢، والكنز في القراءات العشر ١/٨٤، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي ١/ ٢٦٤، والوافي في شرح الشاطبية ١/٣٠١، والهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر ١/٣٨٢.

(٣) في (ب): (المعرف بأل).

(٤) في (أ): (كجمل وجبل).

* اشترط ابن عقيل للوقف بالتضعيف أن لا يكون الأخير همزة كـ(خطأ)، ولا معتلًا كـ(فتى)، وأن يلي حركة كـ(الجَمَل)؛ فتقول في الوقف عليه: (الجَمَلّ) بتشديد اللام، فإن كان ما قبل الأخير ساكنًا امتنع التضعيف. ينظر: شرح ابن عقيل ٤/١٧٤.

(٥) (جمع المؤنث السالم) ساقطة من (ب).

(٦) (أيضا) زيادة في (ب).

(٧) في (ب): (فقيل).

(٨) (هي) ساقطة من(ب).

(٩) ذهب الخليل إلى أن الألف واللام آلة التَّعريف، وقال: "إنّ (الْ) حرف كـ(هَلْ)". ينظر: الكتاب ٣/٣٢٤، ٣٢٥، ٤/١٤٨.

(١٠) في (ب): (دلت).

آلة التعريف (الْ) على وزن (هَلْ)، وعند غيره من النحويين يقول: إن اللام وحدها للتعريف بدليل سقوط همزة الوصل عند اندراج الكلام[١]. والله أعلم .

القول السابع عشر: في المبتدأ، والخبر، وحكمهما

قلت: أخبرني عن حكم المبتدأ، وتعريفه.

قال: المبتدأ هو: الاسم المرفوع المجرد عن العوامل اللفظية[٢]، أي: الناسخة[٣]، والخبر: ما ما تتم به الفائدة[٤]، وهو وخبره مرفوعان، فالعامل في المبتدأ الابتداء، وفى الخبر المبتدأ على أصح الأقوال[٥]، وهو ينقسم إلى قسمين: مبتدأ له خبر كـ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(عَمْرٌو قَاعِدٌ)، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر، وهذا يشترط فيه: أن يسبقه نفي أو شبهه، نحو: (مَتَى مُسَافِرٌ زَيْدٌ؟)[٢٢]، و(هَلْ قَاعِدٌ مُوْسَى؟)، و(ما قَائِمٌ أَخُوكَ)، و(غَيْرُ لَاهٍ عَدَاكَ)[٦] .

---

(١) ينظر: الكتاب ١٤٧/٤- ١٤٨، وشرح المفصل ١٢٧/١، واللمحة في شرح الملحة ١٢٨/١.

(٢) ينظر: الكافية في علم النحو ١٥، وشرح ابن الناظم ٧٤، والكناش ١٤٠، وشرح شذور الذهب ٢٣٠، ٢٣٠، وشرح قطر الندى ١١٦، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٥٢/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٩٠/١.

(٣) (ليخبر عنه) زيادة في (ب).

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم ٧٧، والكناش ١٤٢، وشرح قطر الندى ١١٧، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٦٠/١.

(٥) اختلف النحويون في رافع المبتدأ والخبر: ذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمَّا الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنَّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفع بالمبتدأ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء. ينظر: المقتضب ١٢٦/٤، وعلل النحو ٢٦٤- ٢٦٥، والخصائص ١٦٧/١- ١٦٨، واللمع في العربية ٢٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩/١- ٤٠، والمقدمة الجزولية في النحو ٩٣، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٢٤/١- ٢٣٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٢٥/١- ١٣٠، وشرح المفصل ٢٢٢/١- ٢٢٣، وشرح ابن عقيل ٢٠١/١- ٢٠٢، وشرح الأشموني ١٨٣/١.

(٦) ينظر: الأصول في النحو ٥٨/١، واللمحة في شرح الملحة ٢٩٦/١، وشرح ابن عقيل ١٨٩/١.

تنبيه

اعلم أنَّ المبتدأ لا يكون إلا اسمًا صريحًا أو مؤولًا، كقوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٨٤].

وأمَّا الخبر فتارة يجيء اسمًا، كقولك[١]: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وتارة جارًا ومجرورًا، كـ(زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، وتارة ظرفًا، كـ(زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(الصَّوْمُ يَوْمَ الجُمْعَةِ)، وهو متعلق بمحذوف واجب الحذف تقديره (كائن، أو استقر)[٢]، وتارة يأتي جملة فعلية فعلها ماض، أو مضارع مثبتة، أو منفية، نحو: (زَيْدٌ[٣] قَدْ قَامَ أَبُوهُ)، أو(مَا قَامَ أَبُوهُ)، أو(يَقُومُ أُبُوهُ)، أو(مَا يَقُومُ أَبُوهُ)، أو جملة اسمية، نحو: (شَيْخُنَا لَهُ الفَضْلُ).

---

(١) (قولك) ساقط من (ب).

(٢) اختلف النحويون في هذا فذهب الأخفش إلى أنَّه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلًّا منهما متعلق بمحذوف وذلك المحذوف اسم فاعل، والتقدير: (زيد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار)، وقد نسب هذا لسيبويه.

وقيل إنَّهما من قبيل الجملة، وإن كلًّا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، والتقدير: (زيد استقر، أو يستقر عندك، أو في الدار)، ونسب هذا إلى جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضًا.

وقيل يجوز أن يجعلا من قبيل المفرد، فيكون المقدر: (مستقرًا) ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير: (استقر) ونحوه، وهذا ظاهر القول: ناوين معنى: كائن أو استقر.

وذهب أبو بكر بن السراج إلى أنَّ كلًّا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو علي الفارسي، والحق خلاف هذا المذهب، وأنَّه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبرًا، كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفة، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ)، أو حالًا نحو: (مررتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ) أو صلة، نحو: (جَاءَ الذِي عِنْدَكِ، أو في الدَّارِ) لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلًا والتقدير: (جاء الذي استقر عندك، أو في الدار) وأمَّا الصفة والحال فحكمهما حكم الخبر كما تقدم. ينظر: شرح ابن الناظم ٧٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٧٩/١، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ١٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٠٩/١- ٢١١، وشرح الأشموني ١٨٩/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٧/١، وحاشية الصبان ٢٩٢/١- ٢٩٧.

(٣) ورد قوله: (نحو زيد) في (أ) مكررة.

قلت: هل يجوز الابتداء بالنكرة؟

قال: نعم إذا وجد لها مسوغ.

قلت: وما المسوغ؟

قال: المسوغات كثيرة، وقد ذكر منها ابن مالك ستة في خلاصته[١]:

أحدها: تقديم[٢] الخبر إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كقوله[٣]: (عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ)، و(فِي الغُصْنِ طَائِرٌ).

الثاني: أن يسبقها استفهام، نحو: (هل فتى فيكم؟).

الثالث[٢٣]: أن يسبقها نفي، نحو: (مَا خِلٌّ لَنَا).

الرابع: أن توصف، نحو: (رَجُلٌ كَرِيمٌ عِنْدَنَا).

الخامس: أن تكون عاملة، نحو: (رَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ).

السادس: أن تكون مضافة، نحو: (عَمَلٌ بِرٌّ يَزِيْنُ)، فإن شئت غيرها فاطلبه من المطولات[٤].

قلت: أخبرني هل يجوز تقديمه[١] على المبتدأ؟ أم لا؟[٢]

---

(١) ذكر ابن مالك مسوغات الابتداء بالنكرة، وقد تناولتها أيضًا شروح الألفية، فقال:

وَلَا يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ

وَهَلْ فَتىً فِيْكُمْ فَمَا خِلٌّ لَنَا ... وَرَجُلٌ مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلْ ... بِرٌّ يَزِينُ وَلْيَقِسْ مَا لَمْ يَقَلْ

ينظر: ألفية ابن مالك ١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٨٠/١، وشرح ابن عقيل ٢١٥/١، وشرح الأشموني ١٩٢/١، وحاشية الصبان ٢٩٩/١.

(٢) في (ب): (تقدم).

(٣) في (ب): (كقولك).

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٩/١، والخصائص ٣١٨/١، ونتائج الفكر في النحو ٣١٥/١- ٣١٧، والمقدمة الجزولية في النحو ٩٣- ٩٨ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١٠٢/١، وشرح المفصل ٢٢٥/١، وأمالي ابن الحاجب ٥٧٤/٢- ٥٧٧، والكافية في النحو ١٥- ١٦.

قال: الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام: أحدها: جواز الأمرين كَـ(زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، و(فِي الدَّارِ زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(عِنْدَكَ زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ)، و(قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ)، والثاني: يجب تأخيره[٣]، وذلك إذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين، ولم يدل على أحدهما دليل، كقولك: (أَخِي رَفِيْقِي)، وأما إذا دل دليل جاز تقديمه، كقول القائل[٤]: [من الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبنَائنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعدِ

أو كان الخبر فعلًا، نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، أو(يَقُومُ)، أو دخلت عليه، أي: المبتدأ، لام الابتداء، نحو: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، أو كان، أي، المبتدأ، له صدر الكلام كأسماء الاستفهام[٥]، نحو: (مَنْ فِي الدَّارِ)، أو كان، أي: الخبر[٢٤]، محصورًا، نحو: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾[سورة آل عمران، الآية: ١٤٤].

---

(١) (أي الخبر) زيادة في (ب).

(٢) اختلف العلماء في تقديم الخبر على المبتدأ، فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، لأنه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل: (في بَيْتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ) وقولهم: (في أَكْفانِه لُفَّ المَيْتُ) و (مَشنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) وحكى سيبويه (تميميٌّ أنا) فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بَيْتِهِ، والميتُ لُفَّ في أَكْفَانِه، ومَنْ يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: (قائمٌ زيدُ، وذاهبٌ عمرو) والجملة نحو: (أبوه قائمٌ زيدُ، وأخوه ذاهبٌ عمرُو)؛ لأنه يؤدي إلى أن تَقَدُّمِ ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: (قائم زيد) كان في (قائم) ضمير (زيد)، وكذلك إذا قلت (أبوه قائمٌ زيدُ) كانت الهاء في أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦/١- ٥٩، والتبيين في مذاهب النحويين ٢٤٥/١- ٢٤٨، واللباب في علل البناء والإعراب ١٤٢/١- ١٤٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٩٦/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢٣٢/١، وتمهيد القواعد ٩٣٢/٢- ٩٣٩.

(٤) البيت بلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٤٦/١، وشح المفصل ٢٤٨/١، وشرح الكافية الشافية ٣٦٧/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٩٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٣/١، وشرح الأشموني ١٩٩/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢١٤/١.

(٥) (الاستفهام) زيادة من (ب).

وأمَّا الذي يجب فيه تقديم الخبر[1]، أحدها: إذا كان، أي: المبتدأ، نكرة ليس لها مسوغ إلا تقديم الخبر، كـ(فِي الصَّحْرَاءِ ضَبْيٌ)، و(عِنْدِي طَائِرٌ)، أو كان فيه، أي: المبتدأ، ضمير يعود إلى بعض الخبر كـ(فِي البَيْتِ صَاحِبُه)، أو كان له، أي: الخبر، صدر الكلام كـ(أَيْنَ زَيْدٌ؟)، و(كَيْفَ المَرِيْضُ؟)، أو كان، أي: المبتدأ، محصورًا كـ(مَا فِي الدَّارِ إِلَّا رَجُلٌ). والله أعلم .

قلت: أخبرني عن كلٍّ من المبتدأ والخبر. هل يجوز حذفه؟

قال: نعم إذا دلَّ عليه دليل.

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٥٧١/٢، والكافية في علم النحو ١٦، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٠٠/١- ٣٠٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/١- ٢٤٣.

أمَّا المبتدأ فقد يحذف جوازًا ووجوبًا[١]، فمثال حذفه جوازًا[٢] إذا قيل[٣]: (كَيْفَ[٤] زَيْدٌ؟)، فتقول: (صَحِيْحٌ أو مَرِيْضٌ)، أي: (هُوَ صَحِيْحٌ، وهُوَ مَرِيْضٌ)، وإن[٥] شِئتَ ذَكَرْتَه، وإن شِئتَ شِئتَ حَذَفْتَه.

أمَّا حذفه وجوبًا[٦]: فهو إذا وقع بعد (نِعْمَ، وبِئْسَ)، كقولك: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، و(بِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو)، فـ(زَيْدٌ وعَمْرٌو) خبران لمبتدأ محذوف، أي: (هُوَ زَيْدٌ وَهُوَ عَمْرٌو)، أي: الممدوح أو

---

(١) ينظر: اللمع في العربية ٣٠، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٤/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٣٨/١، والكافية في علم النحو ١٦، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٦/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٤٩٠/١، وأوضح المسالك ٢١٤/١.

(٢) هناك حالات لحذف المبتدأ جوازًا لم يذكرها الشيخ وهي:

١. حذفه عند شم طيب، أو سمع صوت، أو رؤية شبح، فيقال: مسك، وقراءة، وإنسان، بإضمار: هذا، ونحوه، ولو كان المذكور من هذه الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبرًا لمبتدأ محذوف، ومبتدأ لخبر محذوف.

٢. وجود فاء الجزاء داخلة على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿ مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۗ ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٤٦]، أي: فصلاحه لنفسه، وإساءته عليها، فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز. ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٦/١، ٢٨٧، وشرح ابن الناظم ٨٥/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٦/١، وأوضح المسالك ٢١٤/١.

(٣) في (ب): (قال لك).

(٤) في (ب): (كيف حالة زيد؟).

(٥) في (ب): (فإن).

(٦) هناك حالات لحذف المبتدأ وجوبًا لم يذكرها الشيخ وهي:

١- أن يحذف لكون خبره مصدرًا جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، كقولهم: (سَمْعٌ وطَاعَةٌ)، أي: أمري سمع وطاعة. والأصل في هذا النوع النصب، لأنه مصدر جيء به بدلًا من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلَّا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتباع، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرافع الذي هو المبتدأ.

٢- وقد يحذف المبتدأ وجوبًا كقول العرب: (في ذِمَتِي لأَفْعَلَن)، يريدون: في ذمتي ميثاق، أو عهد، أو يمين، فاقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، والتزموا حذف المبتدأ. ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٧/١، ٢٨٨، وشرح ابن الناظم ٨٦/١، وارتشاف الضرب ١٠٨٦/١، وأوضح المسالك ٢١٤/١.

المذموم، أو في[٢٥] النعت المقطوع كان لِمَدْحٍ كـ(مَرَرْتُ بزَيْدٍ الكَرِيمُ)، أو لِذَمٍ كـ(مَرَرْتُ بزَيْدٍ الخَبِيْثُ)، أو تَرَحُّمٍ كـ(مَرَرْتُ بزَيْدٍ المِسْكِينُ)، أي: (هو الكَرِيمُ، وهو الخَبِيْثُ، وهو المِسْكِيْنُ).

أمَّا الخبر فيحذف وجوبًا وجوازًا[(١)]، فمثال حذفه جوازًا إذا قيل لك: (مَنْ فِي المَسْجِدِ؟)، فتقول: (زَيْدٌ)، و(مَا عِنْدَكَ؟)، فتقول: (سَيْفٌ).

ومثال حذفه وجوبًا أحدها: بعد (لولا)، نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَقَتَلْتُكَ)، أي: (مَوجُودٌ)، أو بعد قسم[(٢)]، نحو: (واللهِ مَا أَتْرُكُ صَلَاتِي مَا دُمْتُ حَيًّا)، أي: (قَسَمِي)[(٣)]. أو بعد واو بمعنى (مع) نحو: (كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتُه)، أي: (مُقْتَرِنَانِ)، وغير ذلك[(٤)].

وقد يحذف كلٌّ من المبتدأ والخبر للدلالة، نحو: إذا قيل لك: (هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟)، فتقول: نعم. تقديره (نَعَمْ زَيْدٌ قَائِمٌ). والله أعلم.

القول الثامن عشر: في النواسخ

وهي جمع (ناسخ)، والنسخ في اللغة الإزالة والنقل، تقول: (نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَ)، أي:

---

(١) ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢٠٣/٢، والخصائص ٣٦٤/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٥/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٣٨/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٧٥/١، ٢٧٧، وأوضح المسالك ٢١٧/١، وشرح الأشموني ٢٠٥/١.

(٢) في (ب): (القسم).

(٣) لا يجري المثال الذي ذكره الشيخ على حذف الخبر وجوبًا، إذ يمكن أن يكون قسمي مبتدأ، وصواب المثال أن يقول: (لَعَمْرُكَ مَا أَتْرُكَ صَلَاتِي)، أي: لعمرك قسمي، فيحتم أن يكون (لعمرُك) مبتدأ لاقترانه بلام التوكيد، والخبر محذوف وجوبًا.

(٤) يحذف الخبر وجوبًا أيضًا بعد إذا الفجائية إن كانت حرفًا، نحو: (خرجتُ فإذا السبعُ)، والتقدير: خرجت فإذا السبع حاضر أو موجود, لأن المبتدأ لا بد له من خبر، ولا خبر لها هاهنا ظاهرًا، فوجب أن يكون مقدرًا . وأيضًا نحو: (صبرٌ جميلٌ) فكلمة (صبرٌ) مبتدأ والخبر محذوف، والمعنى: (صبرٌ جميلٌ أجملُ من غيره)، أو(عندي صبرٌ جميلٌ). ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٠/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٧٥/١.

أَزَالَتْه، و(نَسَخْتُ الكِتَابَ)، أي: نقلتُ ما فيه[١]، وفي الاصطلاح: نَقْلُ الحُكْمِ[٢] ، والنواسخ[٢٦] تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها، وهي كان وأخواتها، وما النافية، وكاد وأخواتها.

والثانية: تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع خبره خبرًا لها، وهي (إنَّ وأخواتها، ولا النافية للجنس).

والثالثة: تنصبهما معًا، وهي (أفعال القلوب، وأفعال التحويل)، وسيأتي الكلام عليها إن شاء الله[٣].

فأمَّا كان وأخواتها فهي أفعال اتفاقًا[٤]، وأمَّا (ما) النافية فهي حرف.

قلت: أخبرني عن جملة كان وأخواتها.

---

(١) ينظر: العين ٢٠١/٤ (نسخ)، الصحاح ٤٣٣/١ (نسخ).

(٢) ينظر: شرح قطر الندى ١٢٧/١، ١٧٠، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، لأحمد الحازمي ٣٤٧/١، ٣٤٩.

(٣) ينظر: القول السابع والعشرون ١٢٤، والقول الثامن والعشرون ١٢٦.

(٤) ذهب الجمهور إلى أنها أفعال لتصرُّفها واتصال الضمائر وتاء التأنيث بها ودلالتها على معنى فِي نفسها وهو الزمان، وإنما لم تدل على حدث ولا أكدت بالمصدر لأنهم اشتقوها من المصادر ثم خلعوا عنها دلالتها على الحدث لتدلَّ على زمن خبر المبتدأ حتى صارت مع الخبر بمنزلة الفعل الدال على الحدث والزمان.

ومن عبَّر من البصريين عنها بالحروف فقد تجوَّز لأنه وجدها تشبه الحروف في أنَّها لا تدل على الحدث، وإنَّما هي أفعال لفظية أو يكون عنى بالحروف الطريقة إذ كان لهذه الأفعال في النحو طريقة تخالف فيها بقية الأفعال، ولهذه العلَّة خصّوها من بين الأفعال بالدخول على المبتدأ والخبر. ينظر: الأصول في النحو ٨٢/١، وعلل النحو ١٤١/١، واللمع في العربية ٣٦/١، والرد على النحاة ٩١/١، والمقدمة الجزولية ١٠٢، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٥/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٦٤/١، وشرح المفصل ٢٢١/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٦٧/٢.

قال: جملتها ثلاثة عشر فعلًا، وهي: (كَانَ، وظَلَّ، وبَاتَ، وأَضْحَى، وأَصْبَحَ، وأَمْسَى، وصَارَ، ولَيْسَ)، فهذه ثمانية[١] أفعال تعمل هذا العمل بغير شرط، وبقي أربعة، وهي: (زَالَ، وفَتِئَ، وانْفَكَ[٢]، وبَرِحَ)، فهذه شرط العمل بها أن يسبقها نفي أو شبهه[٣]. والثالث عشر: وهي: (دام)، وشرطها أن تسبقها ما المصدرية الظرفية، فمثاله تقول: (كَانَ زَيْدٌ يُصَلِّي)، و(لَيْسَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ)، و(أَصْبَحَ البَرْدُ شَدِيدًا)، و(بَاتَ عَمْرٌو سَاهِرًا)، و(مَا بَرِحَ عَمْرٌو[٤] قَائِمًا)، و(مَا زَالَ عَمْرٌو أَزْرَقَ العَيْنَيْنِ)[٢٧]، وقس على الباقي، وكل ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأفعال.

قلت : هل يجوز تقديم خبرها عليها، وعلى اسمها؟

قال: نعم. فتقول: (كَانَ مُقِيْمًا زَيْدٌ)، و(أَمْسَى شَدِيْدًا البَرْدُ)، و(مَا زَالَ قَائِمًا زَيْدٌ)، و(مَا بَرِحَ يُصَلِّي عَمْرٌو[٥])، و(مُجْتَهِدًا كَانَ زَيْدٌ[٦])، وقس على الباقي.

وأمَّا تقديم خبرها عليها، فكذلك تقول: (في الدَّارِ كَانَ زَيْدٌ)، و(عِنْدَنَا أمْسَى الأَمِيرُ)، و(وَاقِفًا بالبَابِ أَضْحَى السَّائِلُ)، وغير ذلك.

---

(١) في (ب): (الثمانية).

(٢) (وانفك) ساقطة من (ب).

(٣) يتقدمها نفي أو نهي أو دعاء. ينظر: أوضح المسالك ٢٢٨/١، وشرح قطر الندى ١٢٧/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٦٢/١.

(٤) في (ب): (زيد).

(٥) في (ب): (عمر).

(٦) (ومجتهدًا كان زيدٌ) ساقطة من (ب).

تنبيه:

قولنا: تقديم خبرها عليها كذلك يوهم جوازه في جميعها، وليس كذلك فقد ورد الخلاف[١] في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وعلى اسمها أيضًا، والصحيح الجواز لوروده في قول الشاعر[٢]: [من الطويل]

سَلِي إنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنهُمُ فَلَيْسَ سَواءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

وكذا فيما سبقته (ما) النافية كانت شرطًا فيه[٣] أم لا، نحو: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ)، و(مُقِيْمًا مَا كَانَ زَيْدٌ)، أمَّا إذا كان النافي غير ما، نحو: (لَمَ جازت المسألة)، فتقول: (قَائِمًا لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ)، و(قَاعِدًا لَمْ يَكُنْ عَمْرٌو).

قلت: هل تتصرف هذه الأفعال؟ وهل تجيء[٢٨] تامة؟

قال: نعم. بعضها يتصرف من ماضي إلى مضارع إلى أمر إلى مصدر فكلها[٤] تعمل عمل الماضي نحو: (كَانَ، ويَكُونُ، وكُنْ، وكَوْنَك إيَّاه، وأَصْبَحَ، ويُصْبِحُ، وأَصْبِحْ)، وكان وبعض أخواتها تستعمل تامة إذا كانت بمعنى: وَقَعَ، أو وَجَدَ[٥]، كقوله تعالى : ﴿ خَٰلِدِينَ

---

(١) ذهب البصريون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، وذهب الكوفيون إلى أنَّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها. ينظر: الأصول في النحو ٨٩،٩٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣١٥/١، وشرح المفصل ٣٦٥/٤.

(٢) قائله: السموأل بن عاديا، في: ديوانه٩٢، وشرح ديوان الحماسة، للمرزوقي ١٢٣، وخزانة الدب ٣٣١/١٠، ونسب إلى الجلاح الحارثي في: تلخيص الشواهد ٢٣٧، والمقاصد النحوية ٧٦/٢، وورد بلا نسبة في: شرح قطر الندى ١٣٠/١، وشرح ابن عقيل ٢٧٣/١، وشرح الأشموني ١٣٠/١، وشرح شواهد المغني ٥٣٢/٢.

(٣) (فيه) ساقطة من (ب).

(٤) في (ب): (وكلها).

(٥) في (ب): (وكذا تستعمل تامة إذا كانت بمعنى وقع كقوله).

فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾[سورة هود، الآية: ١٠٧، ١٠٨]، ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾[سورة الروم، الآية: ١٧] وكقول الحريري[١]:[من الرجز]

قَدْ كَانَ المَطَرْ

وغير ذلك ما خلا، (ليس، وما فتئ[٢]، وما زال) التي مضارعها يزال. والله أعلم.

تنبيه آخر

اعلم أنَّ النحويين قسَّموا أخبار هذه الأفعال إلى أربعة أقسام[٣]: قسم يجب تأخيره كما سبق في باب المبتدأ[٤] نحو: (كَانَ أَخِي رَفِيْقِي)، وقسم يجب تقديمه نحو: (كَانَ فِي البَيْتِ صَاحِبُه[٥])، وقسم يجوز فيه الأمران نحو: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا)، و(كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ)، و(كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ)[٢٩]، و(كَانَ عِنْدَنَا أَخُوكَ)، وقسم يجب تقديمه عليها، وذلك إذا كان الخبر[٦] له صدر الكلام كأسماء الاستفهام، نحو: (كَيْفَ كَانَ حَالُ[٧] زَيْدٍ؟) والله أعلم.

---

(١) جزء من بيت شعري للحريري في: ملحة الإعراب ٥٢، واللمحة في شرح الملحة ٥٧٧/٢، وتمامه:

وَإِنْ تَقُلْ يَا قَوْمِ قَدْ كَانَ المَطَرْ فَلَسْتَ تَحْتَاجُ لَهَا إِلَى خَبَرْ

والحريري هو: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، المشاني، ولد في العام (٤٤٦هـ)، صاحب المقامات، قرأ النحو على القصباني، ودخل بغداد فقرأ النحو والأدب على علي بن فضال المجاشعي، وتفقه على الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وعلى ابن الصباغ، وقرأ الفرائض والحساب على أبي حكيم الجبري وأبي الفضل الهمداني، له عدّة مؤلفات منها: المقامات، والملحة وشرحها، ودرة الغواص، وديوان ترسل، وديوان شعر، توفي في العام (٥١٥هـ). تنظر ترجمته في: البداية والنهاية ٢٦٠/١٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٣٤/١، وبغية الوعاة ٢٥٧/٢، والأعلام ١٧٧/٥.

(٢) في (ب): (فتى).

(٣) تنظر هذه الأقسام في: اللمحة في شرح الملحة ٥٧٣/٢.

(٤) ينظر: القول السابع عشر: في المبتدأ والخبر وحكمهما ٩٨.

(٥) في (ب): (في الدار صاحبها).

(٦) (مما) زيادة في (ب).

(٧) (حال) ساقط من (ب).

القول التاسع عشر[١]: في (ما) النافية

قلت: بيِّن لي القول في (ما) النافية.

قال: تنقسم إلى حجازية وتميمية[٢]، فأما بنو[٣] تميم فهي عندهم ملغاة لا عمل لها؛ لأنها لا[٤] تختص بالاسم، بل تدخل عليه وعلى الفعل؛ فلذلك أهملوها، وأنشد شاعرهم[٥]: [من الكامل]

ومُهَفْهَفِ الأعْطافِ قلتُ لَهُ انْتَسِبْ فأَجَابَ ما قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ

وأمَّا أهل الحجاز فتعمل عندهم[٦] عمل (ليس)؛ ترفع الاسم وتنصب الخبر. قال الله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٢]، ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف، الآية:٣١]، ولكن لا تعمل إلا بأربعة شروط[٧]:

---

(١) (عشر) ساقط من (ب).

(٢) ينظر: المقتضب ١٨٨/٤، والخصائص ١٦٨/١، وملحة الإعراب ٥٣، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٣٤/١، ونتائج الفكر في النحو ٦٠ ، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ١١١/١.

(٣) في (ب): (بنوا).

(٤) (لا) زيادة من (ب).

(٥) البيت بلا نسبة في: الإحاطة في أخبار غرناطة ١٣٨/٢، والإفادات والإنشادات ١٠، ونفح الطيب ٢٢٧/٥، وريحانة الألبا ١٧٢.

(٦) في (ب): (فعندهم تعمل).

(٧) زاد ابن عقيل شرطين، فجعلها ستة شروط، فقال:

الخامس: ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها، نحو: (ما ما زيدٌ قَائِمٌ)، فالأولى: نافية، والثانية: نفت النفي، فبقي إثباتًا، فلا يجوز نصب (قائم) وأجازه بعضهم.

السادس: ألَّا يبدل من خبرها موجب، فإن أبدل بطل عملها، نحو: (ما زَيْدٌ بِشَيءٍ إلَّا شَيءٌ لا يُعْبَأُ به) فـ(بشيء) في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو (زيد) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرًا عن (ما) وأجازه قوم، وكلام سيبويه في هذه المسألة محتمل للقولين المذكورين، أعني القول باشتراط أن يبدل من خبرها موجب، والقول بعدم اشتراط ذلك. ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٦، وحاشية الصبان ١/ ٣٦٣.

أحدها: أن لا تزاد بعدها (أَنْ)[١].

الثاني: أن لا ينتقض النفي بـ(إِلَّا)[٢].

الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، نحو: (مَا قَائِمٌ زَيْدٌ).

الرابع: أن لا يتقدم معمول[٣٠] الخبر إلا إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، نحو: (مَا عِنْدِي زَيْدٌ مُقِيمًا)، والله أعلم.

وأمَّا نحو: (مَا زَيْدٌ طَعَامَكَ آكِلٌ)، فها هنا[٣] ملغاة[٤].

قلت: هل يجوز أن تدخل الباء على خبرها وعلى خبر (ليس) و(كان) المنفية؟

قال: نعم. قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٣٢]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[سورة فصلت، الآية: ٤]، ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[سورة الزمر، الآية: ٣٦]. فإذا عطف على خبرها المجرور بالباء جاز في المعطوف الوجهان جر المعطوف، ونصبه. كقول الشاعر[٥]: [من الوافر]

---

(١) نحو: (ما إنْ زيدٌ قائمٌ). ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٦٥/٥، والكافية في علم النحو ٥٤، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٥٦/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٦٨/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وشرح ابن الناظم ١٠٣/١.

(٢) نحو: (ما زيدٌ إلَّاقائمٌ). ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٨/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٧٠/١، وشرح الكافية الشافية ٤٣١/١، وشرح ابن الناظم ١٠٤/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٨٨/٢، والتذييل والتكميل ٢٥٧/٤، والجنى الداني ٣٢٤، وأوضح المسالك ٢٦٧/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٧٧، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٢٥٣، وشرح الأشموني ٢٥٥/١.

(٣) في (ب): (فهنا).

(٤) ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز (طَعَامَكَ ما زيدٌ آكِلًا)، وذهب الكوفيون إلى جوازه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٢٠/١.

(٥) في (ب): (كقوله).

والشاهد عجز بيت لعقيبة الأسدي في: الكتاب لسيبويه ٦٧/١، وشرح أبيات سيبويه ١٩٩/١، والاقتضاب في شرح أدب الكاتب ١٣٠/١، والحلل في شرح أبيات الجمل ١٠، وسر صناعة الإعراب ١٤١/١،

فلَسْنَا بالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا

فالجرُّ على اللفظ، والنصب على المحل، والله أعلم.

القول العشرون: في أفعال المقاربة(١)

قلت: أخبرني عن أفعال المقاربة كم هي؟

قال: هي ثلاثة أفعال وهي: (كَادَ، وكَرَبَ، وأَوْشَكَ)، فهذه الأفعال تعمل عمل (كان)؛ ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، وكذا الأفعال الدَّالة على الرَّجاء والإنشاء[٣١]. كما سيأتي إن شاء الله، ولكن لا يجيء خبرها إلا فعلًا مضارعًا مقترنًا بـ(أنْ)، أو مجردًا عنها، وندر مجيئه اسمًا في (كاد، وعسى)، كقول القائل(٢):[من الرجز]

وَمَا كُدْتُ آئِبَا

٣٠٣/١، وشمس العلوم ٢٩٨٧/٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٧١/١، ولسان العرب ٣٨٩/٥ (فصل الغين)، وشرح أبيات المغني ٥٣/٧، ٧٢، وشرح شواهد المغني ٨٧٠/٢، وسمط اللالي ١٤٩/١.
ونسب إلى عمر بن أبي ربيعة في: الأزمنة والأمكنة ٥٠٣، وليس في ديوانه.
وهو بلا نسبة في: الشعر والشعراء ١٠٠/١، والمقتضب ١١٢/٤، والعقد الفريد ٢٣٧/٦، وشرح ديوان المتنبي، للعكبري ٢٩٠/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠٦/٢، واللمحة في شرح الملحة ٥٨٦/٢، وخزانة الأدب ٣٩٧/١١.
وصدره:

معاويَ. إنَّ نا بَشَرٌ فأسْجِحْ

(١) أي: تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣٧٢/٤، وأوضح المسالك ٢٩٠/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٧٤/١.
(٢) في (ب): (كقوله).
جزء من بيت بلا نسبة في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٠/٢، ٧٠٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٢١/٤، ٢٢٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٩٣/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٦٥/٣، وشرح ابن عقيل ٣٢٥/١، وشرح الأشموني ٢٧٣/١.
وتمامه:

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُها وهِيَ تَصفِرُ

[من الرجز]

أَنِّي عَسِيْتُ صَائِمَا[1]

تنبيه:

اعلم أنَّ (كاد) يجوز اقتران خبرها بـ(أَنْ) كقول القائل[2]:[من الخفيف]

كَادَت النّفْسُ أَنْ تَفِ يضَ عَلَيْهِ إِذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطةٍ وبُرُودِ

والأكثر تجريده. قال الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة، الأية: ٧١]، ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [سورة التوبة، الأية: ١١٧]. وكذا (كَرَبَ)[3]، فأمّا[4] (أَوْشَكَ) فبالعكس[5].

---

(١) وهو جزء من بيت بلا نسبة في: الخصائص ٩٩/١، ٤٢٢/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٢٢/٤، ٣٨٠، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٩٣/١، وشرح الشافية الكافية ١٥٩/١، ٤٥١، والجنى الداني ٤٦٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٦٧٨/٣، ومغني اللبيب ٢٠٣/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٤/١، وشرح الأشموني ٢٧٤/١.

وتمامه:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحًّا دائِمَا لا تُكْثِرَنْ إِنّي عَسَيْتُ صَائِمَا

(٢) في (ب): (كقوله).

البيت بلا نسبة في: أوضح المسالك ٣٠٢/١، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥٤، ومغني اللبيب ٨٦٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٠/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٥٠٠/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢٨٥/١.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٥١٩/١، وأوضح المسالك ٣٠١/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/١، وشرح الأشموني ٢٧٦/١.

(٤) في (ب): (وأما).

(٥) حكم (أوشك) كحكم (عسى) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥١٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١.

قلت: أخبرني عن الأفعال الدّالة على الرَّجاء.

قال: هي ثلاثة (عَسَى، وحَرَى، واخْلولق). فأمَّا (عَسَى) فأكثر[١] اقتران خبرها بـ(أنْ)، ويقل[٢] تجريده[٣]، كقول الشاعر[٤]: [من الطويل]

عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّهُ إِنَّهُ لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ

وأمَّا (حَرَى) فلا يجوز تجريد خبرها من (أَنْ)، نحو: (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ)، وكذا (اخْلَوْلَقَ)[٥]، نحو: (اخْلَوْلَقَتِ السَّمَاءُ أَنْ تُمْطِرَ).

قلت: بيِّن لي الأفعال الدالة[٣٢] على الإنشاء كم هي؟

قال: هي خمسة: (أَنْشَأَ[٦]، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وأَخَذَ، وعَلِقَ)[٧]، وهذه لا يجوز اقتران خبرها بـ(أن) إذا دلَّت على الشروع[٨]، نحو: (أَنْشَأَ[٩] السَّائِقُ[١٠] يَحْدُو)، أي: يغني الإبل، و(طفق)، كقوله تعالى: ﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [سورة الأعراف، الآية:٢٢] ، [سورة طه، الآية: ١٢١]، و(جَعَلَ يَتَكَلَّم)، و(أَخَذَ[١١] يَنْظُم). والله أعلم.

---

(١) في (ب): (فالأكثر).

(٢) في (أ): (نقل).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥١٦/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٧/١، وشرح الأشموني ٢٧٥/١.

(٤) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٩٥/١، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٥١/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٩/١، وهمع الهوامع ٤٨٠/١.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٥١٨/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٢/١، وشرح الأشموني ٢٧٨/١.

(٦) في (ب)، و(أ): (إنشاء).

(٧) أقول لم تقتصر الأفعال على ما ذكره الشيخ، إذا زاد غيره: (هَبْ وهَلْهَلَ) ينظر: متن شذور الذهب ١٣/١، وهمع الهوامع ٤٦٨/١.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٣٣٧/١، وشرح الأشموني ٢٨٢/١.

(٩) في (ب)، و(أ): (إنشاء).

(١٠) (السائق) زيادة من (ب).

(١١) في (أ): (واحد).

القول الحادي والعشرون: في القسم الثاني مما يَنْسَخُ المبتدأ

وهي: (إنَّ وأخواتها)، وحكمها قد سبق[١] أنها تنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع خبره خبرًا لها، وهي (إنَّ، وأَنَّ، ولكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ)، فهذه ستة أحرف تعمل عكس عمل (كان)، كقول القائل وذلك بعدما تكلم في حكم (كان وأخواتها)[٢]: [من البسيط]

وإِنَّ تَعْمَلُ هَذَا الفِعْلَ مُنْعَكِسًا كأَنَّ قَوْمَكَ مَعْرُوْفُوْنَ بِالجَدَلِ

لَعَلَّ لَيْتَ كَأَنَّ الرَّكْبَ مُرْتحِلُ لَكِنَّ زَيْد بن عمرو[٣] غَيْرُ مُرْتَحِلِ

تنبيه:

اعلم أَنَّ، (إِنَّ، وأَنَّ[٤]) للتوكيد، و(لَكِنَّ) للاستدراك[٣٣]، و(لَيْتَ) للتمني، و(لَعَلَّ) للتّرجي، و(كَأَنَّ) للتشبيه، تقول: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، و(عَلِمْتُ أَنَّ عَمْرًا مُسَافِرٌ)، و(لَكِنَّ أَخَاكَ كَاتِبٌ)،

ولَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ[٥]

---

(١) ينظر: القول الثامن عشر: في النواسخ ١٠٤.

(٢) البيتان في: شرح الجوهري على منظومة الشبراوي ٥٦.

كلمة (تعمل) جاءت في المنظومة (تفعل).

كلمة (ليت) جاءت في المنظومة (البيت).

(٣) في (ب): (عمر).

(٤) في (ب): (إن اَن).

(٥) جزء من بيت لأبي العتاهية، من الوافر، في: ٣٢، وورد في: البيان والتبيين ٥٦/٣، والمحب والمحبوب والمشموم والمشروب ١٦١، وديوان المعاني ١٥٥/٢، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ٣٥٧/٢، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار ٥٠/٣، والتذكرة الحمدونية ٢٠/٦، ونهاية الأرب ٢٦/٢، والإيضاح في علوم البلاغة ١٧٨/١، والمقاصد النحوية ٧١٩/٢.

ونسب لحاتم طي في: حماسة الظرفاء ١، ونسب إلى العلوي الحماني في: نشوة السكران من صهباء تذكار الغزلان ٩٢.

وبلا نسبة في: الوحشيات ٢٨٧، والفاضل ٧٧، ومجالس ثعلب ٥٣، ورسائل الثعالبي ٣٠، والمستظرف في كل فن مستطرف ٢٨١، ومجاني الأدب في حدائق العرب ٣٢/٢.

وتمامه:

و(كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ)، و(لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنَا)، وكلُّ ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ جاز أن يكون خبرًا لهذه الأحرف، نحو: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، و(إِنَّ زَيْدًا فِي الدَّارِ)، و(إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)، و(إِنَّ زَيْدًا قَدْ قَامَ أَبُوه).

قلت: أخبرني عن[1] الفرق بين (إِنَّ) التي بكسر الهمزة، و(أَنَّ) بفتحها[2].

قال: ضابط (أَنَّ) بالفتح إن صلح تقديرها بمصدر، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ)، أي: قِيَامُكَ، و(عَرِفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ)، أي: قِيَامُكَ، و(عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ)، أي: مِنْ قِيَامِكَ، أمَّا (إِنَّ) المكسورة فذكر بعض النحويين أنه يجب كسرها في ستة مواضع[3]:

أحدها: إذا وقعت ابتداء، كقوله تعالى[4]: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[سورة القدر، الآية: ١].

الثاني: إذا[5] وقعت صدر صلة، نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[٣٤][6] [سورة القصص، الأية: ٧٦].

الثالث: إذا وقعت جواب قسم وفي خبرها اللام، كقوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[سورة يس، الآية: ١-٣].

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فأُخْبِرَهُ بِمَا فَعَلَ المَشِيبُ

(١) في (ب): (ما).

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ١٢١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٢٧/٤، ٥٢٩، ٥٣١، وشرح الكافية الشافية ٤٨٢/١، ٤٨٥، ٤٨٨، واللمحة في شرح الملحة ٥٤٨/٢، وأوضح المسالك ٣٢٠/١، وشرح ابن عقيل ٣٥٣/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٨٤/١.

(٣) وهناك مواضع أخرى يجب فيها كسر همزة (إنَّ)؛ منها: أن تقع بعد (حيث)، نحو: (جلستُ حيث إنّ زيدًا جالسٌ)، أو(إذ)، نحو: (جئتك إذ إنّ زيدًا أميرٌ)، أو تقع صفة لاسم عين، نحو: (مررت برجلٍ إنّه فاضلٌ)، أو خبرًا عن اسم ذات، نحو: (زيدٌ إنّه فاضلٌ) .

ينظر: أوضح المسالك ٣٢٠/١، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٨٤/١، وشرح التّصريح على التوضيح ٣٠٠/١، وهمع الهوامع ٤٩٨/٢، ٤٩٩، وشرح الأشموني ١/ ٢٩٩.

(٤) في (ب): (إنا أعطيناك الكوثر).

(٥) في (ب): (إن).

(٦) في (ب) بزيادة: (أولو القوة).

الرابع: إذا وقعت محكية بالقول، كقوله تعالى:﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾[سورة مريم، الآية: ٣٠].

الخامس: إذا وقعت موقع الحال، كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ ﴾[سورة الأنفال، الآية: ٥].

السادس: إذا وقعت بعد فعل من أفعال القلوب، وقد عُلِّقَ عنها باللام، نحو: (عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ). والله أعلم.

قلت: هل يجوز تقديم خبرها على اسمها؟

قال: لا. إلا إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ ﴾ [سورة ص، الآية: ٢٥]، [سورة ص، الآية: ٤٠]، ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ [سورة القلم، الآية: ٣].

قلت: هل يجوز تقديم خبرها عليها؟

قال: لا.

قلت: إذا زيدت بعدها (ما)، هل يبقى ما كان لها من العمل؟

قال: إن زيدت بعدها (ما)، بطل عملها إلا (ليت)، فقد روي الإعمال والإهمال[2]. قال

---

(١) ينظر وجوب تقديم خبر إنّ على اسمها في: اللمع في العربية ٤١/١.

(٢) ينظر إعمال (ليت) وإهمالها في: الجمل في النحو ١٨٩، والكتاب ١٣٧/٢، والأصول في النحو ٢٣٣/١، وعلل النحو ٢١٨، والخصائص ١٦٨/١، واللمع في العربية ٢٣٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٩٠/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥١٩/٤، ٥٢٥، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٤٨٠/١.

الشاعر[1]: [من البسيط]

قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوَ نِصْفُهُ فَقَدِ[٣٥]

بنصب (الحمام) ورفعه. والله أعلم.

القول الثاني والعشرون: في (لا) النافية للجنس

قلت: أخبرني عن عمل (لا) النافية للجنس.

قال: تعمل عمل إِنَّ، تنصب المبتدأ اسمًا لها[2]، وترفع خبره خبرًا لها، ولكن بشروط:

أحدها: ما أن يكون الاسم والخبر نكرتين.

الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [سورة الصافات، الآية: ٤٧]، ولا فرق بين المفردة، نحو: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ)، والمكررة، نحو: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)[3].

أمَّا اسمها المفرد فهو مبنيٌّ على الفتح مرّكب معها تركيب (خمسةَ عشرَ)، ودخل تحته المثنّى، وجمع السلامة، فيبنى على ما ينصب عليه، نحو: (لَا مُسْلِمَيْنِ)، و(لَا مُسْلِمِينَ)، و(لَا مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ).

---

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه: ٢٤، وورد في: الكتاب ١٣٧/٢، وجمهرة أشعار العرب ١٤/١، وغريب الحديث، للخطابي ٤٧٤/١، والخصائص ٤٦٢/٢، والصناعتين الكتابة والشعر ١٤٧/١، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٣٠١/١، ومجمع الأمثال ٢٢٢/١، والمستقصي في أمثال العرب ٢٠/١، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٩٠/١، وشرح أدب الكاتب، للجواليقي ٩٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٩٧/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٢٠/٤.

(٢) ينظر: اللمع في العربية ٤٤/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٨٩/١، وشرح الأشموني ٣٢٨/١.

(٣) في (لا حول ولا قوة إلا بالله) ستة أوجه: أن تفتحهما، وأن تنصب الثاني، وأن ترفعه، وأن ترفعهما، وأن ترفع الأول على أن (لا) بمعنى ليس، أو على مذهب أبي العباس وتفتح الثاني، وأن تعكس هذا. ينظر: اللمع في العربية ٤٤، والمفصل في صنعة الإعراب ١١١/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ١١٤/٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٢٥٠/١.

وأمَّا المضاف، وشبهه فهو منصوب، نحو: (لا غَلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ)، و(لا قَائِدًا[1] بَعِيرًا يَصْحَبُنَا). والله أعلم.

قلت: أخبرني عن حكمها إذا تكررت بعد عاطف.

قال: إذا تكررت بعد عاطف فلا يخلو المعطوف[٣٦] عليه إما أن يكون منصوبًا، أو مبنيًّا على الفتح، أو مرفوعًا، فإن كان الأول منصوبًا جاز في الثاني الأوجه الثلاثة، أعني: البناء والرفع والنصب، وإن بني الأول جاز في الثاني الثلاثة أيضًا، وإن رفع الأول جاز في الثاني الرفع والبناء. والله أعلم.

قلت: هل يجوز حذف خبرها بدليل[2]؟

قال: نعم. ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾[سورة سبأ، الآية: ٥١]. أي: لهم. والله أعلم.

---

(١) في (ب): (قائد).

(٢) إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٌ؟) فتقول: (لا رَجُلَ)، وتحذف الخبر وهو (قائم) وجوبًا عند التميميين والطائيين، وجوازًا عند الحجازيين، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور، أو ظرفًا أو جارًا ومجرورً ا نحو أن يقال: (هَلْ عِنْدَكَ رَجُلٌ؟)، أو (هَلْ فِي الدَّارِ رَجُلٌ؟)، فتقول: (لا رَجُلَ).

فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٥٢/١، وإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث ٤٨/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٥/١، وشرح الكافية الشافية ٥٣٦/١، ٢٥١/٥، وشرح ابن عقيل ٢٥/٢.

القول [الثالث[1]] والعشرون: في الفاعل

قال: الفاعل هو: الاسم الذي جاء بعد فعل، وقع منه، أو شبهه[2]، ولا فرق بين أن يكون الفعل متصرفًا، نحو: (قَامَ زَيْدٌ)، أو غير متصرف، نحو: (نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدُ)، و(بِئْسَتِ المَرْأَةُ دَعْدُ).

وأمَّا الفاعل فهو ينقسم إلى صريح، ومؤول، وحقيقي، ومجازي، وظاهر، ومضمر، وعاقل، وغير عاقل، فالصريح، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ)، والمؤول، نحو: (يُعْجِبُنِي أَنْ تَقُومَ)، أي: قِيَامُكَ، ومنه قول القائل[٣٧][3]: [من الكامل]

إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكم يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهم أَنْ تُصْرَعُوا

والحقيقي ما وقع منه الفعل باختياره، نحو: (جَاءَ فَتَاكَ)، والمجازي بعكسه، نحو: (جَرَى المَاءُ)، والظاهر، نحو: (قَدِمَ الأَمِيرُ)، والمضمر[4]، نحو: (قَدِمْتَ). والله أعلم.

تنبيه

إذا أسند الفعل إلى فاعله فلا يخلو إما أن يكون الفاعل مفردًا مذكرًا، أو مثنىً، أو جمع سلامة لمذكر، أو جمع تكسير، أو مفردة مؤنثة حقيقية، نحو: (جَاءَتْ هِنْدُ)، أو مجازية نحو: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، أو لجمع مؤنث سالم[5] ك(مُسْلِمَات)، أو إلى ضمير مؤنث حقيقيًّا

---

(١) في (أ): (الثاني).

(٢) الفاعل عند النحويين هو: الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدَّمًا عليه سواء وجد منه حقيقة أو لم يوجد. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٨/١، وتسهيل الفوائد ٧٥، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥٠/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٧٦/٢، وأوضح المسالك ٧٧/٢.

(٣) البيت لعبدة بن الطبيب في: شعره ١٢، وورد في: المفضليات ١٤٧، والتذكرة الحمدونية ٣٤٩/٣، ومنتهى الطلب ٨٤، ومعاهد التنصيص ١٠٠/١.

وورد بلا نسبة في: مفتاح العلوم، للسكاكي ١٨٢، والايضاح في علوم البلاغة ١٥/٢، وعروس الأفراح ١٧٢/١، وتحقيق الفوائد الغياثية ٣٣٩/١.

في (أ)، و(ب): (إخوانكم)، وفي ديوانه (خلّانكم).

(٤) في (ب): (المظمر).

(٥) في (ب): (السالم).

كان أو مجازيًّا، فإن أسند إلى مفرد مذكر، أو إلى[١] جمع مذكر سالم، أو مثنى، وجب تجريد الفعل من العلامة، وإن أسند إلى مؤنث حقيقي، أو إلى ضمير مؤنث حقيقي، أو مجازي، وجب إثبات العلامة. فتقول: (هِنْدُ قَامَتْ) و(الشَّمْسُ طَلَعَتْ[٢])، وإن أسند إلى جمع تكسير، أو إلى جمع مؤنث سالم[٣]، أو كان الفعل غير متصرف، نحو: (نِعْمَ[٣٨]، وبِئْسَ)، جاز إثبات التاء وحذفها، فتقول: (سَارَ الرِّجَالُ[٤])، و(سَارَتِ الرِّجَالُ)، و(سَارَ الهِنْدَاتُ)، و(سَارَتِ الهِنْدَاتُ[٥])، و(نِعْمَ المَرْأَةُ هِنْدُ)، و(نِعْمَتِ المَرْأَةُ[٦] هِنْدُ)[٧] . والله سبحانه وتعالى أعلم.

قلت: هل يجوز حذف الفعل؟

قال: نعم. إذا دلَّ عليه دليل، فإذا قيل لك مثلًا[٨]: (مَنْ صَلَّى بِكُمْ؟) فتقول: (إِمَامُ المَسْجِدِ). تقديره: (صَلَّى بِنَا إِمَامُ المَسْجِدِ). والله أعلم.

القول الرابع والعشرون: في نائب الفاعل

اعلم أنَّ نائب الفاعل حكمه الرفع[٩]، نحو: (ضُرِبَ زَيْدٌ)، فالأصل: (ضَرَبَ عَمْرٌو زَيْدًا).

---

(١) (إلى) ساقط من (ب).

(٢) (طلعت) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (أو جمع المؤنث السالم).

(٤) في (أ): (الرجا).

(٥) في (ب): (سارت الهندات، وسار الهندات).

(٦) في (ب): (المرءة).

(٧) ينظر إفراد الفعل مع الفاعل وتذكيره وتأنيثه في: اللمع في العربية ٣٢، وملحة الإعراب ٢٩، والمقدمة الجزولية في النحو ٥٠، وتسهيل الفوائد ٧٥، وشرح قطر الندى ١٣.

(٨) (مثلًا) زيادة من (ب).

(٩) ينظر: اللمع في العربية ٣٣– ٣٥، وملحة الإعراب ٣٠، والمقدمة الجزولية في النحو ١٤١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٠٦/٤، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٢٠٧، وشرح قطر الندى ١٨٧، واللمحة في شرح الملحة ٣١٥/١، وشرح ابن عقيل ١١١/٢، والآجرومية ١٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٣٣٣/١.

فلما جُهِلَ الفاعل[١] أقيم المفعولَ مقامه، وأُعْطِيَ جميع[٢] أحكامه من الرفع، وعدم جواز تقدُّمه[٣] على رافعه، فلا تقول في: (زَيْدٌ ضُرِبَ)، على أن (زَيْدًا) نائب فاعل[٤] مقدَّم بل هو هو مبتدأ، والجملة التي بعده خبره، ونائب الفاعل الضمير الذي يعود إلى (زيد).

فصل

إذا[٥] كان الفعل المبني للمفعول صحيحًا، فضُمَّ أوله ماضيًا كان أو مضارعًا، واكسِرْ ما قبل قبل آخر الماضي[٣٩]، والعكس في المضارع، أي: افتح ما قبل آخره[٦]، وإن كان ثلاثيًّا معتلًا وسطه كَ(بَاعَ، وقَالَ، وكَالَ، ونَالَ)، جاز في فائه الكسر والضَّم، نحو: (بِيْعَ الثَّوْبُ، وبُوْعَ، وقِيْلَ، وقُوْلَ، وكِيْلَ، وكُوْلَ)، والكسر أكثر، وجاز الإشمام أيضًا[٧].

---

(١) في (ب): بزيادة (أو كان معلومًا لكن قصد إخفاؤه).

(٢) في (أ): (جمع).

(٣) في (ب): (تقديمه).

(٤) في (ب): (الفاعل).

(٥) كذا في (ب)، وفي (أ): (فإذا).

(٦) (والعكس في المضارع، أي) ساقط من (ب).

(٧) ذكر سيبويه هذه اللغات في الفعل الأجوف المبني للمجهول، واعتبر أن قيل وبيع هي الأصل، ولم يعزُ هذه اللغات لأصحابها. قال: ((وبعض العرب يقولك خيف وبيع، فيشم إرادة أن يبين أنها فُعِلَ، وبعض من يضم يقول: بوع وقول وخوف، يتبع الياء ما قبلها))، وقال أبو حيان: (قيل): لغة قريش ومجاوريهم من كنانة، و(قول): لغة هذيل وبني دبير من أسد، و(قيل): بالإشمام –الحركة بين الكسرة والضمة– لغة كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد.

فإذا كان الماضي ثلاثيًا معتلّ العين مثل: (قال، وباع) ففيها ثلاث لغات:

إحداها: أن تقول: (قيل وبيع) بالياء فيهما وهي أفصحها.

والثانية: أن تقول: (قول وبوع) بالواو فيهما، وهي أضعفها.

والثالثة: أن يشمّ أولها الضم تنبيها على أنّ أصله الضم وهي فصيحة وإنما كان (قيل وبيع) أفصحها، لأنّ الأصل بيع بضم الباء الموحدة وكسر الياء فكرهوا الكسرة على الياء بعد الضم فأسكنوها، فلم يمكن بقاؤها ساكنة مع ضم ما قبلها.

ينظر: الكتاب ٣٤٢/٤، وحاشية الأصول في النحو ٤٠٥/٣، والمنصف لابن جني ٢٤٩/١– ٢٩٥، وحاشية سر صناعة الإعراب ٦٥/١، وأسرار العربية ٨٧، والبديع في العربية ٥٨٣/٢، والشافية في علم

أمَّا[1] إذا كان على وزن (افْتَعَلَ)، أو (انْفَعَلَ)، نحو: (اخْتَارَ، وانْقَادَ، واعْتَادَ[2])، جاز في الفاء[3] الأوجه الثلاثة أيضًا، كما قال ابن مالك في الخلاصة[4]: [من البسيط]

وَمَا لفا نَحْو بَاعَ اجْعَلْ لِثَالِثِ نَحْـ ـوِ اخْتَارَ وانْقَادَ كاخْتِيْرَ الَّذِي فَضَلَا

وإن كان مفتتحا بتاء المطاوعة وجب ضمُّ أوله وثانيه[5]، فتقول: (تُعُلِّم، وتُدُحْرِج)، والله أعلم.

قلت: أخبرني عن الفعل إذا بني للمفعول، وكان متعدِّيًا إلى اثنين هل يجوز أن تقيم مقام الفاعل أيهما شئت؟

قال: نعم[6] إنْ أُمن اللبس؟ فتقول: (أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا)، فتقيم الأول، وإن شئت أقمتَ[7] الثَّاني، فقلت: (أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمٌ)، وكذا في (ظَنَّ)، فتقول: (ظُنَّ زَيْدٌ قَائِمًا)، وإن شئت أقمتَ الثَّاني. والله أعلم .

قلت: إذا لم يوجد المفعول به، ووجد[٤٠] مثلًا الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، هل يجوز[8] إقامتهن مقامه؟

قال: نعم، إن صلحت للنيابة[9]، فتقول: (مُرَّ بِزَيْدٍ)، و(سِيْرَ يَوْمَ الجُمْعَةِ)، و(سِيْرَ سَيْرًا شَدِيْدًا).

التصريف ١٠٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب، للأستراباذي ٨٠٦/٢، ١٥٥/٣، والكناش ٣٢/٢، وارتشاف الضرب ١٣٤١/٣، والبحر المحيط في التفسير ١٠٠/١، ٣٥٥/٨، والتذييل والتكميل ٢٦٩/٦، وشرح ابن عقيل ١١٤/٢.

(١) في (ب): (وأما).

(٢) في (ب): (واعتاد وانقاد).

(٣) في (ب): (في القاف والتاء).

(٤) البيت لابن مالك في: نظم لامية الأفعال ٣.

(٥) في (ب): (ثانية).

(٦) (قال نعم) زيادة من (ب).

(٧) في (ب): (فتقيم).

(٨) (يجوز) زيادة من (ب).

(٩) في (ب): (النيابة).

وأمَّا إن وجد معهن المفعول به، فالأولى إقامته هو، فتقول: (ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيْدًا يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمَامَ الأَمِيْرِ فِي دَارِهِ)[١]. والله سبحانه وتعالى أعلم.

القول الخامس والعشرون: في اشتغال الفعل عن المفعول بضميره

وصورة الاشتغال[٢] أن تأتي باسم، وتأتي بعده بجملة مركبة من فعل، وفاعل، ومفعول به[٣]، به[٣]، وهو أي: المفعول، ضمير يعود إلى ذلك الاسم، كقولك : (زَيْدًا[٤] ضَرَبْتُه)، و(زَيْدٌ مَرَرتُ به)، فلو لم تأت بالضمير لتسلَّطَ الفعل على المفعول بنفسه، فتقول: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ)، فحينئذ يجوز لك في (زَيْدٍ) وجهان: الرفع، والنصب، فالرفع على أنه مبتدأ، والجملة التي بعده خبره، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور، فقولك: (زَيْدًا ضَرَبْتُه)، التقدير[٥]: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُه)، وقولك: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِه)، التقدير: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِه) [٤١][٦] ، وبالجملة فأحكام هذا الباب تنقسم إلى خمسة أقسام: وجوب الرفع، ووجوب

---

(١) مذهب البصريين إلا الأخفش أنَّه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، فتقول: (ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيْدًا يَوْمَ الجُمْعَةِ أَمَامَ الأَمِيْرِ في دَارِه) ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول.
ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر، فتقول: (ضرب ضرب شديد زيدًا، وضرب زيدًا ضرب شديد) وكذلك في الباقي، واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر: ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴾[سورة الجاثية، الآية: ١٤]. ينظر: الأصول في النحو ١/٨٠- ٨١، وشرح ابن عقيل ٢/١٢١.
(٢) الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها. ينظر: المقدمة الجزولية ٩٩، وأمالي ابن الحاجب ١/٥٠١، والكافية في علم النحو ٢١، وتسهيل الفوائد ٨٠، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢/١٣٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦١٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢/٦١١، وأوضح المسالك ٢/١٣٩، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ١/٥٤٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٢٩.
(٣) (به) زيادة من (ب).
(٤) في (أ): (زيد).
(٥) في (ب): (تقديره).
ما ذكره الشيخ هو رأي البصريين، إذ ذهبوا إلى أنه منصوب بفعل مقدّر، يفسره ما بعده أي: (ضربتُ زيدًا ضربتُه)، لأنّ في الذي ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخرًا وقبله ما يدلّ عليه، وذهب الكوفيون إلى أن قولهم: (زيدًا ضَرَبْتُهُ) منصوب بالفعل الواقع على الهاء، لأن

النصب، وجواز الأمرين، والنصب أرجح، والعكس، وجواز الأمرين على السواء، فإن شئت معرفة[١] ذلك فاطلبه من المطولات[٢] تجده إن شاء الله.

القول السادس والعشرون: في الأفعال المتعدية

اعلم أنَّ الأفعال تنقسم إلى قسمين: لازم[٣]، ومتعدي[٤]، فاللازم يرفع فاعله فقط، والمتعدي يرفع فاعله وينصب مفعوله، وعلامة الفاعل أن تجعل محله تاء الفاعل كـ(ضَرَبْتُ زَيْدًا)، وعلامة المفعول أن تجعل محله ياء المتكلم كـ(ضَرَبَنِي زَيْدٌ)، و(أَشْبَعَنِي الرَّغِيْفُ).

المَكْنِيَّ الذي هو الهاء العائد، هو الأول في المعنى؛ فينبغي أن يكون منصوبًا به، كما قالوا: (أكرمتُ أباك زيدًا، وضربتُ أخاك عَمْرًا)، ينظر: الكتاب ٨١/١، والخصائص ٣٨١/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٧٥/١، ٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩/١، ونتائج الفكر في النحو ٥٧- ٥٨، والرد على النحاة ٩٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٦٦/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٤٦٧/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٠٠/١- ٤٠٣.

(١) في (ب): (تفصيل).

(٢) من المطولات: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، وشرح المفصل، لابن يعيش، وشرح الكافية الشافية، وارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وهمع الهوامع.

(٣) الذي لا يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول إلا بحرف جر. ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢، وإرشاد السالك ٣٤٠/١، وشرح ابن عقيل ١٥٠/٢.

واللازم من الفعل: ما يختص بالفاعل. ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني ١٥٩.

واللازم: اسم فاعل من اللزوم ويطلق على غير المتعدي. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٣٩٩/٢.

(٤) الفعل المتعدي هو: الناصب مفعولًا به دون حاجة إلى تقدير حرف جر. ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١٤٨/٢.

والفعل الذي يصلح أن يصاغ منه اسم مفعول تام يسمي متعديًا، ومجاوزًا، وواقعًا، كـ(مقت فهو ممقوت) و(نعت فهو منعوت) والمراد بالتمام: الاستغناء عن حرف جر. ينظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٩/٢.

والمتعدي: ما لم يتم فهمه بغير ما وقع عليه، وقيل هو ما نصب المفعول به. ينظر: معجم التعريفات، للجرجاني ١٦٨.

تنبيه

اعلم أنَّ الأفعال المتعدية تنقسم إلى قسمين: ناسخة وغير ناسخة، فالناسخة هي أفعال القلوب كـ(ظَنَّ وأخواتها)، و(أفعال التحويل)؛ لأنها تدخل على المبتدأ وخبره فتنصبهما مفعولين لها، وغير الناسخة بعضها يتعدى إلى مفعول واحد كـ(ضَرَبَ، وقَتَلَ[٤٢]، وأَكْرَمَ، وغَلَقَ، وفَتَحَ، ورَكِبَ[١])، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين: كـ(أَعْطَى، وكَسَى)، ويجوز حذف مفعولي (أَعْطَى، وكَسَى)؛ للدليل[٢]، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ﴾[سورة الليل، الآية: ٥]، أو أحدهما كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٢٩]، ولا يجوز في (ظَنَّ) عند بعض، والصواب جوازه للدليل، فإذا قيل لك مثلًا[٣]: (هَلْ ظَنَنْتَ زَيْدًا صَادِقًا[٤]؟) فتقول: (ظَنَنْتُ)[٥]. والله أعلم.

القول السابع والعشرون: في (ظن) وأخواتها

وهي أفعال القلوب وهي: أربعة عشر فعلًا[٦]، خمسة لليقين، وهي: (عَلِمَ، ورَأَى، وتَعَلَّمْ، ودَرَى، ووَجَدَ). وثمانية للرجحان، وهي: (ظَنَّ، وخَالَ، وحَسِبَ، وعَدَا، وحَجَا، ودَرَى، وجَعَلَ

---

(١) (وركب) ساقطة من (ب).

(٢) (للدليل) ساقطة من (ب).

(٣) (مثلا) زيادة من (ب).

(٤) في (ب): (قائما).

(٥) حذف مفعولي (ظنَّ) لدليل ويسمى اختصارًا جائز إجماعًا، وفي حذف أحدهما اختصارًا خلاف: فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور، وأمَّا حذفهما اقتصارًا، أي: لغير دليل، فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك وعن الأخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقًا، سواء في ذلك أفعال الظن والعلم، واختاره الناظم، وحجتهم في ذلك أن العرب تجري هذه الأفعال مجرى القسم، فتلقاها بما يتلقى به القسم. ينظر: الكتاب ٤٠/١، أوضح المسالك ٥٩/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٤٨٥/١، ومغني اللبيب ٧٧٤، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ٢٨١/١، وشرح ابن عقيل ٥٥/٢، والمقاصد النحوية ٨٧٢/٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٦٦٩/٢، وشرح الأشموني ٣٧٣/١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٧/١، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٤٥، وحاشية الصبان ٤٩/٢.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢٩/٢، ٣٢، ٣٨، وأسقط (ألفى) من أفعال اليقين في: شرح الأشموني ٣٦٠/١، ٣٦١.

التي بمعنى اعْتَقَدَ، وَهَبْ). وواحد يحتمل الشك واليقين، وهي: (زَعَمَ). فهذه كلها أفعال كما سبق[١] تنصب المبتدأ وخبره مفعولين لها، فتقول: (ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، و(حَسِبْتُ السِّعْرَ رَخِيْصًا)، و(خِلْتُ الهِلَالَ لائِحًا)، و(جَعَلْتُكَ صَاحِبًا)، وقِسْ على الباقي.

وكلُّ ما جاز أن يكون خبرًا للمبتدأ[٤٣] جاز أن يكون مفعولًا ثانيًا لهذه الأفعال، نحو: (ظَنَنْتُ زَيْدًا فِي الدَّارِ)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا عِنْدَكَ)، و(ظَنَنْتُ زَيْدًا يُصَلِّي). والله أعلم.

تنبيه

اعلم أنَّ هذه الأفعال كلها[٢] متصرفة ما عدا: (هَبْ، وتَعَلَّم التي بمعنى: اعْلَمْ)، فما يتصرف منها[٣] يعمل عمل الماضي، وكذا يدخلها الإلغاء[٤]، وهو: ترك العمل لفظًا ومحلًا لا لمانع[٥]، نحو: (زَيْدٌ)، (زَيْدٌ ظَنَنْتُ[٦] قَائِمٌ). والتعليق وهو: ترك العمل لفظًا[٧] لمانع[٨]، لمانع[٨]، نحو: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

---

(١) ينظر القول السادس والعشرون: في الأفعال المتعدية ١٢٣.

(٢) (كلها) زيادة من (ب).

(٣) (منها) ساقطة من (ب).

(٤) تنظر أحكام ظنَّ وأخواتها من حيث الإعمال والإلغاء والتعليق في: التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٤/١، البديع في علم العربية ٤٥٢/١، والمقدمة الجزولية ٧٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٣٠/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٧٢/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٢/١، وشرح ابن الناظم ١٤٥/١، واللمحة في شرح الملحة ٣٣٨/١، والكناش ٣٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٠٦/٤، والتذييل والتكميل ٥/٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٥٨/١، وأوضح المسالك ٤٨/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٤٧٠/١، وشرح ابن عقيل ٤٣/٢.

(٥) الإلغاء: إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣٣٠/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، وشرح ابن الناظم ١٤٦/١، واللمحة في شرح الملحة ٣٣٨/١– ٣٣٩، والكناش ٣٦/٢، والتذييل والتكميل ٧٨/٦.

(٦) في (أ): (طننت).

(٧) (لفظا) زيادة من (ب).

(٨) التعليق: ضرب من الإلغاء، والفرق بن الإلغاء والتعليق، أنَّ الإلغاء إبطال عمل العامل لفظًا وتقديرًا، وتقديرًا، والتعليق إبطال عمله لفظًا لا تقديرًا، فكل تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقًا. ينظر: شرح

وأمَّا (هَبْ وتَعْلَم)، فلا يدخلها إلغاء ولا تعليق.

وأدوات التعليق: (لام) الابتداء، نحو: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، و(لام) القسم، نحو: (ظَنَنْتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ)، و(ما) النافية، نحو: (ظَنَنْتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(إِنْ) النَّافِيَة، نحو:(ظَنَنْتُ إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ)[1] ، وأدوات الاستفهام، نحو: (ظَنَنْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟) و(ظَنَنْتُ هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟) ونحو[2] ذلك[3]. والله أعلم.

القول الثامن والعشرون: في أفعال التحويل

وهي ستة تنصب المبتدأ وخبره وهي: (صَيَّرَ)، نحو: (صَيَّرْتُ الطِّينَ إِبْرِيقًا)[٤٤]، و(وَهَبَ) بمعنى: صَيَّرَ، نحو: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)، أي: صَيَّرَنِي، و(اتَّخَذَ)، كقوله تعالى: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٥]، و(جَعَلَ)، كقوله تعالى: ﴿ وَقَدِمۡنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنۡ عَمَلٖ فَجَعَلۡنَٰهُ هَبَآءٗ مَّنثُورًا ﴾[سورة الفرقان، الآية: ٢٣]، و(تَرَكَ)، كقول الشاعر[4]: [من الوافر]

تَرَكْنَا فِي الـ حَضِيْضِ بَنَاتِ عُوْجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

و(رَدَّ)، كقول القائل[5]: [من الوافر]

المفصل، لابن يعيش ٣٣٠/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٨٨/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٦٠/٢، وشرح ابن الناظم ١٤٦/١، واللمحة في شرح الملحة ٣٣٨/١- ٣٣٩، والكناش ٣٦/٢، والتذييل والتكميل ٧٨/٦.

(١) (وإن النافية، نحو: ظننت إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ) ساقط من (ب).

(٢) في (ب): (غير).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦١٧/٣، والتذييل والتكميل ٢٠٢/٩، ومغني اللبيب ٥٧٦/١، وشرح ابن عقيل ٥١/٢، وهمع الهوامع ١٣٠/٣.

(٤) في (أ): (القائل).

البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣١٠/٢، واللمحة في شرح الملحة ٤٧٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٦٣/١.

(٥) عجز بيت بلا نسبة في: الأضداد، لابن الأنباري ٤٥، والحلل في شرح أبيات الجمل ١١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٤٧/١، ٨٢/٢، وشرح ابن عقيل ٤٢/٢، وشرح الأشموني ٣٦٣/١، وحاشية الصبان ٣٥/٢.

وصدر البيت هو:

وردَّ وُجوهَهُنَّ البيضَ سُودَا

والله أعلم.

القول التاسع والعشرون: في المفعول المطلق

وهو المصدر[١]، وهو: الاسم الذي اشتقت منه الأفعال والصفات[٢]، وحكمه النصب، والناصب له ما تقدمه من فعل، أو وصف، أو مصدر مثله، فالمنصوب بالفعل، كقولك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا)، والمنصوب بالوصف، نحو: (أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيْدًا)، والمنصوب بمثله، نحو: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيْدًا).

وهو ينقسم إلى قسمين: لفظي وهو: ما وافق لفظه لفظ فعله، كـ(قُمْتُ قِيَامًا، وضَرَبْتُ ضَرْبًا)، ومعنوي وهو: ما وافق في المعنى، وخالفه في اللفظ كـ(قُمْتُ وقُوفًا)[٣].

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيْضًا

(١) سُمي بذلك لأنَّ الفعل يصدر عنه, ويسميه سيبويه الحدث والحدثان, وربما سمَّاه الفعل, وينقسم إلى مبهم, نحو: (ضربت ضربًا), وإلى موقَّت, نحو: (ضربتُ ضربةً وضربتين). ينظر: الأصول في النحو ١٥٩/١، واللمع في العربية ٤٨، والمفصل في صنعة الإعراب ٥٥/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٧٢/١.

(٢) وهو رأي البصريين، إذ يرون أنَّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، بينما يرى الكوفيون أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو: (ضرب ضربًا)، و(قام قيامًا)، ولكل منها حجج. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٠/١، وأمالي ابن الحاجب ٤٢٨/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ١٠٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٤٥/٢.

(٣) هو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق بأن يكون من غير لفظه وإن كان معناهما متقاربًا، كما مثل الشيخ، فقيل أنَّ نصبه بالفعل المذكور، وهو مذهب المازني، وقيل أن نصبه بفعل مقدَّر من لفظه، وهو مذهب الجمهور. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٥٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٧٦/١، والكافية في علم النحو ١٨، وشرح ابن الناظم ١٩٧/١، والتذييل والتكميل ١٤٣/٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٤٦/٢، وأوضح المسالك ١٨٨/٢، وشرح قطر الندى، لابن هشام ٢٢٤، وشرح ابن عقيل ١٧٣/٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٤٢٧/٢، وهمع الهوامع ٩٩/٢.

فصل:

اعلم أنَّ المصدر إما أن يكون[٤٥] مؤكِّدا لعامله كـ(قُمْتُ قِيَامًا)، أو مبينا لنوعه: كـ(سِرتُ سَيْرَ زَيدٍ)، أو لعدده: كـ(ضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْن).

فصل آخر:

اعلم أنَّه قد يحذف المصدر، ويقام مقامه أربعة أشياء[1]: أحدها الآلة، نحو: (ضَرَبْتُه

---

(١) أجمل الشيخ القول في النيابة عن المفعول المطلق، ولم يذكر مواضع أخرى ذكرها غيره من النحويين، وتفصيلها هو: المصدر ضربان: مؤكد ومبين.

أمَّا المؤكد, فينوب عنه أحد ثلاثة أشياء:

الأول: مرادفه، نحو: (قعدت جلوسًا).

الثاني: ملاق في الاشتقاق، نحو: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [سورة نوح، الآية: ١٧].

الثالث: اسم مصدر غير علم، نحو: (اغتسلت غُسلًا).

وأمَّا المبين فينوب عنه أحد ثلاثة عشر شيئًا:

الأول: نوع، نحو: (رجع القهقرى).

والثاني: وصف، نحو: ﴿وَٱذۡكُرُواْ رَبَّكُمۡ كَثِيرٗا﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٤١].

والثالث: هيئة، نحو: (يموت الكافر ميتةَ سوء).

والرابع: آلة، نحو: (ضربته سوطًا), وهو مطرد في آلة الفعل دون غيرها, فلا يجوز: (ضربته خشبةً).

والخامس: كل، نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٩]

والسادس: بعض، نحو: (ضَربتُه بعضَ الضربِ).

والسابع: ضمير، نحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدٗا مِّنَ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [سورة المائدة، الآية: ١١٥]

والثامن: اسم الإشارة، نحو: (ضربتُه ذلك الضربِ).

والتاسع: وقت، كقول الأعشى بن قيس: [من الطويل]

أَلَم تَغتَمِضْ عَيْناكَ لَيلَةَ أَرْمَدَا وبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

أي: اغتماض ليلة أرمد, وهو عكس: (فعلته طلوعَ الشمسِ)، إلا أنّه قليل.

والعاشر: (ما) الاستفهامية، نحو: (ما تضربُ زيدًا).

والحادي عشر: (ما) الشرطية، نحو (ما شئتَ فقم).

والثاني عشر: المرادف، نحو: (افرحِ الجذل).

سَوْطًا)، والعدد كـ[1] (ضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْن)، والإشارة، نحو: (ظَنَنْتُ ذَاكَ الظَّنَّ)، وضميره، كقوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] [سورة المائدة، الآية: ١١٥]، وكذا يقام مقامه لفظة (كل، وبعض) مضافين إليه، نحو: (ضَرَبْتُه كُلَّ الضَّرْبِ)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ[3]﴾ [سورة النساء، الآية: ١٢٩]،﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٤٤]. والله أعلم .

قلت: هل يجوز حذف عامله؟

قال: نعم للدليل، وتحت هذا قسمان: الحذف جوازًا ووجوبًا[4]، فمثال حذفه وجوبًا كما إذا وقع عاقبة تفصيل أمر، كقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[سورة محمد، الآية: ٤]، التقدير والله أعلم: فإمَّا تمنون منًّا وإما[5] تفدون فداء، وكذا إن وقع مكررًا، نحو:(زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، ومَحْصُورًا، نحو: (مَا زَيْدٌ إلا سَيْرًا). ففي الحالتين عامله محذوف، والتقدير: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَسِيرُ

والثالث عشر: العدد، نحو: (ضَرَبْتُه ثَلاثِيْنَ ضَرْبَةً).

ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٥٥/١، والبديع في علم العربية ١٢٢/١- ١٢٥، واللباب ٢٦٢/١- ٢٦٦، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٧٤/١- ٢٧٧، وشرح الكافية الشافية ٦٥٣/٢- ٦٥٦، وشرح ابن الناظم ١٩٠/١- ١٩٣، وارتشاف الضرب ١٣٥٣/٢- ١٣٥٩، والتذييل والتكميل ١٣٠/٧- ١٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٤٤/٢- ٦٥٠، وأوضح المسالك ١٨٤/٢- ١٨٦، وشرح قطر الندى ٢٢٤- ٢٢٦، وشرح ابن عقيل ١٦٩/٢- ١٧٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٨١٧/٤- ١٨٣٣، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٤٢٢/٢- ٤٢٨، وشرح الأشموني ٤٦٦/١- ٤٧٢، وهمع الهوامع ٩٥/٢- ١٠٣، وحاشية الصبان ١٥٩/٢- ١٦٨.

(١) في (ب): (نحو).

(٢) التقدير: لا أعذب عذابه.

(٣) (الميل) زيادة من (ب).

(٤) ينظر حذف عامل المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا في: شرح أبيات سيبويه ٢٤/١، والمفصل في صنعة الإعراب ٥٦/١، والمقدمة الجزولية في النحو ٢٧٣، ٢٧٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٧٧/١- ٢٨٠، وأمالي ابن الحاجب ٤٣٠/١، والكافية في علم النحو ١٨، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٨٣/٢، وشرح الكافية الشافية ٦٥٨/٢.

(٥) في (ب): (أو).

سَيْرًا، وزَيْدٌ يَسِيْرُ سَيْرًا، وكذا[٤٦] بعد الاستفهام التوبيخي، نحو: (أَتَوانِيًا[١] وقَدْ عَلَاكَ المَشِيْبُ)، أي: أَتَتَوانا، أو وقع موقع الدعاء للإنسان أو عليه، كقولهم: (سُقْيًا لَه ورَعْيًا)، أي: سَقَاه اللهُ سَقْيًا، ورَعَاه رَعْيًا، وجَدْعًا لَهُ، و(كَيًّا) فِي الدُّعَاء عليه، أي: جَدَعَ اللهُ أَنْفَه جَدْعًا، وكَوَاه كَيًّا.

وأمَّا حَذْفُه جوازًا إذا قيل لك: (كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا؟) فتقول: (ضَرْبَتَيْن)، و(أَيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟) فتقول: (سَيْرَ زَيْدٍ)، وإن[٢] شئت قلت: (ضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْنِ)، و(سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ)، وإن شئت حذفته كما سبق. والله أعلم.

القول الثلاثون: في المفعول له

وهو المفعول لأجله[٣]، والشروط المجوزة لنصبه[٤] أربعة[٥]:

---

(١) في (أ): (اتونيا).

(٢) في (ب): (فإن).

(٣) قال سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر: ((فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك: (عِشْرونَ دِرْهَمًا).
وذلك قولك: (فعلتُ ذاك حذار الشر)، و(فعلت ذاك مخافة فلان، وادخار فلان)))، الكتاب ٣٦٧/١.

(٤) في (ب): (نصبه).

(٥) جميع ما اشترطوا له خمسة أمور:
١- أن يكون مصدرًا، فلا يجوز: (جئتك السمن والعسل) وهو رأي الجمهور، وأجاز يونس مستدلًا بقولهم: (أما العبيدَ فذو عبيد) بمعنى: مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره سيبويه.
٢- أن يكون قلبيًا كالرغبة، فلا يجوز: (جئتك قراءة للعلم) ولا (قتلا للكافر) قاله ابن الخباز وغيره، وأجاز أبو علي الفارسي، كقولك: (جئتك ضربَ زيدًا) أي: لتضرب زيدًا.
٣- أن يكون علَّة: عرضًا كان كرغبة، أو غير عرض، كـ(قعد عن الحرب جبنًا).
٤- أن يتحد بالمعلل به وقتًا، فلا يجوز: (تأهبت السفر)، قاله الأعلم والمتأخرون.
٥- أن يتحد بالمعلل به فاعلًا، فلا يجوز: (جئتك محبتك إياي)، قاله المتأخرون أيضًا، وخالفهم ابن خروف.
ومتى فقد المعلل شرطًا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط، أن يجر بحرف التعليل. ينظر: أوضح المسالك ١٩٧/٢، وشرح الأشموني ٤٨١/١، وشرح التصريح على التوضيح ٥٠٩/١.

أحدها: أن يكون لفظه لفظ مصدر.

الثاني: أن يكون يصلح جوابًا لـ(ما)[1] الاستفهامية.

الثالث: أن يكون مفهما للتعليل.

الرابع: أن يتحد مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن وجدت هذه الشروط جاز نصبه كما سبق، والناصب له ما تقدمه من الفعل الذي يفعله[2] فاعل المفعول له، نحو: (ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيبًا لَه)، ومثله[٤٧]: (جِئْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْروفِك)، ونحو: (قُمْتُ إِجْلَالًا لَكَ)، ألا ترى أنه إذا قيل لك: (لِمَ ضَرَبْتَ ابْنَكَ؟) فتقول: (لِتَأْدِيبِه)، ويجوز أيضًا جرّه بالحرف كما مثلنا مع استكمال الشروط. والله أعلم.

القول الحادي والثلاثون: في المفعول معه

وهو الاسم الواقع بعد (واو) بمعنى: مع[3]، وحكمه النصب، والناصب له ما تقدمه من فعل وشبهه، وقيل: الناصب له الواو[4]، والأول أصح، فالمنصوب بالفعل، نحو: (سِرْتُ والنِّيْلَ)،

---

(١) في (ب): (لم).

(٢) في (ب): (فعله).

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٨٣/١، واللباب ٢٧٩/١، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٩٩، وشرح الكافية الشافية ٦٨٧/٢، وشرح ابن الناظم ٢٠٤/١، واللمحة في شرح الملحة ٣٦٧/١، وارتشاف الضرب ٤٨٣/٣، والتذييل والتكميل ٩٩/٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٦٦٣/٢، وأوضح المسالك ٢١٢/٢.

والمفعول معه هو: الذي يشاركه الفاعل وبلابسه فيه. ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٦٥/١.

وهو كل ما فعلت معه فعلًا. ينظر: اللمع في العربية ٦٠.

وهو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظًا أو معنى. ينظر: الكافية في علم النحو ٢٣.

(٤) ذهب البصريون إلّا الأخفش إلى أنَّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو، وذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: (استوى الماءُ والخشبةَ)، و(جاءَ البردُ والطَّيَالِسَةَ)، وذهب الأَخْفَش إلى أنَّما بعد الواو ينتصب بانتصاب (مع) في نحو: (جئتُ مَعَه)، وذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: ولابَسَ الخشبَةَ، وما

و(شَخْصًا ذَا سِعَةٍ)[1]، ونحو: (جِئْتُ وزَيْدًا)، و(جَاءَ البَرْدُ والجَبَابَا)، والمنصوب بشبه الفعل، نحو: (أَنَا سَائِرٌ والطَّرِيْقَ)، و(يُعْجِبُنِي سَيْرُكَ والطَّرِيقَ). والله أعلم.

القول الثاني والثلاثون: في المفعول فيه

وهو المسمى ظرفًا[2]، وهو ينقسم إلى قسمين: ظرف زمان، وظرف مكان[3]، والكلُّ منصوب بإضمار (في) باطّراد، كقول ابن مالك[4]: [من الرجز]

الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنا في باطِّراد: كهُنا امكثْ أزمُنا

أشبه ذلك؛ لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، ولكل منها حجج، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٩/١.

(١) أي: سرت وشخصًا ذا سعة، ينظر: التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ٤٧.

(٢) المفعول فيه. تسمية الكوفيين، أمَّا الظرف فتسمية البصريين، ويعترض الكوفيون على تسمية البصريين، بأن الظرف في اللغة هو: الوعاء المتناهي الأقطار، وليس اسم الزمان والمكان كذلك.

والظرف: ما ضُمِّنَ معنى (في) باطِّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه. ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥١٥.

وهو ما فعل فيه فعل مذكور لفظًا أو تقديرًا من زمان أو مكان. ينظر: شرح الحدود في النحو، للأبذي ٩٦.

وهو ما ذكر فضلة لأجل أمر وقع فيه، من اسم زمان أو اسم مكان. ينظر: شرح كتاب الحدود النحوية للفاكهي ٢٢٠.

(٣) ظرفا الزمان والمكان، كلاهما منقسم إلى مبهم وموقت، ومستعمل اسمًا وظرفًا، ومستعمل ظرفًا لا غير، فالمبهم نحو: (الحين والوقت والجهات الست)، والموقت نحو: (اليوم والليلة والسوق والدار). والمستعمل اسمًا وظرفًا ما جاز أن تعتقب عليه العوامل، والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب, نحو قولك: (سرنا ذات مرة, وبكرةً, وسحرَ, وسحيرًا, وضحًى, وعشاءً, وعشيةً, وعتمةً, ومساءً) إذا أردت: سحرًا بعينه, وضحى يومك, وعشيته, وعشاءه, وعتمة ليلتك, ومساءها, ومثله (عند, وسوى, وسواء). ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٢٢/١.

(٤) البيت من ألفيته ورد في: ألفية ابن مالك ٣٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٠٩/١، ٦٥٧/٢، شرح ابن عقيل ١٩١/٢، شرح الأشموني ٤٨٥/١، شرح التصريح على التوضيح ٥١٨/١، حاشية الصبان ١٨٤/٢.

فظرف الزمان، نحو: (أَزْمِنًا، وحَوْلًا، وعَامًا، وشَهْرًا[٤٨]، وجُمْعَةً، ويَومًا، وسَحَرًا، وسَاعَةً، وعَشِيَّةً، وغُدْوَةً، ودَقِيْقَةً[١]، ولَمْحَةً، وأَحْيَانًا[٢])، وغير ذلك.

وظرف المكان: كـ(هُنَا، والجهات الست، وهي: فَوْقَ، وتَحْتَ، ويَمِيْنًا، وشِمَالًا، وخَلْفَ، وقُدَّامَ، وحُذَاءَ، وتِجَاهَ، وتِلْقَاءَ، وعِنْدَ، ولَدُنْ، وأَسْفَلَ، وغُلْوَةً، وبريد)، ونحو[٣] ذلك.

فصل

قد سبق أن الظرف منصوب بإضمار (في)، فإن لم يصلح تقدير (في)، فهو كغيره، تارة يأتي مبتدأ، نحو: (يَوْمُ الجُمُعَةِ يَوْمٌ مُبَارَكٌ) وتارة فاعلًا، نحو: (أَقْبَلَ يَومُ الجُمُعَةِ)، و(ارْتَفَعَ مَكَانُكَ)، وتارة مفعولًا به، نحو: (فَضَّلَ اللهُ شَهْرَ رَمَضَانَ)، وتارة مجرورًا بالحرف، نحو: (خَرَجْتُ فِي يَوْمِ الجُمُعَةِ)، هذا حكم ما يتصرف منه، وأما ما لزم النصب على الظرفية، فحكمه النصب دائمًا، نحو: (سَحَرَانِ)، أردت به سَحَرَ يوم بعينه، ونحو: (عِنْدَ) فإنها لا تجر إلا بـ(مِنْ)، وكذا (لَدُنْ)، والعامل فيه ما تقدمه من فعل، وشبهه[٤].

قلت: هل يجوز حذف عامله؟

قال: نعم، إن دلَّ دليل، وتحت هذا قسمان: الحذف جوازًا ووجوبًا[٥]، فمثال حذفه جوازًا إذا قيل[٤٩] لك: (مَتَى صُمْتَ؟) فتقول: (يَوْمَ الجُمْعَةِ)، والوجوب إذا وقع خبرا للمبتدأ وناسخه، نحو: (زَيْدٌ عِنْدَكَ)، و(إِنَّ زَيْدًا عِنْدَكَ)، و(كَانَ زَيْدٌ عِنْدَكَ)، أو صفة، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ

---

(١) (دقيقة) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب): (أحيانا ولمحة).

(٣) في (ب): (غير).

(٤) ناصب الظرف هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، سواء كان اللفظ الدال فعلًا، أم اسم فعل، أم وصفًا، أم مصدرًا. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٧٢/١، وشرح الكافية الشافية ٦٨٤/٢، واللمحة في شرح الملحة ٤٥٣/١.

(٥) لم يذكر الشيخ حذف العامل إذا كان مشتغلًا عنه كـ(يوم الخميس صُمْت فيه)، فـ(يوم الخميس) منصوب بفعل محذوف وجوبًا يفسره (صمت) المذكور، والتقدير: صمت يوم صمت فيه. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٤٥٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٨/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٢٢/١، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٥٦.

عِنْدَكَ)، أو حالًا، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ عِنْدَكَ)، أو صلة، نحو: (جَاءَ الذي عِنْدَكَ) ففي[1] كلِّ الوجوه يصح أن تقدِّره اسمًا، أو[2] فعلًا إلا في الصلة، فيجب أن يكون العامل فعلًا تقديره: جَاءَ الذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ[3]. والله أعلم.

القول الثالث والثلاثون: في التمييز

التمييز[4] هو: الاسم المنصوب[5] المبين لما انْبَهَمَ من الذَّوات بمعنى (من) الواقع بعد تمام الكلام[6]، وشرطه أن يكون نكرة[7] منصوبًا، والتمييز هو التفسير[8]، ويقع غالبًا بعد أربعة أربعة أشياء: بعد العدد[9]، كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [سورة يوسف، الآية: ٤]،

---

(١) في (ب): (في وفي).

(٢) في (ب): (و).

(٣) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٤٣٥/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٥٣/١، وأوضح المسالك ٢٠٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٩٣/٢، وشرح الأشموني ٤٨٦/١، وشرح التصريح على التوضيح ٥٢١/١، وهمع الهوامع ١٤٥/٢، ودليل الطالبين لكلام النحويين ٥٦/١، وضياء السالك إلى أوضح المسالك ١٥٧/٢.

(٤) سمّي تمييزًا وتفسيرًا، لأن المراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس في جملة أو مفرد؛ وذلك نحو: أن تخبر بخبر، أو تذكر لفظًا يحتمل وجوهًا، فيتردد المخاطَب فيها، فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبيينًا للغرض. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣٦/٢، واللمحة في شرح الملحة ٤٠١/١.

(٥) (المنصوب) زيادة من (ب).

(٦) ينظر: الآجرومية ١٩، وشرح قطر الندى ٢٣٧، والحدود في علم النحو ٤٧٦.

(٧) ذهب البصريون على اشتراط تنكير التمييز، وأجاز الكوفيون وابن الطراوة أن يكون معرفة. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٧٢٧/٢، وهمع الهوامع ٣٤٤/٢.

(٨) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٩٣/١، والبديع في علم العربية ٢٠٣/١، واللباب ١٨٥/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٥/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٧٩/٢، وشرح ابن الناظم ٢٥٠/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٠١/١، والآجرومية ١٩، وارتشاف الضرب ١٦٢١/٤، والتذييل والتكميل ٢٠٥/٩، وشرح ابن عقيل ٢٨٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٣٥٣/٥، وشرح الأشموني ٤٦/٢، وهمع الهوامع ٣٣٦/٢، وحاشية الصبان ٢٨٨/٢.

(٩) تختلف أصول تمييز العدد باختلاف العدد، فإذا كان العدد من (ثلاثة إلى عشرة) وجب جرُّ تمييزه بإضافة العدد إليه، والغالب في هذا التمييز المجرور أن يكون جمعًا، والعدد من (أحد عشر إلى تسع

ونحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [سورة ص، الأية: ٢٣]، وبعد الكيل، نحو: (عِنْدِي جَرْيٌ[١] بُرًّا)، والوزن، نحو: (عِنْدِي مَنٌّ[٢] تَمْرًا)، والذرع، نحو: (عِنْدِي ذِرَاعٌ ثَوْبًا)، ويجوز جره بـ(مِنْ)، إلا العدد والمحول عن الفاعل[٣]، فلا تقول: (عِنْدِي عِشْرُونَ مِنْ[٥٠] دِرْهَمٍ)، ولا (تَصَبَّبَ مِنْ زَيْدٍ عَرَقٌ)، فتقول: (عِنْدِي مَنٌّ مِنْ تَمْرٍ)، و(ذِرَاعٌ مِنْ ثَوْبٍ)، و(جَرْيٌ مِنْ بُرٍّ)، وتجوز إضافته أيضًا، نحو: (عِنْدِي مَنُّ تَمْرٍ)، و(ذِرَاعُ ثَوْبٍ)، و(جَرْيُ بُرٍّ)، وتارة يأتي محولًا عن فاعل، نحو: (تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا)، و(تَفَقَّأَ بَكْرٌ شَحْمًا)، و﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [سورة مريم، الآية: ٤]، أي: تَصَبَّبَ عَرَقُ زَيْدٍ، وتَفَقَّأَ شَحْمُ بَكْرٍ، ونحو ذلك، وتارة محولًا عن مبتدأ، وهو الواقع بعد أفعل التفضيل، نحو: (أَنَا أَطْهَرُ مِنْكَ ثَوْبًا)، و(أَحْسَنُ خُلُقًا)، أي: ثَوْبِي أَطْهَرُ مِنْ ثَوْبِكَ، وخُلُقِي أَحْسَنُ مِنْ خُلُقِكَ، وتارة محولًا عن مفعول، نحو: (غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَرًا)، أي: غَرَسْتُ شَجَرَ الأَرْضِ، وتارة يقع بعد فعل التعجب، نحو: و﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[سورة الرعد، الآية: ٤٣]، (للهِ دَرُّكَ فَارِسًا)، وتارة يقع بعد (نِعْمَ، وبِئْسَ)، نحو: (نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ[٤])، و(بِئْسَ رَجُلًا عَمْرٌو)، ففاعل (نِعْمَ وبِئْسَ) ضمير مُفَسَّرٌ بنكرة، وهو التمييز، ولا يجوز الجمع بين الفاعل والتمييز بعد (نِعْمَ وبِئْسَ)، وهو مذهب[٥١] سيبويه فيما روي عنه، وقد أجازه

وتسعين) وجب نصب تمييزه، وأن يكون مفردًا، و(المائة والمائتان والمئات والألف والألوف) وجب أن يكون التمييز فيها مفردًا مجرورًا. ينظر: همع الهوامع ٣٤٦/٢.

(١) مصطلح محلِّي يقصد به المكيال الذي يكال به الحب ونحوه، وهو عشر كيلات بالمكيال.

(٢) المَنُّ، لُغَة في (المَنَا)، الذي يوزن به، وجمعه: أَمْنان. ينظر: تهذيب اللغة ٣٣٩/١٥ (مَنَّ).

والمَنُّ: القَطْعُ، ويقال النقص. ينظر: الصحاح ٢٢٠٧/٦ (مَنَنَ).

والمَنُّ: لُغَةٌ في المَنَا الذي يُوزَنُ به. الجَوْهَرِيُّ: والمَنُّ المَنَا، وهو رِطْلَانِ، والجمع: أَمْنانٌ، وجمع المَنَا: أَمْناءٌ. ابنُ سِيدَه: المَنُّ كَيْلٌ أو مِيزَانٌ، والجمع: أَمْنانٌ. ينظر: لسان العرب ٤١٨/١٣، ٤١٩ (مَنَّ)، وتاج العروس ١٩٧/٣٦ (مَنَنَ).

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٣٠١/٢.

(٤) في (أ): (نعم زيد رجلًا).

غيره[1] مستدلًا بقول الشاعر[2]: [من الوافر]

تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أَبِيكَ فِينا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

والله أعلم.

القول[3] الرابع والثلاثون: في الحال

الحال هو: الوصف المنتصب[4] المشتق[5] بعد تمام الكلام المبين هيئة الفاعل، أو المفعول

---

(١) اختلف النحويون في جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في (نِعْمَ وأخواتها)، فأجاز المبرِّد وابن السرَّاج والفارسي أن يُجمع بينهما، ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقًا، وقيل: إن أفاد معنى زائدًا جاز، وإلَّا فلا. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣٩٦/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩١٤/٢، وأوضح المسالك ٢٤٤/٣، وشرح ابن عقيل ١٦٣/٣.

(٢) البيت لجرير في: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري ٢٩٢/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣٢٠/١، والخصائص ٨٤/١، والمحكم والمحيط الأعظم ٩٨/٩، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٦٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ١٣٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٩٦/٤، ولسان العرب ١٩٨/٣، وخزانة الأدب ٣٩٦/٩، ٣٩٩/٩، ولم أجده في ديوانه.

(٣) في (أ): (الباب).

(٤) اخْتلفوا من أي باب نصب الحال، فقيل: نصب المفعول به، وقيل نصب الشبيه بالمفعول به، وهو الأرجح، وقيل: نصب الظروف؛ لأن الحال يقع فيه الفعل إذ المجيء في وقت الضحك أو الإسراع مثلًا، فأشبهت ظرف الزمان. ينظر: همع الهوامع ٢٩٤/٢.

(٥) تأتي الحال جامدة مؤوّلة بالمشتق في أربع مسائل:

١- أن تكون دالة على سعر؛ نحو: (بِعْهُ مُدًّا بدرهم).

٢- أن تكون دالة على ترتيب؛ نحو: (ادخلوا رجُلاً رجُلا).

٣- أن تكون دالة على مُفَاعَلَة؛ نحو: (بعته يَدًا بيد).

٤- أن تكون دالة على تشبيه؛ نحو (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا).

وتأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في تسع حالات:

١- أنْ تكون الحال مقدرًا قبلها مضاف؛ كقول بعض العرب: (وقع المصْطَرِعَان عِدْلَيْ عير) أي: مثل عدلي عير.

به[1]، ومن شرطه[2] أن يكون نكرة[3]، فإن جاء ما ظاهره معرفة أُوِّل بنكرة، كقولهم: (أَرْسَلَهَا العِرَاكَ)، أي: مُعْتَرِكَة، و(جَاءَ زَيْدٌ وحْدَهُ)، أي: مُنْفَرِدًا، ومن شرطه أن يكون صاحبه معرفة،

٢- أنْ تكون الحال موصوفة؛ نحو: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [سورة يوسف، الأية: ٢].

٣- أن تكون الحال دالة على عدد؛ نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [سورة الأعراف، الآية: ١٤٢]

٤- أن تكون الحال دالة على طَوْرٍ فيه تفصيل؛ نحو: (هذا بُسْرًا أطيبُ منه رُطَبًا).

٥- أن تكون الحال نوعًا من صاحبها؛ نحو: (هذا مالك ذهبًا).

٦- أن تكون الحال فرعًا لصاحبها؛ نحو: (هذا حديدك خاتمًا).

٧- أن تكون الحال أصلًا لصاحبها؛ نحو: (هذا خاتمك حديدًا).

٨- أن تكون الحال دالة على تقسيم؛ نحو:(أقسّم المال عليهم أثلاثًا أو أَخْماسًا).

٩- أن تكون الحال دالة على تفصيل على غيره؛ نحو: (أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً).

ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٢٤/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٠/٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٧/١، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٣٧٧/١، وأوضح المسالك ٢٥٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٧٢/١، وهمع الهوامع ٢٩٤/٢.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢٩٢/١، واللمع في العربية ٦٢، والبديع في علم العربية ١٨٣/١، والمقدمة الجزولية ٨٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣/٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٠٨، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٢٦/٢، وشرح ابن الناظم ٢٢٧/١، واللمحة في شرح الملحة ٣٧٥/١، والكناش ١٨١/١، وارتشاف الضرب ١٥٥٧/٣، والتذييل والتكميل ٥/٩، وأوضح المسالك ٢٤٩/٢، وشرح قطر الندى ٢٣٤، وإرشاد السالك ٤٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٢٤٣/٢.

(٢) في (ب): (شروطه).

(٣) تكون الحال نكرة لثلاثة أوجه:

أحدها: أنَّها في المعنى خبر ثانٍ، ألا ترى أنَّ قولك: (جَاءَ زيدٌ رَاكِبًا) قد تضمَّن الإخبار بمجيء (زيد) وبركوبه حال مجيئه، والأصل في الخبر التنكير.

الثانِي: أنَّ الحال جواب من قال: (كَيفَ جَاءَ؟)، و (كَيفَ) سؤال عن نكرة.

الثالث: أنَّ الحال صفة للفعل في المعنى لأنَّ قولك: (جَاءَ زيد رَاكِبًا) يُفِيد أنَّ مجيئه على هيئة مخصوصة والفعل نكرة فصفته نكرة. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٤/١، وأيضًا ينظر تفصيل تنكير الحال في: همع الهوامع ٣٠١/٢، وشرح الأشموني ٨/٢.

فلا يجيء نكرة إلا بمسوغ[1]، وهو أن يسبقها نفي[2]، كقول القائل[3]: [من السريع]

مَا حُمَّ مِن مَوتٍ حِمَى وَاقِيَا

أو نهي، كقول القائل[4]: [من الكامل]

لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

أو استفهام، كقول القائل[5]: [من البسيط]

يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟

أو توصف كقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴾[سورة الدخان، الآية: ٤]، أو تخصص بإضافة، كقوله[٥٢] تعالى: ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴾ [سورة فصلت، الآية: ١٠].

---

(١) تنظر مسوغات جعل صاحب الحال نكرة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٣١/٢، وشرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢، وأوضح المسالك ٢٥٩/٢.

(٢) (وهو أن يسبقها نفي) زيادة من (ب).

(٣) في (ب): (كقوله).

والشاهد صدر بيت بلا نسبة في: شرح ابن عقيل ٢٦٠/٢، وشرح الأشموني ١٢/٢، وحاشية الصبان ٢٦١/٢.

وعجزه:

وَلاَ تَرَى مِن أَحَدٍ بَاقِيَا

(٤) في (ب): (كقوله).

البيت لقطري بن الفجاءة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٩٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٨٧/١، ومعجم القواعد العربية ٢٧١/١.

(٥) في (ب): (كقوله).

البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٣٢/٢، واللمحة في شرح الملحة ٣٩١/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٠٣/٢، ١٦٧٥/٣، وأوضح المسالك ٢٦٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٦١/٢، وشرح شذور الذهب ٤٥٩/٢، وشرح الأشموني ١٣/٢.

ومن شرطه أن يكون منصوبًا كما سبق، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا)، فـ(رَاكِبًا) حال من (زَيْدٍ).

والعامل[1] فيه لفظي وهو (جَاءَ)، وقد يعمل فيه اسم الإشارة، كقولك: (هَذَا زَيْدٌ رَاكِبًا)، بمعنى (أَشِيْرُ إلى زَيْدٍ)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعۡلِي شَيۡخًا﴾ [سورة هود، الآية: ٧٢]، والظرف والجار والمجرور، كقولك: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَاعِدًا)، و(عِنْدَكَ عَمْرٌو[2] قَائِمًا)، بمعنى: اسْتَقَرَّ، فيكون هنا العامل الفعل المقدر، والله أعلم، والتمني، كقولك: (لَيْتَ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدًا).

ولا يجوز تقديمه على عامله المعنوي، وندر في الجار والمجرور، نحو: (سَعِيْدٌ مُسْتَقِرًا فِي هَجَرْ)، والله أعلم.

فصل

اعلم أنَّ نوعًا من المصادر ما يقع موقع الحال[3]، كقولك: (جَاءَ زَيْدٌ رَكضًا)، و(أَقْبَلَ الأَمِيْرُ سَعْيًا)، فـ(رَكْضًا، وسَعْيًا) مصدران واقعان موقع الحال، أي: رَاكِضًا وسَاعِيًا.

فصل

اعلم أنَّ الحال، والخبر، والصفة الأصل فيهما الإفراد، وقد تجيء الجملة واقعة[٥٣] موقع الحال، ولا بدَّ لها من رابط، وهي: إمَّا أن تكون فعلية فعلها ماضٍ مثبتة أو منفية أو مضارع أو اسمية، فإن كان فعلها مضارعًا، فلا تربط إلَّا بالضمير، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ)، وإن كان فعلها ماضيًا جاز أن تربط بالضمير والواو معًا، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ ومَا قَامَ أَبُوهُ)، أو (وقَدْ قَامَ أَبُوهُ)، وكذا إن كانت اسمية، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ ويَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ). والله أعلم.

---

(١) العامل في الحال الفعل، أو ما هو جار مجرى الفعل من الأسماء، أو شيئًا في معنى الفعل كما مثَّل الشيخ. ينظر: اللمع في العربية ٦٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٨/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٦/٢.

(٢) في (ب): (زيد).

(٣) ينظر ورود الحال مصدرًا في: همع الهوامع ٢٩٨/٢.

فصل آخر

اعلم أنَّ عامل الحال قد يحذف جوازًا ووجوبًا، فمثال حذفه جوازًا[1]: إذا قيل لك: (كَيْفَ جِئْتَ؟) فتقول: (رَاكِبًا)، ومثال حذفه وجوبًا[2]، كقولك: (بِعْتُه بِدِرْهَمٍ فَصَاعِدًا)، و(تَصَدَّقْتُ بِدِرْهِمٍ فَسَافِلًا)، أي: عَلَا[3] الدِّرْهَمُ صَاعِدًا، وانْحَطَّ الدِّرْهَمُ سَافِلًا.

قلت: هل يجوز تقديم الحال على عاملها؟

---

(١) ويُحذف جوازًا في غير هذا، في المواضع الآتية:

١- الدليل الحالي كقولك لقاصد السفر: (راشدًا)، أي: تسافر راشدًا، وقولك للقادم من حج: (مأجورًا)، أي: رجعت مأجورًا.

٢- الدليل المقالي، كأن تقع في جواب استفهام كما مثَّل الشيخ.

٣- جواب نفي، نحو: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾ [سورة القيامة، الآية: ٤]، أي: نجمعها قادرين.

٤- جواب شرط نحو: ﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗاۖ ﴾[سورة البقرة، الآية: ٢٣٩]، أي: فصَلُّوا رجالًا.

ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٦١٤/١.

(٢) ويُحذف وجوبًا في غير هذا، في المواضع الآتية:

١- الحال المؤكدة لمضمون جملة؛ نحو: (زيدٌ أبوك عَطُوفًا) .

٢- الحال النائبة مناب الخبر؛ نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) .

٣- أن تدل الحال على توبيخ؛ نحو: (أقائمًا وقد قعد النّاس؟) أي: أتوجد؟ و (أتميميًّا مرّة وقيسيًّا أُخرى؟) أي: أتتحول؟.

٤- وسماعًا في غير ذلك؛ نحو: (هنيئًا لك) أي: ثبت لك الخير هنيئًا، أو أهنأك هنيئًا.

ينظر: حاشية الملحة في شرح الملحة ٤٠٠/١، وأوضح المسالك ٢٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٦١٤/١.

(٣) في (ب): (فعلا).

قال: نعم. إذا كان متصرفًا، كقولك: (رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ)[١]، و(مُسْرِعًا زَيْدٌ رَاحِلٌ)، ونحو ذلك[٢]. والله أعلم.

القول الخامس والثلاثون: في الاستثناء

اعلم أنَّ الاستثناء[٥٤][٣] له أدوات بعضها حروف: كـ(إلَّا، وحَاشَا[٤]، وخَلَا)[٥] ، وبعضها أسماء: كـ(غَيْر، وسِوَى[٦])، وبعضها أفعال[٧]: كـ(لَيْسَ، وعَدَا، وخَلَا) إذا اتصلت بها ما[٨]

---

(١) ذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر، وذهب الكوفيون إلى عدم جواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: (راكبًا جاء زيد)، ويجوز مع المضمر، نحو: (راكبًا جئتُ).

ينظر: الأصول في النحو ٢١٥/١، واللمع في العربية ٦٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٣/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٨٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢٨٩/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٨/٢، واللمحة في شرح الملحة ٣٧٩/١، وهمع الهوامع ٣٠٩/٢.

(٢) (ونحو ذلك) ساقط من (ب).

(٣) معنى الاستثناء أن تخرج شيئًا مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره، ويكون المخرج تحقيقًا، أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(إلَّا)، أو ما بمعناها بشرط الفائدة، ينظر: اللمع في العربية ٦٦، وتسهيل الفوائد ١٠١، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٧/١.

(٤) ذهب البصريون إلى أنه حرف جرٍّ، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنه فعل وحرف، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات، تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٢٦/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥١٠/٤، وحاشية أوضح المسالك ٢٢١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٥٣٨/١.

(٥) زاد بعضهم (سِوى، وسُوى، وسَواء)، ينظر: المقدمة الجزولية في النحو ٢١٥، والآجرومية ٢٠. و(سِواء) ينظر: أوضح المسالك ٢٢١/٢.

(٦) ذهب البصريون إلى أن (سِوى) لا تكون إلا ظرفًا. وذهب الكوفيون إلى أنها تكون اسمًا وتكون ظرفًا. تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٣٩/١.

(٧) زاد بعضهم في الأفعال (لا يكون)، ينظر: الكتاب ٣٠٩/٢، والمقتضب ٣٩١/٤، والمقدمة الجزولية في النحو ٢١٥. وزاد آخرون (حاشا)، ينظر: اللمع في العربية ٦٦.

(٨) في (ب): (بهما).

المصدرية[1].

والمستثنى لا يخلو إما أن يكون من كلام تام موجب؛ أي: لم يسبقه نفي أو يشبهه، أو من كلام تام غير موجب، وهو المسبوق بنفي أو شبهه، أو من كلام لا تام ولا موجب، ويسمى الاستثناء المفرغ، وسيأتي ذلك مفصلا إن شاء الله.

فصل[2]

فإذا استثنيت من كلام تام موجب نصب المستثنى[3] سواء كان المستثنى متصلًا، أو منقطعًا، والفرق بينهما أن المتصل أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، والمنقطع أن يكون ليس من جنسه. فتقول في المتصل: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا)، و(رَأَيْتُ القَوْمَ إِلَّا زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بالقَوْمِ إِلَّا زَيْدًا)، والمنقطع: (جَاءَ القَوْمُ إِلَّا بَعِيْرًا).

وأمَّا المستثنى بـ(غير)، فتقول: (قَامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ) بنصب (غَيْر)، و(رَأَيْتُ القَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ)، و(مَرَرْتُ بالقَوْمِ[٥٥] غَيْرَ زَيْدٍ)، ويكون ما بعد (غير) مجرورًا بالإضافة أبدًا، وتقول: في التام غير الموجب، (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ)، فـ(زَيْدٌ) بدل من (أحد)، و(إلا زيدًا) بالنصب على الاستثناء، و(مَا مَرَرْتُ بأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٍ) على البدلية، و(إِلَّا زَيْدًا) بالنصب على الاستثناء، و(مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا) على كلا الوجهين.

---

(١) (خلا، وحاشا) العاريتان من (ما) مترددتان بين الحروف والأفعال، في: المقدمة الجزولية في النحو ٢١٥.

(٢) من قوله: (... وإن شئت الزموا الصلاة والله أعلم) إلى هنا ساقط من (ب).

(٣) ذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسُّط (إلَّا). واختلف مذهب الكوفيين فيه، فذهب بعضهم إلى أنَّ العامل فيه (إلَّا)، ووافقهم أبو العباس محمد بن يزيد المُبَرِّد، وأبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين، وذهب الفَرَّاء ومن تابعه من الكوفيين، وهو المشهور من مذهبهم، إلى أنَّ (إلَّا) مركبة من (إنَّ ولا)، ثم خففت (إنَّ) وأدغمت في (لا)، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنَّ)، وعطفوا بها في النَّفي اعتبارًا بـ(لا)، وحكي عن الكسائي أنَّه قال: إنما نصب المستثنى؛ لأن تأويله: (قَامَ القُومُ إِلَّا أن زيدًا لم يَقُم)، وحكي عنه أيضًا أنه قال: ينتصب المستثنى لأنَّه مشبه بالمفعول، تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٢/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٦٤/٢، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٤٦٤/١.

وأمَّا المنقطع فهو منصوب لا غير[١]، كان من كلام تام موجب أو غير موجب، فتقول: (قَامَ القَوْمُ إِلَّا حِمَارًا)، و(مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارًا).

وإذا كان من كلام غير تام ولا موجب[٢]، فهو على حسب العوامل، فتقول: (مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ)، فـ(زَيْدٌ) فاعل، و(مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا)، فهو مفعول به، و(مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِزَيْدٍ)، فهو مَجْرُورٌ بالحرف، فلم يفد الاستثناء إلا نفي القيام عن غير زيد، وكذا الضرب والمرور.

وأمَّا الاستثناء بـ(خلا، وحاشا)، فسيأتي[٣] في حروف الجر إن شاء الله أنَّها تجرُّ ما بعدها.

وأمَّا المستثنى بـ(ليس) فهو منصوب على أنَّه خبرها[٥٦]، كقولك: (قَامَ القَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا)، فـ(زَيْدًا) خبر (ليس) واسمها ضمير يعود إلى (القوم)، أي: لَيْسَ بَعْضُهُم زَيْدًا.

والمنصوب بـ(ما عدا، وما خلا) فهو مفعول به، كقولك: (جَاءَ القَوْمُ مَا عَدَا زَيْدًا، ومَا خَلَا عَمْرًا)، فـ(زيدٌ، وعمرٌو) مفعولان، وفاعل (ما عدا، وما خلا) ضمير يعود إلى (القوم). والله أعلم.

فصل

اعلم أنّه إذا تقدَّم المستثنى على المستثنى منه[٤] وجب نصب المستثنى مطلقًا، فتقول: (قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ)، و(مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا القَوْمُ)، ومنه قول الشاعر[٥]:[من الطويل]

---

(١) وقد يجوز البدل وإن لم يكن الثاني من جنس الأول فتقول: (ما بالدَّارِ أحدٌ إِلَّاوَتَدٌ) وذلك في لغة بني تميم. ينظر: اللمع في العربية ٦٧.

(٢) ويسمى المُفرَّغ وهو: أن يكون المخرج منه مقدرًا في قوة المنطوق به، نحو: (ما قام إلاَّ زيدٌ). والتقدير: ما قام أحدٌ إلَّازيدٌ. ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٤٥٩/١.

(٣) ينظر: القول الثامن والثلاثون: في حروف الجر ١٤٧.

(٤) إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجبًا أو غير موجب، فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى كما مثَّل الشيخ. وقد روي رفعه، فتقول: (ما قامَ إِلَّا زيدٌ القومُ)، وقد نقل ابن هشام عن سيبويه قوله : حدثني يونس أنَّ قومًا يوثق بعربيتهم يقولون: (مالي إِلَّا أخوك ناصرٌ)، وأعربوا الثاني بدلًا من الأول على القلب لهذا السبب. ينظر: شرح ابن عقيل ٢١٦/٢- ٢١٧.

(٥) البيت للكميت بن زيد الأسدي في: شرح أبيات سيبويه ١٣٣/٢، واللمع في العربية ٦٨، ومجمل اللغة ٥٠٤/١، ومقاييس اللغة ١٩١/٣ (شَعِبَ)، والحور العين ١٧٩، وشمس العلوم ٨٩٩/٢، والإنصاف في

فَمَا لِيَ إِلَّاآلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

وأجاز بعضهم رفعه كقوله: (مَا لِي إِلَّا أَخُوْكَ نَاصِرٌ). والله أعلم.

القول السادس والثلاثون: في التعجب

اعلم أنَّه يصلح للتعجب صيغتان: صيغة على وزن (أَفْعَلَ)، وصيغة على وزن (أَفْعِلْ). كقولك: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا)، و(أَحْسِنْ بِهِ)، قال الله تعالى: ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [سورة مريم، الآية: ٣٨]، ﴿ فَمَآأَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾[سورة البقرة، الآية: ٧٥] فـ(مَا) اسم تام مرفوع المحل بالابتداء، و(أَصْبَرَ)[٥٧] فعل ماض، وفاعله ضمير يعود إلى (مَا)، و(زَيْدًا) مفعول به، والجملة خبر (مَا)، وأما (أَحْسِنْ) ففعل أمر معناه التعجب، وفاعله مجرور بالباء[(١)]. والله أعلم.

مسائل الخلاف ٢٢٣/١، وبغية الطلب في تاريخ حلب ٣٠٢٢/٧، وخزانة الأدب ٣١٩/٤، ١٣٨/٩، وشرح ديوان المتنبي، للعكبري ٢٣٢/٢، واللمحة في شرح الملحة ٤٦٨/١، وجواهر الأدب ١٥٣/٢، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ٢٤٨/٢.

(١) ما أَفْعَلَه، نحو: (ما أَحْسَنَ زيدا)، فـ(ما) أجمعوا على اسميتها؛ لأن في (أحسن) ضميرا يعود عليها، وأنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها، ونقل ابن هشام عن سيبويه قاله: هي نكرة تامة، بمعنى: شيء، وابتدئ بها؛ لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبر؛ فموضعه رفع، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة، بمعنى: (الذي)، وما بعدها صلة فلا موضع له، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة، فمحله رفع؛ وعليهما: فالخبر محذوف وجوبًا، أي: شيء عظيم.

وأمَّا (أَفْعَل) كـ(أَحْسَن) فقال البصريون والكسائي: فعل؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية؛ نحو: (ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى)، ففتحته بناء كالفتحة في: (ضرب) (زيدٌ ضَرَبَ عمرًا)، وما بعده مفعول به، وقال الكوفيون: اسم؛ لقولهم: (ما أحيسنه)؛ ففتحته إعراب؛ كالفتحة في (زيدٌ عندك)؛ لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي نصبه، و(أحسن) هو في المعنى وصف لـ(زيد)؛ لا لضمير (ما)، و(زيد) مشبه بالمفعول به.

أَفْعِلْ به؛ نحو: (أحسن بزيد)، أجمعوا على فعلية (أَفْعِلْ)، وقال البصريون: لفظه لفظ الأمر، ومعناه: الخبر؛ وهو في الأصل: فعل ماض على صيغة (أَفْعَل) بمعنى: صار ذا كذا، كـ(أَغَدَّ البَعِيرُ)؛ أي: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به، كـ(امْرُرْ بزيدٍ)، وقال الفرَّاء، والزَّجَّاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن

فصل

اعلم أنَّ فعل التعجب[1] لا يصلح إلا من فعل ثلاثي متصرف قابل للمفاضلة لم يكن الوصف منه على (أَفْعَل فَعْلَاء)، نحو: (أَحْمَر)[2]، غير مبنى للمجهول، نحو: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا إِذْ خَطَا)، و(مَا أَحَدَّ سَيْفَه)، ونحو ذلك[3]. والله أعلم.

خروف: لفظه ومعناه الأمر؛ وفيه ضمير، والباء للتعدية، وقال ابن كيسان: الضمير للحسن، وقال غيره: للمخاطب، وإنما التزم إفراده؛ لأنَّه كلام جرى مجرى المثل. ينظر: الكناش ٥١/٢، والتذييل والتكميل ١٧٥/١٠، وأوضح المسالك ٢٢٥/٣- ٢٢٩، وإرشاد السالك ٥٥٩/١- ٥٦٣، وحاشية الصبان ٢٢/٣.

(١) ذهب البصريون إلى أن (أَفْعَلَ) في التعجب، نحو: (ما أَحْسَنَ زيدًا) فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. وذهب الكوفيون إلى أنه اسم،. تنظر هذه المسألة وحججهم في: المنصف ٣١٥/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٨٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨٩٢/٢.

(٢) ذهب البصريون إلى جواز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة، من بين سائر الألوان، فتقول: (هذا الثوبُ ما أَبْيَضَهُ)، و(هذا الشَّعرُ ما أَسْوَدَهُ). وذهب الكوفيون إلى أن ذلك يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان، تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٠/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٢٩٢/١، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٧/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤١٧/٤.

(٣) شروط ما يُبنى منه فعلا التعجب هي:

أحدها: أن يكون فعلًا فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال (ما أجلفه)، ولا (ما أحمره)؛ وشذَّ (ما أذرع المرأة)؛ أي: ما أخف يدها في الغزل، بنوه من قولهم: (امرأة ذراع)؛ ومثله (ما أقمنه)، و(ما أجدره بكذا).

الثاني: أن يكون ثلاثيًّا؛ فلا يبنيان من (دحرج وضَارَبَ واستخرج) إلّا (أفعل)؛ فقيل: يجوز مطلقًا، وقيل: يمتنع مطلقًا، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل؛ نحو: (ما أظلم الليل) و(ما أقفر هذا المكان)؛ وشذَّ على هذين القولين: (ما أعطاه للدراهم) و(ما أولاه للمعروف)، وعلى كل قول (ما أتقاه)، و(ما أملأَ القربة)؛ لأنَّهما من (اتقى وامتلأت)، و(ما أخصره)؛ لأنه من (اختصر)، وفيه شذوذ آخر.

الثالث: أن يكون متصرفًا؛ فلا يبنيان من نحو: (نعم وبئس)، أجازوا (ما عساه) من (عسى).

الرابع: أن يكون معناه قابلًا للتفاضل؛ فلا يبنيان من نحو: (فني ومات).

الخامس: أن لا يكون مبنيًا للمفعول؛ فلا يبنيان من نحو: (ضُرِبَ)، وشذَّ

القول السابع والثلاثون: في الإغراء

اعلم أنَّ الإغراء في اللغة الإلصاق[١]، وفي الاصطلاح تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليلزمه[٢]، وألفاظه (دُونَك، وعَلَيْك، وهَاكَ)[٣]، نحو: (دَونَك زَيْدًا)، و(عَلَيْكَ عَمْرًا)، و(هَاكَ الجوابُ)، فـ(زيدًا، وعمرًا) منصوبان بفعل محذوف تقديره: إلزم زيدًا، وخُذِ الجوابَ، كقول الحريري[٤]: [من الرجز]

وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ غَيْرُ مُلْتَبِسْ وَهْوَ بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ فَافْهَمْ وَقِسْ

تَقُولُ لِلطَّالِبِ: خِلًّا بَرّا دُونَك زَيْدًا، وعَلَيْكَ عَمْرا[٥٨]

ولا يجوز إظهاره.

وأمَّا التحذير[٥] فحكمه حكم الإغراء، كقولك: (إيَّاك والأَسدَ). فإياك مفعول بفعل محذوف

(ما أخصره!) من وجهين؛ وبعضهم يستثنى ما كان ملازمًا لصيغة (فُعِلَ) نحو: (عُنِيتُ بِحَاجَتِكَ) و(زُهِيَ عَلَينا) فيجيز: (مَا أَعْنَاهُ بحاجتك) و(مَا أَزْهَاهُ علينا).

السادس: أن يكون تامًا؛ فلا يبنيان من نحو: (كان، وظل، وبات، وصار، وكاد)، وشذَّ: (ما أكونه) من (كان).

السابع: أن يكون مثبتًا؛ فلا يبنيان من منفي؛ سواء كان ملازمًا للنفي؛ نحو: (ما عاج بالدواء)؛ أي: ما انتفع به، أم غير ملازم كـ(ما قام زيد).

الثامن: أن لا يكون وصفه على (أفعل فعلاء)؛ فلا يبنيان من نحو: (عرج، وشهل، وخضر الزرع). ينظر: تسهيل الفوائد ١٣١/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٤٤/٣، وشرح الكافية الشافية ١٠٨٤/٤، واللمحة في شرح الملحة ٥١٦/١، وأوضح المسالك ٢٣٥/٣، وشرح ابن عقيل ١٥٣/٣.

(١) ينظر: الصحاح ٢٤٤٥/٦ (غرا)، ولسان العرب ١٢١/١٥ (غرا)، والقاموس المحيط ١٣١٧/١ (غرا).

(٢) ينظر هذا التعريف في: أوضح المسالك ٧٥/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٧٩/٢.

(٣) هناك ألفاظ أخرى في الإغراء لم يذكرها الشيخ وهي: (رويدك، وعندك، وشأنك)، ينظر: الجمل في النحو ٨٢، وعلل النحو ٣٥٦، واللمحة في شرح الملحة ٥٢٧/٢.

(٤) البيتان في: ملحة الإعراب ٤٧، واللمحة في شرح الملحة ٥٢٧/٢.

(٥) التحذير: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ(إياك) أو ما جرى مجراه. كقولك: (إياك والشر).

تقديره[1]: احْذَر إِيَّاكَ[2].

وأمَّا التكرار فيجب فيه حذف الفعل أيضًا، كقولك: (الصَّلاةَ الصَّلاةَ)، (الأَسَدَ الأَسَدَ)، تقديره: الزمُوا الصلاةَ، احْذَرُوا الأَسَدَ، فالتكرار قام مقام الفعل، فإن لم يتكرر جاز إضمار الفعل وإظهاره، كقولك: (الصَّلاةَ)، وإن شئت: (الزمُوا الصَّلاةَ). والله أعلم.

فإنْ حذَّرتَ مؤنثًا أو مثنّى، أو مجموعًا قلت: (إيَّاكِ والشرَّ)، و(إيَّاكما والشرَّ)، و(إيَّاكم) و(إيَّاكُنَّ). ينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٧٧/٣.

(١) ذكر الشيخ ثمانية عشر حرفًا.

اختلف في تقدير المحذوف، فقيل بعد (إيَّاك)؛ لأنه لو قُدِّر قبله لاتصل به، فيلزم تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وذلك خاص بأفعال القلوب وما أُلحق بها، وقيل: كان الأصل: (اتقِ نفسَك)، فلمَّا حذف الفعل استغني عن النفس وانفصل الضمير. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٣/٣.

(٢) اختلف في إعراب ما بعد الواو. فقيل: هو معطوف على إيَّاك، والتقدير: اتقِ نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك. وهذا مذهب الكثير، منهم السيرافي واختاره ابن عصفور.

ولكن كيف جاز عطفه على إياك وهما مختلفان في الحكم؛ لأن الأول محذر والثّاني محذر منه؟

لا يلزم اشتراك المعطوف والمعطوف عليه إلّا في المعنى الذي كان إعرابه بسببه، والتقدير السابق يوضح ذلك.

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل، واختار ابن مالك مذهبًا ثالثًا، وهو أن الثاني معطوف عطف مفرد لا على التقدير الأول، بل على تقدير: اتقِ تلاقي نفسك والأسد، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا شك في أنّ هذا أقلّ تكلفًا فكان أولى. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٣/٣- ١١٥٤.

القول الثامن والثلاثون: في حروف الجر

فالجرُّ عبارة البصريين، والخفض عبارة الكوفيين[١]، وجملتها سبعة عشر حرفًا[٢]، وهي: (مِنْ، وإلى، وفِي، وحَتَّى، وعَلَى، وعَنْ، ومُذْ، ومُنْذُ، واللَّامُ، والكَافُ، والبَاءُ، ورُبَّ، وحَاشَا، وخَلَا، ولَوْلَا عند سيبويه[٣])، وحروف القسم، وهي: (الباء، والواو، والتاء)، فهذه الحروف تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: لا يجرُّ إلا الظاهر، وهي: (حتّى، ومُذْ، ومُنْذُ، ورُبَّ، وباء القَسم[٤])[٥]،

---

(١) إنما سمَّاه البصريون الجر؛ لأنّها تعمل الجر فيما بعدها ظاهرًا أو مقدرًا أو محليًا كما قيل: حروف النصب، والجزم لذلك، أو لأنّها تجر معاني الأفعال وشبهها وتوصلها إلى ما تجره، وإنَّما سمَّاها الكوفيون الخفض؛ لأنَّ اللسان ينخفض أي: يستفل طرفه عند النطق بالكسرة، وتسمى عندهم أيضًا حروف الإضافة؛ لأنّها تضيف معاني الأفعال وتربطها بما بعدها، وحروف الصفات؛ لأنّها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١٢٣/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٥٢/١، وحاشية أوضح المسالك ٣/٣، والحدود في علم النحو ٤٣١، وشرح التصريح على التوضيح ٦٣٠/١، وهمع الهوامع ٤١٣/٢.

(٢) زيدت (عدا، كي، لعلّ، متى) ينظر: شرح الكافية الشافية ٧٨٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٣٨/٢، وأوضح المسالك ٣ / ٤، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٢٤٩، وشرح الأشموني ٥٩/٢.

(٣) قال سيبويه: ((هذا باب ما يكون مضمرًا فيه الاسم متحولًا عن حاله إذا أُظهِر بعده الاسم، وذلك (لولاك ولولاي)، إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرتَ رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس، لقلت: (لولا أنت). ولكنّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا، والدليل على ذلك أنّ (الياء، والكاف) لا تكونان علامة مضمر مرفوع، وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس)) الكتاب ٢/ ٣٧٣- ٣٧٦، وينظر: حاشية أمالي ابن الحاجب ٤٨٨/٢، والجنى الداني في حروف المعاني ٦٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٤٠/٢، وشرح الأشموني ١١٩/٢.

(٤) في (ب) بزيادة (وحاشا).

أقول: إنما لم أذكرها في المتن؛ لأنه سيذكرها بعد قليل مما جاز فيها جرّ المضمر.

(٥) لم يقتصر الحروف على ما ذكر الشيخ، إذ زاد النحويون الحروف (الكاف، الواو، التّا، لعلّ، كي، متى) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٧٤١/٢، وشرح الأشموني ٦٥/٢. و(الواو، التّا، الكاف) في: شرح قطر النّدى وبل الصدى ٢٥٢.

فتقول[1]: في جرِّها الظاهر (خَرَجْتُ[٥٩] مِنَ الدَّارِ إلى المَسْجِدِ)، و(سَأَلْتُ عَنْ زَيْدٍ)، ونحو ذلك. وتقول في المضمر: (منك، وعنك، وإليك، وعليك، وفيك، وبك، ولك[2]، وحاشاك)، وتقول في القَسَم: (بِكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا).

وقِسْمٌ لا يجرُّ إلا المضمر، وهي: (لَوْلَا)، نحو: (لَوْلَاكَ، ولَوْلَاهُ، ولَوْلَايَ).

فصل

اعلم أنَّ (مُذْ، ومُنْذُ)، لا يجران إلَّا أسماء الزمان[3]، نحو: (مَا رَأَيْتُه مُذْ يَوْمِنَا)، و(مُنْذُ يَوْمِ الجُمُعَةِ)، فإذا جَرَّتِ الماضي فهي بمعنى: (مِنْ)، وإنْ جَرَّتِ الحاضر فهي بمعنى: (فِي)[4].

وأمَّا (رُبَّ)[5] هي لا تجرُّ إلا النكرة، وشرطها: أنْ تكون في صدر الكلام، ويجوز حذفها بعد

بعد

---

(١) أقول: الذي يبدو لي أنَّ في النص سقطًا، إذ ذكر في الحد الحروف التي تختص بجرّ الظاهر، وذكر بعده الأمثلة على الحروف التي تجرّ الظاهر والمضمر، ومما يؤيد ما ذهبت إليه أنَّه ذكر (تقسم إلى ثلاثة أقسام) ولم يذكر سوى قسمين.

(٢) في (ب): (لك وبك).

(٣) في (ب): (الزمن).

(٤) تنظر (منذ، ومذ) في: المقدمة الجزولية في النحو ١٣٤، ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٤٤١، وشرح ابن عقيل ١١/٣.

(٥) يستعمل الحرف (رُبَّ) للشيء القليل، في: الكتاب ٤٢٧/١، والمقتضب ٤٨/٢، والأصول في النحو ٤١٦/١- ٤٢١، واللمع في العربية ٧٤، والمفصل في صنعة الإعراب ٢٨٢/١، حروف المعاني والصفات ١٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨١/٤، واللمحة في شرح الملحة ٢٥٦/١.

ورُبَّ حرف عند البصريين وحججهم، أحدها: أنَّ معناها في غيرها فكانت حرفًا كسائر أخواتها، والثاني: أنَّ ما بعدها مجرور أبدًا ولا معنى للإضافة فيها فتعيَّن أنَّ تكون حرف جر، والثالث: أنَّها تتعلق أبدًا بفعل وهذا حكم حرف الجر. وهي اسمٌ عند الكوفيِّين، وحججهم، أحدها: أنَّه أخبر عنها فقالوا: (من الكامل)

ورُبَّ قتل عَار

فرفع (عار) يدلُّ أنَّه خبر عنها، والثاني: أنَّها لو كانت حرف جر لظهر الفعل الذي تعدّيه ولا يظهر أبدًا، والثالث: أنَّها نقيضة (كَمْ)، و(كم) اسم، فما يقابله اسم يدلُّ عليه أنَّها جاءت للتكثير كـ(كم). ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٣/١- ٣٦٤.

الواو، والفاء، وبل[1].

وأمَّا واو القَسَمِ فتجرُّ[2] اسم الجلالة وغيره، كقوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [سورة الشمس، الآية: ١].

وأمَّا باؤه فتجرُّ الظاهر والمضمر كما سبق[3].

وأمَّا تاؤه فلا تجرُّ إلا اسم الجلالة[4]، وسمع جرِّها لـ(رَبِّ) مضافًا إلى الكعبة[5]، نحو: (تَرَبِّ الكعبةِ)[6]. والله أعلم.

القول التاسع والثلاثون: في الإضافة

وهي: عبارة عن ضمِّ اسم إلى اسم لقصد تعريفه أو تخصيصه[1]، فيسمى الأول مضافًا، والثاني مضافًا إليه[٦٠]، فالأول يعرب بما يستحقه من الإعراب، ويزال منه من نون تلحقه

---

(١) ذهب البصريون إلى أنَّ (واو رُبَّ) لا تعمل، وإنَّما العمل لـ(رُبَّ) مقدرة، وذهب الكوفيون إلى أنَّ (واو رُبَّ) تعمل في النكرة الخفض بنفسها وإليه ذهب المُبَرِّد من البصريين،، تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٣١١/١، اللباب في علل البناء والإعراب ٣٦٥/١.

(٢) في (ب): (فيجر).

(٣) ينظر: القول الثامن والثلاثون: في حروف الجر ١٤٧.

(٤) التَّاء بدل من الواو هنا كما أبدلت في قولهم: (تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة)، ولمَّا كانت بدلًا عن بدل اختصَّت باسم الله تعالى خاصة لضعفها؛ لأنَّه أكثر في باب القسم. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٣٨٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٧٥/١.

(٥) من النحاة من جوز دخول التاء على (رَبِّ) مضافًا إلى (الكعبة) أو إلى ياء المتكلم، فيقال: (تَرَبِّي لأفعلن)، ومنهم من حكى دخولها على (الرحمن)، فيقال: (تَالرَّحْمَنِ)، ومنهم من حكى دخولها على (حياتك)، فيقال: (تَحَيَاتِكَ)، وكل ذلك قليل أو نادر، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٣٨٣/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٨٩/٤– ٤٩٢، وشرح الكافية الشافية ٧٩٢/٢، والجنى الداني في حروف المعاني ٥٧.

(٦) (نحو: ترب الكعبة) زيادة من (ب).

كنون المثنى والجمع، ومن تنوين يلحق آخر الاسم[٢]، نحو: (جَاءَ غُلامُ زَيْدٍ)، و(غُلامَا زَيْدٍ)، و(بَنُوهُ)، و(رَأَيْتُ غُلَامَهُ)، و(فَرَسَيْهِ[٣])، و(بَنِيْهِ)، و(مَرَرْتُ بِغُلَامِهُ)، و(فَرَسَيْهِ)، و(بَنِيْهِ).

ثم الإضافة تنقسم إلى قسمين: محضة[٤] وغير محضة[٥].

فالمحضة إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، والمصدر، كقولك: (أَنَا ضَارِبُ زَيْدٍ أَمْسِ)، و(يُعْجِبُنِي[٦] مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيْدًا).

وغير المحضة إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، واسم المفعول، والصفة المشبهة. فمثال اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال: (أَنَا ضَارِبُ زَيْدٍ الآنَ أَو

---

(١) وهي: نسبة شيء إلى شيء بواسطة حرف الجر لفظًا أو تقديرًا مرادًا، في: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢١٦.

وهي: امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا أو تخصيصًا، في: معجم التعريفات للجرجاني ٢٧.

(٢) وذلك أنّ النون عوض من الحركة والتنوين، والتنوين لا يثبت مع الإضافة، في: شرح المفصل، لابن يعيش ١٩٤/٣.

(٣) في (أ): (فرسه).

(٤) تنقسم الإضافة المحضة على قسمين: أحدهما: تفيد ضم اسم إلى اسم هو غيره، وهي بمعنى اللَّام، نحو قولك: (هَذَا غلامُ زيدٍ) أي: غُلَام لَهُ، و(هَذِه دَارُ عبدِ الله) أي: دار له، والآخر: يفيد ضم اسم إلى اسم هو بعضه، وهي بمعنى من، نحو قولك: (هَذَا ثوبُ خَزٍّ) والثوب بعض الخَزّ، أي: ثوب من خَزّ. و(هَذِه جُبَّةُ صُوفٍ)، أي: جبة من صوف. ينظر: اللمع في العربية ٨٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٨٨/١.

(٥) وزاد ثالثة, وهي الشبيه بالمحضة، ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٥٥/١، وحاشية أوضح المسالك ٩٠/٣. وينظر تعريف المحضة وغير المحضة في: المقدمة الجزولية في النحو ١٣١، واللمحة في شرح الملحة ٢٧٤/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٨٧/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٤٢٢، وشرح ابن عقيل ٤٤/٣.

(٦) في (ب): (عجبت).

غَدًا)، ومثال اسم المفعول: (زَيْدٌ مَشْكُورُ العَمَلِ)، ومثال الصفة المشبهة[1]: (زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهِ).

تنبيه

اعلم أنَّ بعض الأسماء لا تضاف إلا إلى مضمر[2] كـ(وَحْدَكَ، ولَبَيْكَ، وسَعْدَيْكَ، ودَوَالَيْكَ).

قلت: أخبرني عن الأسماء الملازمة للإضافة.

قال هي: (سبحان)، و(ذو) التي بمعنى: (صاحب)، و(مع)، وفيها لغتان[٦١]: الفتح، وهو أفصح[3]، والسكون[4]، و(عِنْدَ)، و(لَدُنْ)، و(أُولُو)، و(أُولَاتُ)، و(سَائِرُ)، و(كُلّ)، و(كِلْتَا[5])، و(كِلْتَا[5])، والجهات الست، وهي: (فَوْقَ، وتَحْتَ، ويَمِينَ، وشِمَالَ، وخَلْفَ، وأَمَامَ)، و(لَعَمْرُ اللهِ)، و(بَيْنَ النَّاسِ)، و(وسَط) بفتح السين، و(أيّ) إذا وقعت صفة، أو حالًا، نحو: (مَرَرْتُ

---

(١) (المشبهة) زيادة من (ب).

(٢) زعم يونس أنَّ (لبيك) مفرد، وأنَّه في الأصل (لبى) على (فعلى) فقلبت ألفه ياء في الإضافة كانقلاب ألف (لدى)، و(إلى)، و(على). وقال سيبويه: بل هو مثنى لأنَّه لو كان مفردًا جاريًا مجرى (لدى)، و(إلى)، و(على) لم تنقلب ألفه إلا مع المضمر، كما لا تنقلب ألف (لدى)، و(إلى)، و(على) إلا معه.
وفي وجود ياء (لبيك) مع الظاهر دليل على مخالفتها ياء (لديك)، و(إليك)، و(عليك). ينظر: الكتاب ٣٥٢/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٥١، وشرح الكافية الشافية ٩٣١/٢.
و(لبى، ودوالى، وسعدى) فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى المضمر, فتقول: (لبيك، وسعديك، ودواليك)، ونحوها: (حنانيك، وهذاذيك، وحجازيك، وحذاريك)، في: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٨٠٠/٢.

(٣) في (ب): (وهي الفصحى).

(٤) (مع) عند الجمهور عينها مفتوحة معربة، وتبنى على السكون في لغة ربيعة وتميم، في: المقاصد النحوية ١٣٤٧/٣، وينظر: الكتاب ٢٨٦/٣، وشرح كتاب سيبويه ٥٥/٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٤٣/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٤١/٢، ومغني اللبيب ٤٣٩، وتمهيد القواعد ٢٠١٠/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٧١٤/١، وهمع الهوامع ٢٢٨/٢.

(٥) في (ب): (وكل، وأولات، وسائر، وكلا، وكلتا).

بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيِّ فَتًى)، و(شِبْه)، و(شَبِيه)، و(نَظِير)، و(شَطْر[1])، ونحو ذلك.

قلت: أخبرني عن الأسماء التي تضاف إلى الجملة جوازًا ووجوبًا.

قال: أمَّا التي تضاف إلى الجملة وجوبًا[2] (حَيْثُ)، و(إِذَا)، و(إِذْ)، فـ(حَيْثُ، وإِذْ)[3] يضافان إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية، كقولك: (اجْلِسْ حَيْثُ يَجْلِسُ زَيْدٌ)، و(حَيْثُ زَيْدٌ جَالِس)، و(أَجِيء إِذْ يَقُومُ زَيْدٌ)، و(إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، ويجوز حذف الجملة بعد (إِذْ)، ويعوَّض عنها التنوين، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [سورة الواقعة، الآية: ٨٤].

وأمَّا (إِذَا) فلا تضاف إلا إلى جملة فعلية[4]، كقولك: (أَجِيء إِذَا جَاءَ زَيْدٌ).

والذي يضاف إلى الجملة جوازًا ما كان معناه كـ(إذا)، تقول: (أَقْصُدُكَ يَوْمَ يَقْدَمُ زَيْدٌ)[٦٢]، و(وَقْتَ يَقْدَمُ الحَاجُ)، و(عَامَ تُثْمِرُ النَّخْلَةُ[5])، ونحو[6] ذلك. والله أعلم.

القول الأربعون: في المنادى

اعلم أنَّ أحرف النداء خمسة[1] وهي: (يا، وأَيَا، وهَيَا، والهمزة، وأَيْ بفتح فسكون)، أما (يا) فهي أُمُّ الأحرف[2]، ولذلك ينادى بها القريب والبعيد، و(أَيَا) و(هَيَا) للبعيد، و(أَيٌّ) للمتوسط، للمتوسط، و(الهمزة) للقريب.

---

(١) في (ب): (وشطر ونظير).

(٢) (وجوبًا) ساقطة من (ب).

(٣) ينظر إضافتها إلى الجملة الفعلية أو الاسمية، وحكمها عند حذف جملتها في: التعليقة على كتاب سيبويه ١٢٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ٨١٥/٢، ٩٣٧، والجنى الداني في حروف المعاني ١٨٧.

(٤) تنظر (إذا) في: شرح المفصل، لابن يعيش ١٨١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٨١٠/٢.

(٥) في (ب) بزيادة: (وزمن ينقضي الحصاد).

(٦) في (ب): (وغير).

والمنادى لا يخلو إمَّا أن يكون معرفة أو نكرة مقصودة، أو نكرة غير مقصودة، أو مضافًا، أو مشبهًا بالمضاف، فإن كان معرفة، والمراد به المفرد من المعارف أو نكرة مقصودة بني على الضم من غير تنوين[٣]، فتقول: (يا زَيْدُ)، و(يَا رَجُلُ).

---

(١) تنظر حروف النداء في: الأصول في النحو ٣٢٩/١، وعلل النحو ٣٤٧، والكافية في علم النحو ٥٤. وزاد بعضهم (وا) في حروف النداء، ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٤١٣/١، والمقدمة الجزولية في النحو ١٨٧، (ولا تقع (وا) إلا في باب الندبة)، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٨/٥.

(٢) أجمعوا على أنَّ (يا) أمّ الأحرف لأنَّها:

١- أكثر أحرف النداء استعمالًا.

٢- أعمّها؛ لاستعمالها في نداء البعيد حقيقة أو حكمًا، والقريب حقيقة أو حكمًا توكيدًا، والمتوسط، ثبت لها ذلك دون سائر أخواتها باستقراء كلام العرب وأساليبهم.

٣- دخولها في جميع أبواب النداء.

٤- انفرادها بباب الاستغاثة.

٥- مشاركتها دون سائر أخواتها (وا) الندبة.

٦- إنَّها هي دون سائر أخواتها ما يقدر في المنادى المحذوفة أداة ندائه، وحذفها شائع كثير حسن جدًا مستعمل في سائر أصناف الكلام.

٧- دخولها دون سائر أخواتها على (أيّها، وأيّتها).

٨- إنَّ القرآن الكريم مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه من أدوات النداء غيرها.

٩- لا ينادى اسم الله تعالى إلا بها.

١٠- هي محل إجماع في هذا الباب وفي عد عدد من أخواتها خلاف.

١١-كونها أصلًا لعدد من أخواتها.

١٢-كثرة استعمالها في غير باب النداء للتنبيه، وهذه مسألة فيها خلاف.

ينظر: الأمهات في الأبواب النحوية ٢٥١- ٢٥٦.

(٣) ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المنادى المعرف المفرد مبني على الضم، وموضعه النصب؛ لأنَّه مفعول، وذهب الكوفيون إلى أنَّه معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفَرَّاء من الكوفيين إلى أنَّه مبني على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول، تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٤/١.

ينظر حكم المفرد والنكرة المقصودة في: الجمل في النحو ١٦١، والكتاب ١٨٢/٢- ١٨٣، والأصول في النحو ٣٣٠/١، والمقدمة الجزولية في النحو ١٨٨.

وإن كان نكرة غير مقصودة فانصبه ونونه، كقول الأعمى: (يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وإن كان مضافًا، أو مشبهًا بالمضاف[1] نصبته[2]، نحو: (يَا عَبْدَ اللهِ)، (يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِيْنَ)، (يَا طَالِعًا جَبَلًا)، (يَا رَاكِبًا جَمَلًا)، (يَا حَسَنًا وَجْهُهُ)، (يَا لَطِيْفًا بِالعِبَادِ).

قلت: هل يجوز حذف حرف النداء؟

قال: نعم. إذا كان المنادى مفردًا[3] علمًا، أو مضافًا[4]، فتقول: (زَيْدُ[٦٣] أَقْبِلْ)، (عَبْدُ اللهِ أُدْنُ مِنِّي)، قال الله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ ﴾[سورة يوسف، الآية: ٢٩]، وأما مع اسم الإشارة ففيه خلاف، والصحيح الجواز لوروده[5]. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ [6]هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٥]، أي: يا هؤلاء[7]، و[8]قول الشاعر[1]:[من الخفيف]

---

(١) في (ب): (مشبها به).

(٢) ينظر: الكتاب ١٨٢/٢، والأصول في النحو ٣٣١/١، ٣٣٢، والمقدمة الجزولية في النحو ١٨٩.

(٣) في (ب) بزيادة: (معرفة).

(٤) تنظر حالات حذف حرف النداء في: علل النحو ٣٤٧، والمقدمة الجزولية في النحو ١٨٨، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٦١/١- ٣٦٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٠/٣.

(٥) اختلف النحويون في حكم هذا الحذف، فذهب البصريون إلى حذف حرف النداء مع اسم الإشارة؛ إلا في ضرورة الشعر. وذهب الكوفيون إلى جواز الحذف، واستدلوا على جواز الحذف بما ورد في السماع؛ وحملوا قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٨٥]؛ فقدَّروا أنَّ (هؤلاء) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف؛ أي: ثم أنتم يا هؤلاء تقتلون أنفسكم؛ غير أنَّ البصريين، زعموا: أنَّ كل ما احتج به الكوفيون ضرورة. ينظر: حاشية أوضح المسالك ١٠/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢، وحاشية الصبان ٢٠١/٣- ٢٠٢.

(٦) في (ب): (هانتم).

(٧) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس ٦٥/١، ومشكل إعراب القرآن، لمكي ١٠٢/١، والنكت في القرآن الكريم ١٤٦، وإعراب القرآن، للأصبهاني ٤٥، وإعراب القرآن، للباقولي ٦٤٨/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٨٦/١، والبرهان في علوم القرآن ٢١٣/٣، والإعراب المحيط ٧٣/٣.

(٨) في (ب): (في).

ذَا ارْعِوَاءِ فَلَيْسَ بَعْدَ اِشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ

وأما مع النكرة المقصودة فأجازه[٢] الكوفيون ومنعه البصريون[٣].

تنبيه

إذا ناديت ما فيه (ال) فتوصل إليه بـ(أيّ) أو[٤] (أيَّة)، فتقول: (يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ)، و(يَا أَيَّتُهَا المَرْأَةُ[٥])، ولا يجوز (يا الرجل) إلا في اسم الجلالة[٦] فيجوز (يا الله)[٧] بقطع الهمزة، ووصلها[٨].

---

(١) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٨٧/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٢/٣، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٣، وشرح الأشموني ١٩/٣، وحاشية الصبان ٢٠٢/٣.

(٢) في (ب): (فأجاز).

(٣) ذهب البصريون إلى وجوب ذكر حرف النداء مع اسم الجنس لمعين، ولا يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر. وذهب الكوفيون إلى جواز حذفه. ينظر: علل النحو ٣٤٧/١- ٣٤٨، والبديع في علم العربية ٣٩٦/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٦٦/١، والكناش ١٧١/١، والتذييل والتكميل ٢٧٤/٢، وتوضيح المقاصد ١٠٥٤/٢، وأوضح المسالك ١٠/٤، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/٣، وشرح الأشموني ١٩/٣- ٢٠، وشرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢- ٢٠٩، وحاشية الصبان ٢٠١/٣.

(٤) في (ب): (و).

(٥) في (ب): (النفس).

(٦) زاد النحويون مواضع أخرى يجوز فيها اجتماع حرف النداء مع (ال)، وهي:

١- الجمل المحكية، نحو: (يا المنطلق زيد)؛ فيمن سمي بذلك.

٢- اسم الجنس المشبه به، كقولك: (يا الخليفة) هيبة.

٣- ضرورة الشعر، كقول الشاعر:

فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ فَرّا إِيَّاكُما أن تُكْسِبَانَا شَرّا

ينظر: علل النحو ٣٤٢، وأوضح المسالك ٢٢/٤- ٢٤.

(٧) (يا الله) ساقطة من (أ).

(٨) اسم الله تعالى نحو: (يا الله)، إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة عن حرف النداء؛ لأنَّ نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنَّما يكون للدليل، وأجازه بعضهم، وعليه قول أمية ابن أبي الصلت الثقفي: [من الطويل]

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أُرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيًا

فائدة

إذا ناديت مثنى أو جمع مذكر سالم[١] بنيته على ما كان يرفع به[٢]، فتقول: (يا زَيْدَانِ)، و(يَا زَيْدُونَ). والله أعلم.

القول الحادي والأربعون: في الترخيم

اعلم أنَّ الترخيم في اللغة: التحسين، والترقيق[٣]، والتليين[٤]، والقطع[٥]، وفي الاصطلاح: حذف آخر[٦] الكلمة جوازًا في حالة النداء[٧] .

أي: يا الله، والمعنى: رضيت رضًا بك ربًّا يا الله، فلن أرى أن أتخذ إلهًا غيرك يا الله.
تقول: يا الله، بإثبات الألفين ألف (يا) وألف (الله)، و(يلله) بحذفهما معًا، و(يا لله) بحذف الثانية فقط وإبقاء الأولى، وعُلِّل جواز نداء الجلالة بأنَّ (ال) لا تفارقها، وهي عوض همزة (إله)، فصارت بذلك كأنَّها من نفس الكلمة، وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء، كما أنَّ الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمّي به قطعت همزته، تقول: (جاءني أُنصر وإضرب)، بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني، ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها، ووجه حذف ألف (يا) أنَّ إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين، ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة. ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢٠٨/٢، ٢٢٣.

(١) في (ب): (المذكر السالم).
(٢) ينظر: الكافية في علم النحو ١٩/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٥٣/١، ٣٩٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٩٣/٣، ١٢٩٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٥٩/٢، وأوضح المسالك ١٢/٤.
(٣) ينظر: الصحاح ١٩٣٠/٥ (رخم)، ومقاييس اللغة ٥٠٠/٢ (رخم)، ومختار الصحاح ١٢٠/١ (رخم)، وتاج العروس ٢٣٨/٣٢ (رخم).
(٤) ينظر: تهذيب اللغة ١٦٣/٧ (رخم)، ولسان العرب ٢٣٤/١٢ (رخم).
(٥) ينظر: الإبانة في اللغة العربية ٢٠٨، والمجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٦٣٨/٢.
(٦) في (ب): (أواخر).
(٧) الترخيم: حذف أواخر الأسماء المفرد تخفيفًا، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفًا، والترخيم لا يكون إلَّافي النداء إلَّا أن يضطر شاعر، وإنَّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم. ينظر: الكتاب ٢٣٩/٢، والأصول في النحو ٣٥٩/١، وتهذيب اللغة ١٦٣/٧ (رخم)، ورسالة الحدود ٧١، ومنازل الحروف ٧١.

فإذا كان في آخره هاء[٦٤] جاز ترخيمه علمًا كان، نحو: (فاطمة)، أو غير علم كـ(جارية)، كان على ثلاثة أحرف أو أكثر[١]، وإن لم يكن به هاء، فلا يرخم إلا بشروط:

أحدها: أن يكون علمًا، فالنكرة لا ترخم[٢] إلا أنَّهم تسامحوا في صاحب، فقالوا: (يا صَاحِ)[٣].

الثاني: أن يكون رباعيًا فأكثر[٤]، فالثلاثي لا يرخم[٥] كـ(زَيْد، وهِنْد).

الثالث: أن لا يكون مركبًا تركيب إضافة[١]، ولا تركيب إسناد[٢].

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٤١/٢، والمقتضب ٢٥٩/٤، ٢٦٠، والأصول في النحو ٣٦١/١، وأوضح المسالك ٥٣/٤، وشرح ابن عقيل ٢٨٩/٣.
وأمَّا ما كان على ثلاثة أحرف مع الهاء، نحو: (يا شا ارْجُني)، و(يا ثُبَ أقبِلي)، إذا أردت: شَاةَ، وثُبةً، ينظر: الكتاب ٢٤١/٢، والأصول في النحو ٣٦٢/١.

(٢) أجاز بعضُالنُّحاة ترخيم النّكرة المقصودة، نحو: (يا غضنفَ) ، في (غَضَنْفَر)، قياسًا على قولهم: (أطرق كرًا)، و(يا صاحِ). ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٦٤١/٢- ٦٤٦، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٣٥/٣، وشرح الأشموني ٦٩/٣، وهمع الهوامع ٨٠/٢، وحاشية الصبان ٢٦٠/٣.
(٣) (يَا صَاحِ أَقْبِلْ) رخَّموا (صاحب) لكثرته في الكلام، ينظر: الكتاب ٢٥٦/٢، والمقتضب ٢٤٣/٤، والأصول في ٣٦٥/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣٥٣، وملحة الإعراب ٥٨، والمفصل في صنعة الإعراب ٧١/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٩/١.
(٤) ذهب البصريون إلى أنَّ ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط. وذهب الكوفيون إلى أنَّ ترخيمه يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده، وذلك نحو قولك في (قِمَطْرٍ): (يا قِمَ) وفي (سِبَطْرٍ): (يا سِبَ) وما أشبه ذلك، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٩٦/١.
(٥) لا يجوز أنْ يُرَّخم الثلاثي مطلقًا؛ لأنَّه أقل الأصول فلم يحتمل الحذف لئلَّا يلحقه الإجحاف به، وقال الكوفيُّون: يجوز، وقال بعضهم: يجوز إذا كان الحرف الثاني متحركًا، نحو: (عُمَر، أَسَد، زُفَر)، ينظر: اللمع في العربية ١١٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٤٥٦/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٧/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٤٢٣/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣١/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٤٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٣٥/٣، وشرح الأشموني ٦٨/٣.

فإذا اجتمعت فيه هذه الشروط جاز ترخيمه كـ(جَعْفَر)، و(عَامِر)، و(زَيْنَب)، فتقول: على لغة من ينتظر، (يَا جَعْفَ) بفتح الفاء، و(يَا عامِ) بكسر الميم، و(يَا زَيْنَ) بفتح النون، وعلى لغة من لا ينتظر، (يا جَعْفُ) بضم الفاء، و(يا عَامُ) بضم الميم، و(يَا زَيْنُ) بضم النون، فتجعل ما بقي كالاسم التام[٣]. والله أعلم.

تنبيه

اعلم أنَّ بعض الأسماء يحذف منه حرفان[٤]، وهو ما كان قبل آخره حرف ليِّن، وهو ما جاء على وزن (فَعْلَان) كـ(عُثْمَان، وسَلْمَان، ومَرْوَان)، أو على وزن (مَفْعُول) كـ(مَنْصُور)، أو

---

(١) ذهب البصريون إلى أنَّ ترخيم المضاف غير جائز، وذهب الكوفيون إلى جوازه، ويُوقِعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه، وذلك نحو قولك: (يا آلَ عامِ) في: (يا آل عامرِ)، و (يا آلَ مالِ) في: (يا آل مالك)، وما أشبه ذلك، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٨٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين ٣٥٤/١، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤٦/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٥٠/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٣٦/٣، وشرح الأشموني ٦٩/٣، وهمع الهوامع ٨١/٢، وحاشية الصبان ٢٦٠/٣.

(٢) منع أكثر النحويين ترخيم المركب إسنادًا كـ(تَأَبَّطَ شَرًّا)، وهو جائز؛ لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال: ((تقول في النسب إلى (تأبَّط شرًّا): (تَأَبَّطِيّ))؛ لأنَّ من العرب من يقول: (يا تأبط)، ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل. ينظر: الكتاب ٢٦٩/٢، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٤٠/٣- ١١٤١، وأوضح المسالك ٥٣/٤، ٥٩، وشرح الأشموني ٧٤/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٠/٢، وهمع الهوامع ٨١/٢، وحاشية الصبان ٢٦٥/٣- ٢٦٦.

(٣) اللغة الأولى يكون المحذوف كالثابت في التقدير، أي: أن يبقى في آخره بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، وأن ينوى ثبوت المحذوف كما مثَّل الشيخ، واللغة الأخرى يجعل ما بقي كأنه اسم برأسه فيعامل بما تعامل به سائر الأسماء، أي: ألَّا ينوي المحذوف؛ فيصير ما بقي كأنّه اسم تامّ؛ فيبنى على الضم لِمَا عَرَض له من النّداء كما مثَّل الشيخ، وتسمي الأولى: لغة من ينتظر، والثانية: لغة من لا ينتظر. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٤٤٨/١، واللمحة في شرح الملحة ٦٣٣/٢، وارتشاف الضرب ٢٢٣٦/٥، وأوضح المسالك ٥٩/٤، وشرح قطر الندى ٢١٤، وشرح ابن عقيل ٢٩٣/٣.

(٤) يرخّم الاسم عند الجمهور بحذف حرفين بشروطٍ؛ وهي:

١ – أن لا يكون الاسم مختومًا بالتّاء.

على وزن (مِفْعِيل) كـ(مِسْكِين)، فيحذف[1] حرف اللين وما بعده، فتقول: (يا عُثْمَ)، و(يا سَلْمَ)، و(يا مَرْوَ)، و(يا مَنْصَ)[٦٥]، و (يا مِسْكَ)[2]. والله أعلم.

القول الثاني والأربعون: في العدد

اعلم أنَّ العدد له أربع مراتب: (آحاد، وأعشار، ومئات، وألوف).

فأمَّا الآحاد فهو من الثلاثة إلى العشرة[3]، فحكمه[1] إثبات التاء في المذكر وحذفها من المؤنث[2]، فتقول: (عِنْدِي ثَلاثَةُ رِجَالٍ)، و(ثَلَاثُ نَاقَاتٍ)، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾ [سورة الحاقة، الآية: ٧]. ولا يضاف إلا إلى جمع.

---

٢ – أن يكون ما قبل الأخير حرف لين ساكنًا، زائدًا، مكمّلًا أربعة أحرف فأكثر؛ وذلك نحو: (عُثْمَان) و(مَنْصُور) و(مسكين)، تقول في التّرخيم: (يا عُثْمَ)، و(يا مَنْصُ)، و(يا مِسْكِ) بحذف حرفين؛ الأخير وما قبْله. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ٣٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٣/٣، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٦٣٦/٢، ٦٣٨، وأوضح المسالك ٥٦/٤، وشرح ابن عقيل ٥٦/٤، وشرح التصريح ٢٥٧/٢، ٢٥٨.

(١) في (ب): (فتحذف).

(٢) زاد بعض النحويين ما جاء على وزن (فِعْلِيْل)، كـ(زِحْلِيْل)، و(قِنْدِيْل)، تقول: (زِحْلُ) و(قِنْدُ) ينظر: اللمع في العربية ١١٦، وشرح الأشموني ٧٢/٣.

(٣) لم يجعل الشيخ العددين (١، ٢) من العدد الآحاد، ولم يذكر شيئًا عنه أو عن أحكامه، بينما فصّل النحويون فيه، ف كان القياس في الواحد والاثنين من الأعداد أن يضافا، فيقال: (عِنْدِي وَاحِدٌ رجالٍ)، و(اثْنَا رِجَالٍ)، كما يقال: (ثَلَاثَةُ رِجَالٍ)، إلَّا أنهم أسقطوا الإضافة من الواحد والاثنين، لأن الواحد ينبئ عن نوعه وعدده، وكذلك الاثنان، كقولك: (جَاءَنِي رجلٌ، ورجلان)، فلمَّا كان لفظ (رجل وَرجلَيْنِ) ينبئ عن العدد والنوع، استغني بلفظ واحد عن لفظين، فهو لم يُضَف (وَاحِد وَاثْنَانِ) إلى مميّز لما فيه من إضافة الشَّيء إلى نفسه، كقولك: (أثنا رجلَيْنِ) ولأنَّ قولك: (رجل ورجلان) يدلّ على الكميَّة والجنس، وليس كذلك (رجال) لأنَّه يقع على القليل والكثير، فيضاف العدد إليه فتعلم الكميَّة بالمضاف والجنس بالمضاف إليه. ينظر: علل النحو ٤٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٢٠/١.

وإذا ثنيت الواحد زدت الألف في الرفع، والياء في الجرّ والنّصب.

والثانية: النون وحركتها الكسر، وكان حقها أن تكون ساكنة ولكنها حركت لالتقاء الساكنين وكسرت على حقيقة ما يقع في الساكنين إذا التقيا، وذلك قولك: (هما المُسْلِمَانِ) و(رَأَيْت الْمُسلمَيْنِ)، فأما سيبويه فيزعم

وأمَّا الأعشار فحكمها إثبات التاء في المؤنث جريًا على القاعدة، وحذفها من المذكر، فتقول: (عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا)، و(ثَلَاثَ عَشْرَةَ نَاقَةً[٣])، فتبني الجزأين على الفتح، ويكون مميزه مفردًا.

وكذا (عشرون) وبابه إلى (التسعين)[٤] لا يكون مميزه إلا مفردًا. قال الله تعالى: ﴿هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [سورة ص، الآية: ٢٣]. ولكن تذكر أولًا (النَّيْفَ)، ثم تأتي بعده بالأعشار[٥].

وأمَّا (اثنا عشر) فحكمه حكم المثنى، فتقول: (عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)، و(رَأَيْتُ اثْنَي عَشَرَ رَجُلًا)، و(مَرَرْتُ باثْنَي عَشَرَ رَجُلًا)، بلا (تاء)، وتقول: (عِنْدِي اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً[٦])، وإن شئت (ثِنْتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً[٧]) بكسر المثلثة، و(رَأَيْتُ اثْنَتَي عَشْرَةَ[٦٦] امْرَأَةً)، و(مَرَرْتُ باثْنَتَي عَشْرَةَ[٨] امْرَأَةً)، وأمَّا (الشين) فتسكنها في المؤنث، وتفتحها في المذكر، ويجوز كسرها في

أنَّ الألف حرف الإعراب، وكذلك الياء في الخفض والنصب، وكان الجرمي يزعم أنَّ الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه، وكان يزعم أنَّ انقلابها هو الإعراب وكان غيرهما يزعم أنَّ الألف والياء هما الإعراب. ينظر: المقتضب ١٥٣/٢- ١٥٥.

(١) في (ب): (فحكمها).

(٢) ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، واللمع في العربية ١٦٣، والعدد في اللغة ٢٣، وملحة الإعراب ٧٣، والمقدمة الجزولية في النحو ١٧٠، وشرح الكافية الشافية ١٦٦٣/٣، شرح قطر الندى ٣١٠، وشرح ابن عقيل ٦٧/٤.

(٣) في (ب): (امرأة).

(٤) تسمى هذه الأعداد (ألفاظ العقود)

(٥) ذهب البصريون إلى جواز إضافة النَّيِّف إلى العشرة. وذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك، نحو: (خَمْسَةَ عَشَرٍ). تنظر حججهم في: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١.

(٦) في (ب): (امرأة).

(٧) في (ب): (امرأة).

(٨) (عشرة) زيادة من (ب).

المؤنث، وهو مذهب بني تميم[1]، ولا يضاف الألف، والمائة إلَّا إلى مفرد، فتقول: (عِنْدِي مَائَةُ دِرْهَمٍ)، و(أَلْفُ دِرْهَمٍ[2]).

(١) في لغة بني تميم تكسر الشين من (عَشِرَة)، كأنَّما قلت: إحدى نَبِقَة، وفي لغة أهل الحجاز بسكون الشين من (عَشْرَة)، كأنَّما قلت: إحدى تَمْرَة. ينظر: الكتاب ٥٥٧/٣، والأصول في النحو ٤٢٤/٢.

(٢) في (ب): (ألف درهم، ومائة ألف).

تنبيه

اعلم أنَّه يجوز أن يصاغ من (الآحاد) فاعلًا وفاعله، فتقول: (حَادٍ وحَادِيَةٍ)، و(ثَانٍ وثَانِيَةٍ)، و(ثَالِثٍ وثَالِثَةٍ إلى عَاشِرٍ وعَاشِرَةٍ)[1]. والله أعلم.

القول الثالث والأربعون: في التوابع

وهي جمع: (تابع)، وهو ما تبع ما قبله في الإعراب[2]، والتوابع أربعة أشياء: العطف، والتوكيد، والبدل، والصفة، فأمَّا العطف فهو ينقسم إلى قسمين: عطف بيان، وعطف نسق.

---

(١) ينظر اشتقاق اسم الفاعل من لفظ (اثنين وعشرة) وما بينهما، في: الكتاب ٥٦٠/٣، والأصول في النحو ٤٢٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦٨٥/٣، وشرح ابن عقيل ٧٩/٤، وشرح التصريح على التوضيح ٤٦٥/٢.

(٢) التوابع وهي: الجارية على إعراب الأول، في: منازل الحروف ٦٨.

وهي: الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها، في: المفصل في صنعة الإعراب ١٤٣/١.

وهي: الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى ثَوانٍ: فروع في استحقاق الإعراب، لأنّهم لم تكن المقصود، وإنَّما هي من لوازم الأول كالتَّتِمَّة له، في: شرح المفصل، لابن يعيش ٢١٨/٢، وينظر: أمالي ابن الحاجب ٨٠/١، ٥٥٠/٢، والكافية في علم النحو ٢٩، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٧/٢، والكناش ٢٢٣/١، وأوضح المسالك ٢٦٩/٣، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٥٤٩/١، وشرح قطر الندى ٢٨٣، وشرح ابن عقيل ١٩٠/٣.

فأمَّا عطف البيان[1] فهو التابع الجامد المشبه للصفة في إيضاح متبوعهِ، وعدم استقلاله[2]، نحو[3]: (من الرجز)

---

(١) عطف البيان كالنعت والتأكيد في إعرابهما وتقديرهما، وسمي عطف البيان ولم يقل أنَّه نعت؛ لأنَّه اسم غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية، ولا ضرب من ضروب الصفات فعدل النحويون عن تسميته نعتًا.

وسموه عطف البيان لأنَّه للبيان، جيء به وهو مفرق بين الاسم الذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه، نحو: (رأيتُ زيدًا أبَا عمرٍو), و(لقيت أخاكَ بكرًا). ينظر: الأصول في النحو ٤٥/٢.

وهو اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ١٥٩/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٧١/٢.

(٢)عطف البيان أن تقيم الأسماء الصَّريحة غير المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، في: اللمع في العربية ٩٠.

وهو: اسم غير صفة، يكشف عن المراد كشفها، وينزل من المتبوع منزلة الكلمة المستعملة من الغريبة إذا ترجمت بها، في: المفصل في صنعة الإعراب ١٥٩/١.

وهو: الاسم الجاري على اسم دونه في الشهرة، بيَّنه كما بيَّنه النعت، إلا أنَّه لا يكون نعتًا لمانع فيه، في: المقدمة الجزولية في النحو ٧٠.

وهو: التابع الموضح، والمخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة ولا مشتقًا، ولا مؤولًا بمشتق، في: شرح ابن الناظم ٣٦٦/١، واللمحة في شرح الملحة ٧٣٧/٢، وينظر: الأصول في النحو ٤٥/٢، والبديع في علم العربية ٣٥٢/١، واللباب ٤٠٩/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٣٢٧/١، وأمالي ابن الحاجب ٥٢/١، والكافية في علم النحو ٣٢، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧١، وشرح الكافية الشافية ١١٩١/٣، والكناش ٢٣٩/١، وتوضيح المقاصد ٩٨٨/٢.

(٣) صدر رجز عجزه:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا نَبَرْ

وهو منسوب إلى: رؤبة في: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٢/٢، وليس في ديوانه.

ونسب إلى: عمر بن كيسبة النهدي في: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار ٢٣٧/١، والإصابة في تمييز الصحابة ٧٥/٥.

وورد بلا نسبة في: العين ٣٠٧/٨ (رأي)، وغريب الحديث، لابن قتيبة ٢٥١/١، وأنساب الأشراف، للبلاذري ٣١١/١٠، والدلائل في غريب الحديث ٤٩٢/٢، والزاهر في معاني كلمات الناس ١٤٢/١، وغريب الحديث، للخطابي ٢٧٩/٢، والإبانة في اللغة العربية ١٤٧/٣، ٦٣٥، والحلل في شرح أبيات

أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ[1]

ونحو: (راوي الحَدِيْثِ أبو[٦٧] الشَّعْثَاءِ جَابِرُ ابنُ زَيْدٍ رحمه اللهُ)، فـ(عُمَرُ) و(جَابِرُ) عطف بيان، ويجوز أن تجعله بدلًا منه[2].

وأمَّا عطف النسق[3] فهو ما عطف بأحد الحروف، وجميعها عشرة أحرف[4]: (الواو) وهي

الجمل ٢٢، والفائق في غريب الحديث ١٩/٤، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار ٢٣٧/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤١٣/٣ (فجر)، ١٠٢/٥ (نقب)، وتحفة المجد الصريح ٣٥٥، ولسان العرب ٧٦٦/١ (نقب)، والإيضاح في علوم البلاغة ١١٣/٣، وأوضح المسالك ١٣٥/١، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٥٦٠، وشرح ابن عقيل ٢١٩/٣، وشرح الأشموني ١١١/١، وشرح التصريح ١٣٤/١، ومجمع بحار الأنوار ٧٦٥/٤ (نقب)، وخزانة الأدب ١٥٤/٥، وتاج العروس ٣٠١/٤ (نقب).

(١) (فعمر عطف بيان من أبي حفص) زيادة في (ب).

(٢) الفرق بين عطف البيان والبدل، أنَّ عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول، والبدل تقديره أن يوضع موضع الأول, وتقول في النداء إذا أردت عطف البيان: (يا أخانا زيدًا)، فتنصب وتنون؛ لأنَّه غير منادى، فإن أردت البدل قلت: (يا أخانا زيدُ)، ينظر: الأصول في النحو ٤٦/٢.

وتقول: (يَا هَذَانِ زيدُ وعَمْرُو)، وإنْ شئت قلت: (زيدٌ وَعَمْرٌو)، وإن شئت قلت: (زيدًا وعمرًا).

أمَّا الرّفع بغير تنوين فعلى البدل كأنَّك قلت: (يَا زيدُ ويَا عَمْرُو).

وأمَّا الرّفع بتنوين فعلى عطف البيان على اللَّفظ.

وأمَّا قولك: (زيدًا وعمرًا) فعلى عطف البيان على الموضع. ينظر: المقتضب ٢٦٥/٤.

(٣) العطف من عبارات البصريين، والنسق من عبارات الكوفيين. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/٥، والحدود في علم النحو ٣٤٤.

(٤) ذهب قوم إلى أنّها تسعة، وأسقطوا منها (إمّا) ؛ وهو رأي ابن السراج، وأبي عليّ الفارسيّ، ويونس لا يرى أن (لكن) عاطفة، وذهب آخرون إلى أنّها ثمانية، وأسقطوا منها (حتّى)، و(إمّا)، وذهب ابن درستويه إلى أنّ حروف العطف ثلاثة لا غير: (الواو)، و(الفاء)، و(ثُمَّ). ينظر: الأصول في النحو ٢٧/١، ٥٥/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٠٥/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥/٥، وشرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٦٨٩/٢.

أم الباب[1] وهي لا تقتضى ترتيبًا، فإذا قلت: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) احتمل مجيئهما معًا[2]،

---

(١) (الواو) أم الباب لأنها:

أولًا: الواو عند المحققين بصريين وكوفيين وغيرهم، لمجرد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه، والتشريك بينهما لفظًا ومعنى.

ثانيًا: لكثرة استعمالها ودورها في باب العطف بوجه خاص، وفي العربية بشكل عام، وهي كثيرة ليست لإحدى أخواتها.

ثالثًا: لحمل بعض أخواتها عليها، وحملها هي على بعض أخواتها.

رابعًا: لاشتراط وجودها مع بعض أخواتها.

خامسًا: لانفرادها واختصاصها دون سائر أخواتها بكثير من الخصائص وهي:

١- احتمال معطوفها للمعية والتقدم والتأخر، والسياق والقرائن هي التي تحدد ذلك وهذا ما عليه المحققون.

٢- اقترانها بـ(ما).

٣- اقترانها بـ(لا) إن سبقت بنفي ولم تقصد المعية.

٤- اقترانها بـ(لكن).

٥- عطف المفرد السببي على الأجنبي عند الاحتياج إلى الربط.

٦- عطف العقد على النيِّف.

٧- عطف الصفات المعرفة مع اجتماع منعوتها.

٨- عطف ما حقه التثنية أو الجمع.

٩- عطف ما لا يستغنى عنه.

١٠- عطف العام على الخاص، والعكس.

١١- عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد.

١٢- عطف الشيء على مرادفه.

١٣- عطف المقدم على متبوعه.

١٤- عطف المخفوض على الجوار.

١٥- عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، والعكس.

(٢) (معًا) زيادة من (ب).

واحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر، فإذا نصَّت قرينة اندفع الاحتمال[1]، كقولك: (جَاءَ قَبْلَه) أو (مَعَه) أو (بَعْدَه).

و(ثم) وهي تقتضي ترتيبًا بمهلة[2].

و(الفاء) وهي تقتضي ترتيبًا بلا مهلة[3].

و(حتى)[4] وشرطها أن يكون المعطوف عليه له غاية في العُلُو أو الدُّنُوْ، كـ(قَاتَلَ النَّاسُ حَتَى العَبِيْدُ)، و(قَاتَلَ النَّاسُ حَتَى السُّلْطَانُ)، وكذا في القوة والضعف، كقول الشاعر[5]: [من الطويل]

---

(١) (الاحتمال) زيادة من (ب).

(٢) ثُمَّ: مثل الفاء، إلَّاأنَّ ها أشد تراخيًا، وتجيء لتعلم أنَّ بين الثاني والأول مهلة، تقول: (ضربتُ زيدًا ثم عمرًا)، و(جاءني زيدٌ ثم عمرٌو)، و(مررت بزيدٍ ثم عمرٍو). ينظر: المقتضب ١٠/١، والأصول في النحو ٥٥/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤١٦/١- ٤١٧.

(٣) الفاء: وهي توجب أنَّ الثاني بعد الأول، وأنَّ الأمر بينهما قريبٌ، نحو قولك: (رأيتُ زيدًا فعمرًا)، و(دخلتُ مكةَ فالمدينةَ)، و(جاءني زيدٌ فعمرٌو)، فهي تجيء لتقدم الأول واتصال الثاني فيه. ينظر: المقتضب ١٠/١، والأصول في النحو ٥٥/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٧/١.

(٤) الأصل في(حتى) أن تكون جارة، ودخولها في باب العطف حملًا على الواو، والدَّليل على أنَّ أصلها الجرّ أنَّها إذا جُعِلَ ت عاطفة لم تخرج من معنى الغاية، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيدٌ)، و(مررتُ بالقومِ حَتَّى زيدٍ)، فـ(زيد) بعض (القوم)، وإذا رفعت أيضًا على العطف، فهو بعض (القوم)، ولو كان أصلها العطف لوجب أن يكون ما بعدها من غير جنس ما قبلها، إذا كانت حروف العطف هكذا حكمها، نحو قولك،: (جَاءَنِي زيدٌ وَعَمْرٌو)، ولا يجوز (جَاءَنِي زيدٌ حَتَّى عَمْرٌو)، وكذلك لا يجوز الخفض على الغاية، فهذا دليل على أنَّها أصل الغاية. ينظر: علل النحو ٣١٧، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٠٤/١.

حتى: تنفرد بأنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا جزءًا مما قبلها، وفائدتها أنَّ ما بعدها حقير أو عظيم أو ضعيف أو قوي. ينظر:المقدمة الجزولية في النحو ٧١/٧٠.

(٥) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٣٥٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢١٠/٣، واللمحة في شرح الملحة ٧٠٢/٢، وارتشاف الضرب ١٩٩٩/٤، والجنى الداني في حروف المعاني ٥٤٩، ومغني اللبيب ١٧٢، إرشاد السالك ٦٢٥/٢، وتمهيد القواعد ٣٤٤٧/٧، وشرح الأشموني ٣٦٩/٢، وشرح

قَهَرْنَاكُمُ حتَّى الكُمَاةَ، فأنتم تَهَابُونَنَا حتَّى بَنِينَا الأصَاغِرَا

و(لا) وهي يعطف بها بعد الأمر، كقولك: (أَكْرِمْ زَيْدًا لا عَمْرًا)، والنِّدَا،[١]كـ(يَا زَيْدُ لا عَمْرُو)، والإثبات نحو: (جَاءَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو)[٢].

و(أو) وتكون للتخيير، نحو: (خُذِ الدِّيْنَارَ أو الدِّرْهَمَ)، وللإباحة، نحو: (جَالِسِ[٦٨] الزَّيِعَ أَوْ أَبَا عُبَيْدَةَ)، وللشك، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ أَو عَمْرٌو)، إن كنت شاكًا فيمن جاء منهما، وللتقسيم، نحو: (الكلمة اسمٌ أو فِعلٌ أو حرفٌ)[٣].

ومثل (أو) (إمَّا) تكون للتخيير، والإباحة، وللشَّكِ، وللتقسيم[٤].

و(لَكِنْ)[٥]، نحو: (مَا جَاءَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو)، و(لا تَضْرِب زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا).

الأزهرية ٣٤/١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ١٠٨، وهمع الهوامع ٢١٣/٣، حاشية الصبان ١٤٣/٣.

(١) في (ب): (نحو).

(٢) لا: يعطف بها بعد خبر مثبت أو أمر، نحو: (هذا زيدٌ لا عمرٌو). و(أَقْصُدْ مُحَمْدًا لا بِشْرًا). وبعد نداء، كقولك: (يا زيدٌ لا عمرٌو)، و(يا ابنَ لا ابنَ عمٍّ). ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٣١/٣، الجنى الداني في حروف المعاني ٢٩٤، وشرح ابن عقيل ٢٣٥/٣.

(٣) زاد النحويون معان لم يذكرها الشيخ، ومنها: اليقين، كقولك: (لَأُعْطِيَن زيدًا أو عمرًا درهمًا)، ينظر: المقتضب ٣٠١/٣.

(٤) زاد النحويون معان لم يذكرها الشيخ، ومنها: الجزاء، كقولك: (إِمَّا تَأْتِنِي آتِك، وإِمَّا تَقِمْ أَقِمْ مَعَك)، ينظر: المقتضب ٢٩/٣.

(٥) ذهب يونس إلى أنّ (لكنْ) حرف استدراك وليست بعاطفة، والواو قبلها عاطفة لِمَا بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد.

وارْتضى ذلك ابن مالكٍ في التّسهيل.

ثم القائلون بأنّها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّها لا تكون عاطفةً إلّا إذا لم تدخل عليها الواو؛ وهو مذهب الفارسيّ، وأكثر النّحويّين.

الثاني: أنّها عاطفة ولا تُستعمَل إلّا بالواو الزّائدة قبلها لُزومًا؛ وصحّحه ابن عصفور.

الثالث: أنّها عاطفة تقدّمتها الواو أو لم تتقدّمها؛ وهو مذهب ابن كيسان.

و(بَلْ)[1]، تقول: (مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و[2] (لا تَضْرِب زَيْدًا بَلْ عَمْرًا).

و(أَمْ)[3]، ولكن شرطها أنْ يعطف بها بعد همزة التسوية، كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٦] . الآية، أي: إنذارك[4] وعدمه لهم سواء[5].

تنبيه

اعلم أنَّ جملة أحرف العطف عشرة كما سبق تفصيلها وهي: (الواو، والفَاء، وثُمَّ، وحَتَّى، وأَوْ، وأَمَّا، وأَمْ، ولَا، ولَكِنَّ، وبَلْ). فهذه الأحرف تنقسم إلى قسمين[6]:

ينظر: شرح المفصّل ٥٦٠/٤، ٢٥/٥-٣٠، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٤، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٦٩٠/٢، وأوضح المسالك ٣٤٥/٣، وشرح الأشمونيّ ٣٦٢/٢، وشرح التّصريح ١٥٤/٢، ١٥٥.

(١) بَلْ: ومعناها الإضراب عن الأول، والإثبات للثاني، نحو قولك: (ضربتُ زيدًا بلْ عمرًا), و(جاءني عبدُ الله بلْ أخوهُ), و(ما جاءني رجلٌ بل امرأةٌ). ينظر: المقتضب ١٠/١، والأصول في النحو ٥٧/٢.

(٢) (و) ساقط من (ب).

(٣) أَم: وهي تقع في الاستفهام في موضعين: أحدهما أن تقع عديلة الألف على معنى (أي)، وذلك نحو قولك: (أزيدٌ في الدَّارِ أم عمرٌو؟)، وكقولك: (أأعطيتَ زيدًا أم أَحْرَمْتَه؟) فليس جوابُ هذا (لا)، ولا (نَعَمْ)، كما أنَّه إذا قال: (أيُّهما لقيتَ أو أيُّ الأمرين فعلت؟) لم يكن جواب هذا (لا) ولا (نعم) ؛ لأنَّ المتكلم مدعٍ أنَّ أحد الأمرين قد وقع، لا يدري أيهما هو، فالجواب أن يقول: (زيدٌ أو عمرٌو)، فإن كان الأمر على غير دعواه، فالجواب أن تقول: لم ألقَ واحدًا منهما، أو كليهما. ينظر: الأصول في النحو ٥٧/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٠٤/١.

والفصل بين (أو)، و(أم) في قولك: (أزيدٌ عِنْدَك أو عمرٌو؟) و(أزيدٌ عندَك أم عمرٌو؟)، أنَّك في الأول لا تعلم أنّ أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أنَّ أحدهما عنده، إلا أنك لا تعلمه بعينه فأنت تطالبه بالتعيين. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ٤٠٤/١.

(٤) في (ب): (أنذرك).

(٥) ينظر: الوجوه والنظائر، للعسكري ٢٤٦/١، والإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط ٢٩/١، وروح المعاني، للألوسي ١٣٠/١، والجدول في إعراب القرآن ٢٠٨/٣.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٠٢/٣، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٦٨٩/٢، وشرح الأشموني ٣٦٢/٢.

قسم يشارك المعطوف المعطوف عليه في اللفظ والمعنى، وهو ما عدا: (لَا، ولَكِنَّ، وبَلْ). قال ابن مالك[1]: [من الرجز]

وَأَتْبَعَتْ لَفْظَاً فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ[٦٩]

وقد مرَّ تفصيل كل في موضعه، وبالله التوفيق.

قلت: هل يجوز عطف الفعل على الفعل؟

قال: نعم. يعطف الماضي على الماضي، والمضارع على المضارع، والأمر على الأمر[2] فتقول[3]: (قَامَ زَيْدٌ، وقَعَدَ)، و(يَقُوْمُ، ويَقْعُدُ)، و(قُمْ، واقْعُدْ).

فائدة

إذا عطف على[4] الضمير المجرور، وجب إعادة الجار عند الجمهور فتقول: (مَرَرْتُ بِكَ وبِزَيْدٍ)، و(رَغِبْتُ فِيْكَ وفِي عَمْرٍو)، وذَهَبَ ابْنُ مَالِك وأَتْبَاعُه إلى أنَّه لا يجب ذلك[5]؛ لوروده

---

(١) ينظر: ألفية ابن مالك ٤٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٩٤/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٥/٣، وشرح الأشموني ٣٦٢/٢، وحاشية الصبان ١٣٣/٣.

في (أ)، و(ب): (فاتبعت).

في (أ)، و(ب): (امرء).

(٢) عطف الفعل على الفعل جائز بشرط اتفاق الفعلين في الزمان كما مثل الشيخ، ويجوز عطف الفعل على الاسم المشابه للفعل، نحو قوله تعالى: ﴿صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ﴾[سورة الملك، الآية: ١٩]، وعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل، نحو: (مررتُ برجلٍ يقومُ وقاعدٌ). ينظر: شرح الكافية الشافية ١٢٧٠/٣-١٢٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٣/٢، وأوضح المسالك ٣٥٤/٣، وشرح الأشموني ٤٠٢/٢.

(٣) وردت كلمة (فتقول) في (أ) مكررة.

(٤) (على) زيادة في (ب).

(٥) ذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعَطْفُ الاسمِ على الحَرْفِ لا يجوز.

وذهب الكوفيون إلى أنَّه يجب العطف على الضمير المخفوض، نحو: (مررتُ بِكَ وزَيْدٍ)، وقال آخرون: لأنّ الضمير قد صار عوضًا عن التنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين.

لوروده في النظم والنثر، فالنثر قراءة[1] من قرأ: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾ [سورة النساء، الأية: ١]. بجر (الأرحامِ)[2]، والنظم قول الشاعر[3]: [من البسيط]

فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

وقال آخرون: لأنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال: (مررتُ بزيدٍ وَكَ)، فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور. ينظر: الكتاب ٣٨٣/٢، والأصول في النحو ١١٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ١٩١/٢، واللمع في العربية ٩٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٠/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٨٢/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٦٩٤/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٢٦/٢، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري ٨١٨/٢، وشرح الأشموني ٣٩٤/٢، وهمع الهوامع ٤٣٩/١.

(١) في (ب): (قراء).

(٢) أجمعت المصادر على أنَّ جرّ (الأرحامِ) قرأ بها حمزة الزيات وهو أحد القرّاء السبعة، وزاد النحاس إبراهيم، وقتادة، ينظر: معاني القرآن، للفراء ٢٥٢/١، ومجاز القرآن ١١٣/١، وغريب القرآن، لابن قتيبة ١١٨، والسبعة في القراءات ٢٢٦، وإعراب القرآن، للنحاس ١٩٧/١، ومعاني القرآن، للنحاس ٨/٢، والحجة في القراءات السبع ١١٨، ومعاني القراءات، للأزهري ٢٩٠/١، والحجة للقراء السبعة ١٢١/٣، والمبسوط في القراءات العشر ١٧٥، ومشكل إعراب القرآن، لمكي ١٨٧/١، والتيسير في القراءات السبع ٩٣، والمكتفي في الوقف والابتدا، لأبي عمر الداني ٤٨، والوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية ١٥٦، والعنوان في القراءات السبع ٨٣، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ٥٢٤، والنكت في القرآن الكريم ١٨٦، وإعراب القرآن، للأصبهاني ٨٥، والإقناع في القراءات السبع ٣١٣، والتبيان في إعراب القرين ٣٢٧، وإبراز المعاني في حرز الأماني ٤١٠.

(٣) عجز بيت صدره:

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣٨٣/٢، والكامل في اللغة والأدب ٣٠/٣، والأصول في النحو ١١٩/٢، واللمع في العربية ٩٧، وشرح ديوان الحماسة، لأبي علي الأصفهاني ١٨٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٠/٢، ٣٨٦/٢، ٦٩٣/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٨٢/٢، ٢٨٤/٢، وضرائر الشعر ١٤٧، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٧٦/٣، وشرح الكافية الشافية ٦٩٤/٢، ١٢٥٠/٣، ٧٠/٥، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٣، وخزانة الأدب ١٢٣/٥– ١٢٨.

وأمَّا التوكيد: فهو تابع للمؤكَّد[1] في رفعه، ونصبه وخفضه، وتعريفه، وتنكيره[2]، وألفاظه[3]: (النَّفْسُ، والعَيْنُ، وكِلَا، وكِلْتَا، وكُلٌّ، وأَجْمَعُ)، وتوابع أَجْمَع، وهي: (جَمْعُ، وأكْتَعُ، وأبْتَعُ، وأبْصَعُ). تقول: (جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ، أوعَيْنُهُ)، و(جَاءَتْ هِنْدُ[٧٠] نَفْسُهَا، أوعَيْنُهَا)، و(جَاءَ

---

(١) التوكيد: لفظ يتبع الاسم المُؤَكّد لرفع اللّبس وإزالة الاتساع وإنَّما تؤكد المعارف دون النكرات ٢٢ ومُظْهَرُهَا ومُضْمَرُهَا. ينظر: اللمع في العربية ٨٤.

(٢) لا تؤكد النكرات وأجازه الكوفيون

وحجَّة الأوَّلين من وجهين:

أحدهما: أنَّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة.

والثاني: أنَّ النكرة لا تثبت لها في النَّفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فَيُفَرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة كقولك : (جَاءَنِي رجلٌ) لم يحتمل أن تفسَّره.

احتّج الآخرون بأنَّ ذلك قد جاء في الشّعر، كقول الشاعر: [من الرجز]

أرمي عَلَيْها وَهِي فرعُ أجمعُ وَهِي ثَلَاثٌ أَذْرع وإصبع

والجواب عن هذا من وجهين:

أحدهما: أنَّ التوكيد فيه للمعرفة لا للنكرة، فقوله: أجمع، توكيد لـ(هِيَ) ولكنَّه اضطر ففصل بالخبر بين المؤكِّد والمؤكَّد كما في الصّفة، وقيل في (فرع) ضمير والتوكيد له، وهذا بعيد.

والثاني: أنَّ هذا البيت شاذ فيه اضطرار فلا يُجعل أصلًا. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٣٩٥/١- ٣٩٧.

(٣) يجيء التوكيد على ضربين:

ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه, ويسمى (التوكيد اللفظي)، فيعاد فيه الاسم، كقولك: (رأيت زيدًا زيدًا), و(لقيت عمرًا عمرًا), والفعل كقولك: (قام عمرو, قامَ), و(قم قمْ), والحروف كقولك: (فيك زيدٌ راغِبٌ فيك)، إلَّاأنَّ الحرف إنما يكرر مع ما يتصل به لا سيما إذا كان عاملًا. والجمل كقولك: (قام عمرو قام عمرو), و(زيدٌ منطلقٌ زيد منطلقٌ)، و(اللهُ أكبرُ اللهُ أكبرُ)، وكل كلام تريد تأكيده فلك أن تكرره بلفظه.

الثاني: الذي هو إعادة المعنى بلفظ آخر كما مثَّل الشيخ ويسمى (التوكيد المعنوي). ينظر: الأصول في النحو ١٩/٢- ٢٠، وعلل النحو ٣٨٧، واللمع في العربية ٨٤، والمقدمة الجزولة ٧٣، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٦٤- ١٦٦، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٨٩/٣- ٣٠٥، وشرح الكافية الشافية ١١٦٨/٣- ١١٨٩.

الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، أوأَعْيُنُهُمَا)، و(جَاءَ الزَّيْدونَ أَنْفُسُهُم، أوأَعْيُنُهُم)، و(جَاءَتْ[1] النِّسْوَةُ أَنْفُسُهُنَّ، أوأَعْيُنُهُنَّ)، ولابد من مطابقة الضمير إن مفردًا فمفرد، وإن مثنى فمثنى، وإن جمعًا فجمع.

وأمَّا (كِلَا، وكِلْتَا)[2]، فيؤكد بهما المثنى، تقول: (جَاءَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا)، و(الهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا) في الرفع، و(كِلَيْهِمَا) نصبًا وجرًا.

وأمَّا (كُل، وأَجْمَع)، فيؤكد بهما جمع الذكور، تقول: (جَاءَ الرِّجَالُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)، وكذا توابع أجمع وهي: (أَكْتَع، وأَبْتَع، وأَبْصَع).

وأمَّا (جُمَعُ) فيؤكد بها جمع الإناث، تقول[3]: (جَاءَ الهِنْدَاتُ جُمَعُ). والله أعلم.

وأمَّا الوصف: فهو[4] تابع للموصوف في رفعه، ونصبه وجره، وتعريفه، وتنكيره[5].

فيجيء للممدوح[6] نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيْمِ)، وتارة للذم، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَبِيْثِ)، وللتَّرحم، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِيْنِ)، وللتخصيص، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الخَيَّاطِ)[7].

---

(١) في (ب): (جاء).

(٢) كلا وكلتا: اسمان مفردان مقصوران، وقال الكوفيون: هما مثنيَّان لفظًا ومعنى. تنظر حججهم في: اللباب في علل البناء والإعراب ١/٣٩٨- ٤٠٢.

(٣) في (ب): (نحو).

(٤) النّعت: تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقًا، وفائدته تخصيص أو توضيح. ينظر: الكافية في علم النحو ٢٩.

(٥) أصل الصفة أنْ تقع للنكرة دون المعرفة؛ لأنَّ المعرفة كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنَّما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، أمَّا النكرة: فالأصل فيها أن تُنعت؛ لأنَّ الغرض من النَّعْت تخصيص المنعوت، فلمَّا كانت النكرات مجهولة، احتاجت إلى التَّخصيص وإنَّما صار الاسم العلم معرفة؛ لأنَّها وضع دلالة على شخص واحد بعينه من بين سائر أمته، فلهذا صار معرفة. ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٣، وعلل النحو ٣٨٠.

(٦) في (ب): (للمدح).

(٧) زاد النحويون من معاني الصفة التوكيد، كقولك: (أمسِ الدابرُ لا يعود)، ينظر: شرح ابن الناظم ١/٣٥١.

فإذا كثرت نعوت في رجل، وكان لا يتضح[٧١] إلا بها، وجب الإتباع في جميعها، ولا يجوز القطع[١]، فتقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الفَقِيْهِ الكَاتِبِ الشَّاعِرِ)، وإنْ اتضح ببعضها جاز في باقيها الإتباع والقطع من المجرور إلى المرفوع والمنصوب، فتقول: (مَرَرْتُ[٢] بِزَيْدٍ الفَقِيهِ الشَّاعِرُ)، بالرفع على إضمار مبتدأ، أي: هو الشَّاعِرُ، والنصب على إضمار فعل، أي: أَعْنِي الشَّاعِرَ.

ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة، ولا العكس[٣]. والله أعلم.

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٢٢/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣١٩/٣.

(٢) وردت كلمة (مررت) في (أ) مكررة.

(٣) لم يَجُز وصف المعرفة بالنكرة، ولا عكسه، ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٦٩، وشرح شذور الذهب للجوجري ٧٧٣/٢، وهو مذهب جمهور النحويين، وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا اختصت بالمعرفة، وأجاز بعض النحويين وصف المعرفة بالنكرة، ومنهم ابن الطراوة بشرط أن يكون الوصف خاصًا بذلك الموصوف, كقول النابغة الذبياني: [من الطويل]

فَبِتُّ كَأَنِّ ي سَاوَرَتنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٩٤٩/٢، وشرح الأشموني ٣١٨/٢، وهمع الهوامع ١٤٦/٣، وحاشية الصبان ٨٧/٣.

وأمَّا البدل فهو[١] على أقسام[٢]:

بدل كل من كل، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ أَخُوكَ)، و(اضْرِبْهُ زَيْدًا).

وبدل بعض من كل، نحو: (أَكَلْتُ الرَّغِيْفَ رُبْعَهُ).

وبدل اشتمال[٣]، نحو: (نَفَعَنِي زَيْدٌ حُلْمُه).

وبدل غلط، نحو: (ضَرَبْتُ زَيْدًا الحِمَارَ)[٤]. وقد تبدل المعرفة من النكرة، وكذا العكس.

---

(١) البدل هو اصطلاح البصريين، وأمَّا الكوفيون، فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير. ينظر: حاشية اللمحة في شرح الملحة ٢٧١٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٦/٢، وشرح الأشموني ٣/٣، وهمع الهوامع ١٧٦/٣.

والبدل في اللغة: خَلَفٌ من الشيء، والتبديل: التغيير. ينظر: العين ٤٥/٨ (بدل)، والمحيط في اللغة ٣٥٠/٢ (بدل)، والصحاح ٦٣٢/٤ (بدل)، ولسان العرب ٤٨/١١ (بدل)، والقاموس المحيط ٩٦٥/١ (بدل).

وقيل في تعريفه: هو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه، ينظر: الكافية في علم النحو ٣١.

أو هو: التابع المستقل بمقتضى العامل تقديرًا دون مُتبِع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتنكير. ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدًا إن لم يفد إضرابًا، في: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٢/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٩/٣.

أو هو: التابع، المقصود بالحكم، بلا واسطة، في: أوضح المسالك ٣٦٢/٣.

(٢) تنظر أقسام البدل في: الأصول في النحو ٤٦/٢، واللمع في العربية ٨٧، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ١٧٢/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٢٩/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧٤/٣، واللمحة في شرح الملحة ٧١٥/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٣٦/٢، وأوضح المسالك ٣٦٣/٣، وشرح قطر الندى ٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني ٣/٣، وهمع الهوامع ١٧٦/٣.

(٣) في (ب): (الاشتمال).

(٤) زاد بعض النحويين أنواعًا أخرى:

البدل المباين للمبدل منه، بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه، وهو نوعان:

١- بدل الإضراب وهو: ما يذكر متبوعه بقصد، ويسمى بدل البداء، كقولك: (أَكَلْتُ تَمْرًا زَبِيْبًا)، أخبرت أولًا بأكل التَّمر، ثم أضربت عنه، وجعلته في حكم المتروك ذكره، وأبدلت منه الزبيب، على حد العطف بـ(بل) إذا قلت: (أكلت تمرًا بل زبيبًا).

قلت: هل يبدل الفعل من الفعل[1]؟

قال: نعم. قال ابن مالك[2]: [من الرجز]

وَيُبْدَلَ الفِعْلُ مِنَ الفِعْلِ كَمَنْ يَصِل إِلَيْنَا يَسْتَعِن بِنَا يُعَنْ

فـ(يستعن) بدل من (يصل). والله أعلم

٢- بدل الغلط والنسيان، وهو: ما لا يريد المتكلم ذكر متبوعه، بل يجري لسانه عليه من غير ما قصد، كقولك: (لَقِيْتُ رَجُلًاحِمَارًا)، أردت أن تقول: لقيت حمارًا، فغلطت أو نسيت، فقلت: رجلًا، ثم تذكرت فأبدلت منه الحمار.

وبدل النسيان كقولك: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ امْرَأَةٍ) إذا توهمت أنّ الممرور به رجل, ثم تذكرت أنه امرأة. ينظر: شرح ابن الناظم ٣٩٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٠/٢.

وبعضهم ذهب إلى أن بدل المباين ينقسم إلى ثلاثة أنواع، ففصل بدل الإضراب عن بدل البداء. ينظر: أوضح المسالك ٣٦٦/٣- ٣٦٧، وشرح الأشموني ٣/ ٤-٥.

(١) اعلم أنَّ الفعل ليس له من الأحكام في باب التبعيض ما للأسماء، فلذلك لم يدخل فيه بدل التبعيض من الكل، ولم يجز أن يُبدل الفعل من الفعل، إلَّاأن يكون في معناه، لأنَّ البدل تبيين، فلا يجوز أنَّ يبين الشَّيء بما لا تعلق بينه وبين المبين له، ولا يجوز أن يُبدل الفعل من الفعل، إذ لم يكن في معناه، إلَّا على طريق الغلط، كما يقع ذلك في الأسماء. ينظر: الأصول في النحو ٤٩/٢، وعلل النحو ٤٤١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٦/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٣١/٥، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٣.

(٢) ينظر: ألفية ابن مالك ٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٧/٢، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/٣، وحاشية الصبان ١٩٣/٣، والكشف عن صاحب البسيط في النحو ١٦٤.

القول الرابع والأربعون: فى النسب

إذا[١] أردت أن[٧٢] تنسب[٢] إلى قبيلة أو بلدة أو مذهب، فألحق آخره ياء النسب[٣] ياء مشددة[٤]، فإن كان المنسوب إليه فيه ياء[٥]، مثل: (الشَّافعي)، و(مَرْمِي)، فحذف تلك الياء[٦] فتقول: (شَافِعِيٌّ)، و(مَرْمِيٌّ)، ويجوز في (مَرْمِي) القلب، فتقول: (مَرْمَوِيّ)[٧]، وإن كان آخره هاء[٨]، كـ(مكة)[٩] ، و(البصرة) فتحذفها أيضًا، فتقول: (مَكِّيّ)، و(بَصْرِيّ[١٠])، وإلى (عُمَان)، و(البَحْرَين)، و(خُرَاسَان)، و(نَجْد)، (عُمَانِيّ)، و(نَجْدِيّ)، و(بَحْرَانِيّ)،

---

(١) في (ب): (فإذا).

(٢) معنى النّسَب إضافة شيء إلى شيء، وإنَّما تشدد ياؤه، لأنَّ النِّسْبَة تصير لازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشد مُبالغة من سائر الإضافات، فشددوا ياء هذا، ليدلوا على هذا المعنى. ينظر: الأصول في النحو ٦٣/٣، وعلل النحو ٥٢٩، وشرح المفصل ٤٣٨/٣، والشافية في علم الصرف ٣٧، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢.

(٣) (ياء النسب) ساقطة من (ب).

(٤) لايجوز تخفيف ياء النسب لئلَّا تـ لتبس بياء الإضافة التي هي اسم المُتَكَلّم، نحو: (هَذَا رَجُلٌ قَيْسِيٌّ، وبَكْرِيٌّ). ينظر: المقتضب ١٣٣/٣، والأصول في النحو ٢٦/٢، وعمدة الكتاب ٢٥٣، وعلل النحو ٥٢٩، واللمع في العربية ٢٠٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٣٨/٣، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٣/٤.

(٥) (ياء) ساقطة من (ب).

(٦) (فحذف تلك الياء) ساقطة من (أ).

(٧) ينظر النسب إلى كلمة (مَرْمَى) في: الأصول في النحو ٦٦/٣- ٧٣، والتعليقة ١٦٧/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٥٨/٣- ٤٥٩.

(٨) ينظر: الأصول في النحو ٦٨/٣- ٨١، وعلل النحو ٥٤١، واللمع في العربية ٢٠٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٤١/٣- ٤٤٢، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٠/٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٣/٤.

(٩) في (ب) بزيادة (الكوفة).

(١٠) في (ب) بزيادة (كوفي).

و(خُرَاسَانِيّ[1])[2].

والمنسوب إلى المنقوص إذا كانت ياؤه خامسة أو أكثر، كـ(المُشْتَرِي)، و(المُسْتَدْعِي)، حُذفت في النسب[3].

وأمَّا إذا كانت رابعة كـ(القَاضِي)، و(المُعْطِي)، جاز القلب[4] والحذف أجود[5]، وإن كانت ثالثة[6] وجب قلبها واوًا كـ(الشَّجِي)، فتقول: (شَجَوِيٌّ).

---

(١) في (ب): (عماني وبحراني وخرساني ونجدي).

(٢) ينظر النسب إلى (عمان، والبحرين، وخراسان) في: الأصول في النحو ٢٦/٢، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٦/٢.

(٣) ينظر: اللمع في العربية ٢٠٦، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٣/٤، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٤.

(٤) تقول في القلب: (القاضويّ) و(المعطويّ)

(٥) ينظر: اللمع في العربية ٢٠٦، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥٢/٣-٤٥٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٣/٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٣.

(٦) مرّ قلب الياء في الثلاثي واوًا بمراحل ذكر النحويون، إذ أبدلت من كسرته فتحة فصارت ياؤه للفتحة قبلها ألفً ا ثم أبدلت من ألفه واوًا، تقول في الإضافة إلى (عَمٍ: عَمَوِيٌّ)، وإلى (شَجٍ: شَجَوِيٌّ). ينظر: الأصول في النحو ٦٥/٣، وعلل النحو ٥٣٤، واللمع في العربية ٢٠٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥٢/٣- ٤٥٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٢/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٤.

وأمَّا المقصور فإن كان خماسيًا كـ(مُصْطَفَى)، أو سداسيًا[1] كـ(المُسْتَدْعَى[2]) أو رباعيًا متحركًا ثانيه كـ(جَمَزَى)[3] ، فالحذف لا غير، وإن كان ثلاثيًا[4] كَـ(فَتَى)، و(عَلَى) لا يجوز إلا القلب كـ(فَتَوِيٌّ)، و(عَلَوِيٌّ).

---

(١) تحذف ألف المقصور سواء كانت منصرفة أم غير منصرفة، نحو قولك : (مَرَامَى، وحَبَارَى، وشَكَاعَى)، تقول: (مَرَامِيّ، وحَبَارِيّ، وشَكَاعِيّ)؛ لأنَّها كانت تحذف رابعة إذا كانت للتَّأنيث، ويجوز مثل ذلك فيها إذا كانت أصليَّة، فلمَّا زاد العدد لم يكن إلَّا الحذف، وكلما ازداد كثرة كان الحذف أحرى كما مثَّل الشيخ. ينظر: المقتضب ١٤٨/٣، والأصول في النحو ٧٥/٣، والتعليقة ١٧٨/٣، واللمع في العربية ٢٠٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤، وشرح ابن عقيل ١٥٣/٤- ١٥٤.

(٢) في (ب): (كمستدعي).

(٣) تقول فيه : (جَمَزِيٌّ)، لا يكون فيها مثل لغة من قال: (حَبْلَوِيّ)؛ لأنَّ الحركة أخرجته عن ذلك. ينظر: المقتضب ١٤٧/٣- ١٤٨، أمَّا إذا كان ساكن الوسط فإنَّ الوجه فيه، والحد إثبات الألف، وقبلها واوًا؛ للتحرك الذي يلزمها، وذلك قولك في النّسَب إلى (مَلْهَى): (مَلْهَوِيّ)، وإلى (مَعْزَى): (مَعْزَوِيّ)، وإلى (أَرْطَى): (أَرْطَوِيّ). ينظر: المقتضب ١٤٧/٣- ١٤٨، والأصول في النحو ٧٤/٣، والتعليقة ١٧٦/٣، ١٧٨، وعلل النحو ٥٣٦، واللمع في العربية ٢٠٥، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥١/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤١/٤، وشرح ابن عقيل ١٥٣/٤- ١٥٤.

(٤) ما كان على ثلاثة أحرف ممَّا آخره حرف لين على (فَعَل)، فإنَّ الألف مبدلة من يائه أو واوه، وذلك قولك: (رَحَا، وقَفَا، وعَصَا)؛ فالنّسَب إلى ما كان من الياء كالنسب إلى ما كان من الواو، وذلك أنَّك تقلب هذه الألف واوًا من أيِّ البابين كانت، تقول في (قَفَا: قَفَوِيّ)، وفي (عَصَا: عَصَوِيّ)، وكذلك (حَصَى، ورَحَى) تقول: (حَصَوِيّ، ورَحَوِيّ) وإنَّما قلبت الألف المنقلبة من الياء واوًا؛ لكراهيتك اجتماع الياءات والكسرات، فصار اللفظ في النّسَب إلى المقصور الذي على ثلاثة أحرف واحدًا. ينظر: المقتضب ١٣٦/٣، والأصول في النحو ٦٥/٣، وعلل النحو ٥٣٥، واللمع في العربية ٢٠٤- ٢٠٦، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥٠/٣، واللمحة في شرح الملحة ٦٨١/٢، وشرح ابن عقيل ١٥٥/٤.

وأمَّا النسب إلى (فَعِيْلَة) كـ(حَنِيْفَة)، أو(فُعَيْلَة) كـ(جُهَيْنَة)[1]، فتقول: (فَعَلِيّ) و(فُعَلِيّ)، وكذا إلى (فَعِيْل) بفتح الفاء كـ(عَقِيْل)، وإلى[٧٣] (فُعَيْل) بضمها كـ(عُقَيْل)، فتقول: (فَعِيْلِيّ)، و(فُعَيْلِيّ[2])[3].

وأمَّا النسب إلى (أَبِي بَكْر)، و(ابْنِ الزُّبَيْر)، و(عَبْدِ مَنَاف)، و(عَبْدِ الأَشْهَل)، فالنسب إلى عجزه، فتقول: (بَكْرِيٌّ)، و(زُبَيْرِيٌّ)، و(مَنَافِيٌّ)، و(أَشْهَلِيٌّ)[4] ، وربما ركبوا النسب من الصدر والعجز، فقالوا: (عَبْشَمِيٌّ)، و(عَبْدَرِيٌّ) في النسبة إلى (عَبْدَ شَمْس) و(عَبْدِ الدَّارِ)[5] ، والنسبة إلى (عَبْدَاللهِ) و(امْرِئِ القَيْسِ) إلى الصدر، فتقول: (عَبْدِيٌّ)، و(امْرِئِيٌّ)[6] .

---

(١) إنْ كانت هاء التَّأنيث في الاسم، فالوجه حذف الياء؛ لما يدخل الهاء من الحذف والتغيير، وذلك قولك في (ربيعة: رَبَعِيّ)، وفي (حَنِيْفَة: حَنَفِيّ)، وفي (جُذَيْمَة: جُذَمِيّ)، وفي (ضَبِيْعَة: ضَبْعِيّ). ينظر: المقتضب ١٣٤/٣، والأصول في النحو ٧٢/٣، والتعليقة ١٥٦/٣، وعلل النحو ٥٣٠، واللمع في العربية ٢٠٧، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٤٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤، وشرح ابن عقيل ١٥٩/٤.

(٢) في (أ): (فعلي، فعلي).

(٣) الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره، وكانت الياء سَاكِنة، فحذفها جائز؛ لأنَّها حرف ميت، وآخر الاسم ينكسر لياء الإضافة، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة، فحذفوا الياء الساكنة لذلك، وسيبويه وأصحابه يقولون: إثباتها هو الوجه؛ وذلك قولك فى النّسَب إلى (سُلَيْم: سُلَمِيّ)، وإلى (ثَقِيف: ثَقَفِيّ)، وإلى (قُرَيْش: قُرَشِي). وإثباتها كقولك في (نُمَيْر: نُمَيْرِيّ)، و(عُقَيْل: عُقَيْلِيّ)، و(تَمِيْم: تَمِيْمِيّ).

فإن كانت الياء متحركة لم تحذف؛ وذلك قولك في (حِمْيَر: حِمْيَرِيّ).

ينظر: المقتضب ١٣٣/٣– ١٣٥، والأصول في النحو ٧٢/٣، والتعليقة ١٥٥/٣، وعلل النحو ٥٢٩، واللمع في العربية ٢٠٨، وشرح الكافية الشافية ١٩٤٤/٤، وشرح ابن عقيل ١٦٠/٤.

(٤) إذا كان الاسم الأول (المضاف) معروفًا بالثاني (المضاف إليه)؛ فتنسب إلى الثاني؛ لأنَّ الأول إنَّما صار معرفةً به، كما مثَّل الشيخ. ينظر: المقتضب ١٤١/٣، والأصول في النحو ٦٩/٣، وعلل النحو ٥٤٩، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٠/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٣/٤.

(٥) تشتق العرب من الاسمين اسمًا واحدًا لاجتناب اللّبس، كما مثل الشيخ. ينظر: المقتضب ١٤٢/٣، والأصول في النحو ٦٩/٣، وعمدة الكتاب ٢٥٤، وعلل النحو ٥٥٠، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤.

(٦) إذا كان الاسم الأول (المضاف) علمًا، والثاني (المضاف إليه) من تمامه، فتنسب إلى الأول، كما مثَّل الشيخ. ينظر: المقتضب ١٤١/٣، والأصول في النحو ٦٩/٣، وعلل النحو ٥٤٩، وشرح المفصل،

وأمَّا الممدود[1]، فإن كانت همزته زائدة كـ(صَحْرَاء، وحَمْرَاء)، وجب قلبها واوًا، فتقول: (صَحْرَاوِيّ، وحَمْرَاوِيّ)، وإن كانت[2] أصلية وجب إبقائها كـ(قَرَّائِيّ) في المنسوب إلى (القِرَاءَةِ).

وأمَّا ما فيه ألف التأنيث كـ(دُنْيَا)، و(حُبْلَى) ساكن الوسط جاز قلب الألف واوًا كـ(دُنْيَوِيّ) و(حُبْلَوِيّ)، والحذف أجود كـ(دُنِيّ)، و(حُبْلِيّ)[3] . والله أعلم.

لابن يعيش ٤٦٩/٣-٤٧١، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٣/٤، واللمحة في شرح الملحة ٦٧٩/٢، وشرح ابن عقيل ١٦٣/٤.

(١) ينظر النسب إلى الممدود في: المقتضب ١٤٩/٣، والأصول في النحو ٧٥/٣، وعلل النحو ٥٣٨-٥٤١، واللمع في العربية ٢٠٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٥٩/٣-٤٦١، وشرح الكافية الشافية ١٩٥٠/٤- ١٩٥١، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٣/٢، وشرح ابن عقيل ١٦١/٤- ١٦٢.

(٢) في (ب) بزيادة (واوه).

(٣) ذكر الشيخ وجهين في نسب هذا الاسم، وتفصيله أن فيه ثلاثة أوجه:

أولها: حذف الألف وهو أجودها ، فتقول في النّسَب إلى (حُبْلَى: حُبْلِيّ)، وإلى (دُنْيَا: دُنِيّ)، وإلى (دِفْلَى: دِفْلِيّ).

وثانيها: أنْ تلحق واوًا زائدة، لأنَّك إذا فعلت ذلك فإنَّما تخرجه إلى علامة التَّأنيث اللَّازمة له؛ فتقول: (دُنْيَاوِيّ، ودُفْلَاوِيّ) حتى يصير بمنزلة: (حمراوي، وصحراوي)، فهذا مذهب وليس على الحد، ولكنَّك وكدته؛ لتحقّق منهاج التَّأنيث.

وثالثها: أن تقلب الألف واوًا؛ لأنَّ الألف رابعة، فقد صارت في الوزن بمنزلة ما الألف من أصله فتقول: (حُبْلَوِيّ، ودُفْلَوِيّ).

وفات الشيخ أن يذكر حكم الاسم المقصور حين تكون ألفه خامسة، فليس فيها إلَّا الحذف منصرفة كانت أو غير منصرفة؛ كقولك : (مَرَامَى، وحَبَارَى)، تقول: (مَرَامِيّ، وحَبَارِيّ). ينظر: المقتضب ١٤٧/٣، ١٤٨، وعلل النحو ٥٣٦-٥٣٨، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٢/٢.

تنبيه

اعلم أنَّك إذا أردت أن تنسب إلى صناعة أو حرفة فَأْتِ به على وزن (فَعَّال) أو (فَاعِل)[١]، فتقول: (هذا[٢] بَقَّال) و(بَزَّاز)، و(نَجَّار)، و(خَيَّاط)، و(لَحَّام)، و(حَجَّام)، فنابت الشَّدَّة عن ياء النسب، ونحو: (تَامِر)، و(لَابِن)[٧٤]، و(صَايغ)، و(كَاتِب). والله أعلم.

القول الخامس والأربعون: في نواصب الفعل

اعلم أنَّ الفعل المضارع حكمه الرفع إذا تجرد من ناصب وجازم، والأحرف الناصبة له أربعة[٣]:

أحدها: أَنْ[٤]، بفتح الهمزة وإسكان النون، وهي أم الباب[٥] وتسمى مصدرية؛ لأنها تصلح أن

---

(١) ينظر ما جاء على وزن (فَعَّال)، أو (فَاعِل) عند النسب في: الأصول في النحو ٢٦/٢، ٨٣/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٠/٣-٤٨٢، واللمحة في شرح الملحة ٦٨٤/٢.

(٢) في (ب) بزيادة (رجل).

(٣) وهو مذهب البصريين، وعند الكوفيين عشرة. ينظر: الكتاب ٥/٣، والأصول في النحو ١٤٧/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٤/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٧/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٠/٣، واللمحة في شرح الملحة ٨١٨/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٥٧/٢، وحاشية الصبان ٤٠٧/٣.

(٤) تنظر أحكامها في: شرح المفصل، لابن يعيش ٢٢٤/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٧/٤-١٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٢/٣- ١٥٣١، واللمحة في شرح الملحة ٨١٨/٢- ٨٢١، وشرح التصريح على التوضيح ٣٦٢/٢- ٣٦٦.

(٥) أن أم الباب لأمور منها:

أولًا: الاتفاق عليها والاختلاف في (لن، وكي، وإذن).

أ- حكي عن الخليل قوله: لا ينصب شيء من الأفعال إلا بـ(أن).

ب-مذهب الفراء في (لن) أنَّها (لا) النافية أبدلت ألفها نونًا فهي فرع (لا) في النفي، وخرجت عنه إلى النصب.

جـ- مذهب الخليل والأخفشان (كي) تنصب بـ(أن) مضمرة بعدها.

د- مذهب الخليل وتبعه الزجاج والفارسي أنَّ (إذن) تنصب بـ(أن) مضمرة بعدها.

ثانيًا: الاتفاق على بساطتها، والاختلاف على بساطة أخواتها.

تقدر هي وما بعدها بمصدر[1].

والثاني: لَنْ[2]، وهي لتأكيد النفي وتأبيده[3]، قال الله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾[سورة الحج، الآية: ٧٣]، ﴿لَن تَرَىٰنِى ﴾[سورة الأعراف، الآية: ١٤٣] هذا مذهبنا، ومذهب المعتزلة وجمهور

ثالثًا: ليس لـ(أن) معنى في نفسها بخلاف بقية أخواتها.

رابعًا: إعمال أخواتها حملا عليها، وإعمالها هي حملا على (أنّ)

خامسًا: إعمالها ظاهرة ومضمرة، وأخواتها لا تعمل إلا ظاهرة.

سادسًا: دخولها على الماضي، والمضارع، والأمر.

سابعًا: إضمارها دون أخواتها بعا ما ظاهره أنه ناصب بنفسه وهو: الواو، والفاء، و...

ثامنًا: إرجاع النصب إليها على رأي من قال بتركيب إذن ولن.

تاسعًا: إرجاع النصب إليها مضمرة بعد (كي) و(إذن).

عاشرًا: النصب بها بلا تقدير أو شرط.

الحادي عشر: كثرة التصرف فيها. ينظر: الأمهات في الأبواب النحوية ٢٩- ٤٠.

(١) ينظر: حاشية الصبان ٢٥٥/١.

(٢) اختلف النحويون في حقيقته، فهو حرف بسيط عند سيبويه وأبي علي، والسيرافي، والجمهور. ينظر: الكتاب٥/٣، وشرح كتاب سيبويه ٣٣/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٢٧/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٠٧/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٥/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥/٤، واللمحة في شرح الملحة ٧٠/١، ٨٢١/٢، والكناش ٤٥/١، وارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، والجنى الداني ٢٧٠، وتوضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، وتمهيد القواعد ٤١٤٠/٨، وشرح الأشموني ١٧٩/٣.

وعند الخليل والكسائي مركَّب من: (لا أن)، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم. ينظر: الكتاب٥/٣، المقتضب ٨/٢، والأصول في النحو ١٤٧/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٢٦/٢، وعلل النحو ١٩٢، والخصائص ١٥٣/٣، والمفصل في صنعة الإعراب ٤٠٧/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٢٦/٤، وتسهيل الفوائد ٢٢٩، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥/٤، واللمحة في شرح الملحة ٧٠/١، ٨٢١/٢، والكناش ٤٥/١، وارتشاف الضرب ١٦٤٣/٤، والجنى الداني ٢٧١، وتوضيح المقاصد ١٢٢٩/٣، وتمهيد القواعد ٤١٤٠/٨، وشرح الأشموني ١٧٩/٣.

وعند الفراء مبدلة من ألف (لا). ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣٤/١، والبديع في علم العربية ٥٩٢/١، وشرح المفصل ٢٢٦/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ١٥/٤.

(٣) (النفي وتأبيده) ساقطة من (ب).

الأمة، وهو الحق الذي لا مِرْيَةَ فيه[١]، قال الربيع[٢]، رحمه الله : (لن) حرف من حروف الإياس[٣] عند النحويين وأهل اللغة[٤]، وأنت تعلم إنما دعا الأشعرية[٥] إلى ذلك اعتقادهم الفاسد كما علمته من اعتقاد الرؤية[٦].

---

(١) في (ب) بزيادة (خلافًا للأشعرية).

(٢) الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي، محدث فقيه، ولد بعمان في العقد الثامن من القرن الأول الهجري، وطلب بها العلم على يد والده، ثم سافر البصرة، وطلب بها العلم على يد كبار التابعين، منهم: ابن سيرين، وعطاء بن رباح، وجابر بن زيد، وأبي عبيدة مسلم، ومن تلامذته: بشير بن المنذر، وموسى بن أبي جابر، تولى قيادة أهل الدعوة بعد وفاة إمامهم أبي عبيدة التميمي. من مؤلفاته: المسند، وكتاب العقيدة، والرسالة الحجة. توفي بين ١٧٥هـ، و١٨٠هـ. ينظر: تأريخ ابن معين ١٠٩/٤، والثقات لابن حبان ٢٩٩/٦، والأنساب للصحاري ٢٤٥، وإسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان ٢٧، ومعجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، من القرن الأول الهجري إلى بداية القرن الخامس عشر الهجري ٢٣٥/١- ٢٤٠.

(٣) (أيس)، أَيِسْتُ منه آيَسُ يَأْساً: لغة في يَئِسْتُ منه أَيْأَسُ يَأْساً. ومصدرهما واحد، وآيَسَني منه فلانٌ، مثل أَيْأَسَني. وكذلك التأييس. ينظر: الصحاح ٩٠٦/٣ (أيس)، ولسان العرب ١٩/٦ (أيس).

ووردت كلمة (الإياس) التي ذكرها الشيخ في كلام الربيع برواية (الإيْيَاس) ومعناها في الهامش مصدر آيَسَ أو إيْآس، بهمزة بعدها ياء ساكنة ثم مد، مصدر: أيْأس، وكلاهما من الثلاثي (أيِسَ) بمعنى: يَئِس. ينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٥٤٩/٦.

(٤) ورد كلام الربيع ضمن حديث رقم (٨٧٠) في: الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب ٣٣٢.

(٥) الأشاعرة: فرقة كلامية تنسب للإمام أبي الحسن الأشعري صاحب (الأصول) الذي انشق عن مذهب الاعتزال وعاد إلى الحق كما قال، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وقد كانت لهم آراء واضحة ضد جميع الفرق المبتدعة، وتطورت هذه الفرقة وظهر من أعلامها: الجويني، الباقلاني، الغزالي، الأسفراييني والرازي وغيرهم، ووضعوا العديد من المؤلفات التي كشفت عن معتقد أهل السنة والجماعة، كما كتب الكثير عنهم مثل: ابن عساكر في: تبيين كذب المفتري فيما ينسب للامام الأشعري، وجلال موسى في: نشأة الأشعرية وتطورها، وغير ذلك، وقد أفرد لهم الشهرستاني فصلًا هامًا في كتابه: الملل والنحل. ينظر: مفاتيح العلوم ٤٧، وفيات الأعيان ٢٨٤/٣، وحاشية كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٠٣/١.

(٦) ينظر: الإبانة ٣٨، واللمع ٦١، ٦٨.

قال شيخُنا السالمي[1]، رحمه الله: وأنت خبير بأنَّا لو سلَّمْنَا بأَنَّ (لن) لا تقتضي تأكيدًا ولا تأبيدًا، لَمَا كان ذلك ناقضًا لمعتقدنا في أنَّ الله تعالى لا يرى لِمَا لنا من الأدلة القاطعة على ذلك[2]، والله أعلم[٧٥]. انتهى[3].

والثالث: كَيْ[4]، وهي تجيء غالبًا حرف تعليل، نحو: (جِئْتُ كَي أَتَعَلَّمَ) في الإثبات، و(كَيْ لا تَضْرِبَ زَيْدًا) في النفي.

---

(١) عبد الله بن حميد السالمي، ولد ما بين ١٢٨٣هـ، و١٢٨٤هـ، إمام محقق، مرجع عمان في عصره، ولد بالحوقين من أعمال ولاية الرستاق، من شيوخه: راشد بن سيف اللمكي، وصالح بن علي الحارثي، وماجد بن خميس العبري، كان ضريرًا، ومن تلامذته: الإمامان: سالم بن راشد الخروصي، ومحمد بن عبدالله الخليلي، ومن مؤلفاته: تشرح الجامع الصحيح، ومعارج الآمال، وجوهر النظام، توفي في العام ١٣٣٢هـ. ينظر: معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، من القرن الأول الهجري إلى بداية القرن الخامس عشر الهجري ٢/٢٤٦- ٢٥٠.

(٢) ينظر: شرح بلوغ الأمل، لعبدالله بن حميد السالمي ١١٢.

(٣) (انتهى) ساقطة من (ب).

(٤) كَيْ: للعرب فيها مذهبان:

أحدهما: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة (أنْ)، وتكون مع ما بعدها بمنزلة اسم، كما كانت (أنْ) كذلك.

الثاني: أن تكون حرف جرّ بمنزلة اللام، فينتصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) كما ينتصب بعد اللام، فجاز دخول اللام عليها (لكي). ينظر: شرح المفصل ٤/٢٢٨، وشرح التسهيل، لابن مالك ٤/١٦- ١٩، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٢٠، ١٥٣١- ١٥٣٥، واللمحة في شرح الملحة ٢/٨١٩- ٨٢٨، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١٢٢٩- ١٢٣٤، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٥٩- ٣٦٢، وحاشية الصبان ٣/٤٠٩.

والرابع: إِذَنْ، وشرط النصب بها أن يكون الفعل مستقبلًا[١]، وأن تكون مصدرة[٢] ولم يفصل بينها وبين الفعل فاصل[٣]، نحو أن يقول لك أحد: (آتيك غَدًا)، فتقول: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، وإن[٤] فُصِلَ بالقسم جاز، نحو: (واللهِ إِذَنْ أُكْرِمَكَ)[٥].

تنبيه

اعلم أَنَّ (أَنْ) هي أمُّ الباب، ولذلك تنصب الفعل مضمرة ومظهرة، ولكن يشترط[٦] لنصبها شروط:

---

(١) (إذَن)، حرف ناصب لاختصاصه، ونقله الفعل إلى الاستقبال، كـ(لن)، وهي جواب وجزاء، فيقول القائل: (أنا أزورُك)، فتقول: (إذن أُكرِمَك)، فإنما أردت إكرامًا توقِعه في المستقبل، وهو جواب لكلامه وجزاء زيارته، ينظر: الأصول في النحو ١٤٨/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٤/٢، وشرح المفصل ٢٢٦/٤.

(٢) إن دخلت (إذَن) على الفعل في ابتداء الجواب، يجب إعمالها لا غير، نحو قولك: (إذن أُكرمَك) في جواب: (أنا أزورُك)، وإن جاء قبلها واو أو فاء، جاز إعمالها وإلغاؤها، نحو: (زيدٌ يقومُ، وإذن يذهبُ)، فيجوز هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين: وذلك أنك إن عطفت، (وإذن يذهب) على (يقوم) الذي هو الخبر، ألغيتَ (إذن) من العمل، وصار بمنزلة الخبر، لأنّ ما عُطف على شيء صار واقعًا موقعه، فكأنّك قلت: (زيد إذن يذهبُ)، فيكون قد اعتمد ما بعدها على ما قبلها, لأنه خبر المبتدأ. وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنَفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأُعمل لذلك، ونُصب به، ينظر: الكتاب ١٢/٣، وشرح المفصل ٢٢٦/٤.

(٣) إن وقعت (إذن) متوسطة، معتمِدًا ما بعدها على ما قبلها، أو كان الفعل فعل حال غير مستقبل، نحو من قال: (أنا أزورك)، (أنا إذن أكرمُك)، فترفع هنا, لأنّ الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو (أنا)، وكذ لك لو قلت: (إن تكرمْني إذن أكرمُك)، فتجزم لأنّ الفعل بعد (إذن) معتمد على حرف الشرط، وإنما أُلغيتْ في هذه الأحوال؛ لأن ما بعد (إذن) معتمد على ما قبلها، وما قبلها محتاج إلى ما بعدها، وهي لا تعمل إلا مبتدأة، ولا يصح أن تُقدَّر مبتدأة لاعتماد ما بعدها على ما قبلها، وكانت ممّا قد يُلْغَى في حال، فأُلغيت هنا، ينظر: الكتاب ١٣/٣، وشرح المفصل ٢٢٦/٤.

(٤) في (ب): (فإن).

(٥) هذا المثال خطأ، والصواب (إذن والله أكرمك).

(٦) في (أ): (يشرط).

أحدها: أن لا يتقدمها فعل من أفعال اليقين أو من أفعال الشك، فإن تقدمها فعل من أفعال اليقين وجب رفع الفعل بعدها، نحو: (عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ زَيْدٌ)، برفع (يقوم)، ولا يجوز نصبه، وأمَّا إِنْ تقدمها فعل من أفعال الشك جاز إعمالها وإهمالها، فالإعمال على أنَّها ناصبة[1] للفعل مصدرية وهو الأرجح، والإهمال على أنَّها مخففة من الثقلية، واتفق القرَّاء على الإعمال في قراءة قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ﴾[سورة العنكبوت: ٢] والله أعلم.

قال بعض النحويين[2]: [من الرجز]

وَانْصِبْ بِأَنْ مَا لَمْ تَلِي عِلْمًا وَصَحْ وَجْهَانِ بَعْدَ الظَّنِّ والنَّصْبِ رَجَحْ

تنبيه

قد سبق أَنَّ (إِنْ) تنصب الفعل مضمرة ومظهرة[3]، فيجب إظهارها بين لام الجر و(لا) النافية[4]، كقوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾[سورة الحديد، الآية: ٢٩].

ويجب إضمارها إذا وقعت بعد (كان) المنفية[5]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ وَأَنتَ فِيهِمۡۚ﴾[سورة الأنفال، الآية: ٣٣].

---

(١) في (ب): (الناصبة).

(٢) البيت في: التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة ٢٧.

(٣) في (ب): (مظهرة ومضمرة).

(٤) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٣/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٨/٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٢/٣، وشرح ابن عقيل ٨/٤، وحاشية الصبان ٤٢٨/٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٢/٤، ٢٣، وشرح الكافية الشافية ١٥٣٨/٣، ١٥٣٩، واللمحة في في شرح الملحة ٨٤٣/٢، ٨٤٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٣/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧١/٢، ٣٧٢.

ويجوز إظهارها بعد لام الجر إذا لم تقع بعده لا النافية[1]، تقول: (جِئْتُ لِأَنْ لَا أَتَعَلَّمَ)، وإِنْ شئت؛ (لِأَنْ أَتَعَلَّمَ). والله أعلم.

فائدة

اعلم أَنَّ (أَنْ) تنصب الفعل مضمرة بعد الفاء الواقعة جوابًا للأمر[2]، نحو: (زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ)، أو النهي، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [سورة طه، الآية: ٨١]. أو الاستفهام. كقوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [سورة الأعراف، الآية: ٥]، ونحو: (مَتَى تَأْتِيْنَا فَنُكْرِمَكَ؟)[٧٧]، (هَلْ جَاءْ زَيْدٌ فَأَزُورَه؟)، أو العرض، كقولك: (أَلَا تَدْنُو مِنَّا فَنُصِيْبَ مِنْكَ خَيْرًا)، أو التمني، كقوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [سورة النساء، الآية: ٧٣]. أو النفي[3]، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[سورة فاطر، الآية: ٣٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ٥/٣، ٦، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ٢٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٢/٣- ١٢٤٣، شرح قطر الندى وبل الصدى ٦٦، وشرح ابن عقيل ٨/٤، وهمع الهوامع ٤٠٣/٢، وحاشية الصبان ٤٢٦/٣.

(٢) (أن) أولى بالتقدير من سائر الحروف: لأمرين:

أحدهما: إنَّ (أَنْ) هي الأصل في العمل؛ لشَبَهها بـ(أَنَّ) المشدّدة، فوجب أن يكون المضمر (أَنْ) لقوّتها في بابها، وأن يكون ما حُمل عليها يلزم موضعًا واحدًا، ولا يتصرّف.

والثاني: أنَّ لها من القوّة والتصرف ما ليس لغيرها، ألا ترى أنّ (أَنْ) يليها الماضي والمستقبل بخلاف أخواتها، فإنّها لا يليها إلَّاالمستقبل؟ فلمّا كان لها من التصرّف ما ذُكر، جُعلت لها مزيّة على أخواتها بالإضمار. ينظر: شرح المفصل ٢٣١/٤.

(٣) لا بدَّ من الإشارة إلى أنّ النصب في جواب النفي ليس على الإطلاق، إذ اشترط النحويون أن يكون نفيًا خالصًا من نيَّة الإثبات، كما مثّل الشيخ، فإن لم يكن كذلك وجب الرفع كقولك: (ما تأتنا إلا نكرمُك فتحدثُنا)، و﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[سورة المرسلات، الآية: ٣٥ – ٣٦]، و(وما تأتينا إلا فتحدثُنا)، و(ما تزال تأتينا فتحدثُنا). ينظر: الكتاب ٣٠/٣، وشرح كتاب سيبويه ٢٢٣/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه ١٥٢/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٩٣/١، وشرح ابن عقيل ١٢/٤، وهمع الهوامع ٣٨٩/٢.

فإنْ حذفت الفاء وجب جزم الفعل[1]، نحو: (زُرْنِي أُكْرِمْكَ)، وكذا في التمني، والاستفهام، والدعاء، غير النفي، نحو: (مَا جَاءَ زَيْدٌ أُكْرِمُه)، برفع (أكرمه)، وكذا تنصبه (أنْ) إنْ[2] وقعت بعد (واو) بمعنى: مع، في جواب الأمر أو النهي[3]، نحو: (زُرْنِي وأُكْرِمَكَ)،

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه[4]

---

(١) إذا جزم الفعل بعد سقوط الفاء، ففي جازمه أقوال:

الأول: تضمين لفظ الطلب معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره ابن مالك ونسبه إلى الخليل وسيبويه.

والثاني: نيابة الأمر والنهي وباقيها عن الشرط؛ أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السيرافي والفارسي وابن عصفور.

والثالث: أنَّ الجزم بشرط مقدر دلّ عليه الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين.

والرابع: أنَّ الجزم بلام مقدرة، فإذا قال: (ألا تنزلُ تُصِبْ خيرًا)، أي: لتُصبْ خيرًا، وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٦/٣- ١٢٥٧.

(٢) في (ب): (إذا).

(٣) لم يقتصر النصب بعد هذه الواو على المواضع التي ذكرها الشيخ، وهي في جواب الأمر والنهي، وإنما ورد في جواب النَّفي الخالص من نيَّة الإثبات كقول الحطيئة:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُم ويَكُونَ بَيْنِي وبَيْنَكُم المَوَدَّةُ والإخَاءُ

ومن النصب أيضًا قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٢]

وقولك: (أَنْتَ تَأْتِينِي وتُكْرِمَني)، و(أَنَا أَزُورُكَ وَأُعْطِيَكَ)، و(لَمْ آتِكَ وأُكْرِمَكَ)، و(هَلْ يَذْهَبُ زيدٌ وَيَجِيءَ عَمْرُو). ينظر: الكتاب ٤٣/٣، والمقتضب ٢٥/٢، والأصول في النحو ١٥٥/٢، وشرح كتاب سيبويه ٢٣٦/٣.

(٤) صدر بيت عجزه: [من الكامل]

عَارٌ عَلَيكَ إذا فَعَلتَ عَظِيمُ

وهو منسوب إلى: المتوكل الكناني في: الجمل في النحو ٩٥، والمستقصي في أمثال العرب ٢٦٠/٢.

ونسب إلى: المتوكل الليثي في ديوانه ٢٨٤، وورد في: العقد الفريد ٢٢٩/٢، ٨٧/٧، والمؤتلف والمختلف ٤١٠، وجمهرة المثال ٣٨/٢، وفصل المقال ٩٣، والتذكرة الحمدونية ٢٨٥/١، ومنتهى الطلب ٩٨، والحماسة البصرية ١٥/٢، ولباب الآداب، للثعالبي ١٤٦.

وبعد (أو) إذا كانت بمعنى: (إلى أنْ)، أو (إلا أنْ)[1]، فالتي بمعنى: إلى أنْ، كقول الشاعر[2]: [من الطويل]

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِالآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

ونسب إلى: الأخطل في: شرح كتاب سيبويه ٢٣٥/٣، والرد على النحاة ١٢١، والبديع في علم العربية ٦٠٤/١، والمثل السائر ت الحوفي ٢٦٢/٣، وشرح المفصل ٢٣٦/٤، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣٦/٤، وصبح الأعشى ٣٤٠/٢، والصبح المنبي ٣٠٧، وليس في ديوانه.

ونسب إلى: أبي الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠٤، وورد في: لسان العرب ٤٤٧/٧ (عظظ)، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٣٠٩/١، وحدائق الأزهار ٨٩، وخزانة الأدب ٥٦٧/٨، وتاج العروس ٢٣٧/٢٠ (عظظ).

ونسب إلى: حسان في: شرح أبيات سيبويه ١٧٨/٢، وفرحة الأديب ٢٩، وليس في ديوانه.

وورد بلا نسبة في: عيون الأخبار ٢٤/٢، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول في النحو ١٥٤/٢، وحروف المعاني والصفات ٣٨/١، وتهذيب اللغة ٤٨٤/١٥ (الواو)، ومفيد العلوم ومبيد الهموم ٢٢٧، واللمع في العربية ١٢٩، والصحاح ١١٧٤/٣ (عظظ)، وشرح ديوان الحماسة، للأصفهاني ٣٧٨، وفقه اللغة ٢٤٧، ومجمع الأمثال ٢١٣/٢، وشمس العلوم ٧٣٢/١١، واللباب ٤١/٢، والفلك الدائر على المثل السائر ١٦٩/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٧/٣، وشرح ابن الناظم ٤٨٥/١، واللمحة في شرح الملحة ٨٣٧/٢، والكناش ١٨/٢، وارتشاف الضرب ١٦٧٨/٤، ومغني اللبيب ٤٧٢، وإكمال تهذيب الكمال ١٤٠/٥، وعروس الأفراح ٤٥٧/١، والقاموس المحيط ١٣٥٥/١ (الواو)، وبلوغ الأمل في فن الزجل ٢، والمستطرف ٢٧.

(١) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٢/٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٥٨/٣، واللمحة في شرح الملحة ٨٣٨/٢- ٨٤٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٢/٢-٣٧٣.

(٢) في (ب): (القائل).

البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٢٥/٤، شرح الكافية الشافية ٩٣/٥، اللمحة في شرح الملحة ٨٣٩/٢، شرح شذور الذهب ٣٨٥/١، شرح قطر الندى ٦٩/١، ٧/١، شرح ابن عقيل ٨/٤، همع الهوامع ٣٨٤/٢.

والتي بمعنى: (إلا أنْ)، كقوله[1]: [من الوافر]

وَكُنْتُ إِذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا، أَو تَسْتَقِيمُا

وكذا يجب إضمارها بعد (حتَّى)، كقولك: (لَأَسِيْرَنَّ[٧٨] حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ)[2]. والله أعلم.

القول السادس والأربعون: في عوامل الجزم

وهي تنقسم إلى قسمين:

منها ما يجزم فعلًا واحدًا، وهي أربعة أحرف[3]:

أحدها: (لَمْ)[4]، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[سورة الإخلاص، الآية: ٣].

---

(١) البيت لزياد الأعجم في: شعره ١٠١، وفيه رواية (تَسْتَقِيمْ)، وورد البيت له في: الكتاب لسيبويه ٤٨/٣، طبقات فحول الشعراء ٦٩٥/٢، المحكم والمحيط الأعظم ٤٩/١، أمالي ابن الشجري ٧٨/٣، شرح التسهيل، لابن مالك ٢٥/٤.

(٢) لـ(حتى) في النصب معنيان:

أحدهما: أن تكون غاية بمعنى (إلى أنْ)، والمراد بالغاية أن يكون ما قبلها من الفعل متصلًا بها حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه، كقولك: (سرتُ حتى أدخلَها)، فيكون السير والدخول جميعًا، قد وقعا، كأنك قلت: (سرتُ إلى دخولها)؛ فالدخول غاية لسيرك، والسير هو الذي يؤدّي إلى الدخول.

الثاني: أن تكون بمعنى (كَيْ)، فيكون الفعل الأوّل في زمان، والثاني في زمان آخر غير متصل بالأوّل، وذلك نحو قولك: (كلّمتُه حتى يأمرَ لي بشيء)، والمراد: كلمته كي يأمر لي بشيء، وكذلك: (أسلمتُ حتى أدخلَ الجنّة). ينظر: الكتاب ٥/٣، ٦، والأصول في النحو ١٥١/٢، وشرح المفصل ٢٣٢/٤، شرح التسهيل، لابن مالك ٢٣/٤- ٢٤، وشرح الكافية الشافية ١٥٤٢/٣- ١٥٤٣، واللمحة في شرح الملحة ٨٤١/٢- ٨٤٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٢/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٧٣/٢- ٣٧٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٨/٣- ٩، والأصول في النحو ١٥٧/٢، وعلل النحو ١٩٨- ٢٠٠، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٥٩١/٢- ٥٩٣، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٣/٢.

(٤) (لَمْ) تدخلُ على الأفعال المضارعة، واللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي، تقول: (لَمْ يقمْ زيدٌ أمسِ)، و(لَمْ يقعُدْ خالدٌ). ينظر: الكتاب ٨/٣، والأصول في النحو ١٥٧/٢، وعلل النحو ١٩٨، وملحة

والثاني: (لمَّا)[1]، كقوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ١٤٢]. ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [سورة ص، الآية: ٨].

والثالث: (لَا)[2]، وتجيء ناهية، كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ﴾ [سورة طه، الآية: ٨١]. وللدعاء، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾[سورة البقرة، الآية: ٢٨٦].

والرابع: (اللَّام)، وتجيء للأمر[3]، كقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ ﴾ [سورة الطلاق، الأية: ٧]. وللدعاء، كقوله تعالى: ﴿ وَنَادَوْاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[سورة الزخرف، الأية: ٧٧]. فهذه الأحرف التي تجزم فعلًا واحدًا.

الإعراب ٨٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٣/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٤٩/٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٥٩١/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٥/٢- ٣٩٦.

(١) (لَمَّا) لم ضُمت إليها (مَا) وبنيتْ معها فغيّرت حالها كما غيرت (لو) (ما) ونحوها، ألا ترى أنك تقول: (لمّا) ولا يتبعها شيء، ولا تقول ذلك في (لَمْ)، وجواب (لمّا): (قد فَعلَ)، يقول القائل: (لمَّا يفعلْ)، فيقول: (قد فعَلَ), ويقول أيضًا للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وتقول: (لما جئتَ جئتُ)، فيصير ظرفًا. ينظر: الأصول في النحو ١٥٧/٢، وعلل النحو ١٩٩، وملحة الإعراب ٨٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٣/٤- ٢٦٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٥٠/٢- ٨٥٥، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٥٩١/٢- ٥٩٥، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٥/٢- ٣٩٦.

(٢) (لا) في النهي، نحو قولك: (لا تقمْ ولا تقعدْ), ولفظ الدعاء لفظ النهي كما كان كلفظ الأمر تقول: (لا يقطعِ اللهُ يدكَ)، و(لا يتعسِ اللهُ جدَّك)، و(لا يبعدِ الله غيرَك)، و(لا) في النهي بمعنى واحد؛ لأنَّك إنَّما تأمره أن يكون ذلك الشيء الموجب منفيًا, ألا ترى أنك إذا قلت: (قُمْ)؛ إنَّما تأمره بأن يكون منه قيام, فإذا نهيت فقلت: (لا تَقم) فقد أردت منه نفي ذلك, فكما أنَّ الأمر يراد به الإيجاب فكذلك النهي يراد به النفي. ينظر: الأصول في النحو ١٥٧/٢، وعلل النحو ١٩٨، وملحة الإعراب ٨٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٣/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٥٨/٢، وشرح شذور الذهب، للجوجري ٥٩٤/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٣/٢.

(٣) (لام) الأمر، نحو قولك: (ليقمْ زيدٌ)، و(ليقعدْ عمرٌو)، و(لتقمْ يا فلانُ)، تأمر بها المخاطب كما تأمر الغائب.

وأمَّا التي تجزم فعلين[1]، فهي ثمانية أسماء وحرفان. فالحرفان:

(إنْ)[2]، بكسر الهمزة وإسكان النون، نحو: (إنْ تَقُمْ أَقُمْ).

و(إذْ مَا)[3]، كقول الشاعر[1]: [من الطويل]

ويجوز حذف هذه اللام في الشِّعر فتعمل مضمرة، كأنَّهم شبهوها ب(أنْ) إذا أعملوها مضمرة. قال متمم بن نويرة: [من الطويل]

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي ... لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَى

أراد: ليبك. ينظر: الكتاب ٨/٣، ٩، والأصول في النحو ١٥٧/٢، وعلل النحو ١٩٨، ١٩٩، وملحة الإعراب ٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٣/٤، ٢٦٤، ١٤٤/٥، واللمحة في شرح الملحة ٨٥٥/٢- ٨٥٨، وشرح شذور الذهب للجوجري ٥٩٣/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٥/٢، والبيت في: مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي ٨٤، وفيه رواية (ليبكِ)، ولا شاهد فيه.

(١) اتّفق العلماء على أنّ الشّرط مجزوم بأدوات الشّرط، واختلفوا في جازم الجواب على عدّة أقوال:

القول الأول: أن أدوات الشرط هي الجازمة له؛ وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السّيرافي إلى سيبويه.

والقول الثاني: أنه مجزوم بفعل الشرط؛ وهو مذهب الأخفش، واختاره ابن مالك في التسهيل.

والقول الثالث: أنّه مجزوم بالأداة وفعل الشرط معًا؛ ونُسب إلى سيبويه، والخليل، والأخفش، والمبرّد.

والقول الرابع: أنه مجزوم على الجوار؛ وهو مذهب الكوفيين.

والقول الخامس: أن الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصّين، ولعدم دخول لام الابتداء عليهما؛ وهو مذهب المازني. ينظر: الكتاب ٦٣/٣، والمقتضب ٤٩/٢، والإيضاح للزجاجي ١٤٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ١٠٧/٥، ١٠٨، وحاشية اللمحة في شرح الملحة ٨٦٥/٢، وارتشاف الضرب ١٨٧٧، وشرح التصريح على التوضيح ٤٠٠/٢.

(٢) (إن) الخفيفة, و يقال لها: أمُّ الجزاء، ينظر: الأصول في النحو ١٥٨/٢، واللمع في العربية ١٣٣، وعلل النحو ١٩٨، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٤/٤، ١٠٥/٥- ١٠٦، واللمحة في شرح الملحة ٨٦٥/٢- ٨٦٦، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٣) ينظر: اللمع في العربية ١٣٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧١/٤- ٢٧٣، ١٠٥/٥، واللمحة في شرح الملحة ٨٧٢/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[٧٩]

وأمّا الأسماء فهي:

(مَنْ)[٢]، بفتح فسكون، نحو: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ).

و(مَا)[٣] ، كقوله تعالى:﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٩٧].

و(أَيْ)[٤]، كقوله تعالى:﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[سورة الإسراء، الآية: ١١٠].

و(مَهْمَا)[٥]، كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾[سورة الأعراف، الآية: ١٣٢].

و(حَيْثُمَا)[٦] ، كقول الشاعر[٧]: [من الخفيف]

---

(١) البيت بلا نسبة في: اللمحة في شرح الملحة ٨٧٩/٢، وشرح قطر الندى ٨٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٩/٤، وشرح الأزهرية ٤٩/١.

(٢) وضع للدلالة على من يعقل، ينظر: اللمع في العربية ١٣٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٦/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٦٦/٢- ٨٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٣) وضع للدلالة على من لا يعقل، ينظر: اللمع في العربية ١٣٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٦/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٦٦/٢- ٨٦٩، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٤) فـ(أيٌّ) إلى أيِّ شيء أضفتها كانت منه، إن أضفتها إلى الزمان فهي زمان, وإن أضفتها إلى المكان فهي مكان. ينظر: الأصول في النحو ١٥٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٩/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٦٦/٢- ٨٦٩.

(٥) (مَهْمَا) قال الخليل: هي (مَا) أدخلت معها (ما) لغوًا وأبدلوا الألف هاء. قال سيبويه: ويجوز أن تكون كـ(إذْ) ضُمّتْ إليها (مَا). ينظر: الأصول في النحو ١٥٩/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٦/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٦٦/٢- ٨٧٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٦) ينظر: اللمع في العربية ١٣٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٧١/٤، ١٠٥/٥، واللمحة في شرح الملحة ٨٧٨/٢.

(٧) البيت بلا نسبة في: الكامل في اللغة والأدب ٢٣١/١، وشرح التسهيل، لابن مالك ٧٢/٤، وشرح ابن الناظم ٤٩٥/١، واللمحة في شرح الملحة ٨٧٨/٢، وشرح شذور الذهب، لابن هشام ٤٣٧/١، وشرح قطر الندى وبل الصدى ٨٩/١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٧٨/١، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن

حَيثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ

و(أَنَّى)[1] ، كقول القائل[2]: [من الطويل]

خَلِيلَيَّ، أَنَّى تَأْتِيَانِيَ تَأْتِيَا أَخًا غيرَ مَا يُرَضيكُمَا لا يُحاوِلُ

و(مَتَى)[3] ، كقول القائل[4]: [من الطويل]

مالك ٧٩٨/٢، وشرح ابن عقيل ٣٠/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٢٧/٩، والمقاصد النحوية ١٩١٥/٤، وشرح شواهد المغني، للسيوطي ٣٩١/١، وخزانة الأدب ٢٠/٧، وتاج العروس ٢٢٨/٥ (حيث).

(١) ينظر: اللمع في العربية ١٣٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٩/٤، واللمحة في شرح الملحة ٨٧٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٢) البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل، لابن مالك ٧٠/٤، وشرح ابن الناظم ٤٩٥/١، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام ٤٣٧، وإرشاد السالك ٧٩٩/٢، وشرح ابن عقيل ٣١/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٢٤/٩، والمقاصد النحوية ١٩١٦/٤.

(٣) ينظر: اللمع في العربية ١٣٣، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٧٠/٤- ٢٧١، واللمحة في شرح الملحة ٨٧٧/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٤) في (ب): (كقوله).

البيت للحطيئة في: ديوانه ٨١، وورد البيت له في: العين ١٨٧/٢ (عشو)، والكتاب ٨٦/٣، وإصلاح المنطق ١٤٨، والبرصان والعرجان ٢٩٧، والبيان والتبيين ٢١/٢، والحيوان ٧٣/٥، وغريب الحديث، لابن قتيبة ٥٥٦/٢، والتعازي والمراثي ١٢٤، وقواعد الشعر ٤٧، والزهرة ١٨١، والعقد الفريد ١٢٠/٦، والمقصور والممدود، لابن ولاد ٨١، ونقد الشعر ٢٥، وتصحيح الفصيح وشرحه ٢٩٤، وشرح كتاب سيبويه ٣٨٥/٣، وتهذيب اللغة ٣٧/٣ (عشا)، والواضح في مشكلات شعر المتنبي، للأصفهاني ١٤، وشرح أبيات سيبويه ٧٧/٢، والصحاح ٢٤٢٨/٦ (عشو)، ومقاييس اللغة ٣٢٢/٤ (عشو)، والأوائل، للعسكري ٤١، وديوان المعاني ٤٣/١، والأزمنة والأمكنة ٥٣٧، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب ٥٧٥, وزهر الآداب وثمر الألباب ٩٧٨/٤, والمحكم والمحيط ٢٨٦/٢, وسمط اللآلي ٣٤٥/١, ومحاضرات الأدباء ٦٢١/١, والإبانة في اللغة العربية ٥٣٩/٣ (عشو), والمفصل في صنعة الإعراب ٣٣٥/١, وربيع الأبرار ونصوص الأخيار ١٥٨/١, ومختارات شعراء العرب، لابن الشجري ٩/٣, والتذكرة الحمدونية ١٣/٤, والحور العين ١٣٥, وشمس العلوم ٥٧/١٥ (عشا), وغرر الخصائص الواضحة ٣٢٠, واللمحة في شرح الملحة ٨٧٧/٢, ونهاية الأرب ١٨٧/٣, والمقاصد النحوية ٤٦/١, وشرح شواهد المغني، للسيوطي ٣٠٤/١.

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُوْ إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرِ مَوْقِدِ

و(أَيْنَمَا)[1] ، كقوله تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[سورة النساء، الآية: ٧٨].

فهذه الأدوات كليًّا لابد لها من جملتين: أحدهما: وهي[2] الجملة الأولى تسمى شرطًا، والثانية: جوابًا، ولا بُدَّ[3] أن يكون الفعلان ماضيين أو مضارعين، أو أحدهما ماضيًا والثاني[٨٠] مضارعًا أو العكس[4].

ثم إنَّ الجملة الأولى يشترط فيها أن تكون فعلية فعلها ماض أو مضارع، وأما الثانية فتكون فعلية وهو الغالب، وقد تكون اسمية، فإذا كانت كذلك أو كان الفعل أمرًا فلا بد لها من رابط وهو الفاء[5].

وبلا نسبة في: الجمل في النحو ١٦٦/١، والتقفية في اللغة ٦٨١، وغريب الحديث، لابراهيم الحربي ٥٧٦/٢، والمقتضب ٦٥/٢، وجمهرة اللغة ٨٧١/٢ (شعو)، ومعجم ديوان الأرب ٧٥/٤ (حشا)، وأمالي القالي ١١٦/١، والمجموع المغيث ٤٥٦/٢ (عشا)، والبديع في نقد الشعر ٢٩١، والبديع في علم العربية ٦٤٣/١، وشرح الكافية الشافية ١٦٠٨/٣، وشرح ابن عقيل ٢٧/٤، وتمهيد القواعد ٤٢٤٦/٨، وخزانة الأدب ٢١٠/٥.

(١) ينظر: اللمع في العربية ١٣٣- ١٣٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٩/٤- ٢٧٠، واللمحة في شرح الملحة ٨٧٩/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٣٩٩/٢.

(٢) في (ب): (هي).

(٣) في (ب) بزيادة (إما).

(٤) أن يكونا ماضيين، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ عُدتُّمۡ عُدۡنَا ﴾[سورة الإسراء، الآية: ٨]

وأن يكونا مضارعين، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ﴾[سورة البقرة، الآية: ٢٨٤]

وأن يكون الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، كقول الشاعر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

وأن يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا، كقوله تعالى ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا ﴾[سورة هود، الآية: ١٥]. ينظر: اللمحة في شرح الملحة٨٧٣/٢- ٨٧٤، وشرح ابن عقيل ٣٣/٤.

(٥) حدّ جملة الجواب التي تقترن بالفاء هو: كل جملة لا تصلح أن تكون فعلًاللشرط، كأنْ تكون أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا صريحًا، أو مبتدأ وخبرًا، فلا بدَّ من الفاء، كقولك: (إنْ أَتَاكَ زيدٌ فَأَكْرِمْه)، و(إنْ ضَرَبَكَ

وقد تحذف من الجملة الاسمية، ويعوَّض عنها إذا الفجائية[1]، بشرط أن تكون الأداة (إِنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[سورة الروم، الآية: ٣٦]. والله أعلم.

تنبيه

اعلم أنَّ هذه الأدوات بعضها يجب زيادة (ما) بعدها وهي: (حَيْثُ، وَإِذْ)، فتقول: (حَيْثُمَا)، و(إِذْ مَا)[2] ، وبعضها يجوز وهي: (إِنْ، وأَيْنَ، وأَيْ، ومَتَى). وبعضها يمنع وهي: (مَنْ، ومَا، ومَهْمَا). والله أعلم.

تكملة للفائدة

فنذكر بعض الحروف[3]:

اعلم أنَّ (اللام)[4] تأتي للابتداء، نحو: (لَزَيْدٌ قَائِمٌ)، وتأتي جوابًا للقسم، نحو: (واللهِ لَأَفْعَلَنَّ

فَلَا تَضْرِبْه)، و(إِنْ أَكْرَمْتَنِي اليومَ فَقَد أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ)، و(إِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكَرَّمٌ). ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١١١/٥، واللمحة في شرح الملحة ٨٨٢/٢- ٨٨٥، وشرح التصريح على التوضيح ٤٠٤/٢، ٤٠٥.

(١) تقوم مقام الفاء في الجملة الاسميّة (إذا) المفاجأة، كما مثَّل الشيخ؛ لأنّ (إذا) المفاجأة لا يُبتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو معقّب بما بعدها، فأشبهت الفاء؛ فجاز أن تقوم مقامها. ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش ١١٢/٥، واللمحة في شرح الملحة ٨٨٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح ٤٠٧/٢.

(٢) (إذ)، لا يجازى بها إلَّا في الشعر ضرورةً، وهي توصل بالفعل كما توصل (حيثُ) ويقع بعدها مبتدأ، وكلّ الحروف والأسماء التي يجازى بها فلك أن تزيد عليها (ما) ملغاة, فإن زدت (ما) على (ما) لم يحسن حتى تقول: مهما، فيتغير, فأمَّا (حيثما)، و(إذ ما) لا يجازى بهما إلّا و(ما) لازمة لهما. ينظر: الأصول في النحو ١٦٠/٢، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٦/٤.

(٣) الحرف: كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن في غيرها. ينظر: منازل الحروف ٦٧، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٤٧/٤، والجنى الداني ٢٠، والحدود في علم النحو ٤٤١.

(٤) تنظر معاني (اللام) في: اللامات ٣٣-١٣١، وحروف المعاني ٤٠، ومنازل الحروف ٢١، وقد ذكر أن اللامات اثنا عشر، واللمع في العربية ٧٤، والجنى الداني ٩٥- ١٠٣، ومغني اللبيب ٢٧٥- ٢٨٤، وهمع الهوامع ٤٥١/٢- ٤٥٦.

كَذَا)، وتأتي للتعليل[٨١]، نحو: (جِئْتُكَ لِإِكْرَامِكَ)، وتأتي للتعريف[١]، نحو: (جَاءَ الرَّجُلُ)، وتأتي للملك، نحو: (المَالُ لِزَيْدٍ)، ولشبهه، نحو: (الجُلُّ للفَرَسِ)، وللتعدية، كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية: ٥]، وتأتي زائدة صلة، نحو: (لزَيْدًا ضَرَبْتُ[٢])، ونحو: (إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا[٣])، وتأتي للأمر كما سبق[٤]، كقوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [سورة الطلاق، الأية: ٧]، وللدعاء، كقوله تعالى حاكيًا عن أهل النار[٥]: ﴿يَمَٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [سورة الزخرف، الآية: ٧٧]، وللمآل، كقوله تعالى: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [سورة القصص، الآية: ٨]، وللاستغاثة، نحو: (يَا لَزَيْدٍ لِعَمْرٍو).

---

(١) مذهب الخليل أنَّ أداة التعريف هي (ال) برمتها، وأنّ الهمزة همزة أصلية، وأنَّها همزة قطع، بدليل أنها مفتوحة، إذ لو كانت همزة وصل لكسرت، لأنَّ الأصل في همزة الوصل الكسر، ولا تفتح أو تضم إلا لعارض، ومذهب سيبويه أنَّ أداة التعريف هي (اللام) وحدها، وأنَّ الهمزة زائدة، وأنَّها همزة وصل أتى بها توصلًا إلى النطق بالساكن. ينظر: شرح ابن الناظم ٦٩/١، وتوضيح المقاصد ٤٦٠/١، وإرشاد السالك ١٥٦/١، وشرح ابن عقيل ١٧٧/١، وشرح الأشموني ١٦٥/١، وحاشية الصبان ٢٥٧/١.

(٢) الصواب (لِزَيْدٍ ضَرَبْتُ)

(٣) لقد اختصّت (إنّ) المكسورة، دون أخواتها، بدخول لام الابتداء على خبرها واسمها ومعمول خبرها، فتدخل على الاسم إذا فصل بينه وبينها بالظّرف، نحو: (إنَّ في الدّارِ لزيدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً﴾[سورة البقرة، الآية: ٢٤٨]. ينظر: المقتضب ٣٤٥/٢، والأصول في النحو ٢٣١/١، ٢٤٣، واللامات ٧٧، وشرح كتاب سيبويه ٤٦٥/٢، ٣١٩/٣، وعلل النحو ٤٤٧، والمفصل في صنعة الإعراب ٣٩٢/١، والبديع في علم العربية ٥٤٢/١، ٥٥٤، وشرح المفصل، لابن يعيش ٥٣٥/٤- ٥٣٦، وشرح الكافية الشافية ٤٩٠/١، واللمحة في شرح الملحة ٥٦١/٢، والكناش ٩٦/٢، وارتشاف الضرب ١٢٦٢/٣، والجنى الداني ١٣٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ٥٣٢/١، وأوضح المسالك ٣٣٨/١، ومغني اللبيب ٣٠٥، وشرح ابن عقيل ٣٧٣/١، وشرح الأشموني ٣١٠/١- ٣١١، وشرح التصريح على التوضيح ٣١٤/١، وحاشية الصبان ٤١٧/١.

(٤) ينظر: القول السادس والأربعون: في عوامل الجزم ١٨٧.

(٥) (حاكيا عن أهل النار) ساقطة من (ب).

أمَّا (مَا)[1]، فتأتي نافية تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، نحو: (مَا زَيْدٌ قَائِمًا)، وتأتي موصولة[2]، نحو: (إِنَّمَا عِنْدَكَ حَسن)، وتأتي مصدرية، نحو: (إِنَّمَا فَعَلْتُ حَسَن)، وتأتي استفهامية، نحو: (مَا فَعَلْتَ؟ أَخَيْرًا أَمْ شَرًّا؟)، وتأتي زائدة صلة للكلام، وأكثر ما تزاد بعد (إذا)، نحو[3]: [من الوافر]

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا[٨٢]

وتزاد بعد (إنَّ وأخواتها)، وبعد أدوات الشرط، وبعد رُبَّ، والكاف، والباء[4]، ونحو ذلك.

---

(١) تنظر معاني (ما) في: الجمل في النحو ٣٢٣- ٣٢٨، والمقتضب ١٨٨/٤- ١٩٢، وشرح كتاب سيبويه ٣٢٣، وعلل النحو ٢٥٧- ٣٦٢، ومنازل الحروف ٣٥- ٤٠، واللمع في العربية ٣٩، ٤٠، وشرح المفصل ٢٦٧/١- ٢٦٩، وشرح ابن الناظم ١٠٣، وشرح الأشموني ٢٥٤/١- ٢٥٩.

(٢) في (ب): (موصولية).

(٣) قائله: الراعي النميري في: ديوانه ٢٦٩، وفيه رواية صدره:

وَهِزَّةِ نِسْوَةٍ مِن حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ ...

وورد بلا نسبة بالرواية التي ذكرها الشيخ في: الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٢/١، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ١٤٨/١، والخصائص ٤٣٤/٢، ٤٢٨/٣، والصناعتين: الكتابة والشعر ١٨٢/١، وشرح المعلقات السبع، للزوزني ١٧٣/١، وأساس البلاغة ١/ ٤٠٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢٤٦/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢، ٧١٣/٢، وشرح التسهيل، لابن مالك ٢٦٢/٢، ٣٥٠/٣، وشرح الكافية الشافية ٦٩٨/٢، ١٢٦٥/٣، ١٣٦/٥، ولسان العرب ٢٨٧/٢ (زجج)، وشرح ابن عقيل ٢٤٢/٣، وشرح الأشموني ٥٠٠/١، وتاج العروس ٩/٦ (زجج).

(٤) تزاد (ما) بعد إنَّ وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١١]، وبعد أدوات الشرط الجازمة، كقوله تعالى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[سورة النساء، الآية: ٧٨]، وبعد أدوات الشرط غير الجازمة، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ ﴾ [سورة فصلت، الآية: ٢٠]، وبعد (رُبَّ) كقوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾[سورة الحجر، الآية: ٢]، وبعد (الكاف) كقوله تعالى: ﴿ كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ ﴾[سورة الأنفال، الآية: ٥]، وبعد حروف الجرِّ، كقوله تعالى:﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [سورة المؤمنون، الآية: ٤٠]، ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك ١٦٩/٣- ١٧٤، والكناش ١١٠/٢- ١١٢، والتذييل والتكميل ٧٤/٨، ٢٥٣/١١، والجنى الداني ٤٥٥/١- ٤٥٧، وأوضح المسالك ٥٨/٣، ومغني اللبيب ٤١٣/١، وإرشاد السالك ٤٦٤/١، وشرح ابن

وأمَّا (الواو)[1]، فتأتي للعطف، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو)، وتأتي للحال، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ والشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وعلامتها صحة وقوع (إذ) موقعها، وتأتي للقسم، نحو: (واللهِ لَأَضْرِبَنَّ المُشْرِكَ)، وتأتي للاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾[سورة البقرة، الأية: ٢١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[سورة آل عمران، الأية: ٧]، وتأتي بمعنى (مع)، نحو: (سِرْتُ والنِّيْلَ)، وتأتي رائدة صلة[2]، كقول المصلي: (رَبَّنَا ولَكَ الحَمْدُ)، ونحو ذلك.

وأمَّا (حتى)[3]، فتأتي حرف ابتداء، نحو[4]:

عقيل ٣/٣١، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٩٩، والمقاصد النحوية ١/٤٠٠، وهمع الهوامع ٢/٤٧٣- ٤٧٤، ٥٦٥.

(١) تنظر معاني (الواو) في: الكتاب ٣/٤١، والمقتضب ٢/٢٥- ٢٧، وحروف المعاني والصفات ٣٦- ٣٩، وشرح كتاب سيبويه ٣/٢٣٥، والجنى الداني ١٥٤، ومغني اللبيب ٤٦٣.

(٢) (نحو) زيادة في (ب).

(٣) تنظر معاني (حتى) في: الكتاب ٣/١٦- ٢٠، والمقتضب ٢/٣٨- ٤٣، والأصول في النحو ١/٤٢٤- ٤٠٩، وحروف المعاني والصفات ٦٤، وشرح كتاب سيبويه ٣/٢٠٦- ٢١٩، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢/١٣٥- ١٤٩، وعلل النحو ٣١٧- ٣١٩، ومعاني الحروف ٦، ومنازل الحروف ٤٨، واللمع في العربية ٧٦- ٧٩، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/٤٦٥- ٤٧١، والجنى الداني ٥٤٢، ومغني اللبيب ١٦٦.

(٤) جزء عجز بيت تمامه: [من الطويل]

فَمَا زَالَتِ القَتْلَى تَمُورُ دِمَاؤُها بِدِجْلَةَ حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وهو منسوب إلى: جرير في: ديوانه ١٤٣، وورد في: العين ٥/٢٩٥ (شكل)، وطبقات فحول الشعراء ٢/٤٨٠، وتهذيب اللغة ١٠/١٥ (شكل)، واللمع في العربية ٧٩، والصحاح ١/٢٤٦ (حتت)، وأساس البلاغة ١/٥١٨، وشمس العلوم ٦/٣٥٢٧، وشرح ديوان المتنبي، للعكبري ٢/٣٣٠، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤/٤٦٨، ولسان العرب ٢/٢٤ (حتت)، واللمحة في شرح الملحة ١/٢٢٩، والجنى الداني ٥٥٢، ومغني اللبيب ١٧٣، والمقاصد النحوية ٤/١٨٦٧، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ٥٢، وشرح شواهد المغني ١/٣٧٧، وهمع الهوامع ٢/٤٢٧، وخزانة الأدب ٩/٤٨١، وتاج العروس ٤/٤٨٨ (حتّ).
ونسب إلى: الأخطل في: الحيوان ٥/١٧٧، وكتاب الأفعال ٢/٣٤٧.

حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ

وتأتي ناصبة للفعل، نحو: (لَأَسِيْرَنَّ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ)، وقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴾ [سورة طه، الأية: ٩١]، وللعطف، كـ(قَاتَلَ النَّاسَ حَتَّى السُّلْطَانَ، أو حَتَّى العَبِيْدَ).

وأمَّا (الباء)[١]، فتأتي للقسم، نحو: (باللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا)، وتأتي للاستعانة، نحو: (كَتَبْتُ بِالقَلَمِ)[٨٣]، وللإلصاق، نحو: (مَسَكْتُ بِالعَصَى) حقيقةً ومجازًا، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وبمعنى (مع)، نحو: (بِعْتُكَ الثَّفَقَ بِزَانَتِهِ)، وللسببية، كقوله تعالى: ﴿ فَبِظُلۡمٖ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتۡ لَهُمۡ ﴾[سورة النساء، الآية: ١٦٠]، وللتعويض، نحو: (أَخَذْتُ الثَّوْبَ بِدِرْهَمٍ)، وغير ذلك.

وأمَّا (لا)[٢]، فتأتي نافية للجنس، نحو: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ)، وتأتي عاملة عمل (ليس) عند بعض[٣]، وتأتي ناهية جازمة للفعل، نحو: (لا تَضْرِبْ زَيْدًا)، وعاطفة، نحو: (جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو)، وزائدة بين العامل والمعمول، نحو: (ضَرَبْتُه بِلَا ذَنْبٍ).

وورد بلا نسبة في: الجمل في النحو ٢٠٦، والزاهر في معاني كلمات الناس ٤٥٦/١، وحروف المعاني والصفات ٦٥، وغريب الحديث، للخطابي ٢١٢/١، والمخصص ١٠٠/١، والإبانة في اللغة العربية ٣٩٥/٢، وأسرار العربية ١٩٨، وشرح ابن الناظم ٤٨١/١، والتذييل والتكميل ٢٥٠/١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٤٩/٣، وتمهيد القواعد ٢٩٩٧/٦، وخلاصة الأثر ٣٥١/٤، وحاشية الصبان ٤٤٠/٣.

(١) تنظر معاني (الباء) في: حروف المعاني والصفات ٨٦- ٨٧، وشرح المفصل، لابن يعيش ٤٧٣/٤- ٤٧٩، والتذييل والتكميل ١٩٥/١١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٩٢/١، والجنى الداني ٣٦، وأوضح المسالك ٣١/٣- ٣٤، ومغني اللبيب ١٣٧.

(٢) تنظر معاني (لا) في: الكتاب ٢٧٤/٣، والمقتضب ٣٥٧/٢- ٣٨٨، والأصول في النحو ٣٧٩/١- ٤٠٨، وحروف المعاني والصفات ٣١، وعلل النحو ٤٠٦- ٤١٠، واللمع في العربية ٤٤- ٤٦، واللباب ٢٢٦/١- ٢٤٣، والآجرومية ٢١، وارتشاف الضرب ١٢٩٥/٣- ١٣١٥، والجنى الداني ٢٩٠، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ٢٩٣.

(٣) كقول الشاعر: [من الطويل]

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

وقول الآخر: [من مجزوء الكامل]

وأمَّا (الكاف)[1]، فتأتي للتشبيه، نحو: (زَيْدٌ كَالأَسَدِ)، وزائدة صلة للكلام، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [سورة الشورى، الآية: ١١] وتأتي اسمًا كقول الشاعر[2]: [من البسيط]

أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي[3] شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهبُ فِيهِ الزيتُ وَالفُتُلُ

فصل في ذكر بعض الأسماء

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ

ينظر: الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٠/٤، والأصول في النحو ٩٦/١، وشرح كتاب سيبويه ٣٢٦/١، وشرح أبيات سيبويه ٢٧/٢، والمفصل في صنعة الإعراب ٥٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣٠٣/١، والبديع في علم العربية ٥٨٢/١، واللباب ١٧٨/١، وشرح المفصل، لابن يعيش ٢٦٧/١، وأمالي ابن الحاجب ٣٢٦/١، وشرح التسهيل، لابن ملك ٣٧٦/١، وشرح ابن الناظم ١٠٧/١، واللمحة في شرح الملحة ٤٨٥/١، والكناش ١٥٤/١، والتذييل والتكميل ٢٨٣/٤، ومغني اللبيب ٣١٥، وتمهيد القواعد ١٢١٦/٣، وشرح الأشموني ٢٦٧/١، وشرح التصريح على التوضيح ٢٦٨/١، وهمع الهوامع ٤٥٦، وحاشية الصبان ٣٧٤/١.

(١) تنظر معاني الكاف: حروف المعاني والصفات ٣٩، والجنى الداني في حروف المعاني ٧٨- ٩٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٧٦١/٢- ٧٦٢، ومغني اللبيب ٢٣٢، وأوضح المسالك ٤٢/٣- ٤٣، وشرح التصريح على التوضيح ٦٥٤/١- ٦٥٥.

(٢) البيت للأعشى في: ديوانه ٦٣، وفيه رواية: (هل تنتهون)، وورد في: المقتضب ١٤١/٤، والأصول في النحو ٤٣٩/١، وشرح كتاب سيبويه ٩١/١، وسر صناعة الإعراب ٢٩٢/١، وسمط اللآلي ٨٧٥/١، وأساس البلاغة ٦/٢، والفائق في غريب الحديث ٢٧٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٢٧/١، وضرائر الشعر ٢٠١/١، ولسان العرب ٢٧٢/١٤، والجنى الداني في حروف المعاني ٨٢.

ويوجد تأويل آخر للبيت:

لَايَنْتَهُونَ، وَلَايَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزّيْتُ وَالْفَتْلُ

ينظر: سيرة ابن هشام ت السقا ٣٠٤/١، والحيوان ٢٢٣/٣، والمعاني الكبير في أبيات المعاني ٩٢٠/٢، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين ١١٢، والروض الأنف ت السلامي ٧٩/٣، ورجال المعلقات العشر ٥٥.

(٣) في (أ): (ذوو).

اعلم أَنَّ (مَنْ)[1]، تأتي موصولة نحو : (وللهِ يَسْجُدُ مَنْ في السَّماواتِ ومَنْ في الأرضِ)، وتأتي استفهامية [2]، نحو: (مَنْ عِنْدَكَ؟)، وتارة[3] شرطية، نحو: (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعُه).

وكذا (أَيْ)[4]، تأتي موصولة[٨٤]، نحو: (يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ)، وتأتي استفهامية، نحو: (أَيُّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟)، وتأتي شرطًا، نحو: (أَيًّا تَضْرِبْ أَضْرِبْ)، وتأتي صفة، نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، وحَالًا، نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَيَّ فَتًى).

[الخاتمة][5]

تم بحمد الله وعونه وحسن[6] توفيقه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين[7]، وعلى آله وصحبه الغُرِّ المحجَّلين، وعلى تابعيهم بإحسان إلى يوم يوم الدين.

كتابي (دليل المبتدي في علم الإعراب)، وكان الفراغ من تأليفه يوم[8] عاشر والأربعاء من شهر شوّال من سنة ألف وثلاثمائة وثلاثة وخمسين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة وأجل التسليم[9].

---

(١) ذكر العلماء أنَّ (من) تنقسم على: زائدة وغير زائدة، ولغير الزائدة أربعة عشر معنى، وأمَّا الزائدة فلها معنيان، ينظر: شرح كتاب سيبويه ٦٩- ٧١، وعلل النحو ٤٢٦، ٤٢٧، وشرح المفصل ٤/٤٥٨- ٤٦٣، وشرح التسهيل، لابن مالك ٣/١٣٠- ١٤١، واللمحة في شرح الملحة ١/٦٣- ٦٥، والتذييل والتكميل ١١/١١٦-١٣٠، والجنى الداني ٣٠٨- ٣١٩، وتمهيد القواعد ٦/٢٨٧٥- ٢٩٠٧.

(٢) (استفهامية) زيادة من (ب).

(٣) (وتأتي شرطية) زيادة في (ب).

(٤) تنظر معاني (أي) في: الكتاب ٢/٣٩٨- ٤٠٧، والمقتضب ٢/٢٩٤- ٣٠٥، وشرح كتاب سيبويه ٣/١٦٢- ١٦٦، وعلل النحو ٤٢٣- ٤٢٨.

(٥) زيادة مني.

(٦) (عونه وحسن) ساقط من (ب).

(٧) (والمرسلين) زيادة في (ب).

(٨) في (ب): (ليلة).

(٩) (على مهاجرها أفضل الصلاة وأجل التسليم) ساقط من (ب).

فاعلم أيُّها الواقف على كتابي هذا، فإنه كتاب جليل القدر قد احتوى على[1] أكثر مُهِمِّ الإعراب وعوامله، وهو إِنْ صغر حجمًا فقد كثر علمًا[٨٥][2]، ولكن يا أخي لا تأخذ بما فيه فيه إلا إذا بان لك صوابه إن كنت تميز[3] بين الخطأ والصواب، وإلا فاعرض[4] على المسلمين العارفين بهذا الفن، فإن رأوا صوابه فاقرأه تجد الشفاء إِنْ شاء الله تتوصل به إلى المطولات، وإِنِّي لمَّا قلت لك أعرضه على المسلمين؛ لأني لست بأهل للتأليف، وكذا إِنْ وجدت فيه عيبًا فأصلحه إن كنت أهلًا لذلك، إذ قلَّ ما ينجو مؤلِّف من زلة ولو عَلَتْ رتبته في العلم[5]، فكيف مثلي، قل ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [سورة النساء، الآية: ٨٢]، قال شيخنا السالمي رحمه الله[6]: [من الرجز]

إِذْ لَيْسَ يَخْلُوا أَبَدًا مِنْ زَلَّةِ ... مُؤَلِّفٌ وإِنْ عَلَا فِي الرُّتْبَةِ

فَكَيْفَ يَخْلُوا مِنْ عَثَارِ مُبْتَدِي ... وإِنْ يَكُنْ بِالسَّابِقِيْنَ مُقْتَدِي

إِذْ فَهْمُه يَنْبُوا عَنِ الوُصُولِ ... لِمُدْرِكِ الفَهْمِ مِنَ الفُحُولِ

ولَفْظُه يُؤْذِنُ بالتَّقْصِيْرِ ... عَمَّا أَرَادَ القَوْمُ مِنْ تَعْبِيْرِ

ولكن استعنت الله ربي حتى يسَّر لي بمنِّه وكرمه إتمام هذا الكتاب، ولا معين لنا في جميع أمورنا إلا هو وعليه نتوكل، وهو[٨٦] حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، وغفر الله لي، ولوالدي[7] وأشياخي[8]، وجميع[9] المؤمنين آمين يا رب العالمين.

---

(١) (على) ساقط من (ب).

(٢) (علما) ساقط من (ب).

(٣) في (ب): (ممن يميز).

(٤) في (أ): (فأعرض).

(٥) وردت كلمة (في العلم) في (أ) مكررة.

(٦) ينظر: شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل ١٣٠.

(٧) في (ب): (لنا ولوالدينا).

(٨) (أشياخي) ساقطة من (ب).

(٩) في (ب): (ولجميع).

وبعد ما تمَّ هذا الكتاب أعرضته على شيخي العلامة عبد الله بن عامر العزري[١] نفعنا الله بعلومه، وقرأته عليه، وصحح ما يحتاج إلى التصحيح بعد التأمل[٢]، وأصلحنا ما يحتاج إلى

إلى
الإصلاح[٣] بحضرة الشيخ ـ رحمه الله ـ كتبته بيدي الفانية وأنا العبد الراجي رحمة[٤] مولاه[٥] سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد بن مصبح الجهضمي السمدي[٦]، تقبل الله منا جميع أعمالنا الصالحات[٧]، وعفا[٨] عن سيئاتنا[٩] آمين، وقد تم نقلي لهذه النسخة من النسخة الأصلية ضحى يوم ٢٣ من شهر جمادى الثاني من سنة ألف وثلاثمائة وخمسة وتسعين هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة، وأجل التسليم[٨٧][١٠].

---

(١) عبدالله بن عامر بن مهيل العزري، قاض فقيه، ولد بالأخشبة من أعمال المضيبي، طلب العلم عند الشيخ عبدالله بن حميد السالمي، ثم سافر زنجبار ومكث فيها أربعة عشر عامًا، ثم رجع لعمان فتولى القضاء في عهد الإمام سالم بن راشد الخروصي، من تلامذته: الإمام غالب الهنائي، والشيخ سفيان الراشدي، له قصائد شعرية كثيرة، وأجوبة نظمية ونثرية، يوجد بعضها في كتاب إرشاد السائل للسيد حمد البوسعيدي، توفي في العام ١٣٥٨هـ، ١٩٣٩م. ينظر: معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية ٢٧٥/١، ٢٧٦.

(٢) في (ب): (بعد إمعان النظر).

(٣) (وأصلحنا ما يحتاج إلى الإصلاح) ساقط من (ب).

(٤) في (أ): (رحمت)، وساقطة من (ب).

(٥) في (ب): (العبد لله خادم العلم الشريف وأهله).

(٦) في (ب): (سليمان بن راشد بن مسلم بن رشيد بن مصبح الجهضمي السمدي).

(٧) في (ب): (الصالحة).

(٨) في (ب): (تجاوز).

(٩) في (ب): (سيئاتنا إنه بنا لرؤوف رحيم).

(١٠) ورد في آخر النسخة (ب) ما نصه: ((وكان أيضًا الفراغ من هذه النسخة الشريفة عصر يوم ٢٢ من شهر جمادى الثاني من سنة ١٣٩٣ هجرية على مهاجرها أفضل الصلاة وأجل التسليم بقلم مؤلفه، نسأل الله العون والتوفيق لما يحبه ويرضاه آمين)).

الفهارس

الرقم	الفهرس
١.	فهرس الآيات القرآنية
٢.	فهرس القراءات القرآنية
٣.	فهرس الأشعار
٤.	فهرس الأرجاز
٥.	فهرس أنصاف الأبيات
٦.	فهرس اللهجات
٧.	فهرس القبائل والأمم
٨.	فهرس الأماكن
٩.	فهرس الأعلام
١٠.	فهرس مسائل الخلاف
١١.	فهرس المصطلحات
١٢.	فهرس المستدركات

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
١	البقرة	﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾	٦	١٧١
٢		﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ لَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحۡنُ مُصۡلِحُونَ ﴾	١١	٢٠١
٣		﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ ﴾	٢٤	٩٧
٤		﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ﴾	٧١	١١٤
٥		﴿ فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾	٧٥	١٤٧
٦		﴿ ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ ﴾	٨٥	١٥٨(٢)
٧		﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾	١٨٤	٢٩, ٣١, ٦٨, ١٠١
٨		﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ﴾	١٩٧	١٩٦
٩		﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾	٢١٦	٢٠٢
١٠		﴿ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ فَرِجَالًا أَوۡ رُكۡبَانٗاۖ ﴾	٢٣٩	١٤٣
١١		﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ ﴾	٢٤٨	٢٠٠
١٢		﴿ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ ﴾	٢٨٤	١٩٨
١٣		﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ ﴾	٢٨٦	١٩٤
١	آل عمران	﴿ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ﴾	٧	٢٠٢
٢		﴿ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ كَثِيرٗا ﴾	٤١	١٣١
٣		﴿ وَلَقَدۡ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ ﴾	١٢٣	٢٩, ٣١,

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
				٩٢
٤		﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾	١٤٢	١٩١, ١٩٤
٥		﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	١٤٤	٤٢, ١٠٤
٦		﴿ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُواْ بِمَا لَمْ يَفْعَلُواْ ﴾	١٨٨	٣١, ٩٧
١	النساء	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ ﴾	١	٣٣, ٤٠, ١٧٣
٢		﴿ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾	٣	٨٩
٣		﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾	٧٣	٥٤, ١٩٠
٤		﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾	٧٨	١٩٨, ٢٠١
٥		﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾	٨٢	٢٠٦
٦		﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾	١٢٥	١٢٩
٧		﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾	١٢٩	١٣١, ١٣٢
٨		﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ ﴾	١٦٠	٢٠٣
١	المائدة	﴿ لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	١١٥	١٣١, ١٣٢
١	الأنعام	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾	١٣٢	٣١, ١١٢
١	الأعراف	﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴾	٥	٥٤, ١٩٠

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
٢		﴿ وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ﴾	٢٢	١١٥
٣		﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾	١٣٢	١٩٦
٤		﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾	١٤٢	١٤٠
٥		﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾	١٤٣	١٨٥ ,٤٠
١	الأنفال	﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾	٥	١١٨, ٢٠١
٢		﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾	٣٣	١٨٩ ,٣١
١	التوبة	﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ﴾	٢٥	٩٢ ,٢٩
٢		﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾	٢٩	١٢٧
٣		﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾	٧٠	٨٢
٤		﴿ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ﴾	١١٧	١١٤
١	يونس	﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا۟ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾	٥٨	٧٧ ,٤١
١	هود	﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾	١٥	١٩٨
٢		﴿ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾	٧٢	١٤٢ ,٣١
٣		﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾	١٠٧	١١٠
١	يوسف	﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾	٢	١٣٩
٢		﴿ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾	٤	١٣٧

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
٣		﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ ﴾	٢٩	١٥٨
٤		﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	٣١	١١١
١	الرعد	﴿ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ﴾	٧	٩٩
٢		﴿ وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾	٢٣	٨٣
٣		﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	٤٣	١٣٨
١	الحجر	﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾	٢	٢٠١
٢		﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾	٩	٣٠, ٣٧, ٥١, ٧٦
١	الإسراء	﴿ وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا ﴾	٨	١٩٨
٢		﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ ﴾	١١٠	١٩٦
١	مريم	﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾	٤	١٣٨
٢		﴿ وَإِنِّى خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِىَ ﴾	٥	٣٩, ٩٥
٣		﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾	٥	٢٠٠
٤		﴿ قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾	٣٠	١١٨
٥		﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾	٣٨	١٤٧
١	طه	﴿ وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ ﴾	٨١	٥٤, ١٩٠, ١٩٤
٢		﴿ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾	٩١	٢٠٣
١	الحج	﴿ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا ﴾	٧٣	٤٠, ١٨٥
١	المؤمنون	﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾	٢٢	٣٢

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
٢		﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾	٤٠	٢٠١
١	الفرقان	﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾	٢٣	١٢٩
١	الشعراء	﴿ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ ﴾	٧٦	٨٣
١	القصص	﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾	٨	٢٠٠
٢		﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾	٧٦	١١٧
١	العنكبوت	﴿ الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟ أَن يَقُولُوٓا۟ ﴾	١-٢	١٨٩
١	الروم	﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾	١٧	١١٠
٢		﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾	٣٦	١٩٩
١	سبأ	﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾	٥١	١٢٠
١	فاطر	﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ ﴾	٣٦	١٩٠ ,٥٤
١	يس	﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	١-٣	١١٧
٢		﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ ﴾	٣٩	٣٢
١	الصافات	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾	٤٧	١١٩
١	ص	﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ ﴾	٨	١٩٤
٢		﴿ إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾	٢٣	١٣٨, ١٦٤
٣		﴿ وَإِنَّ لَهُۥ عِندَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَـَٔابٍ ﴾	٢٥	١١٨
١	الزمر	﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾	٣٦	١١٢
١	فصلت	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٤	١١٢

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
٢		﴿ فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾	١٠	١٤١
٣		﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيۡهِمۡ سَمۡعُهُمۡ ﴾	٢٠	٢٠١
٤		﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾	٤٦	٢٥، ١٠٥
١	الشورى	﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴾	١١	٢٠٤
١	الزخرف	﴿ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا ﴾	٢٢	٨٣
٢		﴿ وَنَادَوۡاْ يَٰمَٰلِكُ لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ ﴾	٧٧	١٩٤, ٢٠٠
١	الجاثية	﴿ لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ﴾	١٤	١٢٥
١	الدخان	﴿ فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ ﴾	٤	١٤١
١	الأحقاف	﴿ يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾	٣١	٣٩, ٩٥
١	محمد	﴿ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾	٤	١٣٢
١	الذاريات	﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ﴾	١٠	٦٧
١	الواقعة	﴿ وَأَنتُمۡ حِينَئِذٖ تَنظُرُونَ ﴾	٨٤	٣٠, ١٥٦
١	الحديد	﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾	٢٩	١٨٩
١	المجادلة	﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ ﴾	٢	١١١
١	الطلاق	﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾	٧	١٩٤, ٢٠٠
١	الملك	﴿ صَٰٓفَّٰتٖ وَيَقۡبِضۡنَۚ ﴾	١٩	١٧٢
١	القلم	﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ ﴾	٣	٣١, ١١٨

الرقم	السورة	الآية	رقم الآية	الصفحة
١	الحاقة	﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا ﴾	٧	١٦٣
٢		﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴾	٤٤	١٣٢ ,٣٢
١	نوح	﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾	١٧	١٣١
١	القيامة	﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ﴾	٤	١٤٣
١	المرسلات	﴿ هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ﴿٣٥﴾ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾	٣٥-٣٦	١٩٠ ,٥٤
١	الشمس	﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾	١	١٥٣ ,٣٠
١	الليل	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾	٥	١٢٧
١	القدر	﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾	١	١١٧
١	الإخلاص	﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾	٣	١٩٣

فهرس القراءات القرآنية

الرقم	السورة	القراءة	القارئ	رقم الآية	الصفحة
١	الرعد	(ولكلِّ قَوْمٍ هَادِي)	ابن كثير.	٧	٣٢، ٩٩
٣	النساء	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾	حمزة، وإبراهيم، وقتادة.	١	٣٣، ١٧٣

فهرس الأشعار

التسلسل	القافية	أول البيت	آخر البيت	القائل	الصفحة
١	ء	كَأَنَّ دَنَانِيرًا عَلَى	شَفَّ الوُجُوهَ لِقَاءُ	محرز بن مكعبر الضبي	٣٩، ٤٨، ٩٣
٢		أَلَمْ أَكُ جَارَكُم	المَوَدَّةُ والإِخَاءُ	الحطيئة	١٩١
١	ب	فَمَا لِيَ إِلَّا	الْحَقِّ مَذْهَبُ	الكميت الأسدي	٣٨، ١٤٧
٢		يَرْجُونَ عَفْوِي	والغِرْيَانُ لَمْ تَثِبِ	الكميت	٧٩
٣		إِنْ تَصْرِمُونَا	الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا	–	١٩٨
١	ح	مَنْ صَدَّ عَنْ	قَيْسٍ لاَ بَرَاحُ	سعد بن مالك	٢٠٤
١	د	قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا	أَوَ نِصْفُهُ فَقَدِ	النابغة الذبياني	١١٩
٢		كَادَت النّفْسُ أَنْ	حَشْوَ رَيْطةٍ وبُرُودِ	–	٣٧، ١١٤
٣		بَنُونَا بَنُو أَبنَائنَا	الرِّجَالِ الأَبَاعدِ	–	٤٢، ١٠٣
٤		مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُوْ	عِنْدَهَا خَيْرِ مَوْقِدِ	الحطيئة	١٩٨
٥		أَبَى كَرَمًا لا آلِفًا	وأَنْجَزِ مَوْعِدِ	بعض الطائيين	٧٩
٦		قَامَتْ رَقَاشِ، وأَصحابي	واللّبَّاتِ والجِيدا	امرؤ القيس	٨١
٧		أَلَم تَغتَمِضْ عَيْناكَ	السَّلِيمُ مُسَهَّدا	الأعشى	١٢٨
٨		تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ	زَادُ أَبِيكَ زَادَا	جرير	٤٠، ١٣٩
١	ر	عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي	فِي خَلِيقَتِهِ أَمْرُ	–	١١٥
٢		لأَسْتَسْهِلَنَّ	الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ	–	١٩٢

التسلسل	القافية	أول البيت	آخر البيت	القائل	الصفحة
		الصَّعْبَ			
٣		تَرَكْنَا فِي الحَضِيْضِ	خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ	–	١٢٩
٤		قَهَرْنَاكُمُ حتَّى	بَنِينَا الأصَاغِرَا	–	١٧٠
١	ض	وَمِمَّنْ وَلَدُوا	وَذُو العَرْضِ	ذو الإصبع العدواني	٣٩، ٤٩، ٩٤
١	ع	إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ	صُدُورِهم أَنْ تُصْرَعُوا	عبدة بن الطيب	١٢١
٢		فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتنِي	أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ	النابغة	١٧٦
٣		عَلْ وَوَزْنٌ وَنُوْنٌ	صَرْفُ الاسْمِ قَدْ مَنَعَا	–	٩١
٤		وَامْنَعْ بِجَمْعِ التَّنَاهِي	وَمَدًّا كَيْفَمَا صَنَعَا	–	٩١
٥		وَزِدْ عَلَيْهَا مَعَ التَّعْرِيْفِ	التَّأْنِيْثَ فَاسْتَمِعَا	–	٩١
١	ق	يَا رُبَّ غَيْرِكِ فِي	مَتَّعْتُهَا بِطَلاَقِ	أبو محجن الثقفي	٧٢
١	ك	على مِثْلِ أَصْحَابِ	يَبْكِ مَن بَكَى	متمم بن نويرة	١٩٥
١	ل	أَتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى	فِيهِ الزيتُ وَالفُتُلُ	الأعشى	٢٠٤
٢		سَلِي إِنْ جَهِلْتِ	عَالِمٌ وَجَهُوْلُ	السموأل	٢٦، ٣٩، ١٠٩
٣		خَلِيلَيَّ، أَنَّى تَأْتِيَانِيَ	يُرَضيكُمَا لا يُحاوِلُ	–	١٩٧

التسلسل	القافية	أول البيت	آخر البيت	القائل	الصفحة
٤		وقُلْنَ عَلَى البَرْدِيّ	كَانَتْ رِوَاءً أَسَافِلُهْ	طفيل الغنوي	٧٩
٥		الاسْمُ والفِعْلُ ثُمَّ	عَنْهَا غَيْرُ مُنْفَصِلِ	الشبراوي	٢٢، ٦٩
٦		وإِنْ تَعْمَل هَذَا	مَعْرُوْفُوْنَ بِالجَدَلِ	–	١١٦
٧		ذَا ارْعِوَاءِ فَلَيْسَ	الصِّبَا مِنْ سَبِيْلِ	–	١٥٨
٨		فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ	ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ	امرؤ القيس	٧٢
٩		لَعَلَّ لَيْتَ كَأَنَّ	عمرو غَيْرُ مُرْتَحِلِ	–	١١٦
١٠		وَمَا لفا نَحْو بَاعَ	كاخْتِيْرَ الَّذِي فَضَلَا	ابن مالك	٥٠، ١٢٤
١١		يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ	فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ	–	١٤١
١	م	ومُهَفْهَفِ الأَعْطَافِ	قَتْلُ المُحِبِّ حَرَامُ	–	١١١
٢		أَتاركةً تَدَلُّلَها	بِالتَّحِيَّةِ والكلامِ	النابغة	٨١
٣		إذا قَالَتْ حَذَامِ	مَا قَالَتْ حَذَامِ	لجيم بن الصعب	٨١
٤		أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ	مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ	قطري بن الفجاءة	١٤١
٥		تَرَى مِن ظَعَائِنٍ	مِن فَوْقِ جُرْثُمِ	زهير	٣٩، ٤٨، ٩٣
٦		قَنَاةَ قَوْمٍ	كُعُوبَهَا، أَو تَسْتَقِيمُا	زياد الأعجم	١٩٣
١	ن	حَيثُمَا تَسْتَقِمْ	فِي غَابِرِ الأَزْمَانِ	–	١٩٧
٢		إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ	الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا	الراعي النميري	٢٠١
٣		وقَائِلَةً: أَسَيْتَ	مِنْ ذَاكَ، إِنَّه	–	٨٠
١	ي	وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ	إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا	–	١٩٦
٢		تَعَزَّ فَلَاشَيْءٌ	قَضَى اللهُ وَاقِيَا	–	٢٠٣
٣		رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ	غَيْرَكَ اللهُ رَاضِيَا	أمية بن أبي الصلت	١٥٩

فهرس الأرجاز

التسلسل	القافية	أول البيت	آخر البيت	القائل	الصفحة
١	ت	إِذْ لَيْسَ يَخْلُوا أَبَدًا	وإِنْ عَلَافِي الرُّتْبَةِ	السالمي	٥٠، ٢٠٦
١	ح	وَانْصِبْ بِأَنْ مَا لَمْ	الظَّنِّ والنَّصْبِ رَجَحْ	–	١٨٩
١	د	فَكَيْفَ يَخْلُوا مِنْ	بِالسَّابِقِيْنَ مُقْتُدِي	السالمي	٥٠، ٢٠٦
١	ر	ولَفْظُه يُؤْنِنُ	القَوْمُ مِنْ تَعْبِيْرِ	السالمي	٥١، ٢٠٦
٢		إِذَاً تَقُولُ (لاَ)	إِذَا تَقُولُ جَيْرِ	–	٧٩
٤		وابْنِ عَلَى الفَتْحِ	جَاءَ بِنُونٍ بَاشِرَا	–	٨٠
٥		فَيَا الغُلامَانِ اللَّذَانِ	أن تُكْسِبَانَا شَرّا	–	١٥٩
٦		وَلَايَجُوزُ الابْتِدَا	كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ	ابن مالك	١٠٢
٧		تَقُولُ لِلطَّالِبِ	وعَلَيْكَ عَمْرَا	الحريري	٤٩، ١٤٩
١	س	وَالنَّصْبُ فِي الإِغْرَاءِ	فَافْهَمْ وَقِسْ	الحريري	٤٩، ١٤٩
١	ع	أرمي عَلَيها وَهِي	أَنْزِع وإِصْبِعُ	–	١٧٤
١	ل	وَرَغْبَةٌ فِي الخَيْرِ	وَلْيَقِسْ مَا لَمْ يَقَلْ	ابن مالك	١٠٢
٢		إِذْ فَهْمُه يَنْبُوا	الفَهْمِ مِنَ الفُحُولِ	السالمي	٥١، ٢٠٦
٣		وَأَتْبَعَتْ لَفْظَاً	امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ	ابن مالك	١٧٢
٤		أفعِلةٌ أَفْعُلُ ثم	أفعالٌ جُموعُ قِلَّهْ	ابن مالك	٤٩، ٥١، ٨٧
١	م	والأَمْرُ مَبْنِيٌّ عَلَى	أَيَا مَنْ يَفْهَمْ	–	٤١، ٧٧

التسلسل	القافية	أول البيت	آخر البيت	القائل	الصفحة
١	ن	ويُبْدَل الفِعْلُ مِنَ	يَسْتَعِن بِنَا يُعَنْ	ابن مالك	٥٠، ١٧٨
٢		وإِنْ يَكُنْ مُتَّصِلَا	فَابْنِ عَلَى السُّكُونِ	–	٨٠
٣		وَهَلْ فَتىً فِيْكُمْ	مِنَ الكِرَامِ عِنْدَنَا	ابن مالك	١٠٢
٤		الظَّرْفُ: وَقْتٌ أَوْ	كهُنا امكثْ أزمُنَا	ابن مالك	٥٠، ١٣٥

فهرس أنصاف الأبيات

التسلسل	البيت	البحر	القائل	الصفحة
١.	أَقْسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ	الرجز	مختلف	١٦٧
٢.	أَنِّي عَسِيْتُ صَائِما	الطويل	–	١١٤
٣.	حَتَّى مَاءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ	الطويل	مختلف	٢٠٣
٤.	فاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ	البسيط	–	٤٠، ١٧٣
٥.	فلَسْنَا بالجِبَالِ وَلَا الحَدِيدَا	الوافر	عقيبة الأسدي	١١٣
٦.	قَدْ كَانَ المَطَرْ	الرجز	الحريري	٤٩، ١١٠
٧.	لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وتَأْتِيَ مِثْلَه	الكامل	مختلف	١٩١
٨.	مَا حُمَّ مِن مَوتٍ حِمَى وَاقِيَا	السريع	–	١٤١
٩.	ورُبَّ قتل عَار	الكامل	–	٤٣، ١٥٢
١٠.	ورَدَّ وُجوهَهُنَّ البيضَ سُودَا	الوافر	–	١٣٠
١١.	ولَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ	البسيط	أبو العتاهية	١١٦– ١١٧
١٢.	وَمَا كُدْتُ أَيْبَا	الرجز	–	١١٣
١٣.	وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ	الرجز	ابن مالك	٧٤

فهرس اللهجات

الرقم	اللهجة	الصفحة
١.	(قول) لغة هذيل وبني دبير من أسد	١٢٣
٢.	(قيل) بالاشمام لغة قيس وعقيل وعامة بني أسد	١٢٣
٣.	(قيل) لغة قريش	١٢٣
٤.	(ما بالدار أخذ إلا وتد) لغة بني تميم	١٤٦
٥.	(مع) في لغة ربيعة وتميم	١٥٥
٦.	بوع وقول وخوف	١٢٣
٧.	جواز حذف خبر (لا) النافية للجنس عند الحجازيين	١٢٠
٨.	سكون شين (عشرة)	١٦٤
٩.	قول وبوع	١٢٣
١٠.	قيل وبيع	١٢٣
١١.	كسر شين (عشرة)	١٦٤
١٢.	لغة (حَبْلَوِيّ)	١٨١
١٣.	لغة أهل الحجاز في (ما)	٢٧، ١١١
١٤.	لغة بني أسد	٢٦ (٢)، ٥٥، ٨٤
١٥.	لغة بني تميم في (ما)	٢٦ (٢)، ١٠٨
١٦.	لغة بني تميم في كسر شين (عشرة)	٢٧
١٧.	لغة من لا ينتظر	١٦٢
١٨.	لغة من ينتظر	١٦٢
١٩.	وجوب حذف خبر (لا) النافية للجنس عند التميميين والطائيين	١٢٠

فهرس القبائل والأمم

الرقم	القبائل والأمم	الصفحة
١.	الأزد	٦
٢.	الأشعرية (الأشاعرة)	٢٨، ٤٠، ١٨٦ (٣)
٣.	البصريون	٤١، ٤٢، ٤٣ (٣)، ٦٨، ٧٥ (٣)، ٧٧، ٩٤، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١٢٥ (٢)، ١٢٧، ١٣٠، ١٣٤ (٢)، ١٣٥ (٢)، ١٤٤ (٣)، ١٤٥ (٢)، ١٤٧ (٢)، ١٤٨ (٢)، ١٥١ (٢)، ١٥٢، ١٥٣ (٢)، ١٥٧، ١٥٨ (٤)، ١٦١ (٢)، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٥
٤.	بكر بن وائل	٨٤
٥.	بنو أسد	٨٤
٦.	بنو الحارث	٨٤
٧.	بنو العنبر	٨٤
٨.	بنو الهجيم	٨٤
٩.	بنو تميم (تميم)	١١١، ١٥٥، ١٦٤
١٠.	بنو جهضم	٦
١١.	بنو مروان	٩٢
١٢.	التميميين	١٢٠ (٢)
١٣.	حمير	٩٢
١٤.	خثعم	٨٤
١٥.	ربيعة	٨٤، ١٥٥
١٦.	زبيد	٨٤
١٧.	الشعراء (شعراء)	١٣، ٣٤، ٧٢
١٨.	الطائيون	٧٩، ١٢٠ (٢)

الرقم	القبائل والأمم	الصفحة
١٩.	العبريون	٩
٢٠.	عذرة	٨٤
٢١.	العرب	٢، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٣، ٤٢، ٥٦، ٦٠، ٧٠، ٨٥، ٩٧، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٣، ١٣٩، ١٥٦، ١٦١
٢٢.	العرب العاربة	٩٢
٢٣.	العمانيين	ج، ٢
٢٤.	كنانة	٨٤
٢٥.	الكوفيون	٣٩، ٤١، ٤٣ (٤)، ٤٥، ٥٣، ٧٥ (٢)، ٧٧، ٩٤ (٢)، ١٠٠، ١٠٣، ١٠٩، ١١٢، ١٢٥ (٢)، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥ (٢)، ١٣٧، ١٤٤ (٣)، ١٤٥ (٢)، ١٤٧، ١٤٨، ١٥١ (٢)، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧ (٢)، ١٥٨ (٤)، ١٦١ (٣)، ١٦٤، ١٦٧، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٥
٢٦.	المعتزلة	٢٨، ٤٠، ١٨٥
٢٧.	النباهنة	٦
٢٨.	همدان	٨٤

فهرس الأماكن

الرقم	المكان	الصفحة
١.	إبرا (ولاية إبرا)	١٠ (٢)، ١١ (٢)
٢.	الأخشبة	٢٠٧
٣.	إزكي	٥، ١٠ (٢)
٤.	الأزهر	٦٩
٥.	البحرين	٩٢
٦.	بدبد	١٣
٧.	بركة الموز	٥ (٤)، ٨
٨.	البريمي	١٠
٩.	البصرة	٩٢، ١٨٦
١٠.	بغداد	١٠، ١٠٩
١١.	البلاد الإسلامية (بلاد الإسلام)	١ (٣)
١٢.	بوشر (ولاية بوشر)	٩
١٣.	تنوف	٦
١٤.	جامعة السلطان قابوس	١٤
١٥.	جامعة نزوى	١٤
١٦.	الجبل الأخضر	٥، ٨ (٢)، ١١ (٦)، ١٢
١٧.	جنوب الباطنة	٥
١٨.	حجر	٩٢ (٢)
١٩.	حصن الخبيب	٥ (٢)
٢٠.	حصن الخزام	٥ (٢)
٢١.	حصن نزوى	١٢
٢٢.	حلب	٧٤، ٩٢ (٢)
٢٣.	الحوقين	١٨٧

الرقم	المكان	الصفحة
٢٤.	خضراء بني دفاع	٦، ١٢
٢٥.	دابق	٩٢ (٢)
٢٦.	الداخلية (محافظة الداخلية)	٥، ١١، ١٢
٢٧.	دمشق	٧٣ (٢)
٢٨.	الدول الأوروبية	١٠
٢٩.	الدول العربية (العربية)	١، ١٠
٣٠.	الرستاق	٥ (٢)، ٦، ١٠، ١٨٧
٣١.	زنجبار	٧ (٤)
٣٢.	السعودية	١٠
٣٣.	السفالة	١٠
٣٤.	سمائل (ولاية سمائل)	٩، ١٢
٣٥.	سمد الشأن (سمد، سمد الجهاضم)	٥، ٦ (٧)، ٧ (٢)، ٩ (٢)، ١١، ١٥ (٢)، ٥٨
٣٦.	سمرقند	١
٣٧.	سناو	٩ (٣)
٣٨.	السويق (ولاية السويق)	٦
٣٩.	السيب	١٢
٤٠.	سيما	١٠
٤١.	الشرقية (شرقية عمان، شمال الشرقية، محافظة الشرقية)	٦ (٣)، ١١
٤٢.	شمال الباطنة	١١
٤٣.	شناص	١١
٤٤.	صلالة	١١
٤٥.	الظاهرة	١١

الرقم	المكان	الصفحة
٤٦.	ظفار (محافظة ظفار)	٩، ١١
٤٧.	عبري	١١، ١٣
٤٨.	عمان (سلطنة عمان، عماننا)	ج، ١، ٢ (٢)، ٦ (٢)، ٧ (٤)، ٩ (٢)، ١٠ (٣)، ١٢
٤٩.	العوابي	٦
٥٠.	الغُرِيِّيين	٩
٥١.	غلا	٩
٥٢.	فنجاء	١٣ (٢)
٥٣.	القابل	٦، ١٠ (٢)
٥٤.	قرطبة	١
٥٥.	الكوفة	٩٢
٥٦.	لوى	١١
٥٧.	محرم	١٢
٥٨.	المدرسة السعيدية	١٠
٥٩.	مسجد الشرع	٦
٦٠.	مسقط	١٠ (٢)
٦١.	مشايق	٦
٦٢.	المصنعة	١٠
٦٣.	المضيبي (ولاية المضيبي)	١٤،١٥، ٩(٢)، ١٠، ١٢، ٥، ٦(٢)، ٢٠٦
٦٤.	مطرح	١٠
٦٥.	نزوى	٧ (٢)، ١٠(٢)، ١٢ (٢)، ١٣ (٥)
٦٦.	الهجر	٩٢
٦٧.	هجر البحرين	٩٢

الرقم	المكان	الصفحة
٦٨.	هجر جازان	٩٢
٦٩.	هجر حصبة	٩٢
٧٠.	هجر نجران	٩٢
٧١.	الهند	١٠
٧٢.	وادي الطائيين (دماء والطائيين)	١٠، ١١(٢)
٧٣.	وادي بني خالد (ولاية وادي بني خالد)	١١ (٢)
٧٤.	وادي عندام	٦، ٩
٧٥.	الولايات المتحدة الأمريكية	١٠ (٢)
٧٦.	اليابان	١٠
٧٧.	اليمامة	٩٢

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	الصفحة
١.	إبراهيم العبري	٩(٢)
٢.	أحمد البوسعيدي	١١
٣.	أحمد السامرائي	ب، ٣، ٢
٤.	أحمد المسكري	١١
٥.	الأخطل	٣٥، ١٩٢، ٢٠٢
٦.	الأخفش	٦٨، ١٩٥(٢)، ٨٣، ١٠١، ١٢٥، ١٢٧، ١٣٤ (٢)، ١٤٧، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٤
٧.	إسحاق الجابري	ب، ١٤، ٣٢
٨.	أبو إسحاق الزجاج	١٣٤، ١٤٧، ١٤٥، ١٨٤
٩.	أبو إسحاق الزيادي	٨٣
١٠.	أبو إسحاق الشيزاوي	١٠٧
١١.	الأسفراييني	١٨٦
١٢.	أبو الأسود الدؤلي	٣٥، ١٩٢
١٣.	الأعشى	٣٥، ١٣١
١٤.	امرؤ القيس	٣٤، ٣٥، ٧٢ (٢)، ٨١
١٥.	أمية بن الصلت الثقفي	١٥٩
١٦.	الباقلاني	١٨٦
١٧.	بدر البوسعيدي	١٣ (٢)
١٨.	بشير بن المنذر	١٨٦
١٩.	تيمور بن فيصل	١٢
٢٠.	جابر بن زيد	١٨٦
٢١.	الجرمي	٨٣، ١٢٧، ١٦٣
٢٢.	جرير	٣٥، ١٣٩، ٢٠٢

الرقم	العلم	الصفحة
٢٣.	الجلاح الحارثي	١٠٩
٢٤.	جلال موسى	١٨٦
٢٥.	الجويني	١٨٦
٢٦.	حاتم طي	٣٥، ١١٦
٢٧.	حامد النزوي (الشكيلي)	١٠، ١٣
٢٨.	الحريري	د، ٤٩ (٢)، ٥١، ٥٢، ٥٦، ١٠٩ (٢)، ١٤٩
٢٩.	حسان بن ثابت	٣٥، ١٩٢
٣٠.	أبو الحسن الأشعري	١٨٦ (٢)
٣١.	الحسن بن صباح	٧٤
٣٢.	الحطيئة	٣٥، ١٩١
٣٣.	أبو حكيم الجبري	١١٠
٣٤.	حمد الجهضمي	٥٨
٣٥.	حمود الراشدي	٩ (٢)، ١٥
٣٦.	حمود الصوافي	٦
٣٧.	حمود الغافري	٩
٣٨.	حميد الجهضمي	٧
٣٩.	ابن الخباز	١٣٣
٤٠.	ابن خروف	١٢٧، ١٤٧، ١٥٠
٤١.	خلفان السيابي	١٠
٤٢.	الخليل الفراهيدي	٣٩، ٤٨ (٢)، ٩٩ (٢)، ١٥١، ١٨٤ (٣)، ١٨٥، ١٩١، ١٩٥، ١٩٦
٤٣.	ابن درستويه	١٦٧
٤٤.	داؤد الجهضمي	١٥
٤٥.	ذو الإصبع العدواني	٣٥، ٩٤

الرقم	العلم	الصفحة
٤٦.	الرازي	١٨٠
٤٧.	راشد اللمكي	١٨٠
٤٨.	راشد بن سليمان الجهضمي	ب، ٥، ٧، ١٣
٤٩.	الراعي النميري	٣٥، ١٩٣
٥٠.	الربيع بن حبيب	٤٠، ٤٨، ١٧٩، ١٨٠
٥١.	رؤبة	١٦٦
٥٢.	وول ديورانت	١
٥٣.	الزركشي	٨٦
٥٤.	الزمخشري	١٤٧
٥٥.	زهير بن أبي سلمى	٣٥، ٩٣
٥٦.	زياد الأعجم	٣٥، ١٩٣
٥٧.	سالم الخروصي	٦(٢)، ١٠، ١٢، ١٨٧، ٢٠٧
٥٨.	سالم السيابي	٩ (٢)
٥٩.	سالم الشامسي	١٣
٦٠.	السخاوي	٧٤
٦١.	ابن السراج	١٠١، ١٣٩، ١٦٧
٦٢.	سعود الجابري	١٤
٦٣.	سعيد آل ثاني	٨، ١٣
٦٤.	سعيد الجهضمي	٧ (٢)
٦٥.	سعيد الخليلي	١٢
٦٦.	سعيد بن تيمور	٩، ١٠ (٢)، ١١ (٢)
٦٧.	سفيان الراشدي	٢٠٧
٦٨.	سلام الصقري	٨
٦٩.	سليم العلوي	١٠

الرقم	العلم	الصفحة
٧٠.	سليمان آل ثاني	١٤
٧١.	سليمان الباروني	١٣
٧٢.	سليمان السيابي	١١
٧٣.	سليمان بن عبد الملك	٩٢
٧٤.	السموأل بن عاديا	٣٥، ١٠٩
٧٥.	سيبويه	٣٦، ٣٩، ٤٨ (٢)، ٥٦، ٨٣، ٩٤، ١٠١، ١١١، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٣ (٢)، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٥، ١٦١، ١٦٣، ١٨٢، ١٨٥، ١٩١، ١٩٥ (٢)، ١٩٦، ٢٠٠
٧٦.	السيرافي	١٣٩، ١٨٥، ١٩١
٧٧.	ابن سيرين	١٨٦
٧٨.	سيف الأغبري	١٠ (٢)
٧٩.	الشبراوي	٢٢، ٣٦، ٦٩ (٣)
٨٠.	الشهرستاني	١٨٦
٨١.	ابن الصباغ	١٠٩
٨٢.	صالح الحارثي	١٨٧
٨٣.	صبيح آل ثاني	١٤
٨٤.	ابن طاهر	١٢٧، ١٥٠
٨٥.	ابن طراوة	١٧٦
٨٦.	طفيل الغنوي	٧٩
٨٧.	أبو العباس المبرد	٧٦، ١٣٩، ١٤٤، ١٤٥، ١٩٥
٨٨.	عبد العزيز البوسعيدي	١٣ (٢)
٨٩.	عبدالله الصقري	ب، ٥ (٢)، ٨، ١١، ١٤
٩٠.	عبدالله العزري	١٣، ٥٨، ٢٠٧ (٢)

الرقم	العلم	الصفحة
٩١.	عبدالله الفهدي	٨ (٢)
٩٢.	عبدة بن الطبيب	٣٥، ١٢١
٩٣.	أبو عبيدة التميمي	١٨٦
٩٤.	أبو العتاهية	٣٥، ١١٦
٩٥.	عزان الخروصي	٦ ، ١٢
٩٦.	ابن عصفور	١٧٠
٩٧.	عطاء بن رباح	١٨٦
٩٨.	عقيبة الأسدي	٣٥، ١١٢
٩٩.	ابن عقيل	٢٥، ٣٦، ٩٩، ١١١
١٠٠.	أبو علي الفارسي	٨٣، ١٠١، ١٣٣، ١٣٩، ١٦٧، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٩١
١٠١.	علي المجاشعي	١٠٩
١٠٢.	علي الهنائي	٩
١٠٣.	عمر بن أبي ربيعة	٣٥، ١١٢
١٠٤.	عمر بن كيسة النهدي	١٦٦
١٠٥.	ابن عمرون	٧٤
١٠٦.	عيسى الريامي	١٤
١٠٧.	غالب النبهاني	٢٠٧
١٠٨.	الغزالي	١٨٦
١٠٩.	الفراء	٨٤، ١٤٥، ١٥٧، ١٧٤، ١٨٤، ١٨٥
١١٠.	أبو الفضل الهمداني	١١٠
١١١.	فهد العبري	ب
١١٢.	فهد العلوي	ب
١١٣.	قابوس بن سعيد	٩، ١١

الرقم	العلم	الصفحة
١١٤	القصباني	١٠٩
١١٥	قطرب	٨٣
١١٦	قطري بن الفجاءة	٣٥، ١٤١
١١٧	ابن كثير	٩٩
١١٨	الكسائي	١٤٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٨٥
١١٩	الكميت الأسدي	٣٥، ٧٩، ١٤٦
١٢٠	ابن كيسان	١٤٧، ١٤٨، ١٧٠، ١٧٧
١٢١	لجيم بن الصعب	٨١
١٢٢	ماجد العبري	٩، ١٨٧
١٢٣	المازني	٨٣، ١٣٠، ١٩٥
١٢٤	ابن مالك	د، ٣٣، ٣٦ (٣)، ٤٠، ٤٩ (٢)، ٥٠ (٤)، ٥١ (٢)، ٥٦، ٧٣ (٢)، ٨٧ (٢)، ٧٩، ١٠٢ (٢)، ١٢٤ (٢)، ١٢٧، ١٣٥، ١٥٠، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٨، ١٩١، ١٩٥
١٢٥	متمم بن نويرة	١٩٥
١٢٦	المتوكل الكناني	٣٥، ١٩١
١٢٧	المتوكل الليثي	١٩١
١٢٨	أبو محجن الثقفي	٣٥، ٧٢
١٢٩	محرز الضبي	٣٥، ٩٣
١٣٠	محمد الخليلي	٩ (٣)، ١٠(٣)، ١٢ (٢)، ١٣، ١٨٧
١٣١	محمد السالمي	٩
١٣٢	محمد العبري	ب
١٣٣	محمد الفارسي	١٣
١٣٤	محمد صلى الله عليه وسلم	٣، ١٢، ٢٠٦

الرقم	العلم	الصفحة
١٣٥	مكرم	٧٣
١٣٦	ابن ملكون	١٢٧
١٣٧	منصور الفارسي	١٣
١٣٨	موسى بن أبي جابر	١٨٦
١٣٩	النابغة الذبياني	٣٥، ٨١، ١١٨، ١٧٦
١٤٠	ناصر التوبي	١٢
١٤١	ناصر الجهضمي	٧، ١٤
١٤٢	ناصر الراشدي	٩
١٤٣	ناصر المحروقي	٩
١٤٤	ابن النظر	٩
١٤٥	نور الدين السالمي	٨ (٢)، ١٠، ١٢ (٢)، ١٥، ٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٨ (٢)، ٥٠ (٢)، ٢٠٦، ٢٠٧، ١٨٧ (٢)
١٤٦	ابن هشام	٥١، ٦٧، ٦٨، ١٤٦، ١٤٧
١٤٧	يوسف البوسعيدي	١٤
١٤٨	يونس	١٣٣، ١٤٦، ١٥١، ١٥٥، ١٦٧، ١٧٠

فهرس مسائل الخلاف

الرقم	المسألة	الصفحة
١.	جواز تقديم خبر (ليس) عليها	٣٩، ١٠٩
٢.	ما النافية	٢٧، ١١١
٣.	نون الجمع	٣٧، ٥٢
٤.	الحرف المبني على الكسر	٣٨، ٧٩
٥.	حالات تقدير المحذوف بـ(كائن أو استقر)	٣٧، ٩٩
٦.	إعراب المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه	٣٨، ١٠١
٧.	إعراب الأسماء الستة	٣٨، ٨٢
٨.	العامل في المبتدأ والخبر	٣٨، ١٠٠
٩.	جواز صرف الشاعر ما لا ينصرف	٣٩، ٩٣– ٩٤
١٠.	آلة التعريف	٣٩، ٩٩
١١.	العطف على الضمير المجرور	٤٠، ١٧٢
١٢.	فعل الأمر: معرب أم مبني	٤١، ٧٧
١٣.	تقديم الخبر على المبتدأ	٤٢، ١٠٣
١٤.	رب	٤٣، ١٥٢
١٥.	علة إعراب الأفعال المضارعة	٧٥
١٦.	كان وأخواتها	١٠٧
١٧.	(طعامك ما زيد آكلًا)	١١٢
١٨.	إقامة المفعول به مقام الفاعل	١٢٣
١٩.	عامل النصب في (زيدًا ضربته)	١٢٥
٢٠.	حذف أحد مفعولي (ظن)	١٢٥
٢١.	المصدر والفعل	١٣٠
٢٢.	ناصب المفعول المطلق	١٣٠
٢٣.	تنكير وتعريف التمييز	١٣٧

الرقم	المسألة	الصفحة
٢٤.	جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر	١٣٩
٢٥.	نصب الحال	١٣٩
٢٦.	تقديم الحال العامل فيها على الاسم الظاهر والمضمر	١٤٤
٢٧.	حاشا	١٤٤
٢٨.	سوى: ظرف أم اسم	١٤٤
٢٩.	العامل في المستثنى	١٤٥
٣٠.	ما أفعله: نكرة أم معرفة	١٤٧
٣١.	أفعل: اسم أم فعل	١٤٧
٣٢.	تقدير المحذوف في (إياك)	١٥٠
٣٣.	تقدير المحذوف بع الواو في (إياك والأسد)	١٥٠
٣٤.	رب: حرف أم اسم	١٥٢
٣٥.	دخول التاء على (رب)	١٥٣
٣٦.	لبيك: مفرد أم مثنى	١٥٥
٣٧.	اسم المنادى المفرد: مبني أم معرب	١٥٧
٣٨.	حذف حرف النداء مع اسم الإشارة	١٥٨
٣٩.	جواز حذف حرف النداء مع اسم الجنس لمعين	١٥٨
٤٠.	ترخيم الرباعي	١٦١
٤١.	ترخيم الثلاثي	١٦١
٤٢.	ترخيم المركب إسنادًا	١٦١
٤٣.	إضافة النيف إلى العشرة	١٦٤
٤٤.	توكيد النكرات	١٧٤
٤٥.	كلا وكلتا	١٧٥
٤٦.	وصف المعرفة بالنكرة	١٧٦
٤٧.	نواصب الفعل المضارع	١٨٤

الرقم	المسألة	الصفحة
٤٨.	لن	١٨٥
٤٩.	جازم الفعل بعد سقوط الفاء	١٩٠
٥٠.	جازم جواب الشرط	١٩٥

فهرس المصطلحات

الرقم	المصطلح	الصفحة
١.	الاستثناء	١٤٤
٢.	الاستثناء المفرغ	١٤٥
٣.	الاسم	٢٢، ٦٩ (٢)
٤.	الاسم المقصور	٩٤
٥.	الاسم المنقوص	٩٥
٦.	الاشتغال	١٢٥
٧.	الإضافة	١٥٣
٨.	الإضافة المحضة	١٥٤
٩.	الإضافة غير المحضة	١٥٤
١٠.	الإغراء	٢٦، ٤٩، ١٤٩
١١.	الأفعال الناسخة	١٢٧
١٢.	الأفعال غير الناسخة	١٢٧
١٣.	الإلغاء	١٢٨ (٢)
١٤.	الأمثلة الخمسة	٩٧
١٥.	أَيِسَ	١٨٦
١٦.	البدل	١٧٧
١٧.	التحذير	١٤٩
١٨.	الترخيم	٢٦، ١٦٠
١٩.	التعليق	١٢٨ (٢)
٢٠.	التمائم	٧٢
٢١.	التمييز	١٣٧
٢٢.	التنوين	٧٠
٢٣.	التوابع	١٦٥

الرقم	المصطلح	الصفحة
٢٤.	التوكيد	١٧٤
٢٥.	جرثم	٩٣
٢٦.	الجِرْي	١٣٨
٢٧.	جمع التكسير	٨٧
٢٨.	الجملة الاسمية	٦٨ (٢)
٢٩.	الجملة الفعلية	٦٧ (٢)
٣٠.	جير	٧٩
٣١.	الحال	١٣٩
٣٢.	حجر	٩٢
٣٣.	حد الكلام (الكلام)	٦٧
٣٤.	الحرف	٢٢، ٦٩ (٢)
٣٥.	الخبر	١٠٠
٣٦.	الخلاصة	٨٧
٣٧.	دابق	٩٢
٣٨.	الدِّفْلَى	٩١
٣٩.	الزاحل	٩٠
٤٠.	الزفر	٨٩
٤١.	شَفَّ	٩٣
٤٢.	طرقت	٧٢
٤٣.	الظعائن	٩٣
٤٤.	عطف البيان	١٦٦
٤٥.	الفاعل	١٢١
٤٦.	الفعل	٢٢، ٦٩ (٢)
٤٧.	اللازم	١٢٦

الرقم	المصطلح	الصفحة
٤٨.	المبتدأ	١٠٠
٤٩.	المتعدي	١٢٦
٥٠.	محول	٧٢
٥١.	المطولات	١٢٦
٥٢.	المعتل	٩٤
٥٣.	المفعول المطلق	١٣٠
٥٤.	المفعول معه	١٣٤
٥٥.	المَنّ	١٣٨
٥٦.	النسب	١٧٩
٥٧.	النعت	١٧٥
٥٨.	النواسخ	٢٦، ١٠٦

فهرس المستدركات على المؤلف

الرقم	الاستدراك	الصفحة
١.	اضطراب في المثال	١٠٦
٢.	الأفعال الدالة على الإنشاء	١١٥
٣.	أقسام (من)	٢٠٥
٤.	أقسام الإضافة	١٥٤
٥.	أقسام البدل	١٧٧
٦.	أوجه النسب	١٨٣
٧.	حذف الخبر وجوبًا	٢٥، ١٠٦
٨.	حذف الخبر وجوبًا في (والله ما أترك صلاتي ما دمت حيا)	٥٣، ١٠٦
٩.	حذف المبتدأ جوازًا	٢٤، ١٠٥
١٠.	حذف المبتدأ وجوبًا	٢٥، ١٠٥
١١.	حذف عامل الحال جوازًا	١٤٣
١٢.	حذف عامل الحال وجوبًا	١٤٣
١٣.	حذف عامل النصب إذا كان مشتغلًا عنه	١٣٦
١٤.	زيادة (فَعْلِيْل)	١٦٢
١٥.	سِوى، سُوى، سَواء	١٤٤
١٦.	شروط العمل بـ(زال، فتئ، انفك، برح)	١٠٨
١٧.	الشروط المجوزة لنصب المفعول له	١٣٣
١٨.	شروط النصب بـ (إذن)	٥٣، ١٨٨
١٩.	شروط بناء فعلي التعجب	١٤٨
٢٠.	شروط عمل ما النافية عمل ليس	٢٥، ١١١
٢١.	علامات الاسم	٢٤، ٧٠
٢٢.	علامة الفعل الماضي وهي قبوله تاء التأنيث الساكنة	٥٢

الرقم	الاستدراك	الصفحة
٢٣.	كسر همزة (إنَّ)	١١٧
٢٤.	معاني (إما)	١٧٠
٢٥.	معاني (أو)	١٧٠
٢٦.	معاني الصفة	١٧٥
٢٧.	مواضع أخرى للمفعول المطلق	١٣١
٢٨.	مواضع جواز اجتماع حرف النداء مع (ال)	١٥٩
٢٩.	نصب (أن) للفعل إن وقعت بعد (واو)	١٩١
٣٠.	النصب في جواب النفي	٥٤، ١٩١
٣١.	وجوه إعراب (لا حول ولا قوة إلا بالله)	١١٩

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

أولا: الكتب المطبوعة

١. آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت.

٢. الآجرومية، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود ابن آجُرُّوم الصنهاجي (٧٢٣هـ)، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣. آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، إسحاق بن الحسين المنجم (ق ٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ.

٤. الإبانة في اللغة العربية، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوتبي (العُمَاني الإباضي)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفة، وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط ، ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٥. الإبانة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (٣٢٤هـ)، تحقيق: عباس صباغ، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٦. الإحاطة في أخبار غرناطة، أبو عبد الله لسان الدين محمد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب الغرناطي الأندلسي (٧٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، أبو عبد الله محمد بن أحمد المقدسي البشاري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٨. أدب الكتاب، أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة الأثري، والسيد محمود شكري الآلوسي، المطبعة السلفية، مصر، المكتبة العربية، بغداد، ١٣٤١هـ.

٩. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٠. إرشاد السالك إلى أقصد المسالك، الشيخ القاضي سليمان بن راشد بن مسلم الجهضمي (١٣٩٨هـ)، شركة مطبعة عمان ومكتبتها المحدودة، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
١١. إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (٧٦٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
١٢. الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
١٣. أساس البلاغة، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٤. أسرار العربية، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (٥٧٧ هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
١٥. إسعاف الأعيان في أنساب أهل عمان، سالم بن حمود بن شامس بن خميس السيابي الإباضي (١٤١٤هـ)، طبع عل نفقة صاحب السمو الشيخ أحمد بن الشيخ علي آل ثاني، منشورات المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٥م.
١٦. أشعار الشعراء الستة الجاهليين، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي المعروف بالأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، شرح وتعليق الأستاذ: محمد عبد المنعم خفاجي، الراسلات، مصر، ط٣، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.
١٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
١٨. إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٩. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٠. الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار ابن الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢١. إعراب القرآن، أبو القاسم قوام السنة إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصفهاني (٥٣٥هـ)، قدمت له ووثقت نصوصه: الدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٢٢. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النَّحَّاس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
٢٣. الإعراب المحيط من تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي (٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور ياسين جاسم المحيميد.
٢٤. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي (٦١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٥. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي (١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط٥، ٢٠٠٢م.
٢٦. الأغاني، أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصفهاني (٣٥٦هـ)، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط٢.
٢٧. الإفادات والإنشادات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٨. كتاب الأفعال، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري القرطبي السرقسطي، ويعرف بابن الحداد (بعد ٤٠٠هـ)، تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٩. الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
٣٠. الإقناع في القراءات السبع، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف ابن البَاذِش الأنصاري الغرناطي (٥٤٠هـ)، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
٣١. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، (٧٦٢هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٣٢. الألغاز النحوية الطراز في الألغاز، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، المكتبة الأزهرية للثراث، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٣م.
٣٣. ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، دار التعاون، مكة المكرمة.
٣٤. الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، أبو بكر زين الدين محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني (٥٨٤هـ)، تحقيق: حمد بن محمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤١٥هـ.
٣٥. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
٣٦. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخناجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٣٧. الأمالي، شذور الأمالي، النوادر، أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي (٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ- ١٩٢٦م.

٣٨. الأمهات في الأبواب النحوية دراسة استقرائية تعليلية لأوجه أحقية الأداة بأمية بابها، الدكتور حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ومؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٣٩. الأنساب، أنساب العرب، تاريخ العَوْتَبِي، أبو المنذر سلمة بن مسلم بن إبراهيم الصحاري العوتبي (العُمَاني الإباضي)، (٥١١هـ)، تحقيق: محمد إحسان النص، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط٥، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
٤٠. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٤١. الأوائل، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (٣٩٥هـ)، دار البشير، طنطا، ط١، ١٤٠٨هـ.
٤٢. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٣. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.
٤٤. إيضاح شواهد الإيضاح، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
٤٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٣، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٤٦. الإيضاح في علوم البلاغة، أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر، المعروف بالخطيب القزويني (٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٤٧. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٤٨. البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي (٧٧٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
٤٩. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم ابن الأثير الشيباني الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٥٠. البديع في نقد الشعر، أبو المظفر مجد الدين أسامة بن مرشد بن علي بن مقلد ابن منقذ الكناني الكلبي الشيزري (٥٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد أحمد بدوي، والدكتور حامد عبد المجيد، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.
٥١. البرصان والعرجان والعميان والحولان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٥٢. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٥٣. بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال عبد الوهاب أحمد عبد الهادي الصعيدي (١٣٩١هـ)، مكتبة الآداب، ط١٦، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٥٤. بغية الطلب في تاريخ حلب، عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي كمال الدين ابن العديم (٦٦٠هـ)، تحقيق: الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
٥٥. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.

٥٦. البلدان، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن إسحاق الهمداني المعروف بابن الفقيه (٣٦٥)، تحقيق: يوسف الهادي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.
٥٧. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٥٨. بلوغ الأمل في فن الزجل، أبو بكر تقي الدين بن علي بن عبد الله ابن حجة الحموي الأزراري (٨٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور رضا محسن القرشي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٤.
٥٩. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (٢٥٥هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣هـ.
٦٠. تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (١٢٠٥هـ)، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
٦١. تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري البغدادي (٢٣٣هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٦٢. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير وَالأعلام، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
٦٣. تاريخ الحكام في سلطنة عمان، مصطفى بدر، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
٦٤. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٦٥. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)، تحقق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٦٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، تنسيق وفهرسة: مصطفى قرمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.
٦٧. تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح (السفر الأول)، أَبُو جَعْفَر شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف بن علي بن يُوسُف اللَّبْلِيُّ الفهري المقري اللغوي المالكي (٦٩١هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عيضة الثبيتي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٦٨. التحفة الوسيمة شرح على الدرة اليتيمة، محمد باي بلعالم، مطبعة عمار فرفي، باتنه.
٦٩. تحقيق الفوائد الغياثية، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكرماني (٧٨٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور علي بن دخيل الله بن عجيان العوفي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ.
٧٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٧١. التذكرة الحمدونية، أبو المعالي بهاء الدين محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون البغدادي (٥٦٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، وبكر عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٧٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩م.

٧٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٧٤. تصحيح الفصيح وشرحه، أبو محمد عبدالله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (٣٤٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
٧٥. التعازي والمراثي والمواعظ والوصايا، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد الثمالى الأزدي (٢٨٥هـ)، تقديم وتحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٧٦. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
٧٧. التقفية في اللغة، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان البندنيجي (٢٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
٧٨. تلقين الأحباب معاني ملحة الإعراب، الشيخ القاضي سليمان بن راشد بن مسلم الجهضمي (١٣٩٨هـ)، ذاكرة عمان، سلطنة عمان، ط١، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.
٧٩. التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وآخرين، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.
٨٠. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٨١. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

٨٢. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق: أوتو تريزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٨٣. الثقات، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ التميمي الدارمي البُستي (٣٥٤هـ)، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٨٤. الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا السُّوْدُوْنِي الجمالي الحنفي (٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، ط١، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
٨٥. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.
٨٦. الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب (١٨٠هـ)، ضبطه وخرج أحاديثه: محمد إدريس، دار الحكمة، بيروت، دمشق، ومكتبة الاستقامة، سلطنة عمان، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٨٧. الجبال والأمكنة والمياه، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد عبد التواب عوض، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣١٩ هـ- ١٩٩٩م.
٨٨. الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.
٨٩. الجغرافيا، أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي (٦٨٥هـ)، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه: إسماعيل العربي، المكتب التجاري، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.
٩٠. الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٩١.جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البَلَاذُري (٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٩٢.جمهرة أشعار العرب، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي (١٧٠هـ)، حققه وضبطه وزاد في شرحه: علي محمد البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨١م.
٩٣.جمهرة الأمثال، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٨م.
٩٤.جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٩٥.الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
٩٦.جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (١٣٦٢هـ)، أشرفت على تحقيقه وتصحيحه: لجنة من الجامعيين، مؤسسة المعارف، بيروت، ط٢.
٩٧.حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
٩٨. الحجة في القراءات السبع، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه (٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.
٩٩. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ (٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
١٠٠.حدود العالم من المشرق إلى المغرب، مجهول (٣٧٢هـ)، محقق ومترجم الكتاب (عن الفارسية): السيد يوسف الهادي، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

١٠١.الحدود في علم النحو، شهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ الأندلسي (٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
١٠٢.حروف المعاني والصفات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
١٠٣.الحلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٠٤.الحماسة البصرية، أبو الحسن صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (٦٥٩هـ)، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.
١٠٥.حماسة الخالديين، الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين، الخالديان: أبو بكر محمد بن هاشم الخالدي (٣٨٠هـ)، وأبو عثمان سعيد بن هاشم الخالدي (٣٧١هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥م.
١٠٦.حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء، عبد الله بن محمد بن يوسف العبد لكاني الزوزني (٤٣١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٧.الحور العين، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٤٨م.
١٠٨.الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ (٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
١٠٩.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.
١١٠.الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي نجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط٤، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

١١١.خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، محمد أمين بن فضل الله بن محب الدين بن محمد المحبي الحموي الدمشقي (١١١١هـ)، دار صادر– بيروت.
١١٢.الدلائل في غريب الحديث، أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي (٣٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الله القناص، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١١٣.دليل الطالبين لكلام النحويين، مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي (١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
١١٤.ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعه: أبو سعيد الحسن السكري (٢٩٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
١١٥.ديوان أبي العتاهية، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١١٦.ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي (٣٥٠هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر،القاهرة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١١٧.ديوان الإسلام، أبو المعالي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت: ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
١١٨.ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ٦٣، شرح وتحقيق: الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب الجماميز، المطبعة النموذجية.
١١٩.ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت (٢٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٢٠.ديوان الراعي النميري، حققه وجمعه: راينهرت فايبرت، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م.
١٢١.ديوان السموأل، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
١٢٢.ديوان المتوكل الليثي، تحقيق: الدكتور يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد.

١٢٣.ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)، دار الجيل، بيروت.
١٢٤.ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
١٢٥.ديوان امرئ القيس، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٢٦.ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين، دار المعارف، ط٣.
١٢٧.ديوان زهير، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
١٢٨.ديوان عبدة بن الطبيب، جمعه: الدكتور يحيى الجبوري، دار التربية، بغداد، ط١، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
١٢٩.ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، جار الله الزمخشري (٥٨٣هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
١٣٠.رجال المعلقات العشر، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
١٣١.رحلة ابن بطوطة (تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن بطوطة اللواتي الطنجي (٧٧٩هـ)، أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، ١٤١٧هـ.
١٣٢.الرد على النحاة، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مَضَاء القرطبي (٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
١٣٣.رسالة الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.
١٣٤.رسالة منازل الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمّان، ١٩٨٤م.

١٣٥.رسائل الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)، مطبعة الجوانب، قسطنطينية، ١٣٠١هـ.
١٣٦.روح المعاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
١٣٧.الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١٣٨.الروض المعطار في خبر الأقطار، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميري (٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ط٢، ١٩٨٠م.
١٣٩.ريحانة الألبّا وزهرة الحياة الدنيا، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (١٠٦٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٧م.
١٤٠.الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
١٤١.زهر الآداب وثمر الألباب، أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحُصري القيرواني (٤٥٣هـ)، تحقيق: الدكتور زكي مبارك، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٤.
١٤٢.الزهرة، أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصفهاني البغدادي الظاهري (٢٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، والدكتور نوري حمود القيسي، مكتبة المنار، الأردن، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.
١٤٣.السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي (٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.
١٤٤.سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٤٥.سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي (وهو شرح منظومة حرز الأماني ووجه التهاني للشاطبي)، أبو القاسم (أو أبو البقاء) علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح البغدادي المقرئ (٨٠١هـ)، راجعه: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
١٤٦.سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، (١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٤٧.سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م.
١٤٨.السيرة النبوية، أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.
١٤٩.السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٥٠.الشافية في علم التصريف، أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، ابن الحاجب الكردي المالكي (٦٤٦هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٥١.شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض.
١٥٢.شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٥٣.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٥٤.شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (٣٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
١٥٥.شرح أبيات مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، صنفه: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٨هـ- ١٩٨٠م.
١٥٦.شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن ابن الجواليقي (٥٤٠هـ)، قَدَّم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٥٧.شرح الأزهرية، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى، بولاق، القاهرة.
١٥٨.شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني (٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٥٩.شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
١٦٠.شرح التسهيل، المرادي، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
١٦١.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٦٢.شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
١٦٣.شرح الجوهري على منظومة الشبراوي، اسماعيل بن غنيم الجوهري (١١٦٥هـ)، تحقيق: الأستاذة زينب إبراهيم، الدار الوطنية، نابلس، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٦٤.شرح الحدود في النحو، للأبذي (٨٦٠هـ)، شرحها: أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة المالكي (١٩١هـ)، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه: الدكتور خالد فهمي، مكتبة الآداب، ط١، ١٣٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
١٦٥.شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (٣٢٨هـ)، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، ط٥.
١٦٦.شرح الكافية الشافية، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
١٦٧.الشرح المختصر على نظم الآجرومية، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي.
١٦٨.شرح المعلقات السبع، أبو عبدالله حسين بن أحمد بن حسين الزَّوْزَني (٤٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
١٦٩.شرح المفصل، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٧٠.شرح بلوغ الأمل في المفردات والجمل، عبدالله بن حميد السالمي (١٣٣٢هـ)، وزارة التراث والثقافة، مسقط، ط١، ١٩٨٦م.
١٧١.شرح تسهيل الفوائد، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني (٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

١٧٢.شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
١٧٣.شرح ديوان المتنبي، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (٦١٦هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة، بيروت، ط٢.
١٧٤.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، ط١، ١٩٨٤م.
١٧٥.شرح شذور الذهب، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٤م.
١٧٦.شرح شواهد المغني، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
١٧٧.شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.
١٧٨.شرح كتاب الحدود في النحو، الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (٩٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، جامعة الأزهر ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
١٧٩.شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
١٨٠.شرح ملحة الإعراب، الإمام محمد القاسم بن علي الحريري البصري (٥١٦هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع.

١٨١.شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق ودراسة: الدكتور يوسف حسين بكار، دار المسيرة، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
١٨٢.الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
١٨٣.شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (٥٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، والدكتور يوسف محمد عبدالله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٨٤.صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي القاهري (٨٢١هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٢م.
١٨٥.الصبح المنبي عن حيثية المتنبي، يوسف البديعي الدمشقي (١٠٧٣هـ)، المطبعة العامرة الشرفية، ط١، ١٣٠٨هـ.
١٨٦.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
١٨٧.صفة جزيرة العرب، أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب بن يوسف بن داود ابن الحائك الشهير بالهمداني (٣٣٤هـ)، مطبعة بريل، ليدن، ١٨٨٤م.
١٨٨.الصناعتين، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
١٨٩.صورة الأرض، أبو القاسم محمد بن حوقل البغدادي الموصلي (٣٦٧هـ)، دار صادر، أفست ليدن، بيروت، ١٩٣٨م.
١٩٠.ضرائر الشعر، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحَضْرَمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (٦٦٩هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.

١٩١.ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٩٢.طبقات فحول الشعراء، أبو عبدالله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي (٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
١٩٣.كتاب العدد في اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده الأندلسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
١٩٤.عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أبو حامد بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (٧٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.
١٩٥.العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٩٦.علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٩٧.عمان عبر التاريخ، الشيخ سالم بن حمود بن شامس السيابي (١٤١٤هـ)، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط٥، ١٤٣٥هـ- ٢٠١٤م.
١٩٨.عمدة الكتاب، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٩٩.العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (٤٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، والدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٠٠.العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٢٠١.عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، شرح: يوسف علي الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٢٠٢.غرر الخصائص الواضحة، وعرر النقائض الفاضحة، أبو إسحق برهان الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى بن علي المعروف بالوطواط (٧١٨هـ)، ضبطه وصححه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
٢٠٣.غريب الحديث، أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٠٤.غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٢٠٥.غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٧هـ.
٢٠٦.غريب القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٢٠٧.الفاضل، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المبرد (٢٨٥هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٣، ١٤٢١هـ.
٢٠٨.الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢.
٢٠٩.فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٢١٠.فتوح الغيب قي الكشف عن قناع الريب، الإمام شرف الدين الحسن بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور جميل محمد بني عطا، جائزة دبي الدولية للقرآن، الإمارات، ط١، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

٢١١.فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي شرح أبيات سيبويه، أبو محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور محمد علي سلطاني، دار النبراس، ط١.
٢١٢.الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري (٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة.
٢١٣.فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
٢١٤.فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١،١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
٢١٥.الفلك الدائر على المثل السائر، أبو حامد عز الدين عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد (٦٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد الحوفي، والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة.
٢١٦.فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عبد الحي بن عبد الكبير ابن محمد الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتاني (١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.
٢١٧.القاموس المحيط، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٢١٨.قصة الحضارة، وول ديورانت، تعريب: أحمد بدران، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٠م.
٢١٩.قواعد الشعر، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، المعروف بثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

٢٢٠.الكافية في علم النحو، جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب المصري الإسنوي المالكي (٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
٢٢١.الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده الهُذَلي اليشكري المغربي (٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
٢٢٢.الكامل في اللغة والأدب، أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٢٢٣.الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٢٤.الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن موسى الشاعر، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط٢٠، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٢٥.الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر (٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م
٢٢٦. الكنز اللغوي في اللسن العربي، تحقيق: أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٠٣هـ. (كتاب خلق الإنسان، للأصمعي).
٢٢٧.الكنز في القراءات العشر، أبو محمد تاج الدين عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن علي ابن المبارك الواسطيّ المقرئ (٧٤١هـ)، تحقيق: الدكتور خالد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٢٢٨.اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٢٢٩.لباب الآداب، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (٤٢٩هـ)، تحقيق: أحمد حسن لبج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

٢٣٠.اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
٢٣١.لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري الإفريقي (٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٢٣٢.اللمحة في شرح الملحة، أبو عبدالله شمس الدين محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، المعروف بابن الصائغ (٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
٢٣٣.اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل الأشعري (٣٢٤هـ)، صححه وقدم له وعلق عليه: الدكتور حمودة غرابة، مطبعة مصر، ١٩٥٥م.
٢٣٤.اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢م.
٢٣٥.مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي، ابتسام مرهون الصفار، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٨م.
٢٣٦.المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري (٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
٢٣٧.متن شذور الذهب، جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري الشهير بالنحوي (٧٦١هـ)، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، مصر، ١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م.
٢٣٨.المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير (٦٣٧هـ)، تحقيق: أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة.
٢٣٩.مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (٢٠٩هـ)، تحقيق: محمد فواد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

٢٤٠.مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، المعروف بثعلب (٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
٢٤١.مجاني الأدب في حدائق العرب، رزق الله بن يوسف بن عبد المسيح بن يعقوب شيخو (١٣٤٦هـ)، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، ١٩١٣م.
٢٤٢.مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٢٤٣.مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، جمال الدين محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (٩٨٦هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط٣، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٢٤٤.مجمل اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٤٥.المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، أبو موسى محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصفهاني المديني (٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، ط١، جـ ١ (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، جـ ٢، ٣ (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
٢٤٦.محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهانى (ت: ٥٠٢هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.
٢٤٧.المحب والمحبوب والمشموم والمشروب، السري بن أحمد بن السري الكندي الرفاء (٣٦٢هـ)، تحقيق: مصباح غلا ونجي، مجمع اللغة العربية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٢٤٨.المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٤٩.المحيط في اللغة، أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (٣٨٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٢٥٠.مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٥١.مختارات شعراء العرب، أبو السعادات ضياء الدين هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (٥٤٢هـ)، ضبطها وشرحها: محمود حسن زناتي، مطبعة الاعتماد، مصر، ط١، ١٣٤٤هـ- ١٩٢٥م.
٢٥٢.المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٢٥٣.مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، صفيّ الدين عبد المؤمن بن عبد الحق ابن شمائل القطيعي البغدادي الحنبلي (٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
٢٥٤.المسالك القويمة على الدرة اليتيمة، الشيخ القاضي سليمان بن راشد بن مسلم الجهضمي (١٣٩٨هـ)، مكتبة الضامري، سلطنة عمان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٢٥٥.المسالك والممالك، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري، المعروف بالكرخي (٣٤٦هـ)، تحقيق: محمد جابر عبد العال الحيني، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
٢٥٦.المسالك والممالك، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ)، حققه وقدم له: أدريان فان ليوفن، وأندري فيري، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.
٢٥٧.مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي (٦١٦هـ)، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٢٥٨.المستطرف في كل فن مستطرف، أبو الفتح شهاب الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبشيهي (٨٥٢هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.
٢٥٩.المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري (٥٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

٢٦٠.مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي (٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٢٦١.معاني الحروف، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني (٣٨٤هـ)، تحقيق: عرفان بن سليم حسونة، المكتبة العصرية، بيروت.
٢٦٢.معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
٢٦٣.معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
٢٦٤.معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م.
٢٦٥.معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.
٢٦٦.معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، ١٩٦٦م.
٢٦٧.المعاني الكبير في أبيات المعاني، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ)، تحقيق: المستشرق الدكتور سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣هـ- ١٣٨٦هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط١، ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م، وصورتها: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤ م.
٢٦٨.معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، أبو الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (٩٦٣هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.

٢٦٩.معجم أعلام شعراء المدح النبوي، محمد أحمد درنيقة، تحقيق: ياسين الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٧٠.معجم البلدان، أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
٢٧١.معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (١٤١٣هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة.
٢٧٢.معجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، من القرن الأول الهجري إلى بداية القرن الخامس عشر الهجري، إعداد: فهد بن هاشل السعدي، مكتبة الجيل الواعد، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م
٢٧٣.معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، عبد الغني بن علي الدقر (١٤٢٣هـ)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
٢٧٤.المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إعداد: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٢٧٥.معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشقي (١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م.
٢٧٦.معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (٤٨٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ
٢٧٧.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
٢٧٨.مفاتيح العلوم، أبو عبدالله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب البلخي الخوارزمي (٣٨٧هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٩م.
٢٧٩.مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي (٦٢٦هـ)، تحقيق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٨٠.المفتاح في الصرف، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (٤٧١هـ)، حققه وقدم له: الدكتور علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٢٨١.المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٢٨٢.المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦.
٢٨٣.مفيد العلوم ومبيد الهموم، ينسب لأبي بكر محمد بن العباس الخوارزمي (٣٨٣هـ)، المكتبة العنصرية، بيروت، ١٤١٨هـ..
٢٨٤.المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (٧٩٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٨٥.المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (٨٥٥هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٢٨٦.مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٨٧.المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٨٨.المقدمة الجزولية في النحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي (٦٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.

٢٨٩.المقصور والممدود، أبو العباس ابن ولاد أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (٣٣٢هـ)، تحقيق: بولس برونله، مطبعة ليدن، ١٩٠٠م.
٢٩٠.المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني (٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٢٩١.ملحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
٢٩٢.منتهى الطلب من أشعار العرب، محمد بن المبارك بن محمد بن ميمون البغدادي (٥٩٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
٢٩٣.المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٢٩٤.منظومة الشبراوي في قواعد فن العربية، الشيخ عبدالله بن محمد الشبراوي (١١٧٢هـ)، قام بضبطها ومقابلتها على عدد من النسخ المطبوعة للمتن والشرح: عبدالله بن صالح الفوزان.
٢٩٥.الموازنة بين أبي تمام والبحتري، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ)، المجلد الأول والثاني: تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، ط٤، المجلد الثالث: تحقيق: الدكتور عبد الله المحارب (رسالة دكتوراة)، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٤م.
٢٩٦.المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي (٣٧٠هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
٢٩٧.الموسوعة العمانية، وزارة التراث والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
٢٩٨.موسوعة عمان الميسرة، الدكتور أحمد الشرقاوي، والدكتور عفاف السيد عبد المجيد، مركز الراية، القاهرة، ٢٠١٣م.

٢٩٩.موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: الدكتور عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: الدكتور جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٣٠٠.موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهري (٩٠٥هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، مطبعة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٦م.
٣٠١.نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٠٢.نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسني الطالبي، المعروف بالشريف الإدريسي (٥٦٠هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
٣٠٣.نشوة السكران من صهباء تذكار الغزلان، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (١٣٠٧هـ)، عُني بنشره: محمد عطيه الكتبي، المطبعة الرحمانية، مصر، ط١، ١٣٣٨هـ- ١٩٢٠م.
٣٠٤.نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، حسن خميس الملخ، دار الشروق، ٢٠٠١م.
٣٠٥.نظم لامية الأفعال، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي (٦٧٢هـ)، مكتبة الوادعي، صنعاء، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
٣٠٦.نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (١٠٤١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧.
٣٠٧.نقد الشعر، أبو الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.

٣٠٨.النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، أبو الحسن علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني (٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٣٠٩.نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي التيمي البكري النويري (٧٣٣هـ)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.
٣١٠.النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن الأثير الجزري (٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٣١١.الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر، محمد محمد محمد سالم محيسن (١٤٢٢هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
٣١٢.هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، اسطانبول، ١٩٥١م، أعادة طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
٣١٣.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
٣١٤.الواضح في مشكلات شعر المتنبي، أبو القاسم عبد الله بن عبد الرحمن الأصفهاني (٣٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، ١٩٧٨م.
٣١٥.الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي (١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة، ط٤، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣١٦.الوجوه والنظائر، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

٣١٧.الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة، أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد الأَهْوَازي (٤٤٦هـ)، تحقيق: دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢م.
٣١٨.الوحشيَّات وهو الحماسة الصغرى، أبو تمام حبيب بن أوس بن الحارث الطائي (٢٣١هـ)، علق عليه وحققه: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، وزاد في حواشيه: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣.
٣١٩.وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٠٠م.

ثانيا: الرسائل الجامعية

١. الدرس اللهجي في الكتب النحوية والصرفية حتى نهاية القرن الثالث الهجري، الدكتور أحمد هاشم أحمد السامرائي، أطروحة دكتوراة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٢م.
٢. شرح شافية ابن الحاجب، ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي (٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٣. شرحا أبي العلاء والخطيب التبريزي على ديوان أبي تمام دراسة نحوية صرفية، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، إشراف: الدكتور محمد جمال صقر، ٢٠١٢م.